المستقبل العربي

٢٠٦

٤ / ١٩٩٦

● الانتخابات البرلمانية في مصر / حسنين توفيق إبراهيم

● أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي / رعد بطرس

● السياسة الأمريكية تجاه السودان / عبد السلام بغدادي

العلاقات العربية ـ الإيرانية: الخلافات الحدودية والإقليمية (ملف):

● الخلافات حول الجزر الثلاث / شملان العيسى

● الخلافات العراقية ـ الإيرانية / سيار الجميل

● الخلافات الحدودية والإقليمية / پيروز مجتهد ـ زاده

مؤتمرات:

● أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان / رحاب مكحل

● ندوة السينما العربية / محمود حربي

● ندوة المرأة العربية في مواجهة العصر / سوسن بشير

● ماجس الوحدة المغاربية في سياق التواصل الحضاري / عبد الله العلوي

● فهرس مجلة «المستقبل العربي» للسنة الثامنة عشرة

● كتب وقراءات ● يوميات ● ببليوغرافيا

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

قواعد النشر في المجلة
دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة المستقبل العربي بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في الكتب: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الآلة الكاتبة تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخطٍ واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد اقصى، والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد اقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة اية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط ان لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت او أُرسلت للنشر في مجلات اخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي»
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الاشتراك السنوي:

ـ **الأفراد:** في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولار أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ **المؤسسات:** في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ **الأفراد:** ٥٠٠ دولار أمريكي
ـ **المؤسسات:** ٧٥٠ دولار أمريكي

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) - فرع الحمرا ـ ص. ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Becoba 21457 LE فاكس: ٨٦٥٠٧٣ (١ ـ ٩٦١).

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثامنة عشرة | العدد مئتان وستة | نيسان (ابريل) ١٩٩٦

المحتويات

□ الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥):
العنف الانتخابي وثقافة العنف ..... حسنين توفيق إبراهيم ٤
□ أزمة المشاركة السياسية وقضية
حقوق الإنسان في الوطن العربي ..... رعد عبودي بطرس ٢٣
□ السياسة الامريكية المعاصرة
تجاه السودان (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥) ..... عبد السلام ابراهيم بغدادي ٣٧

العلاقات العربية ـ الإيرانية:
(٣) الخلافات الحدودية والإقليمية (ملف)

■ الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث ..... شملان العيسى ٥٢
■ الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية ..... سيار الجميل ٦٣
■ الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ..... پيروز مجتهد ـ زاده ٩٣

آراء ومناقشات

□ هاجس الوحدة المغاربية في سياق التفاعل الثقافي
والتواصل الحضاري ..... عبد الله بنصر العلوي ١١٢

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

□ صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية
الفرنسية (مارلين نصر) ..... إيمان نور الدين أمين ١٢١

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

□ الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام (هاشم يحيى الملّاح) ..... مفيد الزيدي ١٢٦

□ ما الذي لم يسر على ما يرام؟ قيام التحالف الأسود ـ اليهودي وانهياره (مرّي فريدمان) ..... عمر الشافعي ١٣١

□ أمة من الغرباء: الادراك السليم بشأن كارثة الهجرة إلى أمريكا (پيتر بريملو) ..... منار الشوربجي ١٣٧

□ كتب مختارة (موجز) ١٤٣

مؤتمرات

□ تقرير عن الحلقة الدراسية حول: أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان «حق العودة ومقاومة التوطين» ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ..... رحاب مكحّل ١٤٧

□ تقرير حول ندوة: السينما العربية: إنجازات وتحديات الكويت، ١٨ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ..... محمود حربي ١٥٦

□ المرأة العربية في مواجهة العصر القاهرة، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ..... سوسن بشير ١٦٥

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧٢

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٨

* فهرس مجلة «المستقبل العربي» للسنة الثامنة عشرة ١٨٥

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها «مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥):
العنف الانتخابي وثقافة العنف

حسنين توفيق إبراهيم

مدرس العلوم السياسية في كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

على الرغم من كثرة الظواهر والمستجدات التي ارتبطت بالانتخابات البرلمانية التي تمت في مصر في ١٩٩٥/١١/٢٩، وأجريت جولتها الثانية في ١٩٩٥/١٢/٦، فإن أحداث العنف التي شهدتها هذه الانتخابات تعتبر من أبرز ظواهرها وأكثرها خطورة، حيث بدا الأمر وكأن العنف ـ إلى جانب آليات أخرى متخلفة ـ أصبح هو البديل الفعلي والفعّال من الأساليب السلمية في التنافس على مقاعد مجلس الشعب وإدارة العملية الانتخابية. ومع التسليم الكامل بأن العنف الانتخابي ليس بالظاهرة الجديدة في الانتخابات المصرية، حيث شهده العديد من الانتخابات العامة السابقة بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، إلا أن الجديد هذه المرة هو الطفرة الكبيرة، كمياً و كيفياً، في العنف من حيث نطاقه الجغرافي، ودرجة حدّته، وعدد ضحاياه، وطبيعة الأسلحة التي استخدمت لممارسته، والأطراف التي انخرطت فيه. ومن هنا، فإن هذه الظاهرة تثير تساؤلين مهمين: **أولهما**، هل أحداث العنف التي تخللت الانتخابات البرلمانية هي مجرد أحداث عارضة ارتبطت بالعملية الانتخابية، أم انها مؤشر مادي على شيء آخر أعمق، وهو تنامي ثقافة العنف في المجتمع وقيام بعضهم بتوظيف مخرجات تلك الثقافة وإفرازاتها في إدارة العملية السياسية؟ **وثانيهما**، ما هي انعكاسات تمدد هذه الظاهرة على مستقبل التطور السياسي، والديمقراطي في مصر؟ وللإجابة عن التساؤلين السابقين يتعين رصد أحداث العنف الانتخابي وتحليلها واستخلاص دلالاتها **أولاً**، والبحث عن تفسير لتصاعد هذه الظاهرة **ثانياً**، ثم طرح بعض القضايا والتساؤلات حول تأثيراتها المحتملة في مستقبل الحياة السياسية والاجتماعية والتطور الديمقراطي في مصر بعد ذلك.

وقبل تناول كل من النقاط السابقة بقليل من التفصيل، هناك ثلاث ملاحظات شكلية يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تناول هذا الموضوع:

أولى هذه الملاحظات، أن القول بأن العنف الانتخابي ليس حكراً على مصر، بل يعرفه العديد من دول العالم الأخرى، وانه ليس بالظاهرة الجديدة في انتخابات ١٩٩٥، حيث عرفه العديد من الانتخابات العامة الأخرى قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو وبعدها[١]، مثل هذا القول، على

(١) دأب بعض كبار المسؤولين الحكوميين على تكرار هذه المقولات على صفحات الصحف الحكومية، وذلك للتهوين مما حدث خلال الانتخابات من أعمال عنف.

رغم صحته بصفة عامة، فإنه يجب ألا يكون مبرراً للتهوين من شأن الظاهرة، وبالتالي عدم التوقف بجدية أمامها وتحليلها بعمق وموضوعية للكشف عن مسبباتها الحقيقية واستشراف تداعياتها المستقبلية.

وثانيتها، كانت هناك محاولات لاختزال ظاهرة العنف الانتخابي وربطها بمتغير المكسب والخسارة في العملية الانتخابية فحسب، حيث تؤكد قيادات الحكومة والحزب الوطني أن مرشحي أحزاب المعارضة وغيرهم لجأوا إلى ممارسة العنف للتغطية على فشلهم في كسب ثقة الناخبين، بينما يؤكد قادة أحزاب المعارضة وغيرهم من الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين أن الحزب الوطني الحاكم ضمن لمرشحيه الفوز من خلال أساليب التدخل والعنف بشكل علني وفاضح[٢]. ومثل هذه الطروحات التي تجسد الانقسام الحادّ بين الحكم والمعارضة بشأن تقييم العملية الانتخابية، إنما تعبّر عن تبسيط شديد لظاهرة معقدة وثيقة الارتباط بطبيعة التكوينات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وبطبيعة التطورات والمشكلات السياسية والاقتصادية التي يشهدها. والدليل على ذلك أن العنف لم يأت من جانب بعض مرشحي المعارضة وأنصارهم فقط، بل انخرطت في ممارسته والتحريض عليه عناصر من الحزب الوطني ومن المنشقين عليه، وكذلك من أحزاب المعارضة ومن المستقلين.

وثالثتها، أنه إذا كان لا يمكن فهم ظاهرة العنف الانتخابي على نحو دقيق بمعزل عن ديناميات العملية الانتخابية ذاتها، والبيئة السياسية المحيطة بها، وطبيعة السياق الاقتصادي والاجتماعي القائم في مصر، فإنه لكي تكتمل جوانب الصورة لا بد من رصد وتحليل طبيعة العناصر والفئات التي انخرطت في أحداث العنف من حيث انتماءاتها الاجتماعية وخلفياتها التعليمية والمهنية والعمرية. ولا شك في أن مثل هذا التحليل يمكن أن يكشف عن طبيعة وخصوصيات بعض الفئات والشرائح المؤهلة أو التي لديها الاستعداد لممارسة العنف من أجل تحقيق أهداف ومكاسب سياسية لحسابها أو لحساب فئات وشرائح أخرى في المجتمع.

أولاً: في تحديد أبعاد ظاهرة العنف

على الرغم من أن العنف الانتخابي ليس جديداً على الانتخابات العامة في مصر، إلا أن الجديد في عنف انتخابات عام ١٩٩٥ يتمثل في ما يلي:

١ ـ اتساع النطاق الجغرافي لظاهرة العنف

لقد وقعت أحداث العنف الانتخابي التي أسماها بعضهم تجاوزات من قبيل التخفيف، واعتبرها آخرون جرائم للتأكيد على ما تعكسه من فوضى وتسيّب واستهتار بالأرواح والممتلكات[٣]، وقعت في حوالى ثلثي محافظات الجمهورية (١٦ محافظة من إجمالي ٢٦ محافظة). وقد شملت هذه المحافظات القاهرة وعدداً من محافظات الوجهين البحري والقبلي (الصعيد)، فضلاً عن محافظتي الإسماعيلية (في منطقة القناة)، ومطروح (من محافظات الحدود). وكانت

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الاختلافات الكبيرة بين الحكم وأحزاب المعارضة الرئيسية بشأن تقييم العملية الانتخابية وتفسير ظاهرة العنف الانتخابي، انظر الصحف المصرية، الحكومية والمعارضة، الصادرة خلال النصف الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٥.

(٣) أحمد بهجت، «ديمقراطية الشوم»، **الاهرام**، ١٠/١٢/١٩٩٥.

أحداث العنف التي شهدتها محافظات كفر الشيخ وقنا والشرقية والجيزة هي الأكثر حدة على مستوى الجمهورية، وهو ما أدى إلى زيادة عدد القتلى في تلك المحافظات[٤].

ويؤكد الانتشار الجغرافي لأحداث العنف الانتخابي حقيقة مهمة مفادها أن العنف المرتبط بالعملية السياسية لم يعد حكراً على مناطق جغرافية دون غيرها، حيث ساد اعتقاد لفترة طويلة جوهره أن العنف أكثر ارتباطاً بأهل الصعيد لاعتبارات تتعلق ببعض مكونات ثقافتهم التي يغلب عليها طابع التشدد من ناحية، واقتران عادة الثأر في الصعيد من ناحية ثانية، وتمركز التنظيمات الإسلامية المتطرفة في محافظات الصعيد من ناحية ثالثة.

٢ ـ زيادة حدة أعمال العنف وتنوع الأسلحة التي استخدمت في ممارسته

لقد تجلت حدة أعمال العنف في عدد القتلى والمصابين وحجم الإتلافات وعمليات التخريب التي ترتبت عليها. وقد كانت حصيلة أحداث العنف أكثر من خمسين قتيلاً ومئات من المصابين[٥]، فضلاً عن تخريب وإتلاف وحرق العشرات من السيارات والمنشآت العامة والخاصة التي شملت عدداً من مقار اللجان الانتخابية وفروع بعض البنوك ومباني للبريد والسنترال وخطوط السكك الحديد في بعض المناطق[٦]، وقد استخدمت أسلحة وأدوات عديدة في ممارسة العنف.

هذا وتثير ظاهرة كثرة أحداث العنف واستعمال الأسلحة النارية فيها، وخصوصاً البنادق الآلية، قضيتين مهمتين، كلاهما تحتاج إلى مزيد من البحث والتحري: **أولاهما**، حجم وطبيعة الدور الذي قامت به أجهزة الأمن في تأمين العملية الانتخابية وتوفير الحماية للناخبين والمرشحين. **وثانيتهما**، مصادر الأسلحة الآلية ونصف الآلية التي استخدمت في ممارسة العنف، على رغم الجهود التي قامت بها وزارة الداخلية لجمع بعض أنواع الأسلحة (المرخصة وغير

---

(٤) حول التوزيع الجغرافي لأحداث العنف الانتخابي، انظر: أيمن المهدي، «حصاد العنف،» **الأهرام**، ١٢/١١/١٩٩٥.

(٥) بلغ عدد القتلى في انتخابات ١٩٩٠ نحو عشرة قتلى، وفي انتخابات ١٩٨٧ قتيل واحد. هذا ويصل عدد المصابين في انتخابات ١٩٩٥ إلى أربعة أمثال عدد المصابين في انتخابات ١٩٩٠ واضعاف أضعاف مثل هذا العدد في أية انتخابات برلمانية سابقة في تاريخ مصر الحديث. انظر: اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، **تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية، ١٩٩٥** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٥)، ص ٣٦، وعمرو هاشم ربيع، «دلالات انتخابية،» **الأهرام**، ١٣/١٢/١٩٩٥.

(٦) هناك اختلافات بين الحكومة والمعارضة بشأن تقدير عدد القتلى والجرحى من جراء أحداث العنف. فقد ذكر اللواء حسن الألفي، وزير الداخلية، في تصريحات له لجريدة **الأهرام** بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٥، أن الأرقام الرسمية لعدد الضحايا وحجم الخسائر التي ترتبت على أحداث العنف الانتخابي تتمثل في ما يلي: ٣٦ قتيلاً، ٣٣٧ مصاباً من المواطنين، و٧٤ مصاباً من أفراد الشرطة. أما التلفيات في المنشآت فقد شملت أربعة مبان للشرطة، ومكتب بريد، وأحد البنوك، ومجمعاً استهلاكياً، و٢١ سيارة خاصة، و٢٠ أوتوبيساً، ومحطة سكة حديد، بينما ذكرت صحيفة **الوفد** في ٢٥/١٢/١٩٩٥ أن عدد القتلى وصل إلى ٦٤ قتيلاً، وعدد المصابين نحو ٦٠٠ مصاب. هذا وقد أشار تقرير اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات إلى أن عدد القتلى وصل إلى ٥١ قتيلاً، وعشرة أمثال هذا العدد من الجرحى، انظر: اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، المصدر نفسه، ص ٣٥. كما أشار **تقرير اللجنة** إلى أن الاختلاف بين المصادر الثلاثة في تقدير حجم الخسائر والضحايا مرده إلى الاختلاف في المدى الزمني الذي غطاه كل مصدر. وحتى مع التسليم بالأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية، فإن ما حدث يدعو إلى القلق.

المرخصة) قبيل موعد الانتخابات بفترة. وهذا الأمر يقود إلى فتح ملف تجارة السلاح في مصر.

٣ ـ تعدد أشكال ممارسة العنف وتنوعها

لقد تمثلت هذه الأشكال في: التظاهرات وأحداث الشغب، فضلاً عن الاشتباكات المسلحة بين أنصار بعض المرشحين، وعمليات الاغتيال التي استهدفت بعض المرشحين أو بعض أنصارهم(٧). ويلاحظ أن أشكالاً معينة للعنف كانت أكثر بروزاً في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. فخلال فترة الدعاية الانتخابية تزايدت الاشتباكات والصدامات بين أنصار بعض المرشحين، وخصوصاً في الأقاليم والمناطق الريفية. وقد جرت الصدامات في الغالب على خطوط التقسيمات القبلية والعائلية والجهوية (المناطقية).

أما في يومي الانتخابات (الانتخابات الأصلية أجريت يوم ١٩٩٥/١١/٢٩، وانتخابات الاعادة في الجولة الثانية ١٩٩٥/١٢/٦)، فقد انتشرت بشكل ملحوظ أعمال التجمهر واقتحام بعض اللجان وتقفيل الصناديق أو حرقها، وترويع الناخبين، فضلاً عن تصاعد حدة المواجهة بين أنصار بعض المرشحين. وفي أعقاب إعلان نتيجة الانتخابات في الجولتين الأولى والثانية تزايدت أعمال الشغب.

٤ ـ تعدّد الأطراف التي حرضت على العنف وانخرطت فيه

بعيداً عن التجاذب والاتهامات والاتهامات المضادة بين الحكم والمعارضة بشأن ممارسة العنف والتشجيع عليه والتواطؤ معه، يمكن القول بأن ممارسة العنف لم تكن حكراً على طرف دون آخر، حيث مارسه أنصار مرشحين للحزب الوطني، كما مارسه أنصار مرشحين لأحزاب المعارضة، فضلاً عن انخراط العديد من المرشحين الذين خاضوا الانتخابات تحت لافتة المستقلين في تلك الظاهرة، وبالتالي لم يكن لعنف الانتخابات هوية حزبية أو سياسية واضحة.

ثانياً: في تفسير الظاهرة

ترى الدراسة أن هناك مجموعتين من العوامل تفسران ظاهرة العنف في انتخابات عام ١٩٩٥: **المجموعة الأولى**، تشمل العوامل المرتبطة بخصوصية العملية الانتخابية ذاتها وديناميّاتها، أي هي عوامل مباشرة ارتبطت بطبيعة حدث الانتخابات، **أما المجموعة الثانية**، فتشمل العوامل البنيوية المرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر، والتي تمثل مصادر للقلق الاجتماعي والتوتر السياسي بصفة عامة. وثمة ترابط بين المجموعتين من العوامل، فالعنف الانتخابي لا يمكن فهمه وتحليله بمعزل عن البيئة السياسية والاجتماعية التي شكلت مناخاً ملائماً لممارسته والتمادي فيه.

وتتمثل أسباب العنف المرتبطة بخصوصية العملية الانتخابية وديناميّاتها في ما يلي:

١ ـ كثرة عدد المرشحين

نسارع إلى التأكيد على أن كثرة عدد المرشحين لا تمثل في حد ذاتها عاملاً لاندلاع العنف،

---

(٧) انظر بعض الأمثلة والنماذج في: المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨، وكذلك اعداد صحيفتي الأهرام والحياة خلال الفترة من ١٩٩٥/١١/٣٠ إلى ١٩٩٥/١٢/١٠.

لأنه لو قبلنا بهذا المنطق، فمعنى ذلك أنه لا بد من تقليص عدد المرشحين في أية انتخابات عامة بما لا يتجاوز رقماً معيناً، وذلك لتجنب حدوث أعمال الشغب والعنف، وهذا أمر يتعارض مع هدف توسيع دائرة المشاركة السياسية كأحد العناصر المهمة في عملية التطور الديمقراطي. ومن هنا، فإن كثرة عدد المرشحين في انتخابات عام ١٩٩٥ (٣٨٩٠ مرشحاً) قد ارتبطت بعوامل أخرى هي التي ساعدت على زيادة أعمال العنف، منها: عدم وضوح طبيعة دور عضو مجلس الشعب كممثل عن الأمة لدى قطاع كبير من المرشحين. وبالتالي فإن اندفاعهم إلى خوض الانتخابات لم يكن مرده قناعتهم بقدرتهم على المساهمة في العمل العام من خلال البرلمان، وإنما كان بهدف الحصول على الحصانة البرلمانية بأي ثمن، باعتبارها نوعاً من الوجاهة السياسية ومصدراً للقوة والنفوذ وأداة للحصول على الامتيازات والتسهيلات وضمانة لتحقيق مصالح خاصة (شخصية أو عائلية) بأساليب مشروعة أحياناً وغير مشروعة في أغلب الأحيان.

من هنا، فإن التطاحن الشديد في الانتخابات كان في جانب منه تطاحناً من أجل الحصانة البرلمانية، خصوصاً أن أثرياء الحروب الذين خاضوا الانتخابات قد ضخّوا أموالاً كثيرة في السوق الانتخابي من منطلق نظرتهم إلى الحصانة كمشروع استثماري رابح[٨]. وقد كان هؤلاء على أتمّ الاستعداد لاستخدام أية وسيلة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك إيجار المتدخّلين وأرباب السوابق، لأن عدم الفوز يعني بالنسبة إليهم خسارة آلاف أو ملايين الجنيهات التي أنفقوها وعدم الحصول على الأداة التي كان يمكن أن تعوضهم منها.

٢ ـ افتقار العملية الانتخابية إلى المضامين والممارسات السياسية والفكرية العقلانية

على الرغم من مشاركة أربعة عشر حزباً سياسياً في الانتخابات، إلا أنها لم تشهد تنافساً حقيقياً بين برامج وأفكار وطروحات سياسية من أجل تحقيق الصالح العام، بل طغى عليها أسلوب التنافس، أو بالأحرى التناحر بين المرشحين استناداً إلى أسس وتقسيمات جهوية (مناطقية) وقبلية وعائلية وشخصية. وقد ساهمت هذه المتغيرات في تهيئة المناخ لممارسة العنف والتمادي فيه. ومن المفارقات أن التنظيمات السياسية الحديثة ـ متمثلة في الأحزاب التي خاضت الانتخابات ـ قد ساهمت في إذكاء الروح القبلية والعائلية المرتبطة بالتنافس الانتخابي، عندما اختارت مرشحيها في العديد من الدوائر استناداً إلى اعتبارات وتوازنات مرتبطة بالتكوينات والانقسامات الأولية في المجتمع. وهذه واحدة من أخطر المشكلات التي كشفت عنها الانتخابات، إذ تدل على تعثّر مشروع الحداثة في مصر.

ومن المفارقات أيضاً أن النزعات العائلية والقبلية والمناطقية لم تكن قاصرة على دوائر الأقاليم، وخصوصاً في صعيد مصر، بل ظهرت أيضاً في العاصمة وبعض المدن الكبرى الأخرى، حيث راح بعض المرشحين يخاطب بعض جاليات وتجمعات أبناء بعض الأرياف والأقاليم

---

(٨) قال سامي متولي بهذا الخصوص «... ولا بد من دراسة لماذا لم تعد عضوية مجلس الشعب عند كثير من الناس تكليفات بأداء واجب قومي وطني وخدمة عامة بالمساهمة في عملية الرقابة والتشريع، وكيف تحولت العضوية إلى ميزة تضفي على حامل الحصانة البرلمانية الاحتماء وراء أعمال غير مشروعة أو عمليات تجارية مشبوهة أو أعمال وساطة أو سمسرة أو إنجاز بعض المشروعات أو التوسط لدى المسؤولين فيما يحقق ثروة هائلة يصعب المساءلة عنها. وكل ذلك دفع بالمستغلين والمتطلعين إلى الانحراف أن يدخلوا المعركة الانتخابية بكل العنف والقتال ودفع الملايين لشراء الأصوات للحصول على العضوية»، انظر: سامي متولي، «دراسة ظاهرة العنف والبلطجة»، الاهرام، ١٥/١٢/١٩٩٥.

المقيمين في تلك المدن بمنطق انتماءاتهم القبلية والعائلية والجهوية التي لم تتاثر كثيراً بمعيشتهم في المدن واحتكاكهم بأنماط الحياة الحديثة. وعموماً فقد مثلت هذه التجمعات عناصر حسم وترجيح في العديد من الدوائر[٩].

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار أعمال العنف أيضاً غلبة الاعتبارات والقضايا المحلية على العملية الانتخابية، فالتنافس الانتخابي، أو بالأحرى الصراع الانتخابي، لم يتمحور حول قضايا عامة مرتبطة بحاضر مصر ومستقبلها، ولكنه ارتبط أساساً بقضايا محلية جزئية، حتى بدت الانتخابات وكأنها أقرب ما تكون إلى الانتخابات المحلية منها إلى الانتخابات البرلمانية. وفي ضوء ذلك، ونظراً إلى اقتران الانتخابات في العديد من الدوائر بنزعات قبلية وعشائرية على نحو ما سبق ذكره، فقد نظر كثير من المرشحين وأنصارهم إلى العملية الانتخابية على أنها مباراة صفرية، وتعتبر الخسارة فيها نوعاً من العار الاجتماعي.

٣ ـ الخلافات والانشقاقات الحزبية والاجتماعية

إن ظاهرة الانشقاقات الحزبية والاجتماعية التي شهدتها الانتخابات كانت من بين عوامل تزايد حدة أعمال العنف. فعلى المستوى الحزبي يلاحظ أنه من الـ ٣٨٩٠ مرشحاً، وهو إجمالي عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات، كان هناك أكثر من ألف مرشح من أعضاء وكوادر الحزب الوطني الذين انشقوا عليه وخاضوا الانتخابات كمستقلين عندما قرر الحزب عدم ترشيحهم على قوائمه، وكان عدد كبير من هؤلاء أعضاء في الهيئة البرلمانية للحزب في مجلس الشعب السابق، وأمناء للحزب في بعض المحافظات والمراكز، وأعضاء في بعض المجالس المحلية.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد حدثت انشقاقات وانقسامات داخل بعض العائلات الكبرى التي اعتادت من قبل أن تتكتل خلف المرشح الذي يحظى بمباركة رموز العائلة. أما في انتخابات عام ١٩٩٥ فقد حدث شيء مختلف، إذ أدى الانقسام الذي وقع في صفوف بعض العائلات إلى زيادة حدة التنافس بين الأجنحة المتعددة داخل العائلة الواحدة، وهو ما أدى في بعض الحالات إلى نشوب أعمال عنف.

٤ ـ افتقار العملية الانتخابية إلى الشفافية

بعيداً عن الانقسام الحاد بين الحكم والمعارضة بشأن تقييم الانتخابات، فالمؤكد أن هناك تجاوزات وانتهاكات للقيم والقانون قد حدثت خلال الانتخابات من قبل أطراف عديدة كان من بينها الدولة نفسها من خلال بعض أجهزتها. وقد خلص التقرير الذي أعدته اللجنة المصرية لمراقبة الانتخابات، وهي لجنة أهلية مستقلة شكّلتها مجموعة من الهيئات الأهلية غير الحكومية وعدد من الشخصيات العامة المرموقة البعيدة عن الانتماءات الحزبية لمراقبة الانتخابات، خلص تقرير اللجنة إلى أن التزوير في الانتخابات صار أسلوب أداء حكومي ومجتمعي[١٠].

فمن ناحية أولى، كان سلاح المال الخاص أحد الأدوات الرئيسية في إدارة الحملة الانتخابية، فقد استخدمه بعضهم بكثافة في الانفاق على الدعاية الانتخابية، وتقديم رشى انتخابية، بل وصل الأمر إلى حد شراء الأصوات. ويشير بعض المصادر إلى أن الأموال التي أُنفقت خلال الانتخابات تتراوح ما بين اثنين وثلاثة مليارات من الجنيهات، على رغم أن القانون

---

(٩) جمال عبد الجواد، «ترييف البرلمان بعد ترييف المدن،» **الحياة**، ١٩٩٥/١٢/١١.

(١٠) لمزيد من التفاصيل انظر: اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، **تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية، ١٩٩٥**.

قد جعل الحد الأقصى للإنفاق على الدعاية الانتخابية خمسة آلاف جنيه للمرشح. وعلى رغم أن جانباً من رجال الأعمال والأثرياء الذين خاضوا الانتخابات لا يمكن التشكيك في مصادر ثرواتهم، أو في حقهم المشروع في أن يكون لهم تمثيل في البرلمان، إلا أنه إلى جانب هؤلاء هناك أصحاب الأموال المشبوهة والمجهولة المصادر، وهم حصلوا عليها بسهولة وبأساليب غير مشروعة، وأنفقوا جزءاً منها بكثافة من أجل الحصول على الحصانة البرلمانية لكي تكون ستاراً لأنشطتهم وممارساتهم غير المشروعة.

ومن ناحية **ثانية**، فقد تدخلت الأجهزة في بعض الدوائر بشكل مباشر مستخدمة أساليب عنيفة، وذلك قبل يومي الانتخابات (لإعداد المسرح الانتخابي)، وخلال يوميّ الاقتراع، وذلك لتقليص فرص فوز مرشحي حزب العمل والإخوان المسلمين، أو بالأحرى للقضاء على تلك الفرص[١١]. وفي حالات أخرى، تواطأت الأجهزة لحساب بعض المرشحين، فلم تتدخل لمنع أشكال التلاعب والتزوير بدعوى الحياد الكامل. وفي حالات ثالثة، بدت الأجهزة عاجزة وغير قادرة على منع الممارسات غير المشروعة التي انخرط فيها بعض المرشحين وأنصارهم من مختلف التيارات والاتجاهات. وكل هذه الاعتبارات وغيرها ساهمت في توسيع دائرة العنف الانتخابي، سواء لتحقيق الفوز في الانتخابات بالقوة أو لإعلان الرفض والاحتجاج على نتائج الانتخابات[١٢].

ومن ناحية **ثالثة**، فقد ظهر العديد من الثغرات في جداول الناخبين، فضلاً عن أوجه القصور الإداري التي شابت العملية الانتخابية في العديد من الدوائر، وهو الأمر الذي أدى إلى شيوع حالة من الفوضى والتسيب أشعرت بعضهم بعدم مصداقية العملية الانتخابية. يضاف إلى ذلك أن تردد السلطات المعنية في التعامل بصورة حاسمة مع العنف عند بداية ظهوره أثناء المعركة الانتخابية كان من بين العوامل التي أدت إلى انتشاره.

وجدير بالذكر أن العوامل السابقة كافة المرتبطة بديناميات العملية الانتخابية، والتي جعلت من العنف سمة أساسية لها، لا يمكن فهمها بمعزل عن عدد من العوامل البنيوية المرتبطة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جرت فيها الانتخابات. ويمكن بلورة أهم هذه العوامل في ما يلي:

أ ـ **تزايد حدة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، وعدم كفاية الحلول التي تطرحها الحكومة لمواجهة تلك المشكلات، أو حتى التخفيف من حدتها[١٣].

---

(١١) من المؤكد أن الانتخابات جرت في إطار حملة من المواجهة ضد الإخوان، بدأ النظام في تنفيذها منذ أكثر من عام على موعد إجراء الانتخابات. وقد استندت هذه الحملة إلى أساليب وممارسات قانونية، وأخرى إعلامية، وثالثة أمنية، ورابعة سياسية. وقد مثل موقف بعض أجهزة النظام من الإخوان خلال الانتخابات البرلمانية جزءاً من هذه الحملة التي لم تقتصر على الإخوان فقط، بل شملت حزب العمل حليف الإخوان المسلمين. لمزيد من التفاصيل، انظر: ضياء رشوان، «الحكومة والإخوان المسلمون، مصر: مواجهة حاسمة أم صدام عابر؟،» **المجلة** (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ٤٨ ـ ٤٩؛ محمد صلاح: «مصر: المواجهة الكبرى مع «الإخوان»،» **الوسط** (٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٢٧ ـ ٢٩، و«مصر: هل دقت ساعة الإخوان المسلمين؟،» **الوسط** (٧ آب/اغسطس ١٩٩٥)، ص ١٤ ـ ١٧، وهالة مصطفى، «الإخوان والسلطة في مصر: مواجهة جديدة،» **الوسط** (٧ آب/اغسطس ١٩٩٥)، ص ١٨ ـ ١٩. وحول أشكال تدخل بعض الأجهزة الحكومية ضد الإخوان في الانتخابات، انظر: المصدر نفسه، ومقتطفات من تقرير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات في: **الحياة**، ١٢/١٢/١٩٩٥.

(١٢) اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، المصدر نفسه.

(١٣) حول أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الراهن، انظر: ابراهيم نافع، «حقيقة التغيير: حساب الاحتمالات والأسباب والتحديات،» **الأهرام**، ٢٢/١٢/١٩٩٥؛ محمد حسنين هيكل، **١٩٩٥: باب مصر إلى القرن الواحد والعشرين** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)؛

فعلى الصعيد الاقتصادي، هناك مشكلات عديدة، منها تباطؤ معدل النمو الاقتصادي، والتزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل، وخصوصاً بين الشباب المتعلم، والارتفاع المتواصل في الأسعار، وتدهور مستويات المعيشة ونوعية الحياة بالنسبة إلى قطاع عريض من المواطنين. وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والخاصة بالإصلاح النقدي والمالي، فإنه من المؤكد أن الثمن الاجتماعي لتلك الإنجازات، والذي يصفه المسؤولون المصريون بالدواء المر، قد تحمّل الجانب الأعظم منه الفقراء ومحدودو الدخل. والمشكلة أن المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والخاصة بزيادة الاستثمارات ورفع معدل النمو وتوسيع فرص العمل غير مضمونة النتائج الايجابية، على الأقل بالنسبة إلى الفئات التي تحمّلت أعباء المرحلة الأولى.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يتمثل أبرز المشكلات في: التفاوتات الحادة في توزيع الدخول والثروات في المجتمع، وتآكل الطبقة الوسطى المصرية نظراً إلى تدهور أوضاعها الاقتصادية، وتفاقم مشكلات الإسكان والمواصلات والرعاية الصحية، وانتشار المخدرات والجريمة... الخ.

أما المشكلات المرتبطة بالجوانب الثقافية، فيتمثل أهمها في اختلال نظام القيم في المجتمع، حيث طغت على السطح قيم دخيلة ومبتذلة جوهرها الانتهازية والبراغماتية والكسب السريع وعدم احترام القانون... الخ.

وقد ارتبط بهذه المشكلات وترتب عليها بروز فئتين اجتماعيتين كان لهما دور رئيسي في أحداث العنف التي شهدتها الانتخابات البرلمانية: **أولاهما**، فئة الأثرياء الجدد الذين حققوا ثروات خيالية من خلال أنشطة طفيلية ومشبوهة، مثل عمليات الغش التجاري وتجارة المخدرات والمضاربة على الأراضي والعقارات. والسلاح الرئيسي لهذه الفئة هو المال تستخدمه لتسهيل ممارساتها وأنشطتها غير المشروعة، وللتغطية على تلك الأنشطة، وذلك من خلال شراء ذمم بعض الموظفين في الحكومة والجهاز الإداري. **وثانيتهما**، فئة المهمشين اجتماعياً، وهي من الاتساع بمكان، بحيث تضم أغلب قاطني الأحياء العشوائية التي نشأت بشكل عشوائي حول العاصمة وغيرها من المدن الكبرى. وأغلب هؤلاء هم في الأصل من النازحين من الأرياف الذين قدموا إلى المدن بحثاً عن فرص عمل وظروف أفضل للحياة، وقد شكلوا مادة خام للعمل السياسي العنيف، إذ تستطيع أية جماعات أخرى أن تستقطب عناصر منهم وتوظفها لحسابها، أو هم يشاركون في بعض أعمال العنف والاحتجاج التي تقوم بها قوى أخرى لتحقيق مكسب مادي من خلال عمليات السلب والنهب. وتعتبر الأحياء العشوائية هي المعاقل الرئيسية للتنظيمات الإسلامية المتشددة[١٤].

= Cassandra, «The Impending Crisis in Egypt,» *Middle East Journal*, vol. 49, no. 1 (Winter 1995), pp. 9-27, and Fouad Ajami, «The Sorrows of Egypt,» *Foreign Affairs*, vol. 74, no. 5 (September - October 1995), pp. 72-88.

(١٤) حول دور المهمشين في أعمال العنف في مصر، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، «العنف السياسي في مصر بين احتمالات الاستيعاب وإمكانات المواجهة» في: علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد، محرران، **مصر وتحديات التسعينات** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٩١ ـ ١٤٦. وحول التحدي الذي شكلته الحركات الإسلامية المتشددة للنظام الحاكم، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، «العنف السياسي في مصر» ورقة قدمت إلى: ندوة ظاهرة العنف السياسي، التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع «CEDEJ»، القاهرة، ١٩ ـ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛ Mamoun Fandy, «The Tensions Behind the Violence in Egypt,» *Middle East Policy*, vol. 2, no. 1 (1993), pp. 25-34, and Michael Collins Dunn, «Fundamentalism in Egypt,» *Middle East Policy*, vol. 2, no. 3 (1993), pp. 68-77.

وعموماً فقد قام بعض الأثرياء الجدد الذين قرروا الحصول على الحصانة البرلمانية لتحقيق التزاوج بين السلطة المشروعة والثروة المشبوهة، قاموا باستئجار مجموعات من الصبية والمتدخّلين الذين ينتمون في الغالب إلى فئات اجتماعية مهمّشة لممارسة العنف لحسابهم خلال الانتخابات لضمان دخولهم المجلس. وهكذا التقت أهداف المجموعتين اللتين هما إفراز لتطورات وتحولات اجتماعية واقتصادية مشوّهة على ممارسة العنف الانتخابي. وبذلك لم يعد استخدام العنف حكراً على الدولة وفقاً للضوابط القانونية لذلك، ولكن أصبح أداة يلجأ إليها كل من يستطيع استخدامها لتحقيق أهدافه.

ب ـ **تزايد حالة الاحتقان السياسي في المجتمع**، وذلك نظراً إلى تعدد مصادر ومظاهر توتر العلاقة بين الدولة وبعض القوى الاجتماعية والسياسية. فلو نظرنا إلى عام ١٩٩٥ باعتباره العام الذي جرت في نهايته الانتخابات البرلمانية، نلاحظ أنه قد بدأ بفصل جديد في الأزمة بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين. ففي كانون الثاني/يناير من العام المذكور قامت السلطات باعتقال نحو ٢٨ شخصاً من قيادات الجماعة وكوادرها، وقد تبع ذلك تنفيذ سلسلة من الاعتقالات الأخرى في صفوفها. وانتهى الأمر بإحالة أكثر من ٨٠ إخوانياً إلى القضاء العسكري الذي حكم على ٥٤ منهم بالسجن ـ مع الأشغال الشاقة لعدد منهم ـ بمدد تتراوح ما بين ٣ و٥ سنوات، وقد صدرت الأحكام قبل نحو أسبوع من موعد إجراء الانتخابات البرلمانية التي تمت يوم ١٩٩٥/١١/٢٩[١٥].

وفي شباط/فبراير ١٩٩٥ نشبت أزمة بين الحكومة والتنظيمات النقابية المهنية، بسبب إقدام السلطات على تعديل قانون النقابات المهنية بعد عامين من صدوره من دون استطلاع رأي النقابات، باعتبارها صاحبة الشأن والمعنية في المقام الأول[١٦].

وبعد ذلك نشبت أزمة بين الحكومة والصحفيين بسبب القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٥ الذي غلظ العقوبات على جرائم النشر[١٧]. كما نشبت أكثر من مشكلة بين الحكومة والعمال الذين قاموا بإضرابات كبرى في أكثر من موقع لأسباب تتعلق بالسياسة التخصيصية وانعكاساتها على العمال. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد استمرت العلاقة بين الحكم وأحزاب المعارضة الرئيسية تراوح مكانها ما بين الفتور والتأزم طوال عام ١٩٩٥. وقد ظهر ذلك بوضوح في استمرار موجة الاتهامات والاتهامات المضادة بين الجانبين مع تردّي لغة التعامل السياسي بينهما.

وفي ظل تلك الأزمات المتلاحقة التي تعكس حالة من التوتر والتأزم في العلاقة بين الدولة والمجتمع[١٨]، جرت الانتخابات البرلمانية، التي جاءت نتائجها محكومة في جانب منها، على الأقل

---

(١٥) شملت الأحكام أيضاً إغلاق مقر جماعة الإخوان المسلمين، الذي هو في الأصل مقر مجلة **الدعوة**. لمزيد من التفاصيل حول المحاكمة، انظر: **الحياة**، ١٩٩٥/١١/٢٤.

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول التداعيات التي ترتبت على تعديل القانون المذكور، انظر: أعداد جريدة **الحياة** اللندنية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥، حيث دأبت على رصد ردود أفعال النقابات على تعديل القانون، وكذلك أنماط التفاعلات بين بعض النقابات والسلطة بشأنه.

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول فصول هذه الأزمة، انظر جملة البحوث والمقالات والتعليقات الواردة في: **الدراسات الإعلامية**، العدد ٨٠ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، حيث خصص العدد بالكامل لتلك القضية، وكان عنوانه: «القانون ـ الأزمة: قانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥».

(١٨) انظر: Salwa Ismail, «State-Society Relations in Egypt: Restructuring the Political,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 17, no. 3 (Summer 1995).

بالمناخ السياسي المحيط بها. وكما ان الانتخابات جرت في ظل حالة احتقان سياسي واجتماعي في المجتمع، فالمؤكد أن نتائجها لم تخفف من حدة هذه الحالة، بل بالعكس أوجدت مصادر جديدة من شأنها زيادتها، ما لم يتم احتواء آثار الانتخابات بأساليب وآليات سياسية أكثر عقلانية.

ج ـ **استمرار عمليات المواجهة المسلحة بين أجهزة الأمن وبعض التنظيمات الإسلامية المتشددة.** من المعروف أن التنظيمات المعنية، وخصوصاً الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد وتوابعه قد شكلت تحدياً حقيقياً لنظام الحكم خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣، حيث كانت تمتلك زمام المبادرة واضعة أجهزة الأمن في دائرة رد الفعل، حتى كادت الأخيرة أن تفقد الثقة بقدرتها على المواجهة، وهو الأمر الذي وضع هيبة الدولة في الميزان[١٩].

ولكن ابتداء من عام ١٩٩٤، تمكنت أجهزة الأمن من توجيه ضربات أمنية موجعة إلى تلك الجماعات، ترتب عليها ضرب هياكلها التنظيمية وتصفية العديد من قياداتها، سواء بالقتل أو الإعدام أو الحبس، وبذلك استطاعت حصر أنشطتها جغرافياً في بعض مناطق صعيد مصر، وخصوصاً في محافظة المنيا. وعلى الرغم من حالة الضعف الهيكلي التي أصابت تلك الجماعات، فإن المواجهة بينها وبين أجهزة الأمن استمرت طوال عام ١٩٩٥، حيث تمكنت من تنفيذ العديد من العمليات الصغيرة العشوائية التي راح ضحيتها عدد من رجال الشرطة معظمهم من الرتب الصغيرة وبعض المدنيين المتعاونين مع الشرطة. ولكن الأهم من ذلك هو تمكن أجهزة الأمن من إجهاض العديد من العمليات الكبيرة التي كانت تلك الجماعات تخطط للقيام بها قبل تنفيذها، وهو ما يؤكد استمرار قدرتها على العمل. وهذا يؤكد كذلك أن المواجهة الأمنية لا تكفي بمفردها للتعامل مع تلك الجماعات، حتى وإن تمكنت من إضعافها وكسر شوكتها. فظواهر التطرف والعنف لا تأتي من فراغ، ولكنها إفراز لمشكلات وقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تمثل بيئة ملائمة لتنامي تلك الظواهر.

من هنا، فإن التصدي للتطرف والعنف لا بد من أن يكون بالمواجهة الواعية والفعالة لتلك المشكلات.

د ـ **تراجع هيبة الدولة.** بعد أن شكلت التنظيمات الإسلامية المتشددة تحدياً حقيقاً لهيبة الدولة خلال السنوات الأربع الأولى من عقد التسعينيات، اتجهت السلطات إلى تبنّي خيار المواجهة الشاملة ـ بأساليب عسكرية وغير عسكرية ـ تجاه المتشددين والمعتدلين على حد سواء، وذلك لفرض سيطرة النظام على الأوضاع الأمنية واستعادة هيبة الدولة المبعثرة. وعلى رغم أن أجهزة الأمن تمكنت من كسر شوكة التنظيمات المعنية، يبقى هناك العديد من المظاهر التي تؤكد تراجع هيبة الدولة التي تمثل عنصراً أساسياً في الثقافة السياسية للمصريين.

ومن أبرز مظاهر تراجع هيبة الدولة حالة الفوضى والتسيب التي تعمّ الشارع المصري، وخصوصاً في العاصمة والمدن الكبرى، حتى إن إعادة الانضباط إلى الشارع المصري أصبحت شعاراً ترددة من حين إلى آخر أجهزة الأمن. كما ان ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية تُعتبر مظهراً آخر من مظاهر هشاشة بعض أجهزة الدولة.

وقد جسّدت الانتخابات البرلمانية بعض مظاهر تراجع هيبة الدولة، حيث اتضح أن هناك العديد من الثغرات في جداول الناخبين. والسؤال هو كيف يمكن أن يحدث ذلك في ظل الثورة الهائلة في تقانة الحسابات الآلية؟ كما ان العمليات الإدارية المرتبطة بالانتخابات اتسمت في العديد

---

(١٩) محمد السيد سعيد، «لقد انهزم الارهاب في مصر... وهذه هي الأسباب،» **الحياة**، ١٩٩٥/٥/٢٦.

من الدوائر بالفوضى والاضطراب وغياب الانضباط. أضف إلى ذلك تعدد صور ومظاهر انتهاك القواعد والقوانين المنظمة للانتخابات، وبالقطع، فإن هذه الممارسات لم تكن خافية على الأجهزة المعنية. كما ان اندلاع أعمال العنف والشغب التي طال بعضها عدداً من مراكز الشرطة وأقسامها، وبعض رجال الأمن، قد مثّل قمة الاستهانة بالقوانين واللوائح. والتحجج بمبدأ حياد الشرطة إزاء العملية الانتخابية لا يبرر القصور في توفير الأمن الكامل للناخبين والمرشحين.

هـ ـ **تعدد قضايا الفساد السياسي والإداري وممارساته.** بغض النظر عن الانقسام بين الحكم والمعارضة بشأن النظر إلى تلك المسألة، يؤكد المسؤولون الرسميون أن الفساد ظاهرة عالمية تعرفها كل المجتمعات الإنسانية، وأن حجم الفساد في مصر لا يمكن مقارنته بما يحدث في دول أخرى، وأن الدولة لا تتستر على أية قضايا فساد أياً كان شأن مرتكبيها. وعلى الجانب الآخر، تؤكد أحزاب المعارضة الرئيسية أن السياسات التي تتبعها الحكومة تفسح مجالاً واسعاً لممارسة الفساد، الذي أصبح ظاهرة شبه عامة، وأن الفساد يرتبط في الجانب الأكبر منه بجهاز الدولة، وبطبيعة القوى والفئات المسيطرة.

بغض النظر عن هذا الانقسام، فالمؤكد أن مظاهر الفساد انتشرت على مستويات مختلفة، وفي قطاعات عديدة. ومن هذه المظاهر، على سبيل المثال: الرشى والعمولات والاتجار في الوظيفة العامة والوساطة، والمحسوبية والتحايل على القوانين واللوائح... الخ. وعلى رغم الجهود التي تبذلها أجهزة المراقبة والمحاسبة للحدّ من هذه الظواهر، فإن الواقع يؤكد أنها في تزايد مستمر، خصوصاً أن بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع، وكذلك الثغرات في القوانين واللوائح، تعتبر من العوامل المساعدة على انتشار الفساد. ومن المؤكد أن الفساد هو أحد المصادر الأساسية لتغذية ظواهر التطرف والعنف، بل هو الوجه الآخر للإرهاب[٢٠]. ومن ثم، فإنه لا يمكن محاصرة التطرف والإرهاب بشكل فعّال من دون وضع حدّ لظاهرة الفساد، والمشكلة الكبرى أن الفساد ينبع من بعض الأجهزة بصفة أساسية.

و ـ **ضعف القيم والتقاليد الديمقراطية في بنية الثقافة السياسية للمصريين.** الديمقراطية ليست مجرد أحزاب وانتخابات فحسب، ولكنها إلى جانب ذلك، منظومة من القيم التي يتشرّبها أفراد المجتمع عبر مختلف مؤسسات التنشئة والتوجيه. وأهم هذه القيم تتمثل في الإيمان بالتعددية والقبول بالآخر، والتسامح السياسي والفكري، والإيمان بالحوار كأداة للإقناع والاقتناع، وبالتنافس السلمي كوسيلة لكسب ثقة الناخبين. ولكن يمكن القول بأن قيم الديمقراطية ومبادئها لا تشكل مكوناً رئيسياً في بنية الثقافة السياسية للمصريين. وقد ظهرت نتائج ذلك بشكل واضح خلال الانتخابات البرلمانية. فنصف إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية، أي نحو عشرة ملايين ناخب، لم يشاركوا في الانتخابات لاعتبارات تتعلق بعدم الثقة في العملية الانتخابية، أو لأسباب تتعلق بشيوع قيم القدرية والتواكل والسلبية.

أما الذين شاركوا في الانتخابات، وغالبيتهم من الطبقات والشرائح الأقل تعليماً والأقل وعياً من الناحية السياسية، حيث ارتفعت نسبة المشاركة في الأقاليم والمناطق الريفية لاعتبارات لا علاقة لها بدرجة الوعي السياسي، فقد غلب على سلوك قطاعات منهم التعصب والتشايع للمرشحين طبقاً للانتماءات القبلية والعائلية والجهوية، وغلب على سلوك قطاعات أخرى التعصب للمرشحين طبقاً لقوتهم المالية وسماتهم الشخصية ومناصبهم المهنية[٢١]. وأياً كانت العوامل

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد السيد سعيد، «نظريات الفساد وسبل مواجهته،» **الأهرام**، ٩/٣٠/ ١٩٩٤، وسعد الدين وهبة، «التسيب والعنف،» **الأهرام**، ١٩٩٥/٨/٢٦.

(٢١) هالة مصطفى، «انتخابات ١٩٩٥: بعض الدلالات الهامة،» **الأهرام**، ١٩٩٥/١٢/١١.

التي أثرت في السلوك التصويتي للناخبين، فالمؤكد أن لجوء مرشحين من مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية وأنصارهم والعصابات المأجورة لحساب بعضهم إلى ممارسة أعمال العنف والشغب، إنما يؤكد ضعف المكون الديمقراطي وهشاشته في الثقافة السياسية، وأن هناك شوطاً كبيراً يتعين قطعه، ومتطلبات رئيسية يتعين توفيرها من أجل بناء ثقافة سياسية ديمقراطية.

ز ـ **مساهمة العوامل والمتغيرات السابقة كافة المرتبطة بخصوصيات وتحولات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر**، في خلق بيئة ملائمة لتنامي ثقافة العنف في المجتمع المصري. وفي هذا السياق ثمة مؤشرات عديدة تؤكد تنامي العنف بمختلف صوره وأشكاله في المجتمع المصري. فهناك العنف السياسي الذي يمارسه بعض الجماعات والتنظيمات المسيَّسة من أجل تحقيق أهداف سياسية. وهناك العنف الاجتماعي المرتبط بالعلاقات الاجتماعية والتفاعلات اليومية بين الناس، مثل العنف الأسري وغيره. وهناك العنف الإجرامي الذي تمارسه عناصر إجرامية محترفة، فضلاً عن بعض أشكال العنف التي يمارسها بعض أجهزة الأمن، والتي تخرج عن إطار القانون.

وخلاصة القول إنه إذا كان بعض العوامل والمتغيرات المرتبطة بالعملية الانتخابية يُعتبر من الأسباب المباشرة لاتساع نطاق ظاهرة العنف التي شهدتها تلك الانتخابات، فالمؤكد أن هذه الأسباب وثيقة الارتباط بعوامل ومتغيرات هيكلية وثيقة الصلة بالأوضاع والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر، وهي التي تخلق مناخاً ملائماً لتنامي العنف بمختلف صوره وأشكاله، ومن بينها العنف السياسي الانتخابي.

ثالثاً: نتائج الانتخابات البرلمانية ومستقبل ظاهرة العنف السياسي في مصر

إذا كانت المشكلات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقيمية التي يعانيها المجتمع المصري تمثل بيئة حاضنة ظواهرَ التطرف والعنف في مجتمع يشكل الشباب شريحة يُعتدّ بها من سكانه، فإن الانتخابات البرلمانية بتداعياتها ونتائجها، أوجدت مشكلات وظواهر جديدة قد تؤدي إلى زيادة أعمال العنف، كمياً وكيفياً، في المستقبل:

١ ـ ترتّب على الانتخابات حدوث انقسامات وانشقاقات وتطاحنات قبلية وعائلية عديدة، وهو الأمر الذي أوجد جراحاً وثارات اجتماعية وسياسية في مناطق عديدة من البلاد.

٢ ـ مثّلت الانتخابات البرلمانية مجالاً مهماً لنشاط عصابات المتدخّلين وأرباب السوابق، الذين تم استئجارهم من قبل بعض المرشحين. ومثل هذه الفئات التي تنتمي في الغالب إلى القطاعات البشرية المهمشة، قد تتجه إلى البحث عن مناسبات ومجالات سياسية أخرى لتقديم خدماتها إلى الآخرين[٢٢]. وقد أكدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة حقيقة مهمة مفادها أنه إذا كان هناك من هو مستعد لكي يحصل على أجر مقابل ممارسة العنف، فإن هناك من هو مستعد للدفع ليحصد نتائج تلك الممارسة. وهذه مشكلة خطيرة قد تجعل من العنف آلية أساسية لإدارة العلاقات بين الفرقاء والخصوم السياسيين.

وعموماً، فإن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة ليتمّ تناوله بشيء من التعمّق في

---

(٢٢) وحيد عبد المجيد، «العنف الانتخابي في مصر»، الحياة، ١٩/١٢/١٩٩٥.

التحليل والبحث، وذلك للوقوف على حجم الفئات الاجتماعية المهمّشة وموقعها في الهيكل السكاني للدولة، ودور هذه الفئات في أحداث العنف التي شهدتها مصر خلال فترات سابقة.

إذاً هناك قوة اجتماعية حقيقية تعيش على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، وتقطن الأحياء الفقيرة والأعشاش المحيطة بالعاصمة والمدن الكبرى، وتمثل مصدراً للقلق السياسي والاجتماعي[٢٣]. والتحدّي الحقيقي هو كيف يمكن إدماج هؤلاء اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وسياسياً في المجتمع؟ ولعل تحرك الدولة لمحاصرة ظاهرة العشوائيات يمثل خطوة في هذا المجال.

٣ ـ أكدت الانتخابات ضعف الأحزاب السياسية وهشاشتها في مصر، بما فيها الحزب الوطني نفسه الذي حاز ٧١ بالمئة من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٤٤ مقعداً، وصلت إلى ٩٤ بالمئة بعد أن سارع إلى الانضمام إلى الحزب ٩٩ نائباً من الذين كانوا قد انشقوا عليه وخاضوا الانتخابات كمستقلين بعد رفض إدراجهم ضمن قوائم مرشحي الحزب.

وعموماً، فإن الأغلبية التي حازها الحزب الوطني لا تعود إلى مصادر قوته كحزب من حيث إطاره الفكري وبرنامجه السياسي ووجوده في الشارع السياسي، بل تعود إلى أنه حزب الدولة، والدولة تعني الكثير في الثقافة السياسية للمصريين، وفي واقع حياتهم اليومية.

أما أحزاب المعارضة الرئيسية، وهي على وجه التحديد: الوفد الجديد والتجمع والعمل والأحرار والناصري، فهي تعاني ضعف الفاعلية والتأثير لاعتبارات تتعلق بالقيود السياسية والقانونية المفروضة على الأحزاب من ناحية، وتتعلق بعوامل ضعف بنيوية تعانيها هذه الأحزاب من ناحية أخرى، مثل: عدم تبلور أطرها الفكرية والايديولوجية، وارتباطها بالماضي أكثر من ارتباطها بالحاضر أو المستقبل، وضعف هياكلها التنظيمية وكوادرها الحركية، وافتقارها إلى الديمقراطية الداخلية، وضعف قواعدها الجماهيرية، حيث تتقوقع في دوائر ونخبات ضيقة في العاصمة وبعض المدن الكبرى، ناهيك عن الانشقاقات الداخلية وصراعات الأجيال التي تعانيها، وضعف إمكانات التعاون والتنسيق بينها[٢٤].

ومن المفارقات أن انتخابات عام ١٩٩٥ أفرزت أدنى تمثيل لأحزاب المعارضة منذ الأخذ بالتعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦[٢٥]، حتى بدا الأمر وكأن أوضاع الأحزاب تتجه نحو الأسوأ. ولما كان وجود المعارضة السياسية المشروعة والقوية يمثل عنصراً مهماً من عناصر الديمقراطية، فإن ضعف أحزاب المعارضة في مصر إنما يؤكد هشاشة التعددية السياسية.

٤ ـ لم يتمكن كل من جماعة الإخوان المسلمين، التي تعبّر عن التيار الإسلامي المعتدل في

---

(٢٣) انظر تأصيلاً تاريخياً لهذه الظاهرة في: محمد نور فرحات، «العنف السياسي والجماعات الهامشية: بحث في التاريخ الاجتماعي لجماعات الجعيدية والزعر ـ نموذج مصر،» ورقة قدمت إلى: ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي، القاهرة، ٢٧ ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧.

(٢٤) هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بتشريح الحياة الحزبية في مصر. انظر على سبيل المثال: صلاح سالم زرنوقة، المنافسة الحزبية في مصر، ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٤)؛ وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٣)، و«ندوة «الوسط» عن مستقبل النظام الحزبي في مصر،» الوسط (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، و(٥، ١٢ و١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤).

(٢٥) يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أحزاب الوفد الجديد والعمل والأحرار وجماعة الإخوان قد قاطعت انتخابات ١٩٩٠، انظر: عمرو هاشم ربيع، «الانتخابات البرلمانية: تحليل النتائج،» الأهرام، ١٩٩٦/١/٥.

مصر، وحزب العمل العربي الاشتراكي القريب من توجهاتها، والمتحالف معها منذ عام ١٩٨٧، لم يتمكنا من الفوز سوى بمقعد واحد في البرلمان، على رغم أنهما خاضا الانتخابات بنحو مئتي وخمسين مرشحاً. ولا يمكن فهم إخفاق الإخوان وحزب العمل في الحصول على تمثيل معقول في البرلمان بمعزل عن الحملة الأمنية والإعلامية والسياسية التي شنتها الحكومة ـ ولا تزال ـ ضدهما. وقد ركّزت الحملة، بصفة أساسية، على جماعة الإخوان التي راحت السلطات تتهمها بأن لها علاقات عضوية بجماعات التطرف والعنف، بل اعتبرتها الوجه الآخر لتلك الجماعات.

وقد نظر العديد من المراقبين إلى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد الإخوان منذ مطلع عام ١٩٩٥، بل قبل ذلك، على أنها محاولة لإعداد المسرح للانتخابات للحيلولة دون وصول عناصر من الإخوان والحزب المتحالف معهم إلى البرلمان[٢٦]. ويؤكد العديد من التقارير التي صدرت عن جهات محايدة بشأن إدارة الانتخابات على أن الأجهزة تدخلت أمنياً وإدارياً ضد مرشحي الإخوان وحزب العمل في العديد من الدوائر للحيلولة دون حصول هذين الحزبين على تمثيل في البرلمان.

وبغض النظر عن تفسير أسباب إخفاق الإخوان وحزب العمل في الحصول على تمثيل مناسب في البرلمان، فالأرجح أن هذا الوضع الذي يبدو وكأنه نتيجة خطة لاستبعاد التيار الإسلامي المعتدل عن حلبة الحياة السياسية، سوف يؤدي إلى تزايد احتمالات العنف من قبل بعض التيارات الإسلامية. فنتائج الانتخابات التي لا تعكس خريطة القوى السياسية والاجتماعية على الأرض قد تدفع قطاعات من شباب الإخوان إلى الانخراط في أعمال العنف ضد النظام نتيجة للاقتناع بعدم جدوى المشاركة في الحياة السياسية من خلال القنوات المشروعة وبالأساليب السلمية.

كما ان إخفاق الإخوان المسلمين في الحصول على أكثر من مقعد واحد في البرلمان، وتكثيف الحملة الأمنية ضدهم، إنما يدعمان رؤى التنظيمات المتشددة التي تؤكد أن النظم القائمة لن تسمح للحركات الإسلامية بالوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها من خلال صناديق الانتخاب، وأنه لا بديل من استخدام القوة والعنف للإطاحة بتلك النظم.

٥ ـ أثارت الانتخابات العديد من التساؤلات حول واقع دور الأقباط ومستقبله في الحياة السياسية المصرية. فالحزب الوطني الحاكم لم يرشح أي قبطي ضمن مرشحيه الذين بلغ عددهم ٤٣٩ مرشحاً، بدعوى عدم وجود قبطي واحد من بين أعضاء الحزب قادر على المنافسة والفوز في الانتخابات، كما ان أحزاب المعارضة مجتمعة لم ترشح سوى قلة من الأقباط. وإلى جانب ذلك، خاض بعض الأقباط الانتخابات كمستقلين. وكانت النتيجة عدم فوز أي من المرشحين الأقباط في الانتخابات. وقد قام الرئيس مبارك بتعيين ستة أقباط من بين الأعضاء العشرة الذين يعينهم بمقتضى القانون. وبذلك أصبح برلمان ١٩٩٥ من دون نائب قبطي واحد منتخب. وإذا كان عدم ترشيح الحزب الوطني أي قبطي ضمن قوائمه قد أثار حالة من الاستياء في صفوف الأقباط، عبّر عنها البابا شنودة بصراحة على صفحات الجرائد[٢٧]، فإن عدم فوز أي مرشح قبطي في الانتخابات من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الإحباط والتهميش في صفوفهم.

---

(٢٦) نبيل عبد الفتاح، **الوجه والقناع: الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع** (القاهرة: سشات، ١٩٩٥)، الفصل الرابع.

(٢٧) حوار مع البابا شنودة في: **الحياة**، ١٩٩٥/١١/٣٠، وميلاد حنا، «معالجة واجبة لآثار الانتخابات على الاقباط في مصر،» **الحياة**، ١٩٩٦/١/٤.

وقد يساهم هذا الوضع في إذكاء نوازع التطرف والعنف لدى بعض الشرائح الشابة من الأقباط، وخصوصاً أولئك الذين لديهم أحاسيس وتصورات عن وجود بعض مظاهر التمييز ضد الأقباط في مصر[٢٨].

وهكذا فإن الانتخابات البرلمانية قد خلقت مصادر جديدة للقلق والتوتر في المجتمع، وعمّقت من بعض المصادر القائمة. وبدلاً من أن تكون الانتخابات خطوة على طريق تدعيم المسار الديمقراطي، وهو أحد الشعارات التي تركّز عليها القيادة السياسية، فإنها جاءت لتعكس هشاشة التطور الديمقراطي من ناحية، وأوجدت عقبات في طريقه من ناحية أخرى. فلا تطور ديمقراطياً حقيقياً من دون وجود معارضة قوية ومؤثرة تمثل جزءاً من النظام السياسي ولا تكون على هامشه أو مجرد معارضة شكلية لاستكمال الديكور الديمقراطي. كما ان هذه العملية تفترض الحياد الكامل من قبل جهاز الدولة في ما يتعلق بالتنافس السياسي بين الأحزاب والقوى السياسية للفوز بمقاعد البرلمان.

رابعاً: سبل احتواء الآثار السلبية للانتخابات البرلمانية

إن تجاوز الآثار السلبية للانتخابات البرلمانية، وتعميق مسيرة التطور الديمقراطي في مصر تتطلب تحركاً جاداً وفعالاً وأميناً على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: معالجة المشكلات والسلبيات المرتبطة بالعملية الانتخابية في حد ذاتها (الإصلاح الانتخابي)

من أبرز هذه المشكلات ما يلي:

١ ـ تنقية جداول الناخبين وكشوفهم

لقد كشفت الانتخابات عن وجود عيوب وثغرات جسيمة في تلك الكشوف. والأمل معلّق على الدولة في أن تسارع إلى تنفيذ مشروع الرقم القومي للمواطنين للتغلب على تلك المشكلات[٢٩]. ومن المهم إنجاز هذه الخطوة قبل حلول موعد الانتخابات البرلمانية القادمة في عام ٢٠٠٠، وذلك في حالة استكمال المجلس الحالي مدته الدستورية.

٢ ـ توفير ضمانات النزاهة عند إدلاء الناخب بصوته

من الضمانات المطروحة في هذا المجال قيام الناخب بالتوقيع أمام اسمه في كشوف الناخبين أو ببصمة الإبهام إذا كان المواطن أمياً.

٣ ـ إعادة النظر في طبيعة الإشراف القضائي على الانتخابات البرلمانية المعمول بها حالياً

لقد ثبت عملياً أن الاشراف القضائي إشراف جزئي من ناحية، وشكلي من ناحية أخرى.

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول بعض المشكلات المثارة بشأن وضع الأقباط في مصر، انظر: حوار صريح مع البابا شنودة في: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، السنة ٤، العدد ٤١ (أيار/مايو ١٩٩٥)، ص ٤٢ ـ ٤٧.

(٢٩) ميلاد حنا، «نحو انتخابات قادمة أكثر انضباطاً ونقاء»، **الأهرام**، ١٩٩٥/١٢/١٢.

ولذلك لم يحقق الغرض منه في توفير ضمانات النزاهة والشفافية للعملية الانتخابية. وإذا كان النقص في عدد رجال الهيئات القضائية يمثل مشكلة أمام إمكانية تحقيق إشراف قضائي كامل وحقيقي على الانتخابات، فإنه من بين الأفكار المطروحة للتغلب على تلك المشكلة فكرة إجراء الانتخابات على مراحل، وهذه الفكرة جديرة بالتأمل والبحث، خصوصاً أنها مطبقة في العديد من دول العالم.

٤ ـ إعادة النظر في القوانين والقرارات والإجراءات المنظمة للدعاية الانتخابية ولحجم الإنفاق المالي عليها

لقد أكدت الانتخابات الأخيرة أن المال أصبح عنصراً رئيسياً في إدارة العملية الانتخابية وإفسادها، بل إن دخول عنصر المال بكثافة كان من بين الأسباب الرئيسية لاتساع نطاق العنف الانتخابي وتزايد حدّته. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان وضع ضوابط صارمة لحدود الإنفاق المالي على الدعاية الانتخابية مع توفير ضمانات إلزام المرشحين باحترام هذه الضوابط وعدم تجاوزها.

٥ ـ إعادة طرح السؤال حول طبيعة النظام الانتخابي الأكثر ملاءمة لواقع المجتمع المصري وظروفه في ضوء أحداث انتخابات ١٩٩٥

لقد كان هذا الموضوع على جداول عمل الحوار الوطني الذي جرى في صيف عام ١٩٩٤. وإذا كان هناك العديد من المشكلات التي ارتبطت بالانتخابات التي جرت على أساس النظام الفردي، فإن هذا ليس معناه بالضرورة أن نظام القائمة هو الأصلح لدولة مثل مصر، لأن له أيضاً مشكلاته وسلبياته[٣٠]. ونحسب أن الأمر يحتاج إلى دراسة متأنية لتحديد ماهية النظام الانتخابي الأكثر ملاءمة للواقع المصري الراهن.

٦ ـ التغلب على الوضع القائم واحتواء الأزمة

وإذا كانت الإجراءات السابقة يمكن أن تضمن إجراء انتخابات نزيهة في المستقبل، فإنها لا يمكن أن تصفي كل أبعاد الأزمة الحادة بين الحكم والمعارضة بسبب نتائج الانتخابات الأخيرة. وأحد المداخل الأساسية لاحتواء هذه الأزمة إنما يتمثل في أخذ السلطة بنتائج التحقيقات التي تجريها محكمة النقض بشأن الطعون في صحة العضوية، وهي كثيرة، أو يتمّ تعديل المادة (٩٣) من الدستور، بحيث يصبح الفصل في صحة العضوية من اختصاص محكمة النقض دون سواها[٣١]. ومثل هذا الإجراء يمكن أن يخفف من حدة التوتر في الحياة السياسية.

٧ ـ تشديد العقوبات على جرائم تزوير الانتخابات

إن تشديد العقوبات على جرائم تزوير الانتخابات ومنع سقوطها بالتقادم أصبح أمراً ضرورياً ومهماً، لأن الفساد الانتخابي يترتب عليه فساد العديد من عناصر النظام السياسي.

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: رجب البنّا، «الانتخابات القادمة: فردية أم بالقائمة؟»، **اكتوبر**، العدد ٩٣١ (آب/اغسطس ١٩٩٤)، وعمرو هاشم ربيع، «النظم الانتخابية في مصر: دراسة مقارنة»، **الأهرام**، ١٥/٧/١٩٩٣.

(٣١) اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، **تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية، ١٩٩٥**.

المستوى الثاني: الإصلاح السياسي والديمقراطي

إذا كان الإصلاح الانتخابي الذي تمت الإشارة إليه سلفاً يمثل بعداً للإصلاح السياسي والديمقراطي بمعناه الشامل، فإن أهم الأبعاد الأخرى لهذا الإصلاح يتمثل في ما يلي:

١ ـ الإصلاح الدستوري والقانوني

يتضمن عناصر عديدة منها: الشروع في تعديل الدستور، حيث تجاوزه الواقع السياسي والاجتماعي، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ وبالقوانين الاستثنائية كافة التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تشكل في التحليل الأخير قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم، ومراجعة غابة القوانين والتشريعات المعمول بها في مصر؛ فهناك نحو ٦٢ ألف تشريع وقانون تحكم الحياة في مصر، وهو ما يصيب الهيكل التشريعي والقانوني في الدولة بالترهل، وضعف الفاعلية[٣٢]. ولذلك، فإن المطلوب تصفية هذه الغابة، فيكفي من التشريعات ٤ ـ ٥ آلاف قانون لتنظيم مختلف مجالات الحياة في مصر. كما يتضمن الإصلاح الدستوري والقانوني الإقلاع عن عادة «سلق القوانين» على عجل من دون إخضاعها للدراسة والتمحيص الكافيين. هذا فضلاً عن توفير مقدمات وآليات تنفيذ القوانين واحترامها، وكذلك تنفيذ الأحكام القضائية النهائية.

٢ ـ الإصلاح المؤسسي

يتضمن عناصر عديدة منها: إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف، وإلغاء القيود القانونية والسياسية المفروضة على نشاط الأحزاب والجمعيات، وإعادة صياغة العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة على أسس جديدة تجعل من المعارضة جزءاً من النظام السياسي وشريكاً للحزب الوطني في تحمل المسؤولية، وتؤمن مبدأ تداول السلطة سلمياً طبقاً للإرادة الحرة للناخبين. وجدير بالذكر أن مسؤولية الإصلاح المؤسسي لا تقع على عاتق الحكم فحسب، وإن كان هو صاحب المبادرة والدور الرئيسي فيها بحكم هيمنته على مقاليد الحياة السياسية، ولكن تقع أيضاً على عاتق أحزاب المعارضة التي يتعيّن عليها تطوير أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية وكوادرها الحركية وبرامجها السياسية، على النحو الذي يجعلها ركيزة أساسية للتطور الديمقراطي، وعنصر إثراء وتنشيط للحياة السياسية، وصمام أمان لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

٣ ـ تجديد النخبة السياسية

إن تحقيق الإصلاح السياسي والديمقراطي في مصر يتطلب ضخ دماء جديدة في شرايين النظام السياسي التي أصيب بعضها بالتصلب نظراً إلى جمود هيكل النخبة. ولذلك فإن إفساح المجال لكوادر سياسية جديدة، بفكر جديد وطاقات كبيرة على العمل والمتابعة، من شأنه أن يؤدي إلى تجديد النظام السياسي برمته وتفعيل قدرته على التكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة[٣٣].

---

(٣٢) ابراهيم نافع، «غابة القوانين والتشريعات... مرة أخرى،» الأهرام، ١٩٩٥/١٢/٢٩.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول مشكلة ضعف قدرة النظام المصري على الحوار والاستيعاب، انظر: محمد السيد سعيد، «الانتخابات البرلمانية في مصر وتقلص القاعدة الجماهيرية للنظام السياسي،» الحياة، ١٩٩٥/١١/٣٠.

٤ ـ تطوير عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها على النحو الذي يضمن تحقيق أقصى درجات التنسيق والتناغم بين الأجهزة والوزارات التنفيذية

من المؤكد أن الخلافات والتناقضات وتداخل الاختصاصات في ما بين بعض الوزارات كانت من أبرز سلبيات حكومة عاطف صدقي، رئيس الوزراء السابق[٣٤]، الأمر الذي جعل الرئيس يتدخل للفصل بين بعض الوزارات عندما يحتدم الخلاف بينها.

المستوى الثالث: التصدّي بفاعلية لبعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتزامنة

على الرغم من الجهود التي بذلتها، وتبذلها، الحكومة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذه الجهود لم تفلح حتى الآن في وضع حدّ لعدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تمثّل في التحليل الأخير بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف في المجتمع. وتتمثل أهم هذه المشكلات في ما يلي:

١ ـ مشكلة البطالة وخصوصاً بين الشباب المتعلم

من دون الدخول في دوامة تقديرات معدل البطالة في مصر، فالمؤكد أنها تمثل مشكلة حقيقية، سواء من حيث حجمها أو طبيعتها. وقد ثبت بالدليل القاطع أن نسبة يُعتدّ بها من أعضاء التنظيمات المتطرفة هي من العاطلين.

٢ ـ مشكلة المناطق والأحياء العشوائية

هي رافد آخر لتغذية التطرف والعنف والجريمة. وعلى رغم أن الدولة تتبنى برنامجاً طموحاً للتغلب على تلك المشكلة، إلا أن تنفيذه يتم بصورة جزئية وبطيئة. ويتطلب الأمر توفير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا البرنامج وتسريع عملية التنفيذ.

٣ ـ الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والعميقة

تأخذ هذه الاختلالات أشكالاً متعددة، منها غياب التوازن في توزيع ثمار عملية التنمية بين مختلف محافظات الجمهورية، حيث عانت محافظات الصعيد النسيان والإهمال لفترات طويلة، ومنها أيضاً التفاوتات الحادة في توزيع الدخول والثروات في المجتمع. ولقد أحسنت الدولة صنعاً عندما وضعت تنمية الصعيد ضمن الأولويات، لكن من المهم أن يبقى هذا الأمر جزءاً من التوجه السياسي والاقتصادي للدولة، وليس مجرد هدف مرحلي فرضته ظروف تصاعد أنشطة تنظيمات التطرف والعنف في محافظات الصعيد.

٤ ـ تدنّي مستوى معيشة قطاعات عريضة من المواطنين

يرجع سبب ذلك إلى الثبات النسبي في الأجور والارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات. وقد طالت هذه المشكلة قطاعات من الطبقة الوسطى التي هي بمثابة صمام الأمان

---

(٣٤) أكد هذه المشكلة عدد كبير من الكتاب والباحثين، انظر على سبيل المثال: رجب البنا، «فلسفة التغيير،» الأهرام، ١٩٩٦/١/٧، وميلاد حنا، «بناء جسور التعاون والحوار بين الوزارات،» الأهرام، ١٩٩٦/١/٩.

للمجتمع. وما لم يتم تدارك هذه الأوضاع فإن السلام الاجتماعي الداخلي سوف يصبح أكثر عرضة للخطر والتهديد.

٥ ـ انتشار مظاهر التسيب والفساد السياسي والإداري على نطاق واسع في العديد من أجهزة الدولة وقطاعات المجتمع

لا يمكن بحال من الأحوال تحقيق أهداف التنمية وزيادة الإنتاج وتعميق المسار الديمقراطي من دون المواجهة الحاسمة مع عناصر الفساد واجتثاث جذوره.

٦ ـ تدنّي مستوى المرافق والخدمات في العديد من محافظات الجمهورية

يشمل ذلك مرافق المياه النقية والإسكان والخدمات الصحية وخلافه. ويساعد على ذلك أن الدولة بدأت، في إطار السياسة التخصيصية، بالتخلي بصورة متسارعة عن التزاماتها الاجتماعية تجاه المواطنين، من دون أن تتبلور البدائل الملائمة بعد. ومن المفارقات أن الفقراء ومحدودي الدخل هم الذين تحملوا أعباء المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التدهور في مستوى معيشتهم.

وجدير بالذكر أن تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن التصدي لها بفاعلية من دون تحقيق طفرة في معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات القادمة، بل إن الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى ٥ بالمئة حسبما تأمل الحكومة قد يكون كافياً لتسكين بعض تلك المشكلات، ولكن ليس لحلها بصورة جذرية. وإذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادي قد حقق خلال مرحلته الأولى (مرحلة التثبيت النقدي والمالي) بعض النتائج الايجابية التي اقترنت بثمن اجتماعي فادح، فالمؤكد أن المرحلة الثانية التي ستستغرق السنوات الخمس القادمة، والمرتبطة برفع معدل النمو وزيادة الإنتاجية، هي الأصعب.

وأخيراً، فإن اتخاذ خطوات إيجابية وجادة لتحقيق إصلاح سياسي[٣٥] واقتصادي واجتماعي وثقافي شامل وفق أولويات محددة ومدروسة، هو المدخل الحقيقي للتصدّي للمشكلات المجتمعية التي تمثل بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف والجريمة في المجتمع. كما ان الإصلاح الشامل، الذي يمثل كل من الاقتصاد والسياسة ركيزة أساسية فيه، هو السبيل الوحيد لتأسيس شرعية سياسية مستقرة للحكم، قوامها الشرعية الدستورية القانونية من ناحية، وشرعية الإنجاز ـ بالمعنى الإيجابي ـ من ناحية ثانية.

إن مصر اليوم تقف عند مفترق طرق، فإما الإصلاح الشامل بصورة تدريجية ومخططة وجدّية، وإما مزيد من التسيب والفوضى والتأزم بين الدولة والمجتمع داخلياً، وتراجع المكانة والدور على المستوى الخارجي. وإذا كان البديل الأول هو المرغوب فيه والمأمول، فإن تحقيقه يمثل تحدياً وامتحاناً للدولة والمجتمع في مصر □

---

(٣٥) إن تحقيق الاصلاح السياسي والقانوني بالمعنى المذكور لا يتعارض إطلاقاً مع هدف تفعيل الاجراءات الأمنية في التصدي لجماعات التطرف والعنف، بل إن تدعيم التطور الديمقراطي يصب في الهدف نفسه. فقد أصبح في حكم المؤكد أن ظواهر التطرف والعنف ليست ظواهر أمنية خالصة، بل لها مدخلاتها وابعادها النفسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والتربوية والاعلامية.

أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي

رعد عبودي بطرس

متخصص بالدراسات الدولية،
كلية الهندسة، جامعة بابل ـ العراق.

مقدمة

تعد أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان من أهم المواضيع المثارة في عالمنا اليوم لما لها من أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة.

وفي مجتمعنا العربي تجلّت الديمقراطية «بفارق في درجات تطبيقها» ضمن مؤشرات يمكننا ملاحظتها ورصدها من خلال ما تضمنته الحرية، تلك التي أخذت **أولاً**، مفاهيم تتعلق بالاستقلال السياسي أو الاقتصادي، المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، **وثانياً**، تحقيق قيم الديمقراطية وأهدافها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الانجازية وسياسات تطبيقية.

من هنا تجلى السؤال الرئيسي لهذا البحث الذي يدور حول ماهية المشاركة السياسية وعلاقتها بحقوق الإنسان وحرياته، ومن ثم كيف تعاملت الدساتير العربية معها، لنتمكن من كشف دور التنظيمات السياسية وخصوصاً الأحزاب في تحقيق أسس الديمقراطية وترسيخها.

لهذا وضعت هيكلية البحث لتشمل أربعة محاور أساسية، **أولها**، مدخل تمهيدي لتوضيح علاقة المشاركة السياسية بحقوق الإنسان وحرياته؛ والمحور **الثاني**، المشاركة السياسية في الدساتير العربية؛ فيما تناول المحور **الثالث** أثر عدم الاستقرار السياسي في المشاركة السياسية وحقوق الإنسان؛ وأخيراً المحور **الرابع**، الأحزاب السياسية.

أولاً: مدخل تمهيدي: علاقة المشاركة السياسية بحقوق الإنسان وحرياته السياسية

تظهر علاقة المشاركة السياسية بحقوق الإنسان وحرياته من خلال تناول ماهية مفهوم الديمقراطية التي تحوي كلا المفهومين: «المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته».

فالديمقراطية، كما يقول بوردو، هي نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية، وهي الصيغة الوحيدة التي تقترح كمرتكز للنظام السياسي لصيانة كرامة الإنسان الحر[١]، أي أن الديمقراطية تهدف إلى التوافق بين ترتيب السلطة وحقوق الإنسان وحرياته وتحقيق مشاركة بينهما في اطار الدولة.

لذا فإن الديمقراطية تعتبر وسيلة تؤدي إلى إقامة:

١ ـ نوع من الحوار بين الحكام القابضين على السلطة والمحكومين الحريصين على حرياتهم، فلا يكون كل من هذين الطرفين في وادٍ، بل يكونان حاضرين أبداً للتحاور والتشاور لخدمة متطلبات النظام والحرية.

٢ ـ نوع من المشاركة في إدارة الشؤون العامة وعمل المؤسسات ومراقبتهما، الأمر الذي يعزز موقع الإنسان تجاه السلطة ويجعله جزءاً منها.

٣ ـ نوع من المعارضة المقبولة والمشروعة للسلطة التي تتحول إلى سلطة على أناس أحرار يستطيعون من دون اكراه أن يعبّروا عن رأيهم، وبذلك يصبح الخضوع للسلطة نوعاً من الحرية، أو نوعاً من التوافق الإداري مع النظام[٢].

وبما أن الحريات وحقوق الإنسان السياسية تتحدد، بحسب ما جاءت به المنظمات الدولية المنبثقة من الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عام ١٩٦٢، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠/١٢/١٩٤٨، بحق المساواة، حق الفرد في التفكير الحر واعتناق المبادئ والآراء الدينية، حق احترام إرادة الشعب، الحق في المشاركة العامة الذي يتضمن حق تأليف الأحزاب والجمعيات والاتحادات، حق التجمع وحق الانتخاب والتصويت، وحرية الفكر والتعبير، حرية اعتناق الآراء من دون مضايقة، وأخيراً حرية المعارضة[٣]؛ وبما أن الديمقراطية تقتضي، وكما ذكرنا آنفاً، الحوار الذي يقتضي مساهمة أكثر من طرفين ومن ثم المشاركة والمعارضة، تبرز هنا أهمية المشاركة السياسية لتحتوي كل هذه الحقوق والحريات السياسية، حيث إن المشاركة تعني إشراك أعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية[٤]، سواء على مستوى رسم السياسة العامة أو صنع القرار واتخاذه وتنفيذه.

وتتجلى مساهمة الشعب في المشاركة السياسية من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام ديمقراطي. فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسياً، أما كجماعات فمن خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات عمالية. وتعد الأحزاب السياسية إحدى المؤسسات الرئيسة من أجل تحقيق حقوق الإنسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.

ولقد كان لسعي الشعب في ممارسة حقوقه وحرياته السياسية من خلال جعل السلطة

---

(١) محمد سليم مجذوب، **الحريات العامة وحقوق الإنسان** (طرابلس، لبنان: جروس برس، ١٩٨٦)، ص ١١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٣) أحمد جمال ظاهر، **حقوق الإنسان** (عمان: مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ١٩٨٨)، ص ١٨٣ ـ ١٨٥ بتصرف.

(٤) عبد المنعم المشاط، «العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث»، **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ٨٥.

بيده، أن يكون هناك اعتراف بتجمعات الأفراد الجزئية للدفاع عن إرادتهم ومصالحهم على ضوء ما تملكه كل مجموعة منها من الحق في التعبير عن إرادتها[٥] **أولاً**، وأن تقوم السلطة على مشاركة سياسية شعبية فاعلة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، أو امكانية الشعب في أن يكون له نصيب في اتخاذ القرار مع وزن نسبيّ في التكوين الاجتماعي وتطويره، من خلال توزيع عادل لثمار النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي المادي والمعنوي[٦] **ثانياً**، **وثالثاً** حققت مساعي الشعب في العديد من الدول آليات تتعلق بالمساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي أو الايديولوجي من خلال إقامة نظام مبني على أساس الكفاءة في الانجاز، **وأخيراً** وجوب إنجاز النظام العام للدولة المبني على المشاركة السياسية للاستقرار السياسي الذي يعد أبرز المعايير للتمييز بين الدول الديمقراطية والدول الدكتاتورية.

وبكلمة أخرى، إن الديمقراطية التي تحوي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته، تعد التعددية في صلبها... وهذه التعددية تنطوي على التسامح والقبول بحكم الأغلبية والحكومة المقيدة وحماية الحقوق الأساسية، وهي بُعد من أبعاد السلطة، أي اقتسامها داخل النظام وظهور مراكز قوى مختلفة ومسؤولية أصحاب السلطة أمام ممثلين منتخبين وأمام الرأي العام[٧].

وهذا يجعلنا نقول مع إبراهيم العيسوي، إن المشاركة السياسية ترتبط بعلاقة وثيقة مع حقوق الإنسان وحرياته من خلال أخذها أشكالاً متعددة، منها ممارسة الحقوق السياسية للإنسان، كحقه في اختيار من يمثله، حقه في التصويت، حقه في التعبير عن رأيه، حقه في تكوين الأحزاب مع غيره من المواطنين، حقه في التظاهر والإضراب السلميين، ومنها حقه في التمتع بالحريات الأساسية كحرية الرأي والاعتقاد والتنقل، ومنها المشاركة في التنظيمات التطوعية كالأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات النسائية والشبابية والعلمية[٨].

إن هذا الترابط بين المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته يقتضي وحدة في الشروط الأساسية التي يجب أن توفرها الدولة لضمان مستقبل الديمقراطية وكما يأتي:

١ ـ وجود النظام السياسي المؤمن بالمشاركة السياسية وبحقوق الإنسان وحرياته.

٢ ـ وجود الدستور الذي يضمن المشاركة ويحميها.

٣ ـ وجود المؤسسات المؤهلة لتنظيم المشاركة.

---

(٥) نعمان الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة** (القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٢٠٧.

(٦) نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» في: عادل حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦١.

(٧) **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها منتدى الفكر العربي في عمّان، ٢٦ ـ ٢٨/٣/١٩٨٩**، تحرير وتقديم سعد الدين إبراهيم، سلسلة الحوارات العربية (عمّان: المنتدى، ١٩٨٩)، نقلاً عن: جان ليكا، «التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى،» ورقة قدّمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظّمها المعهد الايطالي «فوندازيوني اينيي انريكو ماتيي»**، إعداد غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٦.

(٨) ابراهيم العيسوي، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية،» في: حسين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٥١.

وبقدر ما للمشاركة السياسية من أهمية في التخطيط وصنع القرار ومتابعة التنفيذ، نجدها في أكثر الأقطار العربية من الأمور التي يندر أن تصدر بشأنها بيانات منشورة، بل إن حماس أغلب الحكومات العربية لجمع بيانات ذات صلة بهذا الأمر ضعيف جداً، وتزداد الأوضاع صعوبة عندما تكون الممارسات غير الديمقراطية هي القاعدة، إذ تواجه محاولات الخوض في مدى احترام الحقوق والحريات الأساسية بمقاومة عنيفة من جهة، ويتعرض القدر القليل مما قد ينشر من البيانات لدرجة صارخة من التزييف بقصد إظهار الأحوال على خلاف حقيقتها من جهة أخرى(٩).

ثانياً: المشاركة السياسية في الدساتير العربية

تبرز أهمية إيمان النظام بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان أولاً، ووضع تنظيم وبناء مؤسسي في المشاركة السياسية، ووفق صيغ دستورية وقانونية ثانياً، كأساس لتوجيه الجهود وإدارة الصراع في المنطقة العربية، خصوصاً ان المجتمع العربي مليء بالحيوية والحركة والأفكار الفردية، تلك التي من الممكن أن تبث أملاً في تحقيق نهضة عربية حضارية.

ويلاحظ أن الدساتير العربية أقرت المساواة أمام القانون وأقرت مبدأ التعددية السياسية والحزبية، مستندة بذلك إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الشعب العربي وحرياته وتطبيق القاعدة الأساسية التي تعتبر الدولة إقليماً وشعباً، وحدة لا تتجزأ، وهذا ما تجلى في الدساتير العربية من خلال اعتماد، أولاً مبدأ المساواة بين الناس وعدم التمييز بالحقوق الواردة في الدستور، مثلاً دستور الأردن، المادة ٦: «الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق واللغة والدين»؛ دستور دولة الإمارات، المادة ١٤: «المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع»؛ دستور تونس، المادة ٦: «كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات»؛ دستور الجزائر، المادة ٣٩: «المواطنون متساوون أمام القانون»؛ دستور سوريا، المادة ٢٥: «المواطنون متساوون أمام القانون وتكفل لهم الدولة تكافؤ الفرص»؛ دستور العراق الموقت، المادة ١٩: «المواطنون سواسية أمام القانون، دون تفريق بسبب الجنس أو العرق واللغة والمنشأ أو الدين»؛ دستور الكويت، المادة ٢٩: «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة»؛ دستور لبنان، المادة ٧: «اللبنانيون سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية»؛ دستور مصر، المادة ٤٠: «إن المواطنين لدى القانون سواء»(١٠).

أما بصدد الحريات السياسية وحق تكوين التنظيمات السياسية ثانياً، فنرى في دستور العراق الموقت، المادة ٢٦: «يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتاسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفي أغراض الدستور وضمن حدود القانون»؛ دستور المغرب عام ١٩٧٢، الفصل الثالث: «الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والفرق المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وان نظام الحزب الوحيد غير مشروع»؛ دستور مصر عام ١٩٧٨، المادة الخامسة منه تتضمن أنه «يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في اطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع»؛ دستور الكويت عام ١٩٦٢، المادة ٤٢: «التاكيد على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية بوسائل سلمية مكفولة».

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ بتصرف.

(١٠) الصادق شعبان، «حقوق الإنسان المدنية في الدساتير العربية (القسم الأول)» شؤون عربية، العدد ٤٩ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٢١٥ ـ ٢٢١ «أخذت فقط نصوص الدساتير العربية بحق المساواة».

وكذلك نرى أن الدساتير العربية تبنّت مبدأ سيادة الشعب في السلطة صيانة للحقوق والحريات **ثالثاً**، ففي مصر، المادة ٣ من الدستور ١٩٧٨: «إن السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات ويمارس هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبني في الدستور»؛ الدستور العراقي الموقت ١٩٧١، المادة الثانية: «الشعب مصدر السلطة وشرعيتها»؛ الدستور السوري لعام ١٩٧٣ الفقرة ٢ من المادة الثانية: «السيادة للشعب ويمارس السلطات على الوجه المبني في الدستور»؛ دستور ليبيا ١٩٦٩، المادة الأولى: «ليبيا جمهورية ديمقراطية، السيادة فيها للشعب»؛ دستور السودان، المادة الثانية: «إن السيادة في جمهورية السودان الديمقراطية للشعب ويمارسها عن طريق مؤسساته ومنظماته الشعبية الدستورية»؛ دستور البحرين ١٩٧٣، الفقرة ٢ من المادة الأولى: «نظام الحكم في البحرين ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات»؛ وأخيراً الدستور الجزائري الصادر عام ١٩٧٦، المادة الخامسة منه: «ان السيادة الوطنية ملك للشعب يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين»[١١].

إن استقراءنا هذه الدساتير في البنود الثلاثة الرئيسة التي تمس المشاركة السياسية وحقوق الإنسان العربي وحرياته، يمكّننا من أن نلاحظ أن هذه الدساتير تبنت عملية المشاركة السياسية الشعبية من خلال إقرارها المساواة بين المواطنين في الفرص السياسية **أولاً**، وإعطاء حرية العمل الجماعي على مستوى الأحزاب والمنظمات والجمعيات **ثانياً**، **وأخيراً** جعل السيادة ملك للشعب. ولكن عند تحليل الأمر الواقع نرى ما يأتي:

١ ـ إن عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في بعض الأقطار العربية ترتبط بيد حاكم وجماعة صغيرة من المريدين والتابعين، ثم تتوزع مسؤوليات التنفيذ بيد جهاز إداري لتتحكم القيادة السياسية في الشؤون الداخلية والخارجية، وهذا ما يتوضح في أقطار عربية متعددة، فعلى رغم إقرارها الحق في تكوين الأحزاب والجمعيات، إلا أن الواقع العملي يبدو غير ذلك، إذ إن القيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسباً لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية، وليس أمام الشعب سوى قبول قرارات القيادة السياسية الملهمة والامتثال لتوجيهاتها والوقوف معها في السراء والضراء. ويعكس شكل المشاركة السياسية النموذج البطريركي حيث يتجه القرار من أعلى إلى أسفل ولا يسمح بالرأي المخالف إلا في حدود ضيقة، لأن القيم الثقافية التي تتحكم في عملية اتخاذ القرار هي من نوع القيم العمودية التي تبارك التأييد وتحث على التضامن[١٢].

ولهذا يمكننا القول إن الشعب العربي في معظم الأقطار العربية لا يملك امكانات الضغط والاستحواذ على وسائل السلطة، الأمر الذي أدى إلى تهميش دوره وتحويله إلى تابع للسلطة وليس محرك لها، وهذا أوله معضلة وأزمة في المشاركة السياسية وحقوق الإنسان العربي، إذ لا يمكنه أن يبدأ ويستمر عطاؤه إلا عندما يصبح في قدرة الإرادة الشعبية توجيه الإرادة السياسية[١٣].

٢ ـ من خلال تحليل البنود الثلاثة الواردة في معظم الدساتير العربية، يلاحظ أنها أولت، كشرط من متطلبات المشاركة السياسية والديمقراطية، تمكين الأفراد من الاختيار بين أحزاب سياسية متنافسة والإدلاء بأصواتهم في انتخابات حرة وبطريق الاقتراع السري. ولكن الذي

---

(١١) الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة**، ص ٢٠٦ و١١٥ ـ ١١٦.

(١٢) مصطفى عمر التير، «ظاهرة التحديث في المجتمع العربي: محاولة لتطوير نموذج نظري»، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٣) علي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية»، في: حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، ص ٧٦ ـ ٧٧.

يلاحَظ، أن أمر تداول السلطة في معظم الأقطار العربية محتكر بيد فئة حاكمة **أولاً**، تلك التي أقرت بنفسها المشاركة السياسية وإعطاء الحق للمؤسسات السياسية في التنافس أو إقرارها أن السيادة ملك الشعب. **وثانياً**، عدم إعطاء فرصة جدية للاتجاهات المعارضة لأن آليات السلطة العربية لم تعطِ أو تشجع أقلية اليوم أن تصبح في الأغلبية غداً، وهذا مما يؤدي إلى عدم مصداقية معظم الدساتير العربية، لأن جوهر الديمقراطية هو حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية **أولاً**، وتعدد الاتجاهات السياسية **ثانياً**، وإمكان تداول السلطة **ثالثاً**[١٤].

٣ ـ يتوضح من خلال تحليل البنود الثلاثة الواردة في معظم الدساتير العربية، أن المشاركة السياسية تقتضي مساهمة اتجاهات سياسية مختلفة، وهذه العملية تحتمل الاجتهاد والخلاف في الرأي لأجل اكتشاف الحل الصحيح، وأن الانفراد بالرأي هو الوسيلة المسببة لارتكاب الأخطاء، لذا فتعدد الاتجاهات المنظمة وحقها في مخاطبة الشعب خطوة رئيسة في جعل الشعب هو الحكم في ترجيح أحد الاتجاهات، وبذلك نقدر أن نصل إلى قمة المشاركة السياسية في صنع القرار وتحمل مسؤوليته، وإن مثل هذه الديمقراطية سوف تتجاوز ديمقراطية التمثيل الذي يمارسها المواطنون العرب من خلال مندوبهم في البرلمان من دون أن يمارسها ممارسة يومية[١٥].

وهذا ما يتبين في انتخابات مجالس النواب في العديد من الأقطار العربية، التي تأخذ بالإطار الليبرالي في مجالسها الوطنية البرلمانية حيث ينتهي دور المواطن عند الانتخاب، والذي قد يجبر بها المواطن على إدلاء صوته لمرشح معين لصالح الحزب الحاكم، وهذا عكس ما ترتأيه ديمقراطية المشاركة السياسية في الاستمرار مع المتغيرات والتطورات الجديدة، وتعبئة الشعب عنها لاتخاذ قرارات يتحملها الشعب نفسه. من هنا تظهر مصداقية السلطات الوطنية العربية في تبنيها المشاركة السياسية من عدمه.

٤ ـ لقد استخدم العديد من النظم العربية أسلوباً للمناورة على البنود الثلاثة الآنفة الذكر الواردة في دساتيرها من خلال تبنيها أسلوباً يميل إلى التعبئة أكثر من المشاركة السياسية... حيث إن هذه الأنظمة تحاول تعبئة قطاعات من الجماهير لمساندة قراراتها وسياساتها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية والمؤتمرات والاحتفالات العامة... لتصبح الانتخابات ليست وسيلة للمشاركة الحقيقية، وإنما أداة لتدعيم هذه النظم في مواجهة الرأي العام الخارجي الذي قد تضلله نتائج هذه الانتخابات، خصوصاً في ظل عدم وجود معارضة نظامية قوية قادرة على مناقشة هذه النظم الحاكمة ومساءلتها، بل على الطعن في نتائج انتخابات خضعت لصور من التلاعب[١٦].

إن هذا التشويه للمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته السياسية جعل المشاركة السياسية تتصف بالشكلية وعدم الفاعلية، وجعل من المواطن العربي مواطناً لا يشارك في إعداد الجسم الاجتماعي والسياسي «الوطني» الذي يعيش فيه ولو أنه عضو فيه، ولا يشارك في القرار أو المتغيرات التي تمس الجسم الاجتماعي والسياسي للوطن. وطالما استمر الطلب من

---

(١٤) اسماعيل صبري عبد الله، **في التنمية العربية** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، ص ١٨١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(١٦) جلال عبد الله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

المواطنين أن يكونوا أجساماً صافية، وآلات جسدية محضة، ولم يطرأ أي تغيير على المجتمع العربي منذ تحقيق الاستقلال عن الاستعمار، استمرت المشاركة السياسية على هذا المستوى[١٧].

ويلاحظ أن الحقيقة في عدم تطبيق المشاركة السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان في أغلب الأقطار العربية تعود إلى أسباب ومبررات تخدم مصالح القائمين بالحكم وكما يأتي:

١ ـ إن عدداً من الرؤساء يرى أو يعتقد أن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الاصلاحية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصناعية، وأنه خير من ممارسة شكليات الديمقراطية أن تتولى السلطة حكومة موقتة مؤمنة بتطوير المجتمع، وهذا هو الأهم، ويقصد هؤلاء الرؤساء بهذه الحكومة أنفسهم.

٢ ـ يلاحظ في بعض الأقطار العربية استهواء الحكم من أسر حاكمة أو حكام جدد نتيجة متغيرات عديدة منها المصالح الطبقية التي يمثلون، وخشيتهم من ثورة الشعب لو منح حق ممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والانتخابات أو قيام وزارة منبثقة من مجلس نيابي منتخب ومسؤولة أمام المجلس النيابي. ولهذا فإن المصالح الطبقية التي يمثلها الحكام تعد حائلاً أمام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإن هؤلاء الحكام لا يمثلون الشعب.

٣ ـ يلاحظ في بعض الأقطار العربية أن النفوذ الأجنبي المسيطر على بعض أنظمة الحكم كان له أثره من خلال خدمة مصالحه، سواء في مستوى النفط والتجارة والمواد الأولية، أو في الحد من المشاركة السياسية، أو الحوار مع القوى الوطنية الأخرى، أو عدم احترام حقوق الشعب العربي وحرياته نتيجة خشيته من الشعب أكثر مما يخشى أي شيء آخر.

٤ ـ أما في أقطار عربية أخرى، فيلاحظ أن الشريحة التي وصلت إلى السلطة عبر الكفاح التحرري للتخلص من الاستعمار اتصفت بالتذبذب غير المستقر ايديولوجياً وسياسياً مابعد مرحلة الاستقلال نتيجة وعودها في إنجاز مشاريع سياسية واجتماعية عديدة، جعلها بعد حصولها على السلطة أن تتنكر لهذه المشاريع وخصوصاً بما يتعلق بحقوق الإنسان والحوار والمشاركة السياسية.

٥ ـ كما ان المثقفين الذين يُعَدون العامل الأساسي في الحراك الاجتماعي، والمفروض أن يلعبوا دوراً أساسياً بعد الاستقلال من أجل ملء الفراغ في المجتمع خدمة لرسم السياسة الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته، أو المشاركة السياسية، نجدهم، ومع شديد الأسف، لا يعطون في غالبيتهم المثل للتعاون الديمقراطي والحوار الديمقراطي بينهم، وليس لديهم التسامح الكافي في علاقاتهم بعضهم ببعض[١٨].

٦ ـ كما إن تفاقم التوتر بين الطوائف في التعددية السياسية من خلال عدم انسجام التعددية الثقافية مع التعددية السياسية ومع حكم الأغلبية في دولة الأمة، يؤدي إلى أن تأخذ التعددية الثقافية بالدعوة إلى نوع آخر من الديمقراطية يسميها ليبهارت «ديمقراطية بالاتفاق».

---

(١٧) محمد شقرون، «أزمة علم الاجتماع أم ازمة المجتمع» في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٧٤.

(١٨) حسين جميل، الطاهر لبيب وغسان سلامة، «الديموقراطية وحقوق الإنسان العربي» أدار الندوة علي الدين هلال، **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٣)، ص ١٥٠ ـ ١٥٥، أخذت النقاط الرئيسة بتصرف وبما يخدم البحث.

٧ ـ لقد كان للسياسات الدولية والإقليمية دور في خلق أزمة المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، فقد أسهمت حرب الخليج في إضعاف شرعية الأنظمة العربية من خلال عدم قدرة الأقطار العربية على الدفاع عن حدود أقطارها، أو إنشاء نظام فعّال للأمن الجماعي، أو منع التدخل في الشؤون الداخلية، مما كان له دور في إضعاف الشعور القومي وتعميق الانشقاقات بين الأقطار العربية[١٩].

إن كل هذه المتغيرات الآنفة الذكر أدت إلى عدم قيام توازن عادل بين الفرد والمجتمع من أجل تحقيق الديمقراطية، ومن ثم خلق عوائق بين جماهير الشعب العربي في كل قطر عربي، مما أدى إلى إيقاف طموحاته في تجاوز أزمة الوحدة والتكامل القومي أو أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية (سنتطرق إليها لاحقاً)، لأن هذه الأزمات لا يمكننا تجاوزها (خصوصاً بعد تعرض الأمة للنكسات المتمثلة بفلسطين والحروب العربية ـ العربية وتدني الأوضاع العامة) من دون مشاركة سياسية ديمقراطية يتخذ بها القرار بمشاركة الشعب العربي مع الحكام. وهذا ما يؤكده علي الدين هلال من أن أي انجاز وحدوي أو اجتماعي يكمن في تنظيم الجماهير، وأن الانجاز الذي تحققه وتحميه السلطة الحاكمة فقط في غياب المشاركة الشعبية، يمكن لسلطة أخرى لها اتجاه مغاير أن توقفه وأن تفرغه من محتواه[٢٠].

ثالثاً: أثر عدم الاستقرار السياسي في المشاركة السياسية وحقوق الإنسان

يعد الاستقرار السياسي وصيانة الأمن الاجتماعي وتوفير السلامة العامة من المتطلبات الأساسية لتوفير الطمأنينة بين الأفراد من أجل تحقيق مشاركة سياسية واسعة وجدية، وهذا يتوضح من خلال مدى مساهمة الجماعات في المجالس النيابية مقارنة مع نسبة السكان، ونسب تمثيل الفئات الصغيرة والفقيرة في المجالس النيابية وعدم ارغامها بالقهر والقوة على التصويت لصالح مجموعة معينة[٢١] **أولاً**، **وثانياً** مدى بقاء الحكام والمسؤولين والمؤسسات الدستورية في مواقفها ومهامها ومدى ثبات القوانين ومرونتها مع تطور الظروف الدولية[٢٢] واستناد القائمين على الحكم إليها، **وثالثاً** مدى صيانة حرية المعارضة السياسية والصحافة إضافة إلى حرية الرأي في يسر[٢٣].

إن هذا يعني أن عدم الاستقرار السياسي، بحسب مقولة إرنست بوف، يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير فاعلة في إرضاء رغبات الشعب وآمالهم، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من النفور السياسي[٢٤].

---

(١٩) ليكا، «التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى» ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢٠) علي الدين هلال، «الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر،» في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ص ١١.

(٢١) العيسوي، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية،» ص ٢٦٦.

(٢٢) عبد المنعم محمد بدر، **مقدمة عن التغير والتنمية: دراسة في المجتمع العربي** (القاهرة: اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٥)، ص ٤٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٩١.

(٢٤) كريمة عبد الرحيم حسن، «أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث،» في: جامعة بغداد، **مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث** (بغداد: مطبعة دار الحكمة؛ جامعة بغداد، ١٩٩٠)، ص ٦٨.

وقد أخذت عملية عدم الاستقرار السياسي المهددة للمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته السياسية أشكالاً عديدة في الأقطار العربية، كما يأتي:

١ ـ الشكل **الأول** تمثّل في الانقلابات العسكرية التي يتصف أغلبها بظهور شخصية قوية من بين زعماء الانقلاب لتفرض نفسها، ثم تبدأ بعملية تأسيس السلطة بشكل تدريجي أو إقامة حزب جديد بزعامته، أو وضع دستور جديد ثم انتخابه كرئيس للدولة[٢٥]، وهذا يؤدي إلى ظهور ظاهرة الفردية أو الدكتاتورية، ومن ثم عدم تحمل الآراء المخالفة من جهة أخرى، وينطوي الأمر على إدارة المجتمع وفق الأسلوب الذي اعتادته ضمن قطاعاتها العسكرية[٢٦].

٢ ـ الشكل **الثاني** في عدم الاستقرار هو الحروب الأهلية، حيث إن هذه الحروب يظهر تأثيرها من خلال تهديد مؤسسات الدولة وقوانينها ومن ثم إطفاء المشاركة السياسية وشل حقوق الشعب وحرياته في اختيار القرار المناسب لحل هذه الأزمات.

٣ ـ الشكل **الثالث** في عدم الاستقرار السياسي نجم نتيجة وجود حركات تمرد وانفصال، تلك التي تؤثر في الوحدة الوطنية وفي المؤسسات الدستورية التي تصون المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته، ومن ثم تزرع الشك في ولاء الشعب لوطنه واعتزازه بالانتساب إليه، وهذا ما يلاحظ في محاولة الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٩٤ زعزعة الوحدة الوطنية اليمنية من خلال تبنيه عملية الانفصال وزرع التشكيك لدى المواطنين في الوحدة اليمنية والمؤسسات اليمنية التي ترسخت وفق صيغة المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته في وضع دستور دولة الوحدة عام ١٩٩٠.

٤ ـ أما الشكل **الرابع** من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي المهدد للمشاركة السياسية، فهو بروز صراعات حزبية مدينية وطائفية عنيفة، نتيجة لعدم التكيف المتبادل مع المؤسسات الموجودة في الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فاعلين سياسيين متخذين من صيغة العنف المتطرف وسيلة لتحقيق المصالح والمطالب. وهذا ما يلاحظ في الحركات الإسلامية التي تحاول نقل التجربة الإسلامية في مجال نظام الحكم بأسلوب القوة والارهاب والعنف ملغية في سلوكها جوهر الديمقراطية التي جاء بها الإسلام وهو الحوار والاقناع والمساواة والشورى[٢٧].

٥ ـ أما الشكل **الخامس** من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي المهددة للمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، فهو تعوّد معظم النظم العربية واستسهالها استخدام العنف في مواجهة مخالفيها في الرأي، واللجوء إلى الحل البوليسي بدلاً من الحل السياسي في الوقت الذي لم تقدم فيه هذه النظم إلى مواطنيها التنمية الاقتصادية أو الوحدة العربية[٢٨].

إن هذه النماذج من عدم الاستقرار السياسي جعلت من قضايا المشاركة السياسية وحقوق الإنسان العربي وحرياته ليست على جانب كبير من الأهمية، لأن الأنظمة العربية جعلت من أهدافها الرئيسة كيفية الحفاظ على احتكار السلطة أولاً، وانهماك هذه الأقطار في القضايا الداخلية وصراعاتها بعضها مع بعضها الآخر ثانياً، وأخيراً إبقاء العدد الهائل من السجناء

---

(٢٥) رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم الثالث** (الموصل: مطابع التعليم العالي في الموصل، ١٩٩٠)، ص ٣٣٠.

(٢٦) خالد الناصر، «ازمة الديمقراطية في الوطن العربي،» في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ص ٣٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢٨) هلال، «الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر،» ص ١٢.

السياسيين الذين كانوا يناضلون من أجل هاتين القضيتين في السجون ولفترة طويلة من دون محاكمة، بحجة أن بقاءهم خارج السجن يؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام السياسي القائم[٢٩]. وهذا كله ساهم في استمرار عدم الاستقرار ما دام هناك عدم توافق بين الشعب ومؤسسات الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى نمو التوتر والانتفاضة والنفور والثوران السياسي.

كل ذلك يجعلنا نقول مع هنتنغتون إن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية، وتاسيس الأحزاب السياسية التي تنظم المشاركة السياسية، وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي، والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، والاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية، وعدالة توزيع المهمات لضمان المساواة[٣٠].

رابعاً: الأحزاب السياسية

تُعَد التنظيمات السياسية، وخصوصاً الأحزاب السياسية، من أهم قواعد الديمقراطية، لأن هذه القواعد تعبر عن وجود شرعي للأحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح واندماجها في نظام دستوري مشروع[٣١]، لما تقوم به من تنظيم للرأي العام وبذل الجهد في عملية الإمداد السياسي واختيار القيادات السياسية، سواء في الديمقراطية النسبية أو الديمقراطية القديمة أو الدول ذات الاتجاه الشمولي (أنظمة الحزب الواحد)، أي بمعنى آخر، أن تضع الصفوة السياسية مصالح الشعب في اعتبارها سواء حقه في تقرير السياسة العامة أو اختيار القادة أو التأكد من أن الصفوة الدكتاتورية ملتزمة الوسائل المنظمة للضبط وتعمل بموجبها[٣٢]، أي بمعنى آخر كذلك، إن تحليل مدى التزام النظام السياسي الديمقراطية يرتبط بتحديد القوى المختلفة في ممارسة السلطة والتأثير فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تلبية حاجات الشعب[٣٣].

وقد ربط العديد من المفكرين بين ظروف نشأة الأحزاب السياسية وأزمة التنمية السياسية (أزمة الشرعية، أزمة التكامل والاندماج القومي وأزمة المشاركة السياسية)[٣٤]، وهذا ما سيُكشف خلال دراستنا.

١ ـ العوامل المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية العربية

بعد ظهور الأحزاب السياسية العربية عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، توضحت أزمات الشرعية، والمشاركة السياسية والاندماج القومي، إذ نرى أن استبداد

---

(٢٩) ظاهر، **حقوق الإنسان**، ص ١٦٢ و١٨٦ بتصرف.

(٣٠) غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث** (بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٣١) ليكا، «التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى،» ص ٣٦.

(٣٢) الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة**، ص ٧.

(٣٣) Lean Davies, *Social Mobility and Political Change* (London: George Allen and Unwin, 1964), p. 34.

(٣٤) نقلت فكرة واينر عن: حسين عبد الحميد أحمد رضوان، **التغير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع السياسي** (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٨)، ص ١٤.

السلطان العثماني عبد الحميد وبطشه بزعماء الحركة القومية الجديدة خلق حالة من الشك في شرعية النظام العثماني، وخلق أزمة المشاركة السياسية التي كانت نتيجتها انبثاق أحزاب وجمعيات ومنتديات سرية وعلنية تهدف إلى بعث الروح القومية لدى العرب والتحرر من السيطرة العثمانية أو الوقوف ضد الاستعمار الأوروبي الذي بدأ يتغلغل في الأقطار العربية، مثل جمعية رابطة الوطن العربي عام ١٩٠٤، وحزب اللامركزية في مصر عام ١٩١٢، وجمعية العربية الفتاة عام ١٩١١... وغيرها.

ويلاحظ أن هذه التنظيمات لم تكن شعبية، بل اقتصرت على نخبة من المثقفين، وذلك لقلة الوعي السياسي وسيادة الأمية وعدم وجود ممارسة سابقة في مجال الديمقراطية[٣٥]. كما ويُرى أن هذه الأحزاب لم تتكون نتيجة كتل برلمانية في جمعية تشريعية أو وجود مؤسسات ساهمت في ظهور أحزاب سياسية نتيجة تشجيع الدولة، وفق تفسير موريس ديفرجيه في ظهور الأحزاب نتيجة عوامل داخلية وخارجية[٣٦]، بل كتعبير عن المعارضة والتحريض ضد الحكم العثماني أو ضد الحكم المطلق ولتحقيق أسس الديمقراطية.

أما في فترة الاستعمار الأوروبي، فقد شُكلت معظم الأحزاب السياسية العربية، إما لمقاومة الحكم المستبد أولاً، ذاك الذي استخدم القمع السياسي لأجل تفريغ الحياة السياسية ومعاني الديمقراطية، وهذا ما يلاحظ مع الأحزاب السياسية في اليمن الشمالي منذ عام ١٩١٤ ـ ١٩٦٢ حيث ارتبط نشاطها بالعمل السري من أجل إزاحة نظام الإمامة وإطلاق الحقوق والحريات كحق التجمع والصحافة وإبداء الرأي[٣٧]؛ أو من أجل التحرر من الاستعمار باعتباره مصدر البلاء والتخلف الذي يواجهه الشعب العربي ثانياً؛ وأخيراً من أجل صياغة الدستور وإيجاد برلمان وحياة نيابية بعد تحقيق الاستقلال.

وقد كان للجمعيات والتنظيمات العربية التي نشأت خارج الكتل البرلمانية (التفسير الخارجي لموريس ديفرجيه في نشأة الأحزاب) دور كبير في أن تتطور إلى أحزاب سياسية لتخوض صراعاً مع الجماعات الحاكمة لتحقيق المشاركة السياسية والمطالبة بحق التصويت والتمثيل والتعبير والانتخابات الواسعة. وهذا ما نراه في اليمن من تطور حركة النادي العربي الإسلامي إلى حزب الأحرار عام ١٩٤٤، وتطور جمعية العربية الفتاة في سوريا إلى حزب الاستقلال العربي.

ونتيجة قيام الأنظمة العربية على أسس غير ديمقراطية والانتقاص من حقوق الإنسان وحرياته السياسية اللذين كانا عائقاً لدى الشعب العربي في كل قطر عربي من أجل تحقيق طموحاته في الوحدة العربية، برزت أزمة التكامل والاندماج القومي أو الوطني التي ولدت أحزاباً وحدوية قومية عبرت عن رغبة الشعب العربي في التوحد والتغلب على التحديات والصعوبات التي واجهها كأقطار منفردة. وقد واجهت الايديولوجيات القومية الوحدوية تقاطعاً ايديولوجياً مع الأحزاب الماركسية والدينية والقطرية أولاً، وذوبان العديد منها ونشوء أحزاب أخرى واندماج بعضها في بعضها الآخر نتيجة لما فرضه عامل الاستقلال والقطرية من ظروف جديدة

---

(٣٥) جميل صليبا، **محاضرات في الاتجاهات الفكرية في بلاد الشام وأثرها في الأدب الحديث** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية؛ المطبعة الكمالية، ١٩٥٨)، ص ٥٠.

(٣٦) يستثنى من ذلك تكوين حزب الحرية والائتلاف العثماني عام ١٩١١ حيث تكون نتيجة كتل كوّنها النواب العرب في البرلمان التركي.

(٣٧) حول الأحزاب السياسية، انظر: اريك ماكرو، **اليمن والغرب**، ترجمة حسين العمري (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٧)، ص ٨٧.

ثانياً. أما الأحزاب القومية المستمرة في نضالها القومي فنراها إما لا تعطي في أولويات أفكارها وأهدافها أهمية للوحدة العربية، أو لا تلتقي بعضها مع بعض من حيث الفكر وأساليب تحقيق الأهداف القومية والوحدوية[٣٨].

وقد تجلت أزمة الاندماج الوطني في اليمن حين تمكنت الأحزاب والتنظيمات والجمعيات والنوادي السياسية بمختلف اتجاهاتها من الالتقاء في مشاركتها السياسية لتحقيق إرادة الإنسان اليمني في تحقيق وحدته الوطنية من خلال إقرار ثلاث أساسيات، هي القضاء على نظام الإمامة في اليمن الشمالي **أولاً**، وطرد المستعمر الانكليزي من اليمن الجنوبي **ثانياً**، وتحقيق الوحدة اليمنية **ثالثاً** عام ١٩٩٠.

٢ ـ الأقطار العربية من الحزب الواحد إلى التعددية

ارتبطت عملية المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان وحرياته السياسية بالأحزاب السياسية بحسب الأخذ بتعدديتها أو عدمه، وهذا يعتمد على مدى إعطاء السلطات العربية دوراً للشعب في المساهمة في الحياة السياسية من خلال فسح المجال للديمقراطية التي تؤدي إلى حرية تشكيل الأحزاب من دون قيد **أولاً**، وتداول السلطة بانتخابات حرة تنافسية **ثانياً**، وتشريع قانون الحقوق والحريات **أخيراً**. ولهذا تباينت الأقطار العربية في تبنيها الواحدية أو التعددية، كما يأتي:

أ ـ برزت التعددية السياسية والحزبية العربية من أجل تحقيق إرادة الشعب في مقاومة النفوذ الأجنبي ونيل الاستقلال من خلال صراع خاضته لمواجهة قوى متعددة داخلية وخارجية. كما ان الاستعمار شجع على قيام هذه التعددية لأجل تحقيق التوازن بين وجوده من خلال أحزاب موالية له، وبين قوى النضال الشعبي، وذلك لتمزيق المجتمع العربي.

وبعد حصول الأقطار العربية على الاستقلال، مارست غالبيتها مشاركة سياسية وغير فاعلة على النمط الغربي، حيث قامت مجالس تشريعية انتُخبت وفق ممارسة ديمقراطية بوجود أحزاب متعددة[٣٩]

ب ـ خلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين نرى العديد من الأقطار العربية التي كانت تأخذ بالتعددية الحزبية تبنت نظام الحزب الواحد متأثرة بتجربة الاتحاد السوفياتي سابقاً، لتترك جانباً الحقوق السياسية والمشاركة السياسية بذرائع تتعلق[٤٠] باعتبارات منها ما يأتي:

(١) عدم توافق التعددية الحزبية مع تخلف الأقطار العربية لأن التنمية تحتاج إلى سلطة قوية ومستقرة.

(٢) تفويت فرصة تفتيت المجتمع وترسيخ الوحدة الوطنية والاستقرار.

(٣) اعتبار الأحزاب هي المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاجتماعية.

---

(٣٨) احسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي** (الموصل: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤)، ص ١٧٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٤٠) انظر بالتفصيل: رياض عزيز هادي، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**، سلسلة آفاق؛ ١١ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥)، ص ٤٥ ـ ٤٩.

(٤) التدخل الأجنبي لصالح النخبات التقليدية الحاكمة.

(٥) انقسام الأحزاب وتشرذمها وتكالبها على السلطة واتهام بعضها بعضاً بتشويه العمل الحزبي.

ومهما كانت أساليب نظام الحزب الواحد في الوطن العربي في تبنيها مبدأ الشعبية، فإنها لا تعترف بالمعارضة، ودوماً تلجأ إلى العمل السري، الأمر الذي شجع المعارضة على إحداث التغيير بالعنف واستمرار وجود الانقلابات العسكرية[٤١].

ج ـ أما في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، فنرى العديد من الأقطار العربية يتجه نحو التعددية لمسببات تتمثل في عدم ضمان الاستقرار السياسي الضروري للتنمية **أولاً**، وبقاء القيادات القديمة محتكرة للسلطة من دون إعطاء المجال للجيل الجديد **ثانياً**، الأمر الذي أدى إلى تمزق الوحدة الوطنية وتصدع مؤسسات الدولة وتعرّض سيادتها واستقلالها لمخاطر التدخل الأجنبي نتيجة انتشار الحروب الأهلية **ثالثاً**، ولأن الحزب الواحد لم يضمن التمثيل الكافي للشعب الأمر الذي سبب في ظهور البيروقراطية ونقص الكوادر وضعف التنسيق[٤٢] **رابعاً**، **وأخيراً** تعزز تيار التعددية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية ذات نظام الحزب الواحد الذي عُدَّ قوة داعمة للضغوط الشعبية والاضطرابات الجماهيرية للأخذ بالتعددية الحزبية، وهذا ما يلاحظ في تبني الجزائر التعددية عام ١٩٨٩، والأردن عام ١٩٨٩، وتونس عام ١٩٨٧، ومصر عام ١٩٧٨ بعد توجيه الانتقادات إلى الاتحاد الاشتراكي، واليمن عام ١٩٩٠، حيث كان للوحدة الوطنية أثر في ذلك.

من ناحية أخرى، وعلى رغم تأكيد التنظيم الدولي والوضع الدولي الجديد على الديمقراطية والتعددية الحزبية، إلا أننا نرى أن العديد من الأقطار العربية مثل دول الخليج العربي، والسودان، وليبيا، لا يأخذ أو يؤمن بوجود الأحزاب، وأن الأقطار العربية التي أخذت بالديمقراطية كانت شكلية وغير فاعلة، الأمر الذي جعل جزءاً كبيراً من الشعب العربي بعيداً عن المشاركة السياسية ومنتهَكاً في قضايا حقوق الإنسان وحرياته، ليُحتكر الحكم بيد فئة معينة تمارس السلطة بالقوة جاعلة هدفها الرئيسي تفريغ الساحة من الحياة السياسية.

خاتمة

يتضح من هذه الدراسة أن معظم الأقطار العربية يعيش في حالة أزمة ديمقراطية من خلال تقييد المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، لأن عملية تركيز السلطة واتخاذ القرار وتنفيذه تتمثل في فئة حاكمة وضمن نموذج بطريركي **أولاً**، وأن أمر تداول السلطة محتكر بيد فئة حاكمة من دون إعطاء المجال للجيل الجديد **ثانياً**، **وأخيراً** إن الانفراد بالرأي من دون احترام رأي الآخرين هو صيغة مستمرة ودائمة في معظم الأقطار العربية.

وهذا خلق حالة انعدام مصداقية أغلب الدساتير العربية، لأن جوهر الديمقراطية هو تحقيق حقوق الإنسان وحرياته وتعدد الاتجاهات السياسية وإمكان تداول السلطة. لهذا انتشرت

---

(٤١) حسين جميل، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤٢) نور فرحات، «التعددية السياسية في العالم العربي: الواقع والتحديات،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٩١ (نيسان/ابريل ١٩٩٢).

حالة عدم الاستقرار السياسي من خلال الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وحركات التمرد **أولاً، وثانياً** استمرار أزمة الشرعية والمشاركة السياسية والاندماج القومي ما دامت هناك دول لا تعترف بالحياة الحزبية أو دول توجد فيها حياة حزبية ولكن لا تمارس الديمقراطية مع نفسها ومع الآخرين، لأن التعامل الديمقراطي بين الاتجاهات السياسية وهي في المعارضة هو أفضل المدارس لتربية النشوء الديمقراطي.

إن كل ذلك يدعونا إلى القول إن المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان العربي تحتاج إلى إطار ثقافي يتمثل في قيم أبرزُها العقلانية في تنظيم المجتمع وعدم التطرف في الأفكار السياسية نحو الدين والايديولوجيا، وتعميم قيم مثل تداول السلطة واحترام حريات التجمع والتصويت والانتخاب... وهذا يتطلب الوقت والممارسة من أجل خلق مؤسسات المجتمع المدني التي ترتكز على أسس الحوار والمشاركة والتمتع بالحقوق والحريات السياسية، والتي يمكنها أن تساهم في إرساء وعي ثقافي ملائم للديمقراطية، به تتحقق إرادة الشعب في تحمل مسؤولياته مع السلطة وتجاوز الأزمات الآنفة الذكر □

صدر حديثاً

الدين والدولة وتطبيق الشريعة

سلسلة الثقافة القومية (٢٩)

(قضايا الفكر العربي؛ ٤)

د. محمد عابد الجابري

في هذا الكتاب، يتناول الجابري أمور الدين والدولة كما بحثتها المرجعية التراثية في الماضي وكما تبحثها المرجعية النهضوية في عصرنا الحاضر، مستعرضاً مسألة الخلافة وميزان القوى، ومسألة الطائفية والديمقراطية والعقلانية، ومسألة علاقة الدين بالسياسة بالإضافة إلى مواضيع رئيسية كالصحوة والتجديد والسلفية والتطرف، كل ذلك بمعالجة تحليلية مترابطة.

٢١٠ صفحات

الثمن: ٥ دولارات

السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥)

عبد السلام ابراهيم بغدادي

استاذ مساعد في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

مدخل

إن السياسة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أية دولة في العالم، لا بد من أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية الدولة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية.

من هنا، فإن أي تحليل علمي/واقعي لمثل هذه السياسة تجاه قطر عربي ـ افريقي مثل السودان، لا بد من أن يأخذ هذه المسألة بنظر الاعتبار. فالسياسة الأمريكية هنا تنطلق من اعتبارات عدة، منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير.

فالثوابت تشير إلى أهمية السودان كدولة تزيد مساحتها على ٢,٥ مليون كم^{٢}، وبذلك فهي تتصدر قائمة الأقطار العربية وعموم بلدان القارة السمراء من حيث حجمها الجغرافي، فضلاً عن محاذاتها تسعة بلدان عربية وافريقية، علاوة على إطلالتها الواسعة على البحر الأحمر التي تمتد لمسافة ٣٩٠ ميلاً، قبالة الشواطئ السعودية، ناهيك عن جزرها التي تربو على الست والثلاثين جزيرة[١]. وهذا الأمر جعل لها حضوراً وتأثيراً في أمن البحر الأحمر ودول حوض النيل، فضلاً عن الوضع في القرن الافريقي. إن كل ذلك، فضلاً عن تنوع سكانها وثقافتها العربية والافريقية، يجعل من السودان دولة ذات تأثير كبير في مجرى العلاقات العربية ـ الافريقية. كما ان تحكمها في مجاري نهر النيل ـ كونها دولة الممر الأساسية ـ يضيف بعداً آخر إلى ثقلها في سياسات المنطقة، ولا سيما تجاه مصر.

أما المتغيرات في الاعتبار الأمريكي، فإنما تتمثل في طبيعة النظام السياسي السوداني، فيما

(١) عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣١ و٣٦، وقارن مع: وحدة دراسات المنار، «الأمن القومي في حوض النيل والبحر الأحمر»، **المنار**، العددان ٣٩ ـ ٤٠ (آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ٨٧.

إذا كان متوافقاً أو متعارضاً مع التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية وشرقي القارة الافريقية ودول حوض النيل.

إن ما تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، هو قيام حكومة مستقرة/ معتدلة! بمعنى وجود حكومة لا تتعارض في سياستها مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وهي مصالح تتمثل بالحفاظ على الأنظمة الصديقة والمعتدلة، واستمرار تدفق النفط العربي من الخليج باتجاه الغرب عبر البحر الأحمر[٢].

وهذا ما أفصح عنه السفير الأمريكي في الخرطوم دونالد باترسون، وإن حاول تجاهل بعض الحقائق الأساسية في السياسة الأمريكية تجاه السودان، عندما قال: «إن مصالحنا الذاتية في السودان ليست جيوبوليتيكية، وليست جيواستراتيجية، وهي في كل الأحوال ليست مصالح آنية، وإنما مصالح على المدى البعيد. وما يهمنا في المدى البعيد هو أن يكون السودان كجزء من المنطقتين العربية والافريقية مكاناً مستقراً، لأنه باكتمال الاستقرار في العالم تزدهر التجارة الدولية. وهذا أمر في صميم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكي يتحقق الاستقرار في السودان لا بد من تحقيق الديمقراطية، وإنهاء حالة الحرب، والمحافظة على حقوق الإنسان وإطلاق الحريات»[٣]. هذه هي سمات لا تتوفر ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ في النظام السياسي الحالي في السودان، وهذا ما يشير إلى تقاطع حاد بين السياستين في المرحلة المعاصرة، وهذا ما سوف يتضح لاحقاً من سياق البحث.

أولاً: السياسة الأمريكية تجاه السودان:

مرحلة ما قبل قيام الانقلاب العسكري الأخير (حزيران/يونيو ١٩٨٩)

يمكن القول إن حظ السوفيات في السودان كان أوفر في أواخر الستينيات من نظرائهم الأمريكان، إذ تمكنوا من إقامة نوع من العلاقة العسكرية مع حكومة محمد أحمد محجوب عام ١٩٦٨، عندما باع السوفيات أسلحة للحكومة المذكورة. ثم تدعَّم هذا النفوذ بعد نجاح اللواء جعفر محمد النميري بقيادة انقلاب ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٩. كما قدمت موسكو المستشارين والطيارين المختصين بمقاومة حركات التمرد (تحديداً في جنوبي السودان) إلى سلطات الخرطوم، في حين كان الأمريكان على الجهة الأخرى يقدمون العون إلى عناصر التمرد في الجنوب، وقد شجعوا كلاً من إثيوبيا وإسرائيل على تقديم المساعدات إلى المتمردين، وظل هذا الدعم الأمريكي متواصلاً حتى أوائل السبعينيات[٤].

وعندما وقعت محاولة الانقلاب اليسارية الفاشلة في عام ١٩٧١ ضد نظام النميري، فإنها سجلت منعطفاً في تاريخ السياسة الخارجية السودانية، فقد قضت هذه المحاولة على مكانة السوفيات في الخرطوم. ثم ما لبث النميري بعد محاولة انقلابية أخرى فاشلة في عام ١٩٧٦، أن

---

(٢) منصور خالد، «العوامل الخارجية في الصراع السوداني،» ترجمة منار الشوربجي، **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)، ص ١٠٨.

(٣) انظر محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٤.

(٤) السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، ص ١٤٧ و٢١٤.

قرر طرد السوفيات من السودان في العام ١٩٧٧ (وهكذا أبعد تسعين مستشاراً عسكرياً وواحداً وثلاثين دبلوماسياً من السفارة السوفياتية في الخرطوم. وفي تلك الفترة، طُرحت الادعاءات بأن الاتحاد السوفياتي كان وراء محاولات الإطاحة بالنميري عامي ١٩٧١ و١٩٧٦، وأن ذلك كان وراء تحول السودان إلى التحالف السعودي ـ المصري المناهض للسوفيات الذي كان قائماً في ذلك الوقت. وعلى هذه الخطوة رد الاتحاد السوفياتي بأن أرسل إلى الخرطوم السودانيين الذين كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً في الاتحاد السوفياتي، ومن ثم تقدمت الولايات المتحدة في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٧ بعرض إلى السودان من أجل مدّه بمعدات عسكرية)[٥].

وقد موَّلت العربية السعودية جزءاً من مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السودان، وهو بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، على أثر انهيار العلاقات السوفياتية ـ السودانية[٦]. كما وثَّق الرئيس النميري علاقاته مع الولايات المتحدة إلى درجة قيام الحكومة السودانية بتقديم التسهيلات العسكرية التي يمكن أن تساعد واشنطن على تنفيذ سياستها في المنطقة[٧].

وقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية من مواقفها تجاه السودان إلى درجة أن أصبح في عداد اثنتي عشرة دولة عربية كانت تتلقى مساعدات أمنية من الولايات المتحدة[٨]. كما أصبح السودان واحداً من بلدان عدة في المنطقة[٩] وقع عليها الاختيار من أجل استخدام أراضيها عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قوات الانتشار السريع الأمريكية التي شُكلت ـ آنذاك ـ لحماية المصالح الأمريكية في الخليج[١٠].

وعندما بدأت عمليات ترحيل اليهود الإثيوبيين (الفالاشاه) إلى إسرائيل، ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، وهي المسماة بعملية موسى[١١]، كان للحكومة السودانية دور في تسهيل ترحيل هؤلاء اليهود عبر الإقليم السوداني إلى أوروبا ومن ثم إلى إسرائيل، أو إلى إسرائيل مباشرة، بواسطة طائرات نقل أمريكية خصصت لهذه الغاية[١٢]. وهذا يشير إلى أن أوجه التعاون كانت تتسع، كما يشير إلى أن الإدارة الأمريكية كانت منغمسة في هذا الموضوع مبكراً.

وقد قدمت الولايات المتحدة معونة مالية إلى حكومة السودان نظير خدماتها في هذه

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨، وقارن مع: لطفي جعفر فرج، **دراسة عن جعفر محمد نميري**، سلسلة شخصيات وتراجم؛ ٣ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٥)، ص ٢٨.

(٦) السلطان، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٧) ثامر كامل محمد، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٥)، ص ٢٥٨.

(٨) طلعت أحمد مسلم، **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٨٤، وقارن مع: علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٨.

(٩) من بينها مصر، الصومال، كينيا وعُمان.

(١٠) محمد، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه**، ص ٢٥٩.

(١١) للمزيد من التفاصيل حول عملية تهجير هؤلاء اليهود، انظر: عبد السلام ابراهيم بغدادي، **اليهود في اثيوبيا: «الفالاشاه» في ضوء عملية التهجير الأخيرة**، سلسلة الدراسات الإثيوبية؛ ١ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٥)، ص ٣ ـ ١٩.

(١٢) انظر: مجلة **الطليعة** (باريس)، العدد ٨، **والأسبوع العربي** (بيروت) (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥)، وقارن مع: عبد السلام ابراهيم بغدادي، **العلاقات الإثيوبية ـ الصهيونية** (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٧)، ص ١٦، انظر أيضاً: مراجعة محمد الأطرش لكتاب: شيمون بيريز، «المعركة من أجل السلام: مذكرات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، ص ١٣٦.

العملية، قدرها بعضهم بـ ١٥ مليون دولار[١٣]، في حين قدرها مصدر آخر بـ ٥٦ مليون دولار لم توضع في خزينة الدولة السودانية أو أية حسابات معلنة[١٤]. ويذكر شمعون بيريس أن إسرائيل أعربت في حينها عن امتنانها الشديد للمساعدة الحاسمة التي قدمتها إدارة ريغان في الفترة بين نهاية عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ من أجل تأمين هجرة يهود الحبشة واللاجئين إلى السودان[١٥].

وقد ظلت العلاقات وثيقة بين حكومة النميري وواشنطن حتى عام ١٩٨٣، وهو العام الذي اتهمت فيه الأخيرة النميري بأنه دكتاتور ويضطهد شعبه! وفي الحقيقة، فقد كمن عنصر الخلاف في إلغاء النميري قانون الحكم الذاتي الخاص بالجنوب السوداني، وإعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية عبر تحالفه مع الجبهة القومية الاسلامية، وهذا ما يتعارض وتوجهات السياسة الأمريكية في المنطقة[١٦]. فالنميري منذ استلامه السلطة، وحتى رحيله عنها بعد الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٨٥، لم يكن إلا دكتاتوراً منفرداً بالسلطة. ومع ذلك، تعاملت واشنطن معه ودعمت حكمه. ولكن عندما اختط في العام ١٩٨٣ سياسة جديدة لا تتوافق في الإطار العام مع التوجهات الأمريكية، ابتعدت واشنطن عنه وتركته يسقط من دون أن تشفع له خدماته السابقة.

وخلال عهد الحكومات المنتخبة، أثناء المرحلة التي استمرت من عام ١٩٨٦ وحتى انقلاب حزيران/يونيو عام ١٩٨٩، وهي المرحلة التي برزت فيها للعيان شخصية الصادق المهدي الذي تولى رئاسة الحكومة لأكثر من مرة، تحسنت العلاقات مع واشنطن بعض الشيء، لانسجام سياسة الحكومة الجديدة مع توجهات واشنطن التي تزعم أنها تدعم الحكومات التي تقوم على الانتخاب والشرعية الدستورية.

وعليه، فإن حكومة الصادق المهدي حصلت على دعم مادي وعسكري، وفق بيان صادر عن السفارة الأمريكية في الخرطوم يشير إلى منح مساعدة مالية بقيمة ١٠ ملايين دولار، فضلاً عن مساعدة غذائية (قمح) بلغت ٣٠ مليوناً[١٧]. كما حصلت الحكومة السودانية خلال العام نفسه ـ وفق أحد المصادر ـ على مبلغ ٢٩ مليون دولار تحت شعار «توسيع الدفاع والأمن المتبادل» من أصل مبلغ قيمته ١٧٧,١٣٥ مليون دولار كان قد خصص لخمس دول عربية، جاء ترتيب السودان بينها ثالثاً بعد كل من المغرب والصومال[١٨]. وقد سمحت الحكومة السودانية بالمقابل، بوجود عسكري أمريكي محدود، فضلاً عن أن معظم واردات السلاح السوداني كان يأتي عبر أمريكا، وبعضها الآخر من بريطانيا[١٩].

---

(١٣) محسن عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(١٤) صلاح عبد اللطيف، «الفالاشا.. الخيانة والمحاكمة»، **اليوم السابع** (٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ١١، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٥) Shimon Peres, *Battling for Peace: Memoirs*, edited by David Landau (London: Weidenfeld and Nicolson, 1995), pp. 256-257.

(١٦) انظر المداخلات حول محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٤.

(١٧) من بيان صحافي للسفارة الأمريكية في السودان، في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٩، نقلاً عن: **مجلة الدستور** (لندن) (٧ آب/اغسطس ١٩٨٩)، ص ١٨.

(١٨) مسلّم، **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي**، ص ٨٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٤ و١١٢.

وعلى رغم ذلك، فإن الولايات المتحدة صنفت علاقاتها مع السودان خلال عام ١٩٨٩، على أنها علاقات «ضعيفة». وهي تعني بذلك المرحلة التي سبقت قيام الانقلاب العسكري الذي تزعمه عمر البشير. وعندما سئل السفير الأمريكي في الخرطوم دونالد باترسون عام ١٩٩٣، عن مستوى العلاقات الأمريكية مع السودان، قال إنها ما تزال «بحسب تقديرات الإدارة في نفس المستوى الذي كان في العام ١٩٨٩»[٢٠].

إن ذلك يعني أن العلاقات الأمريكية ـ السودانية خلال مرحلة الصادق المهدي (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩) لم تكن على مستوى الطموح الأمريكي، بمعنى أنها كانت علاقات اعتيادية لم ترقَ إلى مستوى التحالف أو التعاون. وهذا يعني أنها لم تصل إلى مستوى علاقة واشنطن مع حليفاتها في الخليج أو مصر.

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة تجاه الحكومة العسكرية الجديدة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥)

إن أول مؤشر سلبي اعتبرته واشنطن مأخذاً على الحكومة السودانية الجديدة التي جاءت إلى السلطة في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩، هو أنها كانت ثمرة انقلاب عسكري على حكومة منتخبة! وجاء في بيان صحفي للسفارة الأمريكية في الخرطوم صدر في خلال أقل من شهر عقب الانقلاب «أن القوانين الأمريكية توقف المساعدات الاقتصادية والأمنية في ظروف معينة»، مشيراً إلى تصريح هيرمان كوهين، مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك للشؤون الافريقية، الذي قال: «نحن لم نتوصل إلى قرار نهائي حول كيفية تطبيق هذا القانون على السودان». وأشار البيان إلى أن قوانين الولايات المتحدة الأمريكية لمخصصات المساعدات الأجنبية لعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ تنص في البند (٥١٣) على وقف المساعدات عند إسقاط أية حكومة منتخبة. وأضاف البيان أنه «حتى الآن لم يتضح ردّ فعل هذا القانون الأمريكي على المساعدات للسودان»[٢١].

وبعد قراءة أمريكية متأنية لوقائع الأحداث في السودان، ولمضامين الخطاب السياسي لحكومة الإنقاذ العسكرية الجديدة، وهي مضامين تنطوي على تبنّي أحكام الشريعة الاسلامية كمحور رئيسي للعمل السياسي، بمعنى انطلاق النظام السوداني في سياسته من رؤية إسلامية[٢٢]، حددت الإدارة الأمريكية موقفها من الحكم الجديد، وهو موقف معارض وناقد وضاغط. وهذا ما يدفع قادة النظام الجديد في السودان إلى التأكيد، وبشكل مستمر، على الخيارات المتبناة، على رغم كل الضغوط. فالرئيس البشير، مثلاً، يكرر دائماً أن بلاده «لن تتخلى عن مشروعها الإسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات»، و«ان أحكام الشريعة الإسلامية مطبقة في السودان، وأن الحكومة لن تتخلى عن مشروعها الحضاري الاسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من قبل قوى دولية وإقليمية»[٢٣].

---

(٢٠) محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٤.

(٢١) من بيان صحافي للسفارة الأمريكية في السودان، في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٩، في: **الدستور** (٧ آب/اغسطس ١٩٨٩)، ص ١٨.

(٢٢) عبد السلام ابراهيم بغدادي، «الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية السودانية»، في: **العلاقات العربية ـ العربية في التسعينات** (بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ١١١.

(٢٣) من حديث للرئيس السوداني عمر البشير، أثناء لقائه أفراد الجالية السودانية في الدوحة، في: **الجمهورية** (بغداد)، ٣/١٠/١٩٩٥.

وحمَّل الرئيس السوداني الولايات المتحدة ودولاً أخرى وبعض العناصر المحلية مسؤولية ما يعانيه السودان من مشكلات، ولا سيما على صعيد مشكلة جنوبي البلاد، لأن هناك، في رأي الرئيس السوداني، «قوى لا ترغب في تحقيق السلام، منها أمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني، إضافة إلى قوى إقليمية أخرى وعناصر عميلة في الداخل». وأضاف: «أن كل مشاكل السودان تأتي من الدول التي تسير في الفلك الأمريكي»[٢٤].

وإن أردنا فهم حقيقة الموقف الأمريكي من الحكومة السودانية الحالية، علينا أن نراجع ما تعلنه الإدارة الأمريكية من مآخذ على حكومة الخرطوم، وهي مآخذ تضع الحكومة السودانية في خانة الحكومات المعادية للسياسة الأمريكية، وهي حكومات مصنفة، أمريكياً، ضمن قائمة الحكومات «الإرهابية» التي ينبغي التعامل معها بحزم وقوة، تمهيداً لتقويضها وإسقاطها!

١ ـ المأخذ الأول

لقد توجهت الإدارة الأمريكية بالمأخذ الأول رسمياً إلى الحكومة السودانية يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ تتهمها بالإرهاب، وهو ما يعني ضم السودان، وفق هذا الاتهام، إلى قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. وهذا ما أكده تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٥ عن الإرهاب في العالم[٢٥]. وقد استندت واشنطن في اتهامها هذا إلى حيثيات ضعيفة وغير مقنعة، مثل اتهام السودان بإيواء فصائل فلسطينية مسلحة، وإقامة معسكرات لتدريب مقاتلين من جنسيات مختلفة، ودعم العمليات المسلحة ضد الدول المجاورة وغير المجاورة[٢٦].

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تحميل السودان وزر عملية الانفجار الكبرى التي تعرض لها مبنى التجارة الدولية في نيويورك في مستهل عام ١٩٩٣. وقد علّق على ذلك عثمان نافع، مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السودانية، قائلاً: إذا كان «لدى الخارجية الأمريكية أي دليل يؤيد هذا الزعم فعليها أن تبرزه للرأي العام»[٢٧]. وكذلك نفى الرئيس السوداني الأنباء التي تتحدث عن «وجود معسكرات لتدريب وإيواء جماعات متطرفة»، وأضاف أن هذه التقارير كاذبة، وهي جزء من حملة تمارسها دوائر أجنبية لتشويه صورة السودان، وتحدى «أن تُثبت أية جهة وجود أجنبي واحد في معسكرات الدفاع الشعبي الخاصة بأبناء السودان»[٢٨].

وحول هذا الاتهام، دافع مسؤول سوداني آخر، وهو مهدي ابراهيم محمد، مدير في الخارجية، عن وجهة النظر السودانية قائلاً: «إن التدريب الذي يجري في السودان هو تدريب للمواطنين السودانيين المتطوعين والراغبين في حماية وحدة البلاد ومساعدة القوات المسلحة على حفظ الثغور الواسعة لبلد مساحته ٢,٥ مليون كيلومتر مربع. أما أي حديث عن معسكرات تدريب لمواطنين غير سودانيين من أي بلد في العالم، فإن هذا غير صحيح. وقد عرضنا على

---

(٢٤) من مقابلة لجريدة **القدس العربي** مع الرئيس السوداني عمر البشير، نقلاً عن: **الجمهورية**، ٩/٢٧/ ١٩٩٥.

(٢٥) نقلاً عن إذاعة مونتي كارلو (بالعربية) في ١٩٩٥/٤/٢٨.

(٢٦) عبد السلام ابراهيم بغدادي، «الحملة الامبريالية الكبرى على السودان: الأهداف والدلالات»، **مجلة الف باء** (بغداد) (٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٢.

(٢٧) **بابل** (العراق)، ١٩٩٣/٨/٢٢.

(٢٨) **بابل**، ١٩٩٣/٧/١٣، نقلاً عن: **العرب** (لندن)، ١٩٩٣/٧/١٢.

الجهات التي توجه لنا مثل هذا الاتهام بأن تكون معها لجان مشتركة لتجوب مناطق السودان المختلفة حيثما ظنوا أن هناك معسكراً لتدريب الأجانب. لكنهم لن يقوموا بذلك لأنهم يعلمون كذب هذه الادعاءات»[٢٩].

كما نفى حسن الترابي، زعيم الجبهة القومية الاسلامية في السودان، «أن تكون السودان قد قامت بتدريب إرهابيين دوليين». وأكد في حديث مع شبكة سي. إن. إن. (C.N.N.) الاخبارية الأمريكية «أن الأمريكان أنفسهم هم الذين قاموا بتدريب هؤلاء الإرهابيين في باكستان وأفغانستان ضد الروس»، وأشار إلى أن السودان «ليس لديها الوسائل لتدريب أي كان، ولن تسمح لأي أجنبي بأن يقوم بتدريباته فيها»[٣٠].

وأخيراً، يستنتج غازي صلاح الدين، وزير الدولة السوداني، أن قرار الولايات المتحدة بإدراج السودان ضمن قائمة الدول الإرهابية إنما هو «قرار سياسي أرادت به الولايات المتحدة أن يسهم في تشويه صورة السودان». وأضاف: «إن الولايات المتحدة هي التي تدعم الإرهاب لأنها تدعم الكيان الصهيوني، وهو أكبر جهة إرهابية في العالم». وقرار الولايات المتحدة، بنظر صلاح الدين، سيكون مدخلاً لـ «فتح أبواب الصراع الحضاري والثقافي بينها وبين السودان»[٣١]، ذلك لأنها، كما يُجمل ذلك الرئيس السوداني، استهدفت الاسلام، فالولايات المتحدة، في رأيه، «تريد أن تربط بين الاسلام والإرهاب»، مؤكداً «أن أسباب استهداف أمريكا للسودان هو الإسلام»[٣٢].

٢ ـ المأخذ الثاني

إنه السلاح الذي تُشهِره واشنطن في وجه حكومة الإنقاذ السودانية، وذلك باتهامها بانتهاك حقوق المواطنين السودانيين من سكان الجنوب، ومن مسيحيي النوبة الذين يقطنون شمالي البلاد[٣٣].

ونشير هنا إلى ما جاء في محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم عن العلاقات الأمريكية ـ السودانية، والتي قال فيها: «هناك معوقات محددة تعترض تحسين العلاقات، أحددها بإيجاز في الآتي: أولاً، الديمقراطية، وثانياً، حقوق الإنسان بمفهومها العريض، ثم ثالثاً، الحرب في الجنوب... أمريكا تريد حلاً فورياً لمشكلة حقوق الإنسان، وهي مربوطة في المدى البعيد بوضع ديمقراطي... وتدخل ضمن هذا الإطار حرية النقابات وحرية الصحافة وكل الحريات العامة وإجراء انتخابات حرة»[٣٤].

وقد وثّقت واشنطن اتهامها رسمياً من خلال استصدار قرار من الكونغرس الأمريكي، وهو القرار رقم (١٤٠) لسنة ١٩٩٣ الذي أدان في فقرته الأولى السودان لانتهاكه ـ وفق ما

---

(٢٩) **بابل**، ١٣/٣/١٩٩٣.

(٣٠) نقلاً عن: **الجمهورية**، ١/٧/١٩٩٥.

(٣١) نقلاً عن: **بابل**، ٥/٩/١٩٩٣.

(٣٢) **الجمهورية**، ٢٣/٩/١٩٩٣.

(٣٣) بغدادي، «الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية ـ السودانية»، ص ١١٨.

(٣٤) انظر: محاضرة السفير الامريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٤.

يدّعي القرار ـ حقوق الإنسان في السودان[٣٥]. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في العام ١٩٩٢ بتمرير مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين ما أسمته بانتهاكات حقوق الإنسان في السودان. وقد أُقر المشروع بأكثرية ١٠٣ أصوات مقابل ٧ أصوات وامتناع ٢٧ عضواً عن التصويت[٣٦].

ومن جانب آخر، فإن الولايات المتحدة تضغط على كثير من الهيئات والمنظمات الدولية لاستصدار قرارت أو توصيات أو تقارير تدين معاملة الحكومة السودانية الأقلياتِ غير المسلمة. وعلى سبيل المثال، فإن منظمة الراصد الافريقي ومقرها واشنطن، وهي منظمة أمريكية تعنى بحقوق الإنسان، أوردت في إحدى تقاريرها اتهاماً صريحاً للحكومة السودانية بشنّ حملة ضد النوبيين المسيحيين في شمالي البلاد[٣٧]. كما جاء في تقرير كاسبار بيرو، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في السودان، الذي قدمه إلى المنظمة الدولية، بعد زيارة قام بها إلى السودان مطلع العام ١٩٩٤، اتهام للحكومة السودانية بانتهاك حقوق الإنسان، وخصوصاً في جبال النوبة والجنوب، فضلاً عن سوء معاملة المحتجزين لدى الحكومة.

وتضمّن تقرير بيرو كذلك بنوداً عدة حول القانون الجنائي السوداني الذي ذهب إلى أنه يتضمن عناصر عدة تشكل خرقاً واضحاً للمعايير العالمية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالحدود الإسلامية التي تتضمن حدّ السرقة والزنى والقذف والردّة وشرب الخمر[٣٨]. يقول تقرير بيرو صراحة: «ليس مهماً من الذي صاغ هذا القانون وما مصدر وحيه طالما أنه يخالف المعيار العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، الذي يلزم السودان لأنه وقّع على المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان»[٣٩]. وتردّ الحكومة السودانية على هذه الاتهامات بأنها تستهدف الشريعة الاسلامية التي يستمد السودان منها قوانينه الجنائية والمدنية. فقد وصف الرئيس السوداني تقرير بيرو بأنه «ضد الإسلام ويهدف إلى إعاقة بناء دولته وتعطيل مسيرة الشريعة الاسلامية»[٤٠]. وكان الرئيس السوداني قد أبلغ الحبر الأعظم (البابا) أثناء زيارة الثاني السودان عام ١٩٩٣ «أن حقوق المسيحيين السودانيين وحرياتهم تحظى باحترام تام»[٤١].

ولدى استقباله جورج كاري، رئيس أساقفة الكنيسة الأنغليكانية، نفى الرئيس السوداني «الادعاءات القائلة بإجبار غير المسلمين على اعتناق الإسلام»، وقال: «إن جميع السودانيين يتمتعون بحرية العبادة»[٤٢].

كما ذكرت وزارة الخارجية السودانية في بيان أصدرته في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢،

---

(٣٥) بغدادي، «الحملة الامبريالية الكبرى على السودان: الأهداف والدلالات» ص ١٢، وقارن مع: **الجمهورية**، ١٩٩٢/٢/١٥.

(٣٦) نقلاً عن: **القادسية** (بغداد)، ١٩٩٢/١٢/٦.

(٣٧) نقلاً عن متحدث باسم السفارة السودانية في واشنطن، انظر: **الثورة** (بغداد)، ١٩٩٢/٩/١١، وقارن مع: ابراهيم العبسي، «القلق الأمريكي على حقوق الإنسان في السودان»، **الرأي** (عمان)، ١٩٩٤/٢/٢٣، الصفحة الأخيرة.

(٣٨) **قضايا دولية** (باكستان) (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ١٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤١) **بابل**، ١٩٩٣/٢/١٧، وقارن مع ماجاء في رسالة مندوب السودان إلى الأمم المتحدة، أحمد سطلول، إلى الأمم المتحدة، وهي الرسالة التي طلبت فيها الحكومة السودانية حذف مقطع من تقرير كاسبر بيرو اعتبرته مهيناً للاسلام، وانتهاكاً لسيادة السودان ولحرية شعبه في اختيار عقيدته. انظر: **الرأي**، ١٩٩٤/٢/٢٣.

(٤٢) من تصريح للرئيس السوداني، نقلاً عن: **الجمهورية**، ١٩٩٥/١٠/١١.

أن «الادعاءات الغربية التي تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في السودان وإساءة معاملة المسيحيين لا تستند إلى الواقع وتفتقر إلى الدليل»[٤٣]. كما أن الغرب، من وجهة نظر غازي صلاح الدين، وزير الدولة، «ليست له سلطة أخلاقية للتحدث عن حقوق الإنسان»[٤٤]. وهو يقصد بذلك اختلاف الأطر المرجعية بين الغرب والبلدان العربية الاسلامية، بشأن المعايير المعتمدة في إطار حقوق الإنسان، وبالتالي فهو يرى أن ذلك ينبغي ألا يكون حجة على السودان، لأنه، أي السودان، يستند إلى الشريعة الإسلامية في أحكامه وسياسته، وهي أحكام تختلف عن الأحكام الغربية في قضايا كثيرة، مثل حدّ السرقة وشرب الخمر والزنى والردة وغيرها.

٣ ـ المأخذ الثالث

تلوّح به الولايات المتحدة الأمريكية بوجه الحكومة السودانية الحالية، ولا سيما في المحافل الدولية، ويتمحور حول اتهامها بسوء أوضاع الإغاثة في الجنوب، وهي التهمة التي طالما نفتها الحكومة السودانية من خلال أكثر من مسؤول. فاللواء محمد عبد عويضة، الناطق بلسان القوات المسلحة السودانية، يقول في رده على مثل هذا الاتهام: «إن السودان لا توجد فيه مجاعة، وإذا وجدت مثل هذه المجاعة فهي في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون». وأضاف معززاً وجهة نظر حكومته: «إن الحكومة السودانية قد وفرت الغذاء لثلاثة ملايين ونصف المليون من السكان وجهزت السفن ووفرت المرات براً وجواً لنقل مواد الإغاثة»[٤٥]. وإن السودان، كما يرى، «قادر على توصيل الغذاء للمتضررين بالجنوب وملتزم ببنود اتفاقية نيروبي التي وقّعت في تشرين الثاني الماضي بين الحكومة وأطراف حركة التمرد والأمم المتحدة»[٤٦].

وعليه، فإن الحكومة السودانية رفضت الفكرة الأمريكية المتمثلة بإنشاء ما يسمى **المناطق الآمنة في الجنوب السوداني**. وهذه الفكرة أوردها أصلاً السفير الأمريكي في الخرطوم الذي ذكر في إطار ردّه على المسؤول السوداني المعني بقضية الجنوب، وهو علي الحاج، أن فكرة المناطق الآمنة جاءت كمقترح منه كممثل للولايات المتحدة، وأنها «إنسانية بحتة في غرضها ولا صلة لها بالتدخل الأجنبي»[٤٧]. وقد حظيت هذه الفكرة بتأييد مجلس الكنائس العالمي الجديد، وترحيب حركة قرنق[٤٨]. لكن الحكومة السودانية تقول إن فكرة المناطق الآمنة طرحتها حركة التمرد في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ بعدما حاول جون قرنق الاستيلاء على مدينة جوبا في أقصى جنوب السودان في تموز/يوليو من العام نفسه، فقد اقترح قيام مناطق آمنة بعد فشل محاولة الاستيلاء المذكورة[٤٩].

ويذكر المسؤول السوداني علي الحاج أن آخر طلب لقيام المناطق الآمنة قدمه جون قرنق في زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣ في ضوء اتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة[٥٠]، وهي الزيارة التي حاول خلالها قرنق التنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة

---

(٤٣) **الجمهورية**، ١٩٩٢/١٠/٢٤، وقارن مع ما جاء في تصريح للسيد مهدي ابراهيم، مدير عام في الخارجية السودانية في: **القادسية**، ١٩٩٣/٣/١٢.

(٤٤) نقلاً عن حديث للوزير السوداني في ندوة تلفازية في الخرطوم، في: **الجمهورية**، ١٩٩٣/٦/٢٦.

(٤٥) **القادسية**، ١٩٩٣/٣/٢٣.

(٤٦) **القادسية**، ١٩٩٣/٣/١٦.

(٤٧) **المحرر**، العدد ٢٠٨.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) **الجمهورية**، ١٩٩٣/٦/٦.

(٥٠) المصدر نفسه.

حول تعيين مراقب من الأمم المتحدة بشأن الوضع في الجنوب. وهذا ما حدا الحكومة السودانية، كما يقول المسؤول السوداني علي الحاج، على الرفض التام لهذه الفكرة (تعيين مراقب من الأمم المتحدة) وفكرة المناطق الآمنة، إذ ذكر أن هذا الأمر يخرج القضية عن إطارها الانساني إلى مسائل سياسية تمس سيادة السودان[٥١]. وقد جاء الرفض السوداني عبر مذكرة رسمية بعثها السودان إلى الأمم المتحدة، جاء فيها أن تبني الإدارة الأمريكية الفكرة يعني انحيازاً واضحاً إلى طرف حركة قرنق على حساب طرف آخر هو الحكومة السودانية.

٤ ـ المأخذ الرابع

ترجع إليه الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها على الحكومة السودانية، وذلك باتهامها بمصادقة النظم السياسية المعادية للولايات المتحدة، أو التي لا تتوافق في سياستها مع توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة. فالولايات المتحدة، مثلاً، تأخذ على الحكومة السودانية موقفها السياسي أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهو موقف متضامن مع العراق في المحصلة العامة، وإن كان لا يؤيد دخول العراق إلى الكويت. وقد جاء تصريح الرئيس السوداني في أوج الأزمة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠ ليحدّد موقف السودان الواضح من هذه المسألة، وهو على أي حال موقف لا يتماشى مع الموقف الأمريكي، إذ قال الرئيس: «موقفنا مبدئي، فنحن مع احترام المواثيق الدولية وميثاق الجامعة العربية، ونؤمن بعدم حل المنازعات العربية عن طريق القوة. وعليه، قلنا إننا لا نؤيد العراق في اجتياحه للكويت. لكن في نفس الوقت نحن ضد الوجود الأجنبي في الخليج لأنه... أمريكا على الأقل هي حليفة عدونا الصهيوني، فلا يعقل أن نستعين بعدونا لحل مشاكلنا. وإذا كان اجتياح العراق للكويت خطأ فلا يمكن معالجة هذا الخطأ بخطأ أكبر منه...»[٥٢].

وعندما حدث العدوان على العراق، كان الموقف الرسمي السوداني واضحاً من ذلك، إذ جاء في رسالة وزير الخارجية السودانية إلى نظيره العراقي: «إن هذا العدوان يجسّد الطبيعة الشريرة للاستعمار الدولي الجديد والفقر الأخلاقي الذي يعاني منه من يقفون خلفه... إن الشعب السوداني إذ يشجب هذا العدوان الغادر إنما يؤكد وقوفه الصادق مع إخوته في العراق ضد المؤامرات التي تستهدف في بلدكم روح الأمة...»[٥٣]. ويعترف الرئيس السوداني بأن «الأزمة التي أعقبت العدوان على العراق وموقف السودان من هذا العدوان أدت إلى محاولة لعزل السودان»[٥٤].

ومن جانب آخر، تأخذ الإدارة الأمريكية على الحكومة السودانية علاقاتها الوثيقة مع النظام السياسي في إيران، وترى أن مثل هذه العلاقة تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، على اعتبار أن مثل هذه العلاقة تدعم الإرهاب الدولي وتشجع حركات المعارضة الأصولية في المنطقة. كما أن واشنطن تتهم الحكومة السودانية بإقامة معسكرات تدريب على أراضيها بإشراف إيراني، وتستهدف منها إعداد معارضين مسلحين يسعون لزعزعة الأنظمة السياسية الحليفة

---

(٥١) نقلاً عن نشرة وزارة الخارجية السودانية في: **الجمهورية**، ١٩٩٣/٦/١٤.

(٥٢) **اليوم السابع** (١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)، ص ١٤.

(٥٣) انظر نص رسالة حسين سلمان أبو صالح، وزير خارجية السودان إلى وزير خارجية العراق، محمد سعيد الصحاف، في ١٩٩١/٦/٢٨. نقلاً عن: **الجمهورية**، ١٩٩١/٦/٢٩.

(٥٤) نقلاً عن الرئيس السوداني، في: **القادسية**، ١٩٩٢/٣/١٣.

للولايات المتحدة في المنطقة[٥٥].

وتأخذ الإدارة الأمريكية على حكومة الخرطوم أيضاً مساندتها محمد فارح عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي، الذي قاوم التدخل الأمريكي في الصومال[٥٦]. في حين تنفي الحكومة السودانية هذه الادعاءات وتصفها بأنها «جزء من حملة دعائية ضد السودان، وأن حركة التمرد في جنوبي البلاد هي التي أشاعت مثل هذه التهم»[٥٧].

٥ ـ المأخذ الخامس

تبدي من خلاله واشنطن امتعاضها من الحكم القائم في السودان، ويتمثل في اتهام الأخير بقيامه بالتحرش بالأنظمة الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة العربية. ويمكن أن نشير هنا إلى حالتين:

الحالة الأولى، اتهام السودان بتحريض عناصر المعارضة الاسلامية المسلحة ضد النظام السياسي في مصر[٥٨] عبر التعاون والتنسيق مع إيران.

ويتطابق هذا الاتهام مع تصريحات لكبار المسؤولين المصريين، ومنهم الرئيس مبارك الذي يقول إن «هناك ١٧ معسكراً في السودان لتدريب الإرهابيين الذين يشكلون تهديداً لمصر»[٥٩]، متهماً السودان بتدريب هؤلاء الأصوليين بالاشتراك مع الإيرانيين الذين يعملون معهم في هذا الأمر، وهذا يعني «أن إيران والسودان تدعمان الحركات المتطرفة في مصر»[٦٠]، بل إن المسؤولين في مصر اتهموا النظام السوداني صراحة بأنه وراء محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس مبارك في أديس أبابا في حزيران/يونيو ١٩٩٥ أثناء حضوره مؤتمر القمة الافريقية الذي انعقد هناك[٦١]، وهي التهم التي طالما نفتها الحكومة السودانية من خلال رئيسها عمر البشير الذي يقول عن تهم التنسيق مع إيران: «لا يوجد حتى مستشار عسكري إيراني في السفارة الايرانية في الخرطوم»[٦٢]، و«لا جنود إيرانيين ولا حراس ثورة في السودان»[٦٣].

وعن محاولة الاغتيال الأخيرة التي تعرّض لها الرئيس مبارك، فقد أعلن السودان أكثر

---

(٥٥) بغدادي، «الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية السودانية،» ص ١١٤ ـ ١١٧، وقارن مع: **المحرر** (٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٢). وحول التدخل الامريكي في الصومال، انظر: عبد السلام ابراهيم بغدادي، «التدخل الدولي في الصومال،» **مجلة كلية العلوم السياسية** (جامعة بغداد)، العدد ١٣ (١٩٩٥)، ص ٩٣ ـ ١١٨.

(٥٦) **السفير**، ١٩٩٣/٨/٢٤، وقارن مع: **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٦٤.

(٥٧) **الثورة**، ١٩٩٣/٧/٥.

(٥٨) يرى السفير الأمريكي في الخرطوم أن مصر والسعودية هما من اهم حلفاء امريكا في المنطقة، إذ يقول: «وبهذه الصفة فنحن نهتم بالاستماع لما يقوله زعماؤهما عن السودان وغير السودان». انظر: محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣).

(٥٩) بغدادي، «الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية السودانية،» ص ١١٤.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٦١) رائد مصالحة، «خفايا محاولة اغتيال مبارك،» **البلاد** (عمّان)، ١٩٩٥/٧/١٢، ص ٩.

(٦٢) بغدادي، المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

من مرة أن ليس له علاقة بالمحاولة الأخيرة، على رغم اتهامات مصر وإثيوبيا السودان، بأن هناك دوراً له في المحاولة[٦٤].

الحالة الثانية: تأخذ الإدارة الأمريكية في الوقت عينه على الحكومة السودانية سعيها الحثيث لتقويض دعائم الحكومة الأريترية الحالية برئاسة أسياس أفورقي من خلال دعمها حركة المعارضة المسلحة الاسلامية (حركة الجهاد الاسلامي الأريترية) التي يقودها الشيخ محمد عرفة، إذ تدّعي الولايات المتحدة أن السودان غير مرتاح لوجود الحكومة الحالية في أسمرة، كونها حكومة ذات نهج غير إسلامي، ولا سيما أن أفورقي غير مسلم.

ومن هنا، فإن الولايات المتحدة ترى أنها تدرس إمكانية الحدّ من «الدور السوداني في أريتريا وإغلاق الحدود في وجه المعارضة الأريترية التي تنامى نشاطها أخيراً بصورة قادت إلى اعتراف الرئيس الأريتري علناً بنشاطها العسكري واتهامه السودان بدعمها»[٦٥].

ومن الجدير بالذكر، أن العلاقات الدبلوماسية الأريترية مع السودان قد قُطعت على أثر اتهام أريتريا السودان بدعم المعارضة الإسلامية الأريترية، واتهام الخرطوم حكومة أسمرة بدعم المعارضين السياسيين للحكومة السودانية[٦٦].

٦ ـ المأخذ السادس

المأخذ الأمريكي الأخير في هذا المجال، هو اتهام الحكومة السودانية الحالية بأنها حكومة غير منتخَبة، بمعنى أنها حكومة عسكرية انقلابية جاءت على أثر انقلاب عسكري على حكومة منتخَبة (حكومة الصادق المهدي عام ١٩٨٩)[٦٧]. وهذا برأي الإدارة الأمريكية يتناقض مع أسس النظام الدولي الحالي الذي لا يحبذ قيام حكومات من هذا النوع! بيد أن مثل هذه التهمة لا تصمد طويلاً، لسبب بسيط وهو أن الولايات المتحدة ذاتها تقيم علاقات وثيقة مع نظم محلية في المنطقة ليس لها أية علاقة بالانتخاب أو الديمقراطية أو المثل الليبرالية. وهذا يعني أن هذا المأخذ نابع أساساً من وجود تناقض سياسي بين الطرفين، وليس من المبادئ والقيم السياسية الديمقراطية.

ثالثاً: مخرجات الفعل الأمريكي

لم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الاتهامات أو تسجيل المآخذ على الحكومة السودانية، أو استصدار القرارات من الكونغرس أو الجمعية العامة، أو التلويح بفكرة المناطق الآمنة، أو تعيين مراقب دولي لشؤون الإغاثة فقط، وإنما شرعت فعلاً في تنفيذ بعض الإجراءات

---

(٦٤) انظر مثلاً تصريحات وزير الخارجية السودانية، علي عثمان أحمد طه، أثناء جولته الخليجية، في: **الجمهورية**، ١٩٩٥/٧/١٧، وقارن مع: **الجمهورية**، ١٩٩٥/٧/٢.

(٦٥) فتحي علي حسين، «أزمة العلاقات السودانية الاريترية،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ١٩٢.

(٦٦) **النهار**، ١٩٩٥/٦/٢١، وقارن مع: **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (آب/اغسطس ١٩٩٥)، ص ١٥٤.

(٦٧) انظر مثلاً: محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، وتصريح هيرمان كوهين، المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكية لشؤون أفريقيا في: **الدستور** (آب/اغسطس ١٩٨٩)، ص ١٨.

التي يُستشف منها اتخاذ موقف معادٍ واضح ضد حكومة الإنقاذ الوطني، كخطوة على طريق تقويض دعائمها. ومن هذه الأفعال نذكر:

● فرض عقوبات اقتصادية بهدف الضغط على حكومة الإنقاذ الحالية. وقد فرضت واشنطن حظراً على صادراتها من القمح إلى السودان منذ عام ١٩٩٠، ولا يزال هذا الحظر قائماً[٦٨]. كما تلوح الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي أوسع، فضلاً عن فرض حظر على الأسلحة[٦٩]، بل إن أهم ما قامت به على الصعيد الاقتصادي، هو الضغط على شركة شيفرون الأمريكية الجنسية للتوقف عن أعمال التنقيب النفطي في السودان. وفعلاً، أوقفت الشركة نشاطها، بعد أن كانت قد بدأت به عام ١٩٧٥. وقد تذرّعت الشركة عند توقف عملها بالتمرد في الجنوب الذي ادّعت أنه حال دون إتمام مهامها[٧٠].

ويذكر وزير الدولة لشؤون الطاقة السوداني حسن محمد ضحوي «ان شيفرون تخلت عن التزاماتها في العقد، بينما كان مقرَّراً أن تقوم بعمليات الاستكشاف وتطوير الحقول وإيصال النفط إلى المستهلك». وأضاف: «إن البنود الجزائية في العقد المبرم بين الحكومة والشركة كانت ضعيفة ومطاطة، بحيث لم يستطع السودان بموجبها وقف تلاعب تلك الشركة». وقال: «إن شركة شيفرون تعمدت إهمال ٦٠ بالمئة من المساحة الكلية الممنوحة لها للاستكشاف، والبالغة ٥٨٦ الف كيلومتر مربع غرب السودان»، مُبيناً «أن الخبرات السودانية أخذت مكان شيفرون في تلك المساحة»[٧١].

● التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية السودانية، لا سيما قضية الجنوب. والتدخل الأمريكي يكمن هنا في مساندة حركة التمرد التي يتزعمها جون قرنق، سواء بشكل مباشر أو عبر دول الجوار الاقليمي. ومن ذلك، مثلاً، قيام «السفير الأمريكي في الخرطوم بزيارة مناطق العمليات العسكرية في الجنوب عن طريق كينيا، الأمر الذي اعتبره السودان انحيازاً لحركة التمرد ومحاولة لمدها بالأسلحة والمعدات الحربية»[٧٢]، أو قيام واشنطن بتحريض حركة التمرد ضد أية صيغة أو اتفاق لتحقيق السلام مع الحكومة. ومن ذلك ما أشار إليه الرئيس البشير من أن حركة التمرد بقيادة قرنق رفضت التوقيع على اتفاق «ابوجا» للسلام بعد عودة قرنق مباشرة من واشنطن صيف عام ١٩٩٣[٧٣].

● وعليه، فإن الحكومة السودانية ترفض رعاية الولايات المتحدة مفاوضات السلام مع حركة التمرد، ذلك أن الولايات المتحدة ـ بنظرها ـ طرف غير محايد في الصراع الداخلي، ولا سيما أنها تسم السودان بالإرهاب[٧٤].

● إثارة موضوع حق تقرير المصير بالنسبة إلى الجنوب، وحيال النوبة وما تسميه

---

(٦٨) **صوت الطلبة** (بغداد)، العدد ٤١٢ (ايار/مايو ١٩٩٣)، ص ٢.

(٦٩) **القادسية**، ١٩٩٣/٩/٣٠، وقارن مع محمود الريماوي، «هل السودان هدف امريكي؟»، **الرأي**، ٢٤/ ١٩٩٢/١٢.

(٧٠) **القادسية**، ١٩٩٢/٦/٢٣.

(٧١) انظر حديث الوزير السوداني، في: **الجمهورية**، ١٩٩١/١٠/١٢.

(٧٢) **قضايا دولية** (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ١٤.

(٧٣) انظر أجزاء مما نشر عن لقاء الرئيس عمر البشير مع السفير الأمريكي في الخرطوم، في: **المحرر** (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٣.

(٧٤) **بابل**، ١٩٩٣/٩/٢٠.

بالمناطق المهمشة في السودان. وهو الموضوع الذي يتضمن، تلميحاً أو تصريحاً، إثارة موضوع انفصال الجنوب. وقد بدا ذلك واضحاً خلال الندوة التي احتضنتها واشنطن خلال المدة ما بين ٢٠ ـ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ تحت عنوان «السودان... المأساة المنسية». ومما يدل على الدعم الأمريكي الرسمي لهذه الندوة، هو أنها تمت تحت رعاية هاري جونسون، رئيس اللجنة الخاصة للشؤون الافريقية التابعة للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي، وجورج موس، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الافريقية، وبتنظيم من المعهد الأمريكي للسلام.

● إن الندوة كانت معَدّة سلفاً للضغط على الحكومة السودانية من خلال إثارة موضوع من أكثر القضايا حساسية للسودان، ألا وهو موضوع السيادة والوحدة الوطنية، ذلك أن الإدارة الأمريكية قد «ضغطت على الجنوبيين بأن يركزوا على حق تقرير المصير، وهذا تحول، ولأول مرة يبرز في الإدارة الأمريكية، ووجه جديد تظهر به للعالم الخارجي، ويعتبر بمثابة تطور جديد للسياسة الأمريكية ودعوة صريحة لانفصال جنوبه عن شماله»[٧٥].

وقد امتنعت الحكومة السودانية عن حضور الندوة لأنها، كما ذكر علي الحاج، مسؤول ملف الجنوب في الحكومة السودانية، «تبنّت شعارات مستفِزة، وأن منظميها انحازوا لحركة قرنق والفصيل المنبثق عنه. ولم تكن ندوة علمية تهدف لوضع مقترحات، وإنما عملاً سياسياً موجهاً ضد السودان»[٧٦].

● الضغط على بعض المنظمات والمؤسسات الدولية بقصد التضييق على فرص المشاركة السودانية في نشاطاتها الوظيفية. ومن ذلك مثلاً: قرار صندوق النقد الدولي في السادس من شهر آب/أغسطس ١٩٩٣ القاضي بتعليق عضوية السودان فيه. وقد علق الرئيس السوداني قائلاً: إن هذا «القرار ذو خلفية سياسية»، وأضاف في لقائه الدوري مع رؤساء الأجهزة الاعلامية السودانية على أثر القرار أنه «حدثت ضغوط على بعض الدول لتصوّت ضد السودان»، موضحاً أن «عدد الدول التي صوّتت مع السودان ٨٣ دولة من أصل مائة وستين دولة»[٧٧].

خاتمة

إن مضامين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام السياسي الحالي مع السودان تنطوي على مستوى كبير من الضغط يتمثل في التحرك باتجاه تضييق الفرص أمام فعالياته ونشاطاته الرسمية، سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي، بل حتى على الصعيد المحلي من خلال التدخل في قضايا هي من صميم السيادة الوطنية، مثل قضية الجنوب وحقوق الإنسان، وكثير من سلوكيات النظام السياسي السوداني، إلى درجة تصنيف النظام، أمريكياً، ضمن قائمة الأنظمة التي تدعم الإرهاب الدولي.

إن استشراف المستقبل لا يبشر بتحسن ملحوظ في توجهات السياسة الأمريكية تجاه السودان، ولا سيما أن النظام يتمسك بخياراته ومبادئه السياسية والفكرية المعلنة، وهي خيارات تستند إلى الشريعة الاسلامية ومكونات التراث الوطني القومي السوداني. وبالتالي، فإن أطره

---

(٧٥) وفقاً لما جاء في حديث كمال عثمان صالح، أحد السودانيين الأكاديميين المشاركين في الندوة المذكورة. لمزيد من التفاصيل، انظر: التقرير الخاص بندوة واشنطن، «السودان.. المأساة المنسية»، **الجمهورية**، ١٢/١١/١٩٩٣.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) من اللقاء الصحفي للرئيس عمر البشير، نقلاً عن: **الثورة**، ١٢/٨/١٩٩٣.

المرجعية تتعارض مع أسس السياسة الأمريكية القائمة على مجموعة من المنظومات الفكرية والسياسية الغربية، مثل الليبرالية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة...

إن فرص التضييق الأمريكي ستستمر على الرغم من ترحيب الرئيس السوداني شخصياً ورغبته «في معالجة الاختلافات والتباينات الأمريكية ـ السودانية بروح الحوار والتعاون، لا بأساليب الضغط والتحريض والابتزاز. ولذلك ـ وفقاً للرئيس السوداني ـ فإن الخرطوم تنتظر مبادرات أمريكية تعكس مصداقية واشنطن مع هذا السياق»[٧٨].

أخيراً، نقول: بما أن الولايات المتحدة ترى في الحكم القائم في الخرطوم، نظاماً سياسياً مغايراً لأهدافها وتطلعاتها في المنطقة من جهة، ومتبايناً مع مضامينها الفكرية والعقائدية من جهة أخرى، فإن فرص الالتقاء بين الطرفين تبقى بعيدة المنال في المستقبل المنظور، وإن كان ذلك لا يمنع من قيام اتصال مباشر أو نوع من العلاقة السياسية التي لا بد منها، وبما يُعَدّ من الضرورات التي تبيح المحظورات لمصلحة قد تكون مشتركة، وإن لبعض الوقت □

(٧٨) انظر حديث الرئيس السوداني مع السفير الأمريكي في الخرطوم، في: المحرر (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٣.

صدر حديثاً

مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل

(سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨)

د. نايف علي عبيد

يتناول هذا الكتاب تأثير العوامل الإقليمية ومصالح القوى العظمى، واتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة قبل قيام المجلس، وتأثير التجارب الوحدوية على توجهات دول المجلس إضافة إلى مراحل تشكيله مشيراً إلى ردود الفعل الإقليمية والدولية، ودور المجلس في تحقيق التكامل في شتى مجالاته السياسية والاقتصادية والأمنية، كل ذلك تمهيداً لإمكانية انتقال المجلس من طور التعاون إلى طور التكامل في ظروف المستقبل المنظور.

٤٠٧ صفحات

الثمن: ١٤ دولاراً

الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث

شملان العيسى

قسم العلوم السياسية،
جامعة الكويت.

مقدمة

تعتبر قضية النزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الاسلامية حول جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى مدخلاً إلى مرحلة جديدة من التوتر في منطقة الخليج العربي التي لم تعرف الاستقرار خلال أكثر من عقدين من الزمن، ويعود سبب التوتر بين إيران ودول الخليج العربية إلى حقيقة أن إيران ترفض حتى الآن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام ١٩٧١ أو بحثه، حيث عقدت جلسات عدة لمحاولة حل المشكلة سلمياً بين الطرفين، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

إن موضوع الجزر العربية بدأ يطفو على سطح السياسة الخليجية والعربية مرة أخرى، إذ تمّ بحثه في اجتماع القمة الخليجية الأخيرة التي عقدت في البحرين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كما كان للقضية حضور بارز في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

تعالج هذه الدراسة قضية الخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الاسلامية بهدف فهم طبيعة العلاقات العربية ـ الايرانية في المرحلة المقبلة.

أولاً: الموقع الجغرافي للجزر الثلاث

تعود أهمية الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى إلى موقعها الجغرافي المهم، إذ إنها تقع عند مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي، الذي يعتبر أحد أهم المضائق في العالم، فالدولة التي تسيطر عليه يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي كله بسهولة[١].

(*) في الأصل أوراق هذا الملف قدّمت الى: ندوة «العلاقات العربية ـ الايرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، الدوحة ـ قطر، ١١ ـ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

(١) عبد المالك خلف التميمي، «الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٧٨٧ ـ ١٩٧١»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١٤، العدد ٧٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ١٣١.

يجب التنويه هنا، قبل ذكر الموقع الجغرافي للجزر، بأن المصادر قد اختلفت في تحديد المسافة بين هذه الجزر والساحلين العربي والايراني، فالجانب العربي يرى أنها أقرب إلى سواحله، بينما يرى الجانب الإيراني عكس ذلك.

١ ـ جزيرة أبو موسى

تقع جزيرة أبو موسى على بعد ٩٤ ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد نحو ٧٥ كلم عن الساحل الإيراني، بينما تبعد عن الساحل العُماني نحو ٤٨ كلم قبالة إمارة الشارقة، وتبلغ مساحتها ٢٠ كلم. وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة.

كان يقطن جزيرة أبو موسى قبل الاحتلال الإيراني نحو ١٠٠٠ نسمة من العرب، وفيها مدرسة ابتدائية وجمرك ومسجد وقصر لنائب حاكم الشارقة. وكان سكان الجزيرة يعملون في صيد الأسماك والرعي. وتتوفر في الجزيرة معادن مهمة، مثل رواسب أوكسيد الحديد والنفط.

٢ ـ جزيرة طمب الكبرى

تقع جزيرة طمب الكبرى على بعد ٥٩ كلم جنوب غرب جزيرة قشم، وعلى بعد ٧٨ كلم شمال غرب جزيرة الحمراء، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها نحو ٣,٥ كلم، ومساحتها نحو ٩ كلم مربع.

ويعمل سكانها البالغ عددهم ما بين ٢٠٠ ـ ٧٠٠ نسمة في الرعي وصيد الأسماك، ويوجد فيها مدرستان وفنار لإرشاد السفن، ويتوفر فيها النفط، وهي تابعة لإمارة رأس الخيمة.

٣ ـ جزيرة طمب الصغرى

تبعد هذه الجزيرة مسافة ٩٠ كلم عن الساحل العربي و١٣ كلم عن جزيرة طمب الكبرى، وهي على شكل مثلث طوله كيلومترين وعرضه نحو كيلومتر واحد عند نهايتها الجنوبية. وتتكون الجزيرة من ٣ تلال داكنة اللون، وتسكن فيها طيور بحرية. وهي خالية من السكان، وتتبع إمارة رأس الخيمة[٢].

ثانياً: الخلفية التاريخية للجزر العربية

عند سقوط دولة «اليعاربة» في عُمان، برز نجم دولة القواسم الذين حكموا الساحل العُماني، والذين نشطوا في بعض أجزاء إيران الجنوبية منذ بداية القرن الثامن عشر من خلال فرع قبيلة القواسم التي بدأت من رأس الخيمة إلى الساحل الايراني[٣].

لقد اعترف المؤرخون الإيرانيون بنشاط القواسم وسيطرتهم على جزء من جنوب إيران والجزر العربية، حيث ذكرت مجلة **كيهان العربي** أنه: قبل الخوض في أسباب الصراع حول

---

(٢) انظر: المصدر نفسه، ومحمد حسن العيدروس، **التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة** (الكويت: دار السلاسل، ١٩٨٣)، ص ١٦٥.

(٣) التميمي، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

ملكية الجزر الثلاث، لا بد من العودة إلى أواسط القرن الثامن عشر، فبعد موت نادر شاه في عام ١٧٤٧ انحسر النفوذ الإيراني في منطقة الخليج الفارسي، وهذا الأمر مهّد الأرضية المناسبة لبدء التوغل (القاسمي) في المنطقة. والقواسمة أو الجواسمة هي عشيرة عربية قطنت الشارقة ورأس الخيمة، ثم توجه فخذ من هذه العشيرة إلى إيران فاستقر في بندر لنكه، واستناداً إلى مصدر تاريخي إيراني، فإن رئيس هذا الفخذ المدعو الشيخ سعيد بن قضيب استطاع أن يستحوذ على إمرة هذا الميناء لقاء ألفي ريال إيراني، وذلك إبان حكم الزنديين، وبعده تناوب أولاده على إمرة الميناء من خلال تسديد بعض الإيجارات الشهرية. ولما كانت جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى تابعة لبندر لنكه فإن القاسميين استقر لهم الأمر فيها خلال تلك الحقبة[٤].

واضح جداً أن المصادر الإيرانية تعترف بسيطرة القواسم على الجزر العربية وغيرها، ولكنها أرادت أن تشوّه ملكية العرب لهذه الجزر بالقول بأن حكام هذه الجزر كانوا يتقاضون رواتب من إيران نظير اهتمامهم بميناء لنغه العربي قبل أن تستولي إيران عليه.

لقد امتد نفوذ القواسم في القرن الثامن عشر إلى الساحل الشمالي، حيث استقر بعضهم في منطقة لنغه ووضعوا الجزر الثلاث والساحل المحاذي للخليج تحت سيطرتهم. وحدث في تلك الأثناء تقسيم عرفي عام ١٨٣٥ بين القواسم، وهم الحكام الحاليون في الشارقة ورأس الخيمة، لملكية جزر الخليج، بحيث أصبحت جزيرتا صري وهنغام تابعتين لقواسم لنغه، وجزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى وصير أبو نعير تابعة لقواسم ساحل عُمان، أي رأس الخيمة والشارقة[٥].

ومن الدلائل الأكيدة على عروبة الجزر العربية هو ما أكّده المقيم البريطاني في بوشهر في عام ١٨٧٩، إذ أكد أن جزيرتي طمب ولنغه كانتا تابعتين لسيادة القواسم[٦]. وفي عام ١٨٨٧ احتلت إيران إمارة لنغه العربية ومدت نفوذها وسيطرتها على جزيرتي صري وهنغام، وهي جزر عربية تابعة للقواسم تقع في الغرب من جزيرة أبو موسى ومقابلة لها تماماً. وفي عام ١٨٨٧ بدأت إيران مطالبتها بجزيرتي صري وأبو موسى، لكن بريطانيا، عبر وزيرها المفوض في طهران ردّت على إيران بالقول بأن الجزر عربية يملكها شيوخ العرب الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وهم تحت الحماية البريطانية، وهي المسؤولة عن شؤونهم الخارجية[٧].

أما المطالبة الإيرانية الحديثة بالجزر العربية فبدأت في عام ١٩٢٣ عندما اكتشفت شركة الوادي الذهبي كميات من الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز، وأرادت هذه الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى، فقامت طهران باحتلال الجزيرة ورفع العلم الإيراني. وفي عام ١٩٢٥ بعثت إيران بعثة جيولوجية لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجود في الجزيرة، لكن بريطانيا وقفت ضد استغلال إيران الجزر وأعلنت مرة أخرى أن هذه الجزر عربية. ولقد بذلت

---

(٤) «الجزر الإيرانية الثلاث بين الشواهد التاريخية والتآليب الغربي» **كيهان العربي** (إيران) (٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

(٥) صالح الطيار، «عروبة الجزر الثلاث تؤكدها الوقائع التاريخية والقانونية»، جريدة **عكاظ** (السعودية)، ١٩٩٤/١٢/٢٤.

(٦) التميمي، «الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية ـ الايرانية، ١٧٨٧ ـ ١٩٧١»، ص ١٣٢.

(٧) العيدروس، **التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ص ١٦٢.

إيران محاولات عدة أخرى في بداية هذا القرن لاحتلال الجزر، لكن بريطانيا منعتها من عمل ذلك[٨].

لقد استغلت إيران انسحاب القوات البريطانية من الخليج وإعلان استقلال دولة الإمارات، فاحتلت الجزر العربية الثلاث في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ بعد ساعات قليلة من استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث اجتاحت القوات الشاهنشاهية الجزر الإماراتية بدعوى استرجاعها إلى الوطن الأم إيران[٩].

يجب التذكير هنا بأن شاه إيران قد أعلن بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦ عن رغبة بلاده في احتلال هذه الجزر بالقوة إذا اقتضى الأمر، في حالة فشل الوسائل السلمية لتسليم هذه الجزر إلى إيران قبل حلول موعد الانسحاب العسكري البريطاني النهائي من الخليج العربي في نهاية تلك السنة. ومن المفارقات الغريبة هي أن بريطانيا وعدت إيران بتسليمها جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى في حالة انسحاب بريطانيا من الخليج. فلقد ذكر وزير البلاط الإيراني أسد علم في مذكراته هذا الحوار مع السفير البريطاني في طهران: «قابلت السفير البريطاني بعد الظهيرة، ناقشنا موضوع البحرين وجزر الخليج التي كان حريصاً على أن يقدمها كموضوعين بارزين. قال لي إن طمب ستكون سهلة لنا، أما أبو موسى فلا، والتي تقع قريبة جداً من شبه الجزيرة العربية. أجبت أن هذا لا يعتبر من حقوق إيران أو يعطي حقاً للعرب، في أن يتمسكوا بمنطقة إيرانية، منطقة لن يتركها سموه. اقترح السفير أن حل مشكلة البحرين سوف يشجع على قيام اتحاد الإمارات العربية، حيث يمكن لإيران أن تحتل أبو موسى كمصلحة للأمن المشترك في الخليج، ويمكن أن نعتمد على سند بريطانيا إذا حدث ذلك»[١٠]. ونتيجة الوساطة التي قامت بها بريطانيا، القوة الحامية لإمارات الخليج آنذاك، والمحادثات التي تمّت في طهران في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر بين آخر مقيم سياسي بريطاني في الخليج وليام لوس بالنيابة عن حاكم الشارقة وشاه إيران، تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي سمّي بمذكرة التفاهم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، أعلن على أثره حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي أنه قد قبل بتردد التوصل في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر إلى اتفاق نهائي مع إيران لحل النزاع الطويل بين الطرفين لممارسة الإدارة المشتركة على جزيرة أبو موسى في وجه التهديد الإيراني باستخدام القوة إذا لم يقبل بهذا الإجراء. وتضمنت مقدمة «مذكرة التفاهم» المذكورة أنه لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن تعترف أية منهما بمطالب الطرف الآخر. واستناداً إلى هذه المقدمة تمّ التوصل إلى الإجراءات والترتيبات التالية:

١ ـ إنزال القوات الإيرانية على الجزيرة وقيام هذه القوات باحتلال المناطق التي تمّ الاتفاق عليها على الخارطة التي أُرفقت مع هذه المذكرة.

٢ ـ (أ) ستمارس إيران السيادة التامة ضمن المناطق التي تمّ الاتفاق على احتلالها من قبل القوات الإيرانية ورفع العلم الإيراني عليها. (ب) تحتفظ الشارقة بسلطتها التامة على ما تبقّى من الجزيرة، وسيبقى علم الشارقة مرفوعاً على مركز شرطة الشارقة استناداً إلى الأسس نفسها المعمول بها بالنسبة إلى رفع العلم الإيراني على الأماكن العسكرية الإيرانية.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٩) مجلة الدولية (٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤).

(١٠) أسد علم، **الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني**، إعداد علي ناغي علي خاني؛ تعريب فريق من الخبراء العرب (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٩٢.

٣ ـ تعترف كل من إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً.

٤ ـ تقوم شركة «بوتاغاز اند اويل كومبني» باستغلال الموارد النفطية لجزيرة أبو موسى وقاع البحر استناداً إلى الاتفاقية القائمة، التي يجب أن تقبل بها إيران. وتقوم الشركة بدفع نصف العوائد النفطية للاحتياط المذكور مباشرة إلى إيران والنصف الآخر يدفع إلى الشارقة.

٥ ـ يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى.

٦ ـ سيتم التوقيع على اتفاقية للمساعدة المالية بين إيران والشارقة[١١].

وعلى الرغم من أن إنزال القوات الإيرانية على جزيرة أبو موسى قد تمّ تنفيذاً لنصوص هذا الاتفاق، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض البلدان العربية الأخرى شجبت هذا العمل العدواني لاحتلال الجزر، فأصدرت دولة الإمارات بياناً بهذا المضمون يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، انتقدت فيه الاحتلال الإيراني وشجبته لاستخدامه القوة باحتلال جزء من الأراضي العربية، ودافعت فيه عن احترام الحقوق المشروعة وضرورة مناقشة أية خلافات بين الدول وحلّها بالطرق السلمية.

ومن الجدير بالذكر أن توقيع الاتفاق القسري بين حاكم الشارقة وحكام إيران آنذاك، قد تمّ تحت الضغوط والتهديد باحتلال هذه الجزر بالقوة في حالة عدم التوصّل إلى حلّ مرض لصالح إيران، وفي هذه الحالة من الممكن اعتبار هذه الاتفاقية لاغية في ظل ذلك التهديد المنافي لمبادئ القانون الدولي التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، استناداً إلى المادة ٥٢ من اتفاقية قانون المعاهدات. وكان حاكم رأس الخيمة قد رفض الاستجابة للمطالب الإيرانية بشأن جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى التي احتلتها إيران في اليوم نفسه بالقوة.

ثالثاً: عدم مشروعية التغيرات الاقليمية الناتجة من استخدام القوة في ظل القانون الدولي الحديث

جاء القانون الدولي الحديث ليلغي قاعدة «القانون في خدمة القوة» التي ارتضى بها القانون الدولي التقليدي، وليستند إلى قاعدة «القوة في خدمة القانون»، فحرّم على المخاطبين بأحكامه استخدام صور القوة وأشكالها كافة.

يتميز القانون الدولي الحديث، على نقيض سلفه، بتعدد أشخاصه واتساع وظائفه وتنوع موضوعاته، فلم تعد الدول هي وحدها أشخاص القانون الدولي الحديث. فهناك كيانات أخرى تؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً في مجرى العلاقات الدولية، ولها أهلية تملك الحقوق وأداء الالتزامات، كحركات التحرر الوطنية والمنظمات الدولية والشركات غير الوطنية، وأيضاً الفرد في حالات معينة، كلما اتسعت وظائفه، فلم يعد القانون الدولي قانون السلطة وقانون التعايش وقانون

(١١) الدولية (٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤)، انظر أيضاً الموجز عن إيران ـ لندن، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

التبادل، فهو يؤدي اليوم وظائف أشمل وأوسع، فهو «قانون التعاون» و«قانون التناسق»، الخ.[١٢].

وأخيراً، لم تعد العلاقات السياسية، أو القنصلية، أو قانون البحار أو الحروب، هي محاور القانون الدولي الحديث، بل تنوّعت موضوعاته لتشمل مواضيع شتى، مثل الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والبيئة والتنمية، ونادرة هي اليوم النشاطات الإنسانية التي تفلت من قبضة القانون الدولي[١٣]. على أن أهم تطور عرفه القانون الدولي الحديث تمثّل في نزع صفة المشروعية عن التغيرات الإقليمية التي تنشأ أو تنجم عن طريق استخدام القوة، وذلك بحظر استخدامها نهائياً في مجال العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، فقد بذل المجتمع الدولي جهوداً كبيرة لإرساء قاعدة «خطر استخدام القوة في العلاقات الدولية»، وتمثلت هذه الجهود في إصدار العديد من المواثيق والعهود الدولية التي حاولت تدريجياً نزع صفة المشروعية عن كل تغير إقليمي ينشأ عن طريق استخدام القوة.

وقد تُوّجت هذه الجهود بإعلان ميثاق الأمم المتحدة الصادر في السادس والعشرين من حزيران/يونيو عام ١٩٤٥ التي نصت مادته الثانية في فقرتها الرابعة على أن «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو عن أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة»[١٤].

رابعاً: التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى

في آذار/مارس عام ١٩٩٢ قام رئيس جمهورية إيران الاسلامية السيد هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة إلى جزيرة أبو موسى، وتعتبر هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني إلى الجزيرة منذ احتلالها وشقيقتيها طمب الكبرى وطمب الصغرى من طرف إيران في عام ١٩٧١.

عقب هذه الزيارة، بادرت السلطات الإيرانية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية سعت إيران من ورائها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كل تراب الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أرضها، في خطوة منها نحو ضمّها إلى أراضيها ضماً واقعياً. فمنعت رعايا دولة الإمارات العربية المتحدة الموجودين في الجزيرة، وهم سكان الجزيرة الأصليون، وكذلك الوافدين العرب والأجانب، من التجوّل في الجزيرة إلا ضمن كيلومتر واحد داخل المنطقة الجغرافية التي يوجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الاتحادية في أبو ظبي. كما فرضت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة سلسلة من الإجراءات الأمنية والإدارية على سفن الصيد التابعة لمواطني الاتحاد، وعلى الخصوص السفن المملوكة لسكان الجزيرة، كمنعها

---

(١٢) سلطان حامد، عائشة راتب وصلاح الدين عامر، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية؛ مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨٧)، ص ٤٢.

(١٣) محمد عزيز شكري، **المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم**، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٤) إينيس ل. كلود، **النظام الدولي والسلام العالمي**، ترجمة وتصدير وتعقيب عبد الله العريان (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤)، ص ٦٥٦.

من الصيد بحرية في المياه الاقليمية للجزيرة، إلا بتصاريح صادرة عنها تجدّد كل خمسة أيام[١٥].

وفي إطار إجراءاتها الاستفزازية الهادفة إلى التضييق على السكان المحليين في وسائل كسب رزقهم، قامت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة بإغلاق جميع المحلات التجارية التي كان يبلغ عددها ثمانية عشر محلاً تجارياً، ولم يبقَ سوى محل واحد هو الجمعية الاستهلاكية التي لا تتوفر فيها احتياجات السكان كافة.

واستكمالاً لإجراءات التضييق على الحياة اليومية للسكان، منعت السلطات العسكرية الإيرانية إدخال أي شيء إلى الجزيرة مهما كان صغيراً، إلا بتصريح من القائد العسكري الإيراني هناك، كما شددت من عمليات التفتيش تجاه القادمين من سكان الجزيرة من أبناء الإمارات أو العاملين فيها في ظروف أقل ما يقال عنها إنها لاإنسانية تُفرض دونما ضرورة عسكرية ملحّة أو دواعٍ أمنية جادة، وفي ظروف مناخية صعبة، سواء في الصيف أو في الشتاء (تدل الوقائع التاريخيّة على أن السلطات الإيرانية لجأت أكثر من مرة إلى مضايقة سكان الجزيرة في مصدر رزقهم بزعم أنهم يستخدمون الجزيرة كمركز لتهريب بعض السلع التي تحتكرها الدولة الإيرانية، كالسكر والشاي والتبغ).

ولم تكتفِ السلطات الإيرانية بهذا القدر من الإجراءات، بل عمدت إلى منع المواطنين من بناء مساكن جديدة أو مرافق خدمات، أو حتى ترميم بيوتهم القديمة إلا في حدود ضيقة جداً. كما رفضت السماح بتوصيل خدمات الهاتف إلى الجزيرة، حيث لا يوجد في المنطقة التي يقطنها العرب إلا هاتفين، أحدهما في مخفر الشرطة، والآخر في منزل والي الجزيرة المعيّن من قبل حاكم الشارقة، أو السماح بإنشاء العيادات الطبية وعمليات الإخلاء الجوي للمرضى إلى المستشفيات في الإمارات مهما كانت طبيعة الحالة المرضية.

وفي محاولة من السلطات العسكرية الإيرانية لفرض سيادة إيرانية واقعية على الجزيرة، قامت إيران بمنع إدخال السيارات التي تحمل لوحات رسمية إماراتية. كما منعت رفع علم الإمارات فوق الجزيرة خلافاً لما تنص عليه مذكرة التفاهم بين حكومتي الشارقة (الإمارات) وإيران عام ١٩٧١.

ووسّعت السلطات العسكرية الإيرانية من نطاق منطقة وجودها العسكري في الجزيرة التي تبلغ مساحتها ٣٢ كلم تقريباً. وفي نطاق هذا التوسع، قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية، وأقامت نقاطاً عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة، واحتلت مواقع في منطقة مناجم أوكسيد الحديد الأحمر (المغر) في الجزء الشرقي منها المعروف بمنطقة «الخلوة». وتشير مصادر دبلوماسية في أبو ظبي إلى أن إيران عززت قواتها العسكرية في الجزيرة، وزادت أعداد العسكريين من ١٢٠ إلى ٥٠٠ عسكري، ونصبت قواعد لصواريخ سيلك وورم الصينية الصنع[١٦].

خامساً: الأسباب السياسية للتجاوزات الإيرانية

لماذا صعّدت إيران من تجاوزاتها في جزيرة أبو موسى في هذا الوقت بالذات؟

---

(١٥) **الدولية** (٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤).

(١٦) **الأسبوع العربي** (٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢).

سؤال طرحه أكثر من مراقب ومهتم بشؤون العلاقات الإيرانية وتردد على لسان أكثر من شخص، لكن الإجابة عنه اختلفت اختلافاً ينبئ عن أن السلوك السياسي لدولة ما لا يكون دائماً نتاج عامل واحد فقط، بل نتاج عوامل عدة تتضافر في ما بينها لتشكّل في نهاية المطاف السلوك السياسي النهائي للدولة في علاقاتها الدولية في لحظة زمنية معينة.

وفي معرض الإجابة عن السؤال السابق، اختلفت الإجابات والآراء. هناك رأي **أول** يرى أن تمسّك إيران بجزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى واستكمال احتلالها جزيرة أبو موسى هو بمثابة «رسالة تحذير» إلى القوميات التي تتشكل منها الدولة الإيرانية، والتي تتطلع إلى الانفصال عن الوطن الأم وإعلان دولة قومية لها على غرار ما يحصل الآن في دول آسيا الوسطى المجاورة لإيران، أو مثلما يجري في العراق وأفغانستان، أو مطالبات الأكراد في تركيا... الخ.

ومؤدّى هذه الرسالة أن الدولة الإيرانية غير مستعدة للتفريط في أي جزء من أراضيها حتى ولو كان هذا الجزء بعض جزر صغيرة لا يتعدّى إجمالي مساحتها المئة كيلومتر مربع.

ولا يخفي أصحاب هذا الرأي تخوّفهم من حدوث مثل هذا الانفصال نظراً إلى تشكل الدولة الإيرانية من قوميات مختلفة، كالفرس والبلوش والأكراد والتركمان والآذريين والعرب، خصوصاً أن النزعة الانفصالية قد بدأت تظهر لدى الأكراد الإيرانيين وأن المضايقات الأمريكية والتركية لإيران في جمهورية آذربيجان تقلق إيران وتقض مضجعها.

ويعزو رأي **ثانٍ** التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى إلى تردّي الوضع الاقتصادي في إيران. فالأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها إيران حالياً تدفعها إلى نهج أي سلوك يخفف من وطأة هذه الأزمة عليها، حتى ولو كان هذا السلوك بمثابة افتعال أزمة نفطية مع جيرانها في محاولة تهدف إلى زيادة عائداتها من النفط أو مخزونها النفطي.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن إيران تعاني تبعات ضعف احتياطيّها النفطي، وهي بفرض سيطرتها على جزر أبو موسى والطمبين ستؤكد ملكيتها لثروات هذه الجزر، إذ ستعلن أن مياهها الإقليمية المقدرة بـ ١٢ ميلاً بحرياً تبدأ من نهاية الحدود البرية لهذه الجزر باتجاه الإمارات، وبذلك تكون جميع حقول النفط والمخزون النفطي في هذه المياه تابعة لها. وهنا تبدو مطالب الوفد الإيراني في مفاوضات أبو ظبي انعكاساً لهذه الأزمة، فقد طالب الوفد الإيراني دولة الإمارات العربية المتحدة بتعويضات مالية ادّعى أنه يستحقها بسبب الخسائر التي منيت بها إيران إبان حربها مع العراق.

وأعرب الوفد الإيراني عن شعوره بعدم الارتياح إزاء الحصة النفطية التي تحصل عليها إيران من حقل مبارك النفطي، واتهم الإمارات العربية المتحدة باستخراج كمية من النفط أكبر مما تستحق. ويرى جانب آخر من أصحاب هذا الرأي أن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي انتهجتها الحكومة أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار البطالة، وارتفاع معدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية[١٧]، وقد أثارت استياءً شعبياً تحوّل إلى أعمال شغب ومظاهرات في معظم مدن إيران الرئيسية، وهدد بسقوط الحكومة، بل النظام بأكمله، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى تصعيد إجراءاتها في جزيرة أبو موسى والحديث عن اكتشاف مؤامرة

---

(١٧) نازلي معوض أحمد، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢ (ربيع ـ صيف ١٩٩١)، ص ١٩.

كبرى تحاك في هذه الجزيرة ضد أمن البلاد وسلامتها، رغبة منها في تحويل أنظار الشعب الإيراني عن المشاكل التي يعانيها، والالتفاف حول القضية القومية الكبرى. ومثل هذه المقولة ـ اكتشاف مؤامرة ـ قد تلهي الشعب موقتاً، وتجعله يخفف من حملاته على الحكومة، أو يصرف النظر عن أية أعمال شغب أو اضطرابات قد يقوم بها احتجاجاً على الأوضاع البالغة الصعوبة التي تعيشها البلاد.

ويذهب رأي ثالث إلى أن التجاوزات الإيرانية في الجزيرة هي بمثابة «إنذار إيراني» موجّه إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق والولايات المتحدة الأمريكية من أن أية ترتيبات أمنية في الخليج، لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران. والأمر الذي تريد إيران أن تُبلغه إلى دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها هو أن إيران، بثقلها التاريخي، ورصيدها الحضاري والثقافي، ووزنها البشري والاقتصادي والعسكري، وتشعّب مصالحها السياسية والاستراتيجية في الخليج والعالم، لا يمكنها أن تقبل بدور هامشي لا يحقق أهدافها القومية في مسألة أمن الخليج. ويفصّل أنصار هذا الرأي رأيهم على نحو أن حرب الخليج الثانية أظهرت هشاشة نظام الأمن الخليجي وعدم فعاليته وعدم مقدرته بمفرده على مواجهة أي تحدٍ خارجي، فكان أن أبرمت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقات أمنية ودفاعية مع دول من داخل المنظومة العربية، واتفاقات أمنية ثنائية أخرى مع دول من خارجها. والملاحظ على تلك الاتفاقات أنها استبعدت إيران من الترتيبات الأمنية، وفي أقصى الحالات أعطتها دوراً هامشياً، في الوقت الذي كانت فيه تصريحات المسؤولين في إيران تترك الانطباع بأن المقصود هو إقامة نظام أمني محوره إيران، وهذا ما أثار خيبة الأمل لدى المسؤولين الإيرانيين من سلوك جيرانهم العرب في الخليج.

وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى الاعتقاد بأن هدف إيران من إجراءاتها في جزيرة أبو موسى هو لفت انتباه دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها، وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أنها معنية أكثر من غيرها بأوضاع المنطقة، ولا يمكن استبعادها من أية ترتيبات أمنية فيها، وأنه من المكابرة تصوّر صيغة لأمن المنطقة لا تقيم وزناً لحضور إيران القريب. والواقع أن التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفاهم ليست وليدة هذه الساعة، فقد بدأت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بُعيد توزيع المذكرة، واستمرت في الاتساع منذ قيام الثورة الايرانية وحتى انتهاء حرب الخليج الثانية واستكملت إيران تجاوزاتها بإعلانها الضم الواقعي للجزيرة بعد الربع الأول من عام ١٩٩٢.

أما على المستوى المحلي الإيراني، فإن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إيران، واشتداد الصراع بين التيار المعتدل والتيار المتشدد داخل المؤسسة الحاكمة، وبروز النزعات الانفصالية لدى بعض القوميات التي تكوّن الدولة الإيرانية، هي الأخرى عوامل لا شك في أنها تهدد النظام الحاكم في إيران في شرعية بقائه، وليس هناك أجدى من إثارة مسألة السيادة الإيرانية على الجزر المتنازع عليها بين الإمارات وإيران لكي يلتف الشعب الإيراني حول حكومته.

خاتمة: نحو تسوية سلمية لحل قضية الجزر

منذ اندلاع الأزمة بين العرب وإيران حول الجزر الثلاث برزت محاولات عدة لحل الأزمة سلمياً، حيث عقدت مفاوضات مباشرة بين أبو ظبي والجمهورية الاسلامية في الفترة ٢٧ ـ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ خلال ثلاث جلسات عمل، لكن لم يتوصل الطرفان إلى حلٍّ مرضٍ، إذ رفضت إيران بحث موضوع احتلال إيران الجزر العربية أو مناقشته. ولقد أكد مسؤولون

إيرانيون رفضهم التام بحث هذا الموضوع، فقد صرح الشيخ ناطق نوري، رئيس مجلس الشورى، في رده على بيان دول مجلس التعاون الخليجي، قائلاً: «إن قادة الدول العربية الخليجية ربما نسوا التاريخ، فحتى إلى ما قبل أن يكسبوا كيانهم من الاستعمار البريطاني، كانت هذه الجزر إيرانية ولم تزل إيرانية وستظل إيرانية»(١٨).

وقد حذّر الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني من التعرّض للجزر، وهدّد قائلاً بأن الإمارات ستعبر بحراً من الدماء للوصول إلى الجزر، وأكد أن إيران لن تتخلى عن الجزر الاستراتيجية الثلاث في الخليج مهما كلّف الأمر(١٩).

واستمرت دولة الإمارات في دعوتها الداعية إلى الوصول إلى حل بالطرق السلمية، على الرغم من إصرار إيران ورفضها الدخول في مفاوضات حول الجزر. ولقد كثّفت الإمارات من تحركاتها على المستوى الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومع دول إعلان دمشق، ومع الدول العربية، من خلال الجامعة العربية، كما نقلت موضوع الجزر العربية إلى الأمم المتحدة. وقد ردت إيران على المطالب الإماراتية بتأكيد موقفها، وهو:

١ ـ إن جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى جزيرتان إيرانيتان، وإنهما جزء لا يتجزأ من أراضي إيران، وإن السيادة الإيرانية عليهما ليست مطروحة للمناقشة مع الآخرين أبداً.

٢ ـ إن التفاوض بشأن جزيرة أبو موسى يجب أن يتمّ في إطار مذكرة التفاهم، وعلى نحو يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج.

٣ ـ إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى تحت أي ستار كان، والتوقف عن إثارة أية مطالب إقليمية في المحافل الدولية.

وبسبب تغيّب إيران وعدم استجابتها للمساعي والمبادرات السلمية لحل المشكلة، أعلنت دولة الإمارات العربية عن استعدادها التام للاحتكام إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المنوط به تسوية النزاعات بين الدول، وعن تعهدها بقبول النتائج كافة التي قد يسفر عنها حكم المحكمة الدولية باعتباره حكماً قائماً على الحجج والأسانيد القانونية.

الحقيقة التي يعرفها الجميع هي أننا، كعرب، لا يمكننا تجاهل إيران كدولة إسلامية مهمة في المنطقة، خصوصاً، أنها أكبر دولة خليجية، بمساحتها وموقعها الاستراتيجي المهم، وتعداد سكانها الذي يقارب الـ ٦٠ مليون نسمة. لقد لعبت القوى الاستعمارية دوراً كبيراً في إذكاء الصراع وتعميقه بين العرب وإيران، إذ لعبت بريطانيا دوراً غريباً بتأييدها العرب تارة، وتأييدها إيران الشاه تارة أخرى، وذلك من أجل إبقاء مصالحها في المنطقة.

في السابق، كانت إيران حليفة الولايات المتحدة في الخليج، وأصبحت في الستينيات والسبعينيات من أكبر وأقوى دول المنطقة مالياً وعسكرياً، بسبب دعم الولايات المتحدة إياها، ولقد لعب شاه إيران دوراً فعالاً كشرطي للخليج.

اليوم تغيرت الصورة بعد الثورة الاسلامية في إيران، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي

---

(١٨) ناطق نوري يدعو دول مجلس التعاون إلى عدم الانسياق وراء مكائد الطامعين في: **كيهان العربي** (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢).

(١٩) هاشمي رفسنجاني، «الامارات ستعبر بحراً من الدماء للوصول إلى الجزر» **جريدة العرب** (لندن)، ١٩٩٤/٦/٨.

مؤخراً، حيث أصبح النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة يسعى جاهداً لتحجيم دور إيران، بسبب مواقفها الثورية من إسرائيل وأمن المنطقة ككل.

إن العرب والإيرانيين يحتاج بعضهم إلى بعض لاعتبارات كثيرة، سياسية واقتصادية واجتماعية، لذلك عليهم التعاون وتوثيق مصالحهم المشتركة، فالمنطقة العربية مقبلة على تغيرات كثيرة بسبب عملية السلام مع إسرائيل، فليس من المعقول أو المقبول أن تتوسع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية وتتجاهل الجارة الإسلامية الكبرى إيران... لذلك نرى أن على العرب والإيرانيين أن يركزوا على القضايا التي تخدم مصالحهم المشتركة، وأن يحاولوا حل مشاكلهم وخلافاتهم الحدودية بالطرق السلمية □

صدر حديثاً

تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)

د. علي خليفة الكواري

في هذا الكتاب عرضٌ لآفاق التنمية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في محاولة لفهم محصلة التغيرات التي صاحبت عصر النفط فيها. فيقدم المؤلف دراسات مختلفة عن الخلل السكاني في البلدان المذكورة، وعن الاعتماد على العمالة غير العربية، فظاهرة تآكل ريع النفط بمشتقاته المتنوعة، كل ذلك تمهيداً للتوصل إلى محصلة التغيرات الجارية.

٣٠٠ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية

سيّار الجميل

أستاذ التاريخ الحديث،
جامعة الموصل ـ العراق.

مقدمة

«إن عظمة الإنسان والمجتمعات والحضارات تكمن في فرصتها وجهدها للتعرف إلى ما من الممكن أن يدمرها حتى تضع السدود أمام تصعيد الأحداث والعنف، وحتى تتجه الحرية وحب الإنسان إلى الانتصار دوماً على حتمية الأشياء»(١). لقد كانت الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية ولم تزل من أخطر المسائل الحيوية في جيوبوليتيكية الشرق الأوسط، وخصوصاً في القرن العشرين الذي ترسبت فيه بقايا ما أنتجه الصراع التاريخي المزمن بين الإيرانيين والعثمانيين على مدى أربعة قرون.

تعد هذه «الورقة» محاولة في تحليل المجال الجغرافي، وتفكيك البنية التاريخية، وتحديد الرؤية المستقبلية، هادفة إلى الكشف الصريح لأجيالنا القادمة عن إشكاليات «الموضوع» وتعقيداته ومعضلاته ـ تلك «الأجيال» التي لا نريدها أن تقف البتة فوق بركان خامل قد ينشط ويثور ليقتل الآلاف والملايين ـ وأن يصبو الجميع إلى السلام والوئام بدل الحرب والظلام، وذلك برسم أبعاد فكرية حية، وتمثل خيارات سياسية فعالة، وزرع مضامين مستقبلية واعية يتمثلها روح العصر والتقدم والحرية.

لقد حُسمت خلافات ومشكلات حدودية وإقليمية وسياسية في العالم، في حين لم تُحسم «الخلافات» موضوعة البحث. صحيح أن هناك مشكلات إقليمية ودولية تشابهها، لكنها لا ترتقي في تاريخها إلى أكثر من قرنين، كنتاج قيام المستعمرات وأفولها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، في حين عمّرت الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية قرابة خمسة قرون، وكانت مؤثرة جداً في التكوين التاريخي الحديث والمعاصر للشرق الأوسط، فضلاً عن تأثيراتها القادمة في مستقبله وأجياله.

(١) Gaston Bouthoul, René Carrère de Jean-Louis Annequin, *Guerres et civilisations*, préface de Jean Guitton (Paris: [s.n.], 1978), p. 3.

وعليه، فإن هذا «الموضوع» بحاجة ماسة إلى المزيد من التحليلات والمقارنات والدراسات، فضلاً عن استقراء عمليات الفهم الفكري والسياسي والسوسيولوجي والسيكولوجي للعرب والإيرانيين والأتراك، وهم من أبرز شعوب العالم الإسلامي الشرق أوسطية وأوسعهم عمقاً وتاريخاً وتأثيراً وحضارةً وثقافةً إسلامية وشراكةً إقليمية وجيرةً جغرافية. إلا أن ثمة أبعاداً فكرية وايديولوجية، مع تباينات في التفكير والأذهان والمفاهيم والمرجعيات والممارسات خلقت معضلات مزمنة تلزمهم بإعادة النظر كونهم عند مفترق طرق، لتكوين تاريخي جديد واقتراب قرن جديد. ولعل في «ورقتي» البحثية هذه مساهمة رؤيوية لذلك التوجه.

أولاً: المدخلات: المجال الجغرافي والبنى التاريخية

١ ـ المجال الإقليمي

لقد رسمت الطبيعة بين العراق وإيران حدودهما وتخومهما ومنافذهما ومسالكهما الجغرافية منذ عصور موغلة في القدم. وعاشت استراتيجية مراكزهما الإقليمية وحواضرهما المدنية البرية والنهرية والبحرية تصل الشرق بالغرب، على رغم تبدلات العالم ومتغيراته، سواء كان ذلك في العصور الكلاسيكية أو الوسيطة أو الحديثة[٢].

وكان لكل من الطرفين مجاله الإقليمي المؤثر في علاقات أحدهما بالآخر، سواء على مستوى الكيانات السياسية، أو الحلقات الاجتماعية أو التنوعات الاقتصادية أو التمركزات الدينية... وإذا كان العراق وبلاد الشام هما حلقة وصل أساسية تعلوها الجبال وتتدانى منها الصحراء بين إيران والبحر المتوسط وأوروبا، فإن إيران بأقاليمها المتنوعة/الواسعة هي حلقة وصل أساسية وبرية بين العراق وبلاد الشرق البعيد[٣].

وعليه، فإن الحدود العراقية ـ الإيرانية بمجمل تخومها الإقليمية وفواصلها الجغرافية ومواقعها الطبيعية وخطوطها الجيوبوليتيكية، قد شكلت أهمية بالغة منذ القدم وحتى يومنا هذا، نظراً إلى استراتيجيتها وعراقتها وميراثها المتنوع عبر التاريخ. ولكن؟ يمكننا القول بأن معالم المجال الاقليمي قد حُددت بين الطرفين وبشكل واضح من جراء التفاعلات التاريخية الساخنة في التاريخ الحديث، وخصوصاً تلك التي أنتجها الصراع العثماني ـ الإيراني على امتداد أربعة قرون كاملة منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين[٤]. كان لترسبات ذلك «الصراع» أثره البالغ في الأحداث التاريخية التي أفرزها القرن العشرون، نظراً إلى أن المجال الإقليمي العراقي قد غدا الساحة الجغرافية الحقيقية التي تحركت فوقها الأحداث، بل كان موقع العراق واستراتيجيته من المسببات الأساسية في تفاقم ذلك الصراع المزمن وآثاره الصعبة[٥].

---

(٢) سيّار الجميل، «استراتيجية العراق واثرها في نشوء الصراع العثماني ـ الايراني،» آفاق عربية، السنة ٦، العدد ١٠ (حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص ١٤.

(٣) انظر مقالة «إيران» في: *Enciclopedia Italiana*, Dis. M. IL RED'ITALIA (Rome: [n.pb.], 1933), vol. 11, pp. 523-528.

(٤) من ابرز الكتب التي عنيت بهذه التواريخ: Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford: Clarendon Press, 1925).

(٥) انظر: Robert W. Olson, *The Siege of Mosul and Ottoman-Persian Relations, 1718-1743* (Indiana: Indiana University Press, 1975), chap. 1, pp. 11-30.

أ ـ النطاق الإقليمي للعراق

يمتد «العراق الحديث» ـ بحسب توصيف جون م. كينيير ـ إلى الشمال الغربي من إيران: طولاً من فوهة شط العرب جنوباً وحتى صخور ماردين شمالاً، وعرضاً من تخوم سلسلة جبال زاغروس شرقاً، وحتى بوادي ضفاف الخابور غرباً. معنى ذلك أن حدوده عموماً تمتد من أعالي نهر الفرات وأعالي الجزيرة الفراتية نزولاً إلى هضبة نجد جنوباً. أما في الشرق، فتمتد سلاسل جبال زاغروس حتى عربستان (خوزستان). وفي الشمال تمتد ولاية ديار بكر عند تخوم الأناضول الشرقي وفيه كل من أرمينيا والمقاطعات الكردية في الشمال الشرقي[٦]. وقد اشتهر العراق منذ القدم بأقاليمه المشهورة الثلاثة: الموصل وبغداد والبصرة.

الفواصل الاقليمية بين بلاد العرب وبلاد الفرس (Pars)

تمتد بين هذين العالمين مناطق إقليمية عدة متنوعة جغرافياً بطبيعتها الجبلية والمتموجة والسهلية والمائية (أي هوراً ونهراً وبحراً) من الشمال حتى الجنوب، بدءاً بأعالي زاغروس وصولاً إلى كرند ← زهاب ← مندلي ← زرباطية، مروراً بالأهوار المائية (marshes) وانتهاء بشط العرب والخليج العربي، ثم خليج عمان والبحر العربي. أما الفواصل السكانية والقومية والأنثروبولوجية بين العالمين، فهي عديدة ومتنوعة يحكمها التباين الإثنوغرافي منذ القدم. ومن أهم السكان القدماء الذين استوطنوا الأقاليم الغربية لإيران بطبيعتها الصعبة، وغدوا من أبرز الفواصل بين العرب والفرس: الآذريون ← التركمان ← الأرمن ← الأكراد ← القاشقاجيون ← البختياريون ← اللور (شمالاً ووسطاً) ← العربستانيون ← اللار ← السيستانيون ← البلوج (جنوباً)[٧].

ب ـ النطاق الإقليمي لإيران

يمكننا القول بأن مساحة إيران الهائلة والمقدرة بـ ١,٦٤٠,٠٠٠ كلم٢، تشتمل في ثلاثة أرباعها على بادية مجدبة أو صحراء قاحلة ذات رمال حمراء ورقاع ملحية متحجرة (أي صحراء الملح). لذا فإن مصادر المياه العذبة والأراضي الزراعية والتركزات الديمغرافية تنتشر جميعاً في كل من شمال إيران وغربها[٨]. ويزدحم المجال الإقليمي بتخومه المزدوجة بين العراق وإيران بعشرات الأنهار الجارية على امتداد أيام السنة[٩]، وهي «ثروة» طبيعية لا نجدها في

---

(٦) انظر التفاصيل الجغرافية الموسعة والقديمة المنشورة منذ عام ١٨١٣، في:
John MacDonald Kinneir, *A Geographical Memoir of the Persian Empire* (London: John Murray, 1813), p. 236.

(٧) John Gaisford, ed., *Atlas of Man*, foreword by HRH Prince Charles (London: Marshal Cavendish, 1978), pp. 132-133.

وانظر مقارناً المعلومات الجغرافية/التاريخية لإيران في: *The Cambridge History of Iran*, 7 vols. (Combridge: Cambridge University, 1968-1991), vol. 6: *The Timurid and Safavid Periods*, edited by Peter Jackson and Laurence Lockhart, p. 116.

(٨) Donald Newton Wilber, *Contemporary Iran* (London: Thames and Hudson, [1963]), pp. 5-6.

(٩) إن أفضل دراستين توثيقيتين بالعربية حول هذه «الأنهر» (ـ ٢٥ نهراً) وجغرافيتها المتشاطئة بين إيران والعراق هما: فلاح شاكر أسود، **الحدود العراقية الايرانية: دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين** (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٠)، ص ٣١ ـ ٩٢، ورشاد قزانجي، **تقرير الحدود العراقية الايرانية ومياه الأنهر المشتركة الحدودية** (بغداد: مديرية الري العامة، ١٩٦٩)، ص ١٢ ـ ١٩.

جغرافيات مجالات حدودية وإقليمية أخرى. ولعل جبال زاغروس بسلاسلها الطويلة هي أبرز العوازل الطبيعية.

تكونت إيران من أقاليم مهمة عدة واكتسبت فضاءاتها المتنوعة كاملة مع تقادم الزمن، فغدت «فارسية» الشكل والمظهر. ولعل أشهر هذه الأقاليم المهمة التي تحيط بـ «الإقليم الأم» الواسع جغرافياً والمؤثر تاريخياً والواقع في القلب وغدت أقاليم المحور من توابعه منذ القدم حتى اليوم، هو إقليم فارس (أي پارس) وعاصمته شيراز (جنوباً) ـ أصفهان (شمالاً). أما دائرة الأقاليم المحيطة به لتشكل جميعها عالم إيران، فهي: آذربيجان ← كردستان ← كرمنشاه ← لورستان ← عربستان/خوزستان وجبال البختياريين ← لارستان ← بلوجستان ← سيستان ← كرمان ← خراسان ← مازندران ← قزوين ← كيلان... الخ.[١٠]، هذه الأقاليم التي تفرّست جميعاً عبر التاريخ. ويهمنا لموضوعنا المجال الإقليمي بين العراق وإيران، والذي يضم: آذربيجان ← كردستان ← كرمنشاه ← لورستان ← عربستان ← الخليج العربي، والذي يُعد من أغنى الأقاليم الإيرانية بالمصادر الطبيعية بدءاً بالمياه وانتهاء بالنفط.

لقد بقي «السكان» بين العالمين العراقي والإيراني مصدراً مهماً لمعرفة حدودهما الفاصلة في التاريخ الحديث. وكان أبناء القرى الحدودية على مر الأجيال على معرفة تامة بحدود أراضيهم ومراعيهم ومنابع مياههم وقمم جبالهم وسهوبهم ودساكرهم. وكانت الدولة العثمانية تستعين بهم دوماً لإثبات حقوق العراق الإقليمية. ولم تكن الخرائط والرسوم معروفة، فلم تكن تعرف «الحدود» على أساس «الخطوط»، بل تقوم معرفتها أصلاً على أساس «التخوم» (zones)، أي بمعنى: ترك بعض الأراضي بمثابة «مجال جغرافي» لحركة التماس، والتي يطلق عليها مصطلح «ثغور» في التواريخ الوسيطة (وخصوصاً في الفضاء الجغرافي الإسلامي)، كما يطلق عليه اليوم مصطلح «المناطق المحايدة» في التواريخ المعاصرة[١١].

الشكل رقم (١)

جغرافية الأقاليم الإيرانية والمجالات المحيطية
(الفضاءات الإقليمية)

(١٠) انظر التفاصيل الجغرافية الموسعة في: Kinneir, *A Geographical Memoir of the Persian Empire*, pp. 54, 81, 85, 147-148, 159, 161, 168-169 and 189.

(١١) André Miquel, *La Géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11ème siècle* (Paris: Mouton, 1973), p. 18.

الشكل رقم (٢)

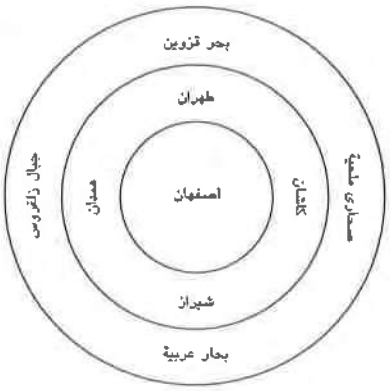

إيران
(النطاق الإقليمي)

الشكل رقم (٣)

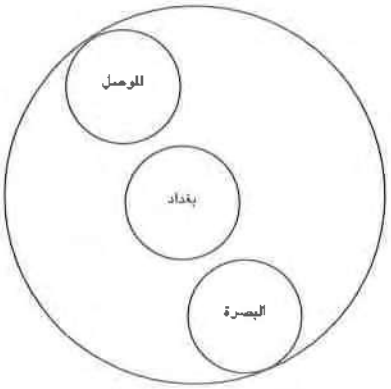

العراق
(النطاق الإقليمي)

ج ـ الحدود والتخوم: المعنى الاصطلاحي والمفهوم الضمني

إن المعنى الحقيقي لمفهوم «الحدود» الامبراطورية القديمة هو غيره كـ «مصطلح» محدد عند ظهور الدولة الحديثة التي استكملت عناصرها الثلاثة: شعب + إقليم + سيادة. وإذا كان نطاق «الإقليم» تشكله قديماً القوانين الداخلية فقط باعتراف الأطراف المعنية، أو الطرق التحكمية، فإن معيار الحدود الدولية الجديدة يحظى بعناية وحماية القوانين والدساتير الوطنية/القومية، فضلاً عن القانون الدولي ومواثيق عصبة الأمم والأمم المتحدة والمنظمات الدولية واعتراف الحكومات[١٢]، بمعنى أن «الحدود» تحدد باتفاق الدول المعنية بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو قرارات تحكيم أو حيازات سكانية أو عوامل جغرافية أو مواريث تاريخية أو مقومات وطنية. وتكون أكثر استقراراً إذا ما خضعت للتخطيط من قبل لجان عمل ميدانية دولية مختصة لتحديد إقليم الدولة التي تمارس حق سيادتها عليها وتبسط عليها سلطتها قانونياً[١٣].

هكذا تجب التفرقة بين مصطلحي «التخوم» (frontiers) جغرافياً، و«الحدود» (boundaries) دولياً. ولكن، ثمة عوامل ارتكازية تؤثر في الخلافات الحدودية والمشاكل الإقليمية، منها: عوامل قانونية كالمسائل الجمركية والأمنية والإقامة، وعوامل اجتماعية كالمسائل الأسرية والاختلافات المذهبية والنزاعات الدينية، وعوامل اقتصادية تجارية وزراعية ونفطية، وعوامل سياسية وفكرية وايديولوجية ودعائية، وعوامل ثقافية كالهوية واللغة. وعليه، فلا بد من أن تتطابق الحدود الجيوبوليتيكية مع الحدود الجغرافية للبلاد. لقد استقرت الحدود الدولية والخلافات الإقليمية عليها في معظم القارات، وخصوصاً في آسيا التي تمتلك مواريث قديمة

---

(١٢) التفاصيل في: A. O. Cukwurah, *The Settlement of Boundary Disputes in International Law* (Manchester: Manchester University Press; Dobbs Ferry, N. Y.: Oceana Publications, ©1967), p. 10.

(١٣) John Robert Victor Prescott, *The Geography of Frontiers and Boundaries*, Hutchinson University Library, Geography (London: Hutchinson, 1965), pp. 30-39.

معقدة، عدا النزاعات الحدودية بين الصين وروسيا، وبين الهند وباكستان بشأن كشمير، وبين العراق وإيران[١٤]. وتعد النزاعات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية اليوم من أقدم نزاعات العالم المعقدة وأخطرها لما قبل عصر الاستعمار. كان لا بد لها من أن تستقر وتهدأ منذ بدايات القرن العشرين الذي شهد أطول «حرب» فيه وأعنفها بين هاتين الدولتين الجارتين. فلقد كانت حدودهما قد حُددت جغرافياً، وأُنهيَ تعيين الحدود الفاصلة بينهما، بواسطة لجنة تخطيط الحدود الدولية عام ١٩١٤ إثر التوقيع على أهم وثيقة تاريخية، وهي المسماة بـ «بروتوكول الآستانة» عام ١٩١٣. ولما لم تستقم التوافقات بين الطرفين ولم تستقر حالة السلم والاستقرار بفعل مطالبات إيران وتردداتها المستمرة على امتداد القرن العشرين، فلا بد لنا من أن نعالج تاريخية العلاقات الثنائية وتحليل تكويناتها وبنيوياتها ومضامينها من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الحدودية والإقليمية التي شغلت مسافات زمنية واسعة تمتد منذ بدايات القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن العشرين.

٢ ـ البنية التاريخية لإيران الحديثة

يعد هذا «المنظور» أحد الأسس المنهجية في فحص التكوينات والعناصر والمضامين التاريخية التي تتضمن بنيتها جملة من المعاهدات وبنود الاتفاقيات ومحاضر اللجان والبروتوكولات، من أجل فهم واضح لتباين السياسات والتوجهات والتطلعات والتفاعلات الإقليمية، مع فهم لعملية تطور المفارقات واشتدادها في الخلافات والتنازعات الثنائية. السؤال الآن: ما هي طبيعة «العلاقات» بين البلدين من خلال تعاقب التكوينات التاريخية؟

لقد مرت تلك «العلاقات» غير المتكافئة بسلسلتين من التكوينات التي حكمتها تطلعات وامتدادات عدة من الدول والأنظمة السياسية والأسرية والشاهات التي حكمت إيران بنماذجها التاريخية العشرة، والتي كان لها تأثير بالغ في الامتدادات والتداخلات أو في تفجير الصراعات والحروب باتجاه العراق، ويمكننا جدولتها[١٥] بنيوياً في ضوء الآتي:

الدول الإيرانية		إزاء العراق	العثمانيون
(١) المظفريون	١٣١٤ ـ ١٣٩٣	تداخل تاريخي	١٢٨١ التأسيس
(٢) الجلائريون	١٣٣٦ ـ ١٤٣٢		
(٣) التيموريون	١٣٧٠ ـ ١٥٠٦		
(٤) القرة قوينلو	١٣٨٠ ـ ١٤٦٨		
(٥) الآق قوينلو	١٣٧٨ ـ ١٥٠٨		
(٦) الصفويون	١٥٠١ ـ ١٧٨٦	صراع اقليمي	١٥١٦ ١٥٣٤ السيطرة العثمانية
(٧) الافشاريون	١٧٣٦ ـ ١٧٩٥		
(٨) الزنديون	١٧٥٠ ـ ١٧٩٤		
(٩) القاجاريون	١٧٧٩ ـ ١٩٢٤		١٩١٤ ١٩١٨ الاحتلال البريطاني
(١٠) البهلويون	١٩٢٤ ـ ١٩٧٩	الدولة العراقية	

(١٤) انظر: محمود عبد الفضيل، «حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي»: نظرة مستقبلية»، **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٢ (شباط/فبراير ١٩٩٥)، ص ٢٥.

(١٥) Clifford Edmund Bosworth, *The Islamic Dynasties: A Chronological and Genealogical Handbook* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1980), pp. 161-180.

ـ تفكيك البنية التاريخية

تعلّمنا البنية التاريخية للأطراف الإقليمية الثلاثة: **إيران والعراق وتركيا**، أن العراق كان منذ سقوط بغداد على يد هولاكو وانتهاء الخلافة العباسية عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، ساحة تداخل وصراع وخلاف بين العالمين: الإيراني والتركي. وإذا كان الأتراك قد بقوا وخرجوا على العالم بكيان تاريخي سلطاني متمثلاً بالعثمانيين منذ مطلع القرن الرابع عشر للميلاد، فقد عرفت إيران ومنذ التاريخ المذكور عشرة نماذج من الأنظمة السياسية[١٦]. ولقد تمثلت علاقة الطرفين بالعراق كما يرسمها لنا التكوين البنيوي الوارد في الصفحة السابقة. فماذا نجد؟

(١) **هناك خمسة أنظمة** إيرانية عاشت على مدى قرنين كاملين كان لها تداخلها التاريخي على أجزاء واسعة من العراق وكانت تلك «الأنظمة» تركمانية صرف.

(٢) بدأت إيران حياتها في التاريخ الحديث مع ظهور الدولة الصفوية التي احتلت العراق في مطلع القرن السادس عشر، فكان ذلك مبعثاً أساسياً في الصراع العثماني ـ الإيراني وهو «الصراع» الذي ورثته الأنظمة السياسية التي تعاقبت على إيران على امتداد أربعة قرون حتى بدايات القرن العشرين. وهو صراع تاريخي عثماني ـ إيراني على العراق الذي امتد حكم العثمانيين عليه في الحقبة التاريخية بين نتائج حرب جالديران الإقليمية عام ١٥١٤ وحتى نتائج الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨[١٧].

(٣) ورث القرن العشرون كل ترسبات تلك العلاقات التاريخية الإقليمية والدولية الساخنة، وخصوصاً في ترتيب العلاقات المعاصرة التي عجّت بالخلافات والتنازعات والمشاكل والأزمات بين كل من إيران والعراق.

٣ ـ المنظور التاريخي لبنية العلاقات الإقليمية بين العراق وإيران

يعد المنظور التاريخي أحد الأسس والمرتكزات المنهجية في فحص العناصر والمضامين والترسبات (ومنها: المعاهدات وبنود الاتفاقيات)، ومن ثم في فهم الرؤى والسياسات والتوجهات في رسم البنية التاريخية للنظام الإقليمي بين الدول الأساسية في المنطقة (وأقصد: العراق وتركيا وإيران). ولما كان موضوع هذا البحث هو الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية، فإن جدولة البنية التاريخية له، سوف ترسم لنا ـ من دون شك ـ طبيعة المفارقات والإشكاليات والخلافات التي زخرت بها طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين خلال القرن العشرين الذي يعتبر جزءاً مكملاً بكل ما حفل به من الانشقاقات والتوافقات التاريخية التي عاشها الصراع العثماني ـ الإيراني، وبكل ما أفرزته مواريث ذلك «الصراع» من بقايا وترسبات سياسية وذهنية وسوسيولوجية داخلية[١٨]، أو تلك «التفاعلات» التي بلورتها مسببات ومعلولات متنوعة: استراتيجيا اقليمية إزاء تحركات القوى الدولية والاستعمارية بدءاً بالاهتمام والسيطرة على المسالك التجارية وخطوط المواصلات البرية والنهرية والبحرية، سواء العراقية أو الإيرانية، وصولاً إلى الاحتياطيات النفطية الاستراتيجية الهائلة المتزايدة مع توالي الأيام والسنين.

إن المنظور التاريخي لبنية العلاقات الإقليمية بين العراق وإيران، وخصوصاً لما أنتج من

---

(١٦) سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب، ١٩٩١)، ص ٥٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٠ وما بعدها.

(١٨) سيّار الجميل، **حصار الموصل: الصراع الاقليمي واندحار نادرشاه** (الموصل: بيت الموصل للنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٣ ـ ٢٩.

معاهدات واتفاقيات، سيعلمنا عن حجم المخاطر التاريخية التي تعرضت لها المنطقة بمدنها وحواضرها وسكانها، فلم تنتج تلك «المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات» من دون حملات ووقائع وحروب ومعارك وحصارات وهجومات.. كانت لها آثارها الصعبة في الذهنيات والأفكار والسيكولوجيات في مجتمعات المنطقة. وينفرد كل من العراق وإيران بثقل تاريخي كبير من الموروثات الحربية والمعاهداتية على امتداد التاريخ الحديث، وتكاد تكون حالتهما مثل هذا الميراث من «العلاقات» لها خاصيتها وندرتها التي لا تمتلكها شعوب أخرى.

ـ التمفصل والتحقيب

يمكننا تحديد التقسيمات التاريخية لمضمون الخلافات الثنائية اعتماداً على «المعاهدات» السياسية التي تُعَدّ فواصل أساسية بين الطرفين منذ القرن السادس عشر وحتى اليوم.

البنية التاريخية للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الحدودية

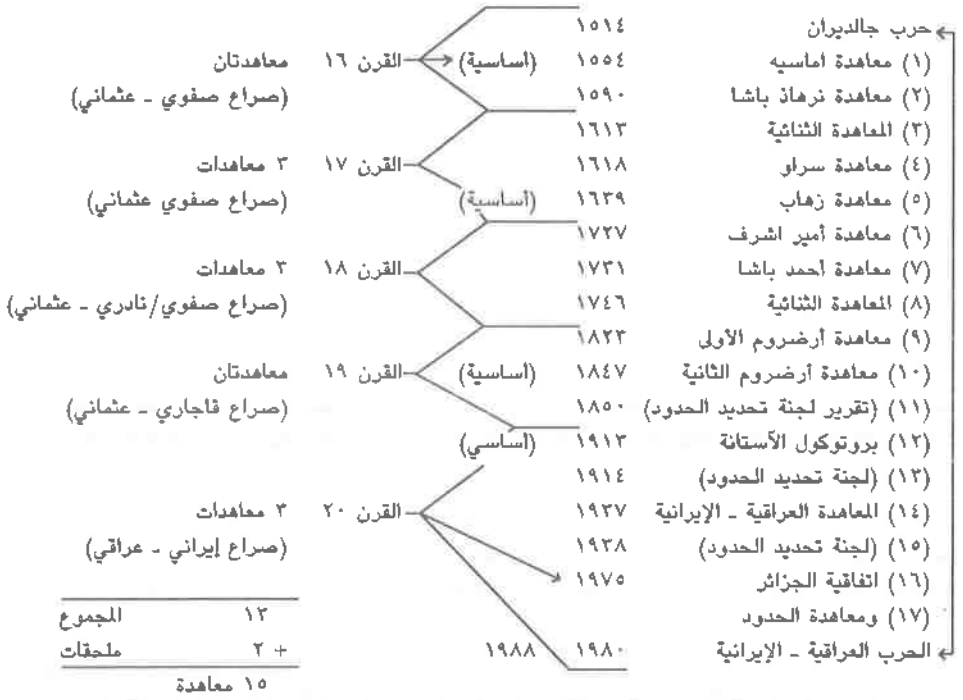

إن فحصاً دقيقاً لنصوص «المعاهدات» أعلاه كاملةً وتحليلنا المقارن إياها سيميز بعضها بما يمتلكه من ثقل تاريخي. ويمكننا اعتبار أربع منها **معاهدات أساسية**، فلقد كانت **معاهدة أماسيه** (١٥٥٤) هي الأساس التاريخي الذي بُنيت عليه علاقات الطرفين القديمين على امتداد ٨٥ سنة، أي حتى **معاهدة زهاب** (١٦٣٩) التي غدت مرتكزاً لـ ٢٠٨ سنوات من العلاقات، وحتى **معاهدة أرضروم الثانية** (١٨٤٧) كأساس تاريخي لـ ٦٦ سنة من العلاقات، أي حتى التوقيع على **بروتوكول الآستانة** (١٩١٣) الذي رسمت بنوده العلاقات المعاصرة بين الطرفين الجديدين (العراق/إيران) وعلى امتداد ٦٢ سنة، أي حتى التوقيع على **اتفاقية الجزائر** (١٩٧٥).

ثانياً: تحليل طبيعة الخلافات من خلال مضامين المعاهدات:

المضمون التاريخي الحديث

١ ـ رواسب الصراعات الإقليمية والحدودية بين العثمانيين والإيرانيين

لقد استغرق تثبيت الحدود العراقية ـ الإيرانية عهوداً طويلة، إذ بدأ متلازماً مع بدايات الصراع العثماني ـ الإيراني إثر الامتدادات الصفوية في السيطرة على العراق وشرق الأناضول. ومع تفاعل واشتداد عوامل استراتيجية واقتصادية وسياسية ودينية وسلطوية لانفجار الصراع الإقليمي بين الطرفين أعلاه، غدا العراق في استراتيجيته الإقليمية/والدولية معاً، براً ونهراً وبحراً، من أبرز الأقاليم العثمانية في الدواخل والأطراف[١٩]. وكانت «الحدود العراقية» و«المسالك الإقليمية» من أساسيات **معاهدة أماسيه** بين الطرفين (أي العثماني/الإيراني) عام ١٥٥٤[٢٠]. ثم تنازلت إيران في **معاهدة ١٥٩٠** للدولة العثمانية عن إقليمي لورستان وشهرزور اللذان أصبحا من الأراضي العراقية كما كانت صورتها في الماضي[٢١]. وفي **معاهدة سراو** عام ١٦١٨، تنازلت الدولة العثمانية عن درنه ودرتنك التابعتين لولاية بغداد، لإيران الصفوية لقاء تنازل الأخيرة عن أقاليم في شرقي الأناضول للعثمانيين[٢٢].

وتعد **معاهدة زهاب** عام ١٦٣٩ من المعاهدات الشهيرة بين الجانبين، والتي عقدت إثر انتصار العثمانيين على الصفويين بعد إعادة السيطرة العثمانية على بغداد ولواحقها التي كانت قد بقيت تحت الاحتلال الصفوي قرابة ١٥ سنة. ونصّت بنود المعاهدة الأساسية على أن تكون حدود جصّان وبدران ومندلجين (أي مندلي) ودرنه ودرتنك من توابع ولاية بغداد، وأن تكون جميع القرى الواقعة غربي قلعة زنجير تابعة للعثمانيين، فضلاً عن كامل شهرزور وممر أوكلي وقرية بنجوين[٢٣]. هكذا، فإن معاهدة زهاب، عُدّت بمثابة الركيزة التاريخية في تثبيت الحدود الأصلية والإقليمية بين العراق وإيران، وخصوصاً في العمليات الجيوتاريخية لسلسلة ما أعقبها من معاهدات قادمة.

تفاقمت حدة الصراع العثماني ـ الإيراني على حلبة العراق إبان القرن الثامن عشر، وكانت أحداثه المأساوية والمريرة كفيلة بتغيرات حدودية وإقليمية واسعة النطاق[٢٤]، وخصوصاً أثناء مداخلات الحكم الافشاري في الحكم الصفوي، مع بقاء **معاهدة زهاب** (١٦٣٩)، كأساس يعوّل عليه في تمفصل الحدود الإقليمية، على الرغم من توقيع **معاهدة أمير أشرف** عام ١٧٢٧ التي ضمت الحويزة إلى الدولة العثمانية لتأمين سلامة البصرة، كما تقرر ضمن هذه المعاهدة:

---

(١٩) مقاربات وتفصيلات عن نظرية «الدواخل والأطراف» في: سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٥٦ ـ ٣٨٦.

(٢٠) عن معاهدة «أماسيه»، انظر: شاكر صابر الضابط، **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران** (بغداد: دار البصري، ١٩٦٦)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٣) التفصيلات القديمة عن معاهدة زهاب في: **تاريخ مصطفى نعيما** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٨١هـ)، ج ٣، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٢٤) حول تلك التغييرات الجغرافية الواسعة، انظر الخرائط التاريخية التي رسمها:
Donald E. Pitcher, *An Historical Geography of the Ottoman Empire from Earliest Times to the End of the Sixteenth Century* (Leiden: E. J. Brill, 1972).

الإبقاء على الأراضي والقلاع التي سيطر عليها العثمانيون[٢٥]. ولقد توغلت القوات العراقية في أراضي إيران دفاعاً، فسيطرت على همدان وكرمنشاه وأردلان ولورستان وسلطانية، وغدت جميعها تحت النفوذ العثماني، لكن العثمانيين تنازلوا عنها وعن الحويزة لإيران في **معاهدة ١٧٣١** التي وقعها الوزير أحمد باشا والي بغداد الشهير[٢٦].

اشتعل فتيل الصراع بين الطرفين (العراقي ـ الإيراني) على مدى أكثر من عشر سنوات (١٧٣٢ ـ ١٧٤٢)، وكان منحصراً بين حدثين تاريخيين خطيرين، تمثل الأول **بحصار الإيرانيين بغداد** (١٧٣٢ ـ ١٧٣٣) حصاراً تراجيدياً مريراً دام نحو ٦ أشهر بقيادة نادر قولي خان الذي سينهي الحكم الصفوي عام ١٧٣٦، ويؤسس نظاماً افشارياً ودولة حربية انتحارية، ويقود حملته الكبرى على العراق عام ١٧٤٣، ويحاصر الموصل حصاراً شرساً، لكنه يفشل أمام أسوارها ويعود إلى بلاده خائباً إثر مفاوضات محلية سريعة. ووُقعت بين العثمانيين والإيرانيين **معاهدة ١٧٤٦** التي نصّت على أن يكون خط الحدود المثبّت في **معاهدة زهاب** (١٦٣٩) أساساً لها[٢٧].

٢ ـ الخلافات الإقليمية والتدخلات الدولية في القرن التاسع عشر

تجدد الصراع بين الطرفين في القرن التاسع عشر بعد أن اكتسى هذه المرة طابعاً دولياً بتأثيرات واضحة من قبل الانكليز والروس. وبعد أن صد العراقيون قوات إيران الزاحفة نحو بغداد إبان العهد القاجاري، قبل الطرفان التفاوض الذي أسفر عن **معاهدة أرضروم الأولى** (١٨٢٣) التي لم تكن معمقة ولا شاملة لكي تحل المشاكل المعقدة التي أدت إلى سلسلة حروب مزمنة بين الدولتين[٢٨]، مع انتهاز إيران فرصة التخلّص من بنود **معاهدة زهاب** (١٦٣٩). فبقيت «الخلافات» جذرية في طياتها العميقة، وتفاقمت التدخلات الدولية في شؤون المنطقة، فكان أن اندلعت الحرب ثانية بين العثمانيين والإيرانيين عام ١٨٤٠، وعلى الحدود الشمالية والجنوبية للعراق باستيلاء إيران على مدينة السليمانية العراقية لفترة قصيرة[٢٩].

هكذا لم يكن من حلول غير الركون إلى المفاوضات من جديد. فبدأت **لجنة تحديد الحدود العثمانية ـ الإيرانية** أعمالها في مقرها في أرضروم سنة ١٨٤٣[٣٠]. وطالب العثمانيون بإرجاع المحمرة وأراضٍ في غربي نهر الكارون، وإرجاع زهاب مع ضرورة تنفيذ بنود **معاهدة أرضروم الأولى**. وكانت هناك تدخلات دولية نافذة لكل من إنكلترا وروسيا القيصرية بضغوطات مارسها سفيرهما في ما يخص المحمرة وشط العرب بشكل خاص[٣١]. ويمكننا أن

---

(٢٥) الضابط، **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران**، ص ٤١ (نقلاً عن: **معاهدات عمومية مجموعه سي**).

(٢٦) شاكر سامي صبحي، **تاريخ صبحي** (استانبول: [د. ن.]، ١١٩٨هـ/١٧٨٣م)، ص ٥٠.

(٢٧) التفاصيل التاريخية في: Olson, *The Siege of Mosul and Ottoman-Persian Relations, 1718-1743*, p. 187.

وانظر تحليلات: الجميل، **حصار الموصل: الصراع الاقليمي واندحار نادرشاه**، ص ٢١٢ ـ ٢١٥.

(٢٨) Jacob Coleman Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1535-1914*, 2 vols. (Princeton, N. J.: Van Nostrand, 1956), pp. 90-92.

(٢٩) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, p. 287.

(٣٠) انظر تفاصيل وافية عن هذا المؤتمر في: عبد العزيز نوار، **العلاقات العراقية ـ الايرانية: دراسة في دبلوماسية المؤتمرات: مؤتمر أرضروم، ١٨٤٣ ـ ١٨٤٤** ([القاهرة]: دار الفكر العربي، ١٩٧٤)، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ وصفحات أخرى.

(٣١) Gabriel Noradounghian, *Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman* (Paris: F. Pichon 1897-1903), tome 2: *1789-1856*, p. 92.

نتوقف قليلاً عند بعض أحكام **معاهدة أرضروم الثانية** (١٨٤٧) التي غدت **معاهدة** أساسية لتحديد أُطر العلاقات الإقليمية الثنائية على مدى أكثر من نصف قرن. فماذا يخص «العراق» فيها من أحكام؟

تتخلى إيران عن «السهول» غربي منطقة زهاب العراقية مقابل جبال وادي كرند في شرقي المنطقة، وتعترف الحكومة العثمانية رسمياً بسيادة إيران التامة على مدينة المحمّرة وميناءها وجزيرة خضر والمرسي والأراضي الشرقية من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بانها تابعة لإيران، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الباب العالي قد طرح، في حينه، مسألة تفسير هذه المادة. وكان الجواب، كما ورد في «المذكرة الايضاحية حول بعض الشروط الواردة في **معاهدة أرضروم** المقترحة قدمها السفيران البريطاني والروسي في الآستانة إلى الحكومة العثمانية في ١٨٤٧/٤/٢٦»، هو الآتي: سوف لا يكون لإيران الحق بأية حجة كانت في أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الأراضي العائدة لتركيا على الضفة اليسرى حيث من تلك الضفة أو من تلك الأراضي عشائر إيرانية أو أقسام. وتنص الأحكام الأخرى في المعاهدة على: حق الملاحة الإيرانية في شط العرب من البحر حتى نقطة اتصال حدود الدولتين. وتعهدت الدولتان بتعيين لجنة قوميسيرين (أي مندوبين) ومهندسين وممثلين عنهما من أجل تقرير الحدود بينهما. وتطرقت بقية الأحكام إلى سياسة حسن الجوار والحفاظ على أمن الحدود واستقرارها[٣٢].

ومن أجل تنفيذ ما جاء في المعاهدة، فقد تشكلت لجنة دولية عام ١٨٤٨ من ممثلي روسيا وانكلترا وإيران والدولة العثمانية لتحديد الحدود[٣٣]. وباشرت «اللجنة» أعمالها عام ١٨٥٠ في مدينة المحمرة التي قررت المادة (٢) من **معاهدة أرضروم الثانية** سيادة إيران عليها. وجابهت اللجنة مشاكل وتعقيدات دولية كنشوب حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) بين الدولة العثمانية وروسيا ودخول إنكلترا الحرب إلى جانب العثمانيين، ثم اندلاع الحرب بين بريطانيا وإيران عام ١٨٥٦، فتوقفت أعمال اللجنة، ثم اندلاع الحرب الروسية ـ العثمانية (١٨٧٧) وعقد مؤتمر برلين (١٨٧٨).

وبعد حرب القرم، قام ممثلون عن إنكلترا وروسيا برسم خريطة مفصلة ودقيقة للحدود العثمانية ـ الإيرانية المشتركة، وقد أنجزت بعد جهود متعبة عام ١٨٦٩، وجهزت كلاً من الدولتين بها عام ١٨٧٠، وطلب إليهما تثبيت الحدود بموجبها، علماً أنه في عام ١٨٦٩ عقدت آخر **معاهدة حدودية** بين الدولتين، تقرر بموجبها «المحافظة على الوضع الراهن» (status que) على الحدود، حتى تحل المشاكل بالمفاوضات بينهما من قبل اللجنة الرباعية لتحديد الحدود[٣٤]. وعندما زار شاه إيران ناصر الدين بغداد والعتبات المقدسة في أواخر عام ١٨٧٠، اقترح الوالي

---

(٣٢) نصوص المعاهدة في: Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1535-1914*, pp. 91-92.

(٣٣) انتدبت الدولة العثمانية أحد مهندسيها اللامعين درويش باشا عضواً في اللجنة المذكورة، فوضع تقريراً عن الحدود الفارسية ـ العثمانية (قامت وزارة الخارجية العراقية بتعريبه عام ١٩٥٣) بعد قيام درويش باشا بزيارة المنطقة. انظر: درويش باشا، **تقرير تحديد الحدود الايرانية ـ العثمانية**، ترجمة وزارة الخارجية العراقية (العراق: [الوزارة]، ١٩٥٣). وقد أبرز هذا التقرير الملكية العثمانية لمدينة المحمرة العربية مع ما ذكر من مذاكرات بين أعضاء اللجنة بصدد الحدود المشتركة.

(٣٤) مصطفى عبد القادر النجار، **التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب: دراسة وثائقية** (البصرة: جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي، ١٩٧٤)، ص ٨٤ ـ ٨٩.

مدحت باشا إجراء مفاوضات مع الوزير الأول لإيران، وكانت مفاوضات طويلة وشاقة لكنها لم تسفر عن نتيجة.. برجوع المتاعب والمشاكل الحدودية بشكل أعنف وأشد[٣٥]!

٣ ـ الثوابت الجديدة: بروتوكول الآستانة ١٩١٣

تعقدت المشاكل والخلافات كثيراً بين الجانبين عند مطلع القرن العشرين الذي شهد تغيرات واسعة في المواقف مع تبدلات في الأفكار والمقاييس السياسية، وازدياد تأثير كل من إنكلترا وروسيا في كل من الدولتين: العثمانية والإيرانية. وقد أُثيرت مشاكل الحدود العراقية، ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١١، وُقّع على **بروتوكول طهران** الذي نص على تعيين لجنة مشتركة مقرها العاصمة العثمانية استانبول، وأُنيطت بها مهمة تعيين الحدود بين الدولتين من جديد شرط أن تنبثق لجنة أخرى فنية تناط بها مهمة تثبيت خط الحدود ميدانياً على الطبيعة، واعتماد بنود **معاهدة أرضروم الثانية** (١٨٤٧) أساساً لذلك[٣٦]. ولما لم يتوصل الطرفان إلى وضع خطة عمل مشتركة، تدخلت بريطانيا وروسيا القيصرية في الموضوع، كي يتم عقد **بروتوكول الآستانة** الشهير في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٣[٣٧]، ويوقع عليه ممثلو روسيا وبريطانيا كدولتين وسيطتين أيضاً، إلى جانب كل من وزير الخارجية العثماني والسفير الإيراني في استانبول نيابة عن دولتيهما.

والسؤال: ماذا حدد هذا البروتوكول؟

أ ـ لقد نصت المادة الثانية منه ما يلي: «يتم تحديد خط الحدود على الأرض من قبل قوميسيون تحديد مؤلف من قوميسيري **أربع حكومات**».

ب ـ نصت المادة الخامسة منه أنه «حالما يتم تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم كأنه مثبت نهائياً، ولا يكون عرضة لأي تدقيق أو تعديل في ما بعد...».

ج ـ نصت المادة السادسة منه الإجازة للحكومتين العثمانية والإيرانية «أثناء سير أعمال التحديد تأسيس مخافر على الحدود»، ولم تفرض عليها أي واجب[٣٨].

أتمت اللجنة بيان إحداثيات النقاط الحدودية على الخرائط وعلى الأرض من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب عام ١٩١٤، وأثبت ذلك في محاضر عام ١٩١٤، وبهذا تكون «الخلافات» الحدودية بين الدولتين القديمتين قد حُسمت لصالح قرن جديد، وكانت بريطانيا وفرنسا تعملان برفقة حلفائهما على تأسيس نظام دولي جديد بعد أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨، وكيف ستبدو الخارطة الجيوبوليتيكية للعالم عقب مؤتمري الصلح في باريس عام ١٩١٩ وسان ريمو عام ١٩٢٠[٣٩].

---

(٣٥) ياسين عبد الكريم، «اتفاقيات الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر» في: **الحدود الشرقية للوطن العربي: دراسة تاريخية**، تأليف نخبة من المؤرخين (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨١)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٣٦) Tareq Y. Ismael, *Iraq and Iran: Roots of Conflict* (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1982), pp. 230-236.

(٣٧) انظر نص «البروتوكول» في: جابر الراوي، **مشكلات الحدود العراقية ـ الايرانية والنزاع المسلح** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ٤٠٨ ـ ٤١٧.

(٣٨) النصوص في: المصدر نفسه، ص ٤١٦. انظر التفاصيل في: Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1535-1914*, vol. 2, p. 316.

(٣٩) Hisham Sharabi, *Governments and Politics in the Middle East in the Twentieth Century*, Van Nostrand Political Science Series (Princeton, N. J.: Van Nostrand, 1962), pp. 61 and 87.

ثمة عوامل استراتيجية مهمة تبلورت مع مفتتح القرن العشرين، ودخلت حيّز المجال التاريخي لموضوع الخلافات الحدودية والإقليمية العراقية ـ الإيرانية، وكان من أبرزها: اكتشاف **النفط ومخزونه**، ثم عملية استخراجه في العراق وإيران. وكان للنفط الدور الأساسي والحيوي للفترة من عام ١٩٠١ وحتى الثلاثينيات، ثم تطورت فاعليته الاستراتيجية بشكل كبير على امتداد هذا القرن[٤٠]. ولما كان تقسيم الدول المعاصرة وتكوينها قد جرى في ما قبل الحرب الباردة أو في مداخلاتها الصعبة أو على أثر نتائجها المريعة، فإن التطورات الإقليمية اللاحقة وخصوصاً بين العراق وإيران، قد جرت في مسارات مختلفة عما كان يمكن لها أن تكون. وحتى اندلاع الحرب الأولى، كان التنازع بين الشركات النفطية مستمراً للاستحواذ على امتيازات من الحكومة العثمانية، سواء كانت ألمانية أو فرنسية أو إنكليزية أو أمريكية[٤١]. ويظهر جلياً أن رسم الحدود العراقية ـ الإيرانية في **بروتوكول الآستانة** عام ١٩١٣، وأعمال لجنة الحدود العراقية ـ الإيرانية عام ١٩١٤، قد تأثر بتلك العوامل الدولية وأدوار أطماع الشركات النفطية، إذ وقع الشرق الأوسط تحت وطأة اقتصاد النفط العالمي.

دعونا نحلل الآن ما أقرته أعمال اللجنة المختلطة من رسوم للحدود العراقية ـ الإيرانية موضعياً وميدانياً مع بداية كانون الثاني/يناير ١٩١٤، وبالتحديد من مدينة المحمّرة منهية أعمالها فوق قمة جبل أرارات التي وضعت فيها آخر دعامة حدودية بين العراق وإيران. لقد انتهت أعمال اللجنة في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٤، وسجلت في محاضر تفصيلية للجلسات بلغت ٨٧ **محضراً** تعد من الوثائق الدولية النادرة، كما رسمت ١٨ **خارطة تفصيلية** للحدود بين الدولتين، وثبّتت ٢٣٣ دعامة حدودية بين الجانبين العثماني والإيراني. وغدا خط الحدود يمر من منتصف شط العرب لمسافة ٤ أميال (نحو ٧ كلم). وكانت اللجنة قد منحت صلاحيات تعديلية وتكميلية في تخطيط الحدود[٤٢].

يعد **بروتوكول الآستانة** (١٩١٣) أكثر دقة ووضوحاً من **معاهدة أرضروم الثانية** (١٨٤٧)، إذ إنه تأسس على مبادئ جديدة في تحديد الحدود وتخطيطها معاً، وهذا ما لم يجرِ العمل به في المعاهدات السابقة. وعليه، فإن الحكومات العراقية المعاصرة منذ عام ١٩٢١ وحتى اليوم، اعتمدت على نصوص **معاهدة ١٨٤٧** وعلى **بروتوكول ١٩١٣**، وعلى **محاضر تخطيط الحدود لعام ١٩١٤** في إثبات حقوق العراق الحدودية والإقليمية الموروثة[٤٣]. لقد احتوى بروتوكول ١٩١٣ على ثماني مواد شملت الحدود البرية والنهرية[٤٤] وفق التحديد الهندسي الدقيق ووفق الفواصل الجغرافية القائمة على مرتكزات الهوية والانتماء والمبدأ القومي. ولقد

---

(٤٠) انظر: هـ . بوش، «البترول في الشرق الأوسط»، في: **دراسات جغرافية ألمانية حول الشرق الأوسط**، تحقيق ايوجين فيرت؛ تحرير وترجمة فؤاد ابراهيم [وآخرون] (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، ص ٣١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣١. وانظر مقارناً: William Stivers, *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order, 1918-1930* (Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1982), pp. 150-159.

(٤٢) تفصيلات موسعة في: C.H.D. Ryder, «The Demarcation of the Turco-Persian Boundary in 1913-1914,» *Geographical Journal*, vol. 66 (1925), pp. 227-242.

(٤٣) انظر النصوص كاملة في: **مجموعة جلسات قوميسيون تحديد الحدود التركية ـ الفارسية للسنة ١٩١٣ ـ ١٩١٤** (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٨)، ص ٨ ـ ١٢.

(٤٤) انظر متتبعاً نقاط الحدود العراقية ـ الايرانية من الشمال حتى الجنوب في: المصدر نفسه. وقارن ذلك مع ما جاء في: العراق، مجلس الوزراء، **دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠**، أشرفت عليه وزارة الارشاد؛ تحرير محمود فهمي درويش، مصطفى جواد وأحمد سوسة (بغداد: دار مطبعة التمدن، ١٩٦١)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

حققت إيران مكسباً في البروتوكول ١٩١٣ يتمثل بتنازل الدولة العثمانية عن جزء من إقليمها قبالة ميناء المحمّرة ومرساه لمسافة ٤ أميال، حيث أصبح خط الحدود يمر عبر هذه المنطقة عند منتصف شط العرب للمسافة المذكورة، ثم يعود ليسير مع الضفة اليسرى (الشرقية) لشط العرب حتى المصب في الخليج العربي[٤٥].

المضمون التاريخي الحديث

٤ ـ مملكتان جديدتان: العراق وإيران

لقد بدأت صفحة تاريخية جديدة من العلاقات الثنائية (العراقية ـ الإيرانية) في القرن العشرين إثر ولادة حياة دولة إقليمية جديدة بعد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، فانبثقت **المملكة العراقية** (الهاشمية) عام ١٩٢١، ودولة إقليمية قديمة تجدد نظامها السياسي تحت اسم **المملكة الفارسية** (الإيرانية) (البهلوية) عام ١٩٢٥، مع استمرار الخلافات والاتفاقات وتباين وجهات نظر كل من الطرفين، ومع اختلاف التوجهات الإقليمية والقومية/الوطنية لهما، فضلاً عن الرهانات السياسية/الاقتصادية والتحالفات الدولية[٤٦]، وتبدلات خريطة الشرق الأوسط، وولادة قوى ودول وطنية أو قومية أو دينية (أو عنصرية كالكيان الصهيوني).

خضع العراق للانتداب البريطاني، ثم تأسس كيانه السياسي في ظل نظام ملكي عام ١٩٢١، فكان أن ورث البلد جميع الالتزامات التي تتعلق بذمة الدولة العثمانية لما قبل سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، كما ورث جميع الحقوق الدولية التي كانت تتمتع بها الدولة العثمانية بموجب **المادة الخمسين** من **معاهدة لوزان** عام ١٩٢٣[٤٧]. وعليه، فإن العراق ورث تركة المعاهدات التاريخية السابقة بين الدولتين العثمانية والإيرانية، ومن ضمنها الخلافات الحدودية والإقليمية مع إيران، تلك «الخلافات» التي استمرت على امتداد القرن العشرين، فضلاً عما اكتسبته أوضاعها من صبغات جديدة، وعناصر مضافة، وتطورات جيوبوليتيكية أفرزها النظام الدولي بعد **مؤتمر الصلح** في باريس عام ١٩١٩ و**مؤتمر سان ريمو** عام ١٩٢٠[٤٨]، ناهيكم عن بروز مبادئ سياسية وايديولوجية وفكرية جديدة لم تكن معروفة سابقاً، منها: الهوية الوطنية والنزعة العرقية والوعي السياسي، والتفرقة المذهبية، والهيمنة الاستعمارية، ومواقف الأقليات، والامتيازات الأجنبية في ظل المعاهدات السياسية، وقوانين الجنسية، ومشكلة

---

(٤٥) حول المشكلات المعقدة لـ «شط العرب»، انظر: Abdelkader Benabdallah, *La Question du Chatt el-Arab* (Montréal: Editions Canada-Monde Arabe, 1982), pp. 116-132.

وللمزيد من التفصيلات، انظر: Elihu Lauterpacht, «River Boundaries: Legal Aspects of Frontiers,» *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 9 (1960), pp. 208-235.

مع تحفظاتي حول بعض الآراء والأفكار التي وردت في سياقاته.

(٤٦) سيّار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك»، **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٥ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٤٧) انظر مقارناً: Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (London; New York: Oxford University Press, 1953), p. 16, and Philip Willard Ireland, *Iraq: A Study in Political Development* (London: Jonathan Cape, 1937), pp. 21-37.

(٤٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978), p. 201.

الرعايا الأجانب، وتعليمات السفر والانتقال والإقامة... الخ.

هكذا، فقد لازم الاضطراب والتوتر علاقات الدولتين الجديدتين الجارتين: العراق وإيران منذ مطلع العشرينيات. كانت إيران قد استهلت تلك المرحلة عقب انتهاء الحرب بما قدمته إلى **مؤتمر الصلح** في باريس عام ١٩١٩ الذي طالبته بأن يضم إليها مناطق عراقية واسعة جداً، منها إقليم كردستان العراق في الشمال، ووصلت بمطالبيها حتى مدينة الموصل، ومناطق أبعد منها يصل بعضها حتى نهر الفرات[٤٩]، ثم تجاهلت إيران تأسيس النظام الملكي العراقي عام ١٩٢١، وربما كان ذلك بسبب انشغالها بترتيب شؤونها الداخلية هي الأخرى، فلقد تأخر اعترافها به حتى عام ١٩٢٩[٥٠]، مطالبة بشمول رعاياها بالامتيازات الأجنبية في العراق، تلك «الامتيازات» التي كانت تتمتع بها رعايا بعض الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية (كاليابان). وقد استمر الخلاف حتى إلغاء الامتيازات الأجنبية في العراق عام ١٩٢٩.

منح العراق مهلة زمنية تقدر بأربع سنوات (١٩٢٤ ـ ١٩٢٨) إثر صدور قانون الجنسية العراقية للإيرانيين المقيمين في العراق، لكي يحددوا موقفهم من اختيار الجنسية أو عدمه. ولقد رفضت حكومة العراق طلب إيران تمديد الفترة، إذ عرفت أن ذلك سيفسح المجال للقناصل الإيرانيين في العراق بإقناع الإيرانيين باختيار الجنسية الإيرانية، وخصوصاً في مناطق البصرة[٥١].

بقيت إيران، من جانبها، تمارس سياسة التفرقة الإقليمية والمذهبية، وتكررت من جانبها حوادث الحدود بفعل بعض اللاجئين، ثم حدثت اعتداءات إيرانية على الحدود العراقية، ولم يكن هناك ثمة تعاون بين الحكومتين العراقية والإيرانية بشأن الأكراد. وامتد النشاط الإيراني نحو العشائر العراقية في التخوم الحدودية بين البلدين لغرض التجنس بالجنسية الإيرانية. وعدّ ذلك تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية العراقية، وقدّمت الحكومة العراقية مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني أوضحت فيها أنها ستكون مضطرة إلى رفع الحصانة الدبلوماسية عن القناصل الإيرانيين في العراق[٥٢]. ونتيجة لحوادث الحدود التي تذكيها العناصر المسلحة من الأكراد، فلقد قاد ذلك إلى تدخلات إيرانية مسلحة عبر الحدود بشكل مكرر خلافاً لمبدأ حسن الجوار[٥٣].

٥ ـ موقف بريطانيا من الخلافات السياسية

كان موقف بريطانيا من الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية يعكس بشكل جلي مصالحها الاستراتيجية في أراضي كل من الطرفين، فمرة تستجيب لادعاءات إيران وتحاول إقناع العراقيين، ومرة تحتج على تجاوزات الإيرانيين وتطالب العراق باتخاذ مواقف صلبة إزاء

---

(٤٩) انظر: كمال مظهر أحمد، **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ترجمة محمد الملا عبد الكريم (بغداد: مطبعة المجمع العلمي الكردي، ١٩٧٧)، ص ٣٣٢.

(٥٠) محمد كامل عبد الرحمن، **سياسة إيران الداخلية في عهد رضا شاه، ١٩٢١ ـ ١٩٤١**، مراجعة كمال مظهر أحمد (البصرة: جامعة البصرة، مركز الدراسات الايرانية، ١٩٨٨)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٢ بالاعتماد على ملفات البلاط الملكي العراقي.

(٥٢) خليل علي مراد، «إيران» في: ابراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، **تركيا وإيران: دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر** (الموصل: [د.ن.]، ١٩٩٢)، ص ١٥٩.

(٥٣) C. W. Baxter, *Memorandum on Relations between Persia and Iraq* ([n. p.: n. pb.], 1928), pp. 10-15.

التوسعات والتعنتات الإيرانية[٥٤]، سواء بشأن الحدود، أو حوادثها، أو في ما يتعلق بموضوع الأنهار المشتركة وقطع إيران مياه بعضها، مما يسبب خسارة وضرراً عظيماً لسكان مناطق الحدود العراقيين فيضطرون إلى هجرها فتبدو مناطق فارغة[٥٥]. وقد سعت بريطانيا لإقناع إيران بأن تعترف بالحكم الملكي العراقي، ووصل «الاعتراف» في نيسان/ابريل ١٩٢٩ بعد تسويف عمره ست سنوات، فجرى تبادل المذكرات والتمثيل الدبلوماسي وفقاً للقواعد المرعية[٥٦]. تم ذلك كله بعد حسم مشكلة الموصل لصالح العراق الوطن الأم، إذ كانت إيران ترقب التطورات عن كثب وباهتمام بالغ، كما كانت تعلق كثيراً من الآمال على النتيجة التي ستقررها عصبة الأمم بشأن إقليم الموصل، فلقد كان في نيتها لو لم يأتِ القرار لصالح العراق، أن تطالب - هي الأخرى - بضم أراضي الحدود إليها وتطالب بتعديل الحدود في شط العرب، علماً بأن هذا الشط هو نهر وطني، وليس نهراً دولياً كنهر الدانوب في أوروبا، فنهر شط العرب يجري في إقليم دولة واحدة تملكه بواسطة الحيازة الأزلية.

٦ - تفاقم الخلافات الإقليمية والحدودية والمائية

إثر اعتراف إيران بدولة العراق وحكومته عام ١٩٢٩، أرسل الملك فيصل الأول مستشاره رستم حيدر إلى إيران لكي يقابل الشاه رضا بهلوي ويتلقى الاعتراف، ويوطد العلاقات فتتوقف حوادث الحدود نسبياً. فجرى تبادل المذكرات والتمثيل الدبلوماسي وفق الأصول، حيث عقد اتفاق موقت بين الدولتين مدته سنة واحدة، وأخذت الحكومتان تجدده كل ستة أشهر. وبعد اعترافها بالعراق، لم تعترف إيران بشرعية الاتفاقات السابقة، وأنكرت الوثائق التي سبق إبرامها وأعلنت عدم التزامها، ورأت في **معاهدة أرضروم الثانية** (١٨٤٧) **وبروتوكول الآستانة** (١٩١٣)، وبالتالي التحديد الذي قام به قوميسيون التحديد عام ١٩١٤ أنها ليست ذات صيغة تنفيذية لتقرير الحدود. وكان أهم المشاكل التي أثارها الشاه هي: مشكلة الحدود البرية ومشكلة الأنهار الحدودية المشتركة، وعددها ٢٥ نهراً، ثم مشكلة شط العرب[٥٧]. وقد تطورت الخلافات حتى غدت خطراً، ولا سيما بعد توقيع معاهدة ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا المقرر فيها استقلال العراق ودخوله عضواً في عصبة الأمم.

وفي مطلع عام ١٩٣١، تأسست العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وعُين توفيق السويدي أول وزير عراقي مفوض لدى إيران، فكان للرجل دوره البارع في تعزيز العلاقات الثنائية وبناء الثقة المتبادلة مع الساسة الإيرانيين أيام بقائه في طهران للفترة (١٩٣١ - ١٩٣٤). وكان من أبرز ما سجله السويدي في مذكراته أيام بقائه في إيران من انطباعات ومعلومات ومواقف مهمة ما يلي:

أ - التسويف الإيراني والمماطلة في معالجة المذكرات السياسية العراقية.

ب - الخروقات الإيرانية الحدودية ضد العراق.

---

(٥٤) يتوضح ذلك من خلال دراسة معمقة للمعاهدات العراقية - البريطانية في سنوات ١٩٢٢، ١٩٢٦ و١٩٣٠؛ مقارنة بما نصت عليه الفقرة الثانية في المادة الثالثة من معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣. فضلاً عن تبيان مواقف الانكليز الحقيقية في وثائق: F. O. 371/13778 E. 613/58/84: Persia (1929).

(٥٥) خالد العزي، **مشكلة الأنهار الحدودية بين العراق وإيران** ([د. م.: د. ن.، د. ت.])، ص ٣٣ - ٣٦.

(٥٦) F. O. 371/13779 (Persia) E. 2708/58/34 (1929), and F. O. 371/18970 (Persia) E. 171/32/34 (1934).

(٥٧) أسود، **الحدود العراقية - الايرانية: دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين**، ص ١٨ - ١٩.

ج ـ قطع المياه الجارية من جبال إيران عن زرباطية ومندلي ومناطق عراقية أخرى.

د ـ القضية الكردية وتعقيب الأمور على الحدود واسترداد المجرمين.

هـ ـ انشغال العراق كثيراً بحالة أبنائه العرب في إقليم عربستان (خوزستان).

و ـ شط العرب وانشغال العراق بحقه في تملكه إياه بأجمعه بشاطئيه العراقي والإيراني[٥٨].

تعد مشكلة شط العرب من أخطر المشاكل الثنائية التي أثارتها إيران دوماً متخذة نظرية تيمور طاش وزير البلاط الإيراني (أو وزير الدربار الشاهي ـ كما يسمونه) أساساً لدعاويها. وتتلخص النظرية كما سجلها توفيق السويدي بقوله: «كانت نظريته في مسألة شط العرب أن تحديد الحدود في جميع الأمم له قواعد وأسس ثابتة تتمشى عليها، فيُتخذ حداً فاصلاً نهر أو واد أو جبل أو غير ذلك من التعاريج الأرضية، فتتعين النقاط البارزة في تلك التعاريج لجعلها فواصل ما بين البلدين، لكن لم يجرِ في العرف الدولي أن جُعل نهر مهم كشط العرب حداً ما بين البلدين، وأُعطي بأجمعه إلى مملكة واحدة»[٥٩]. وإن حجة الإيرانيين أنهم أُكرهوا على الموافقة لما أقرته لجنة تحديد الحدود بفعل التدخلات الأجنبية ومطامع بريطانيا في الأقاليم المهمة من الدولة العثمانية.

٧ ـ المفاوضات الثنائية ومعاهدة ١٩٣٧

تحسنت العلاقات بين الطرفين بعد دخول العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢، ووجه شاه إيران رضا بهلوي الدعوة إلى ملك العراق فيصل الأول لزيارة إيران. وتمت الزيارة في شهر نيسان/ابريل ١٩٣٢. وكان موضوع الحدود في شط العرب أبرز ما بحثه الجانبان، وابدت الحكومة الإيرانية رغبتها في أن يكون خط التالوك (Thalwaq)[٦٠] هو الخط النهري العميق الفاصل بين الطرفين. فرفض العراق ذلك، فتصاعدت حدة التوتر والخلاف. هكذا، ومن جديد بدأت سلسلة من الاعتداءات الإيرانية على العراق وقد أخذت إيران تمارس ضغوطاً من خلال:

أ ـ تجاوزات سفن إيرانية في شط العرب بعدم تقيدها بتعليمات ميناء البصرة العراقي.

ب ـ تجاوزات إيرانية على حقوق العراق في الأنهر الحدودية المشتركة.

ج ـ تشييد المخافر الحدودية وحراستها داخل الأراضي العراقية حتى عام ١٩٣٤.

د ـ اعتداءات العشائر على الحدود من كلا الطرفين[٦١].

---

(٥٨) توفيق السويدي، **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ١٩٣ ـ ٢٤٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٦٠) يقصد بمصطلح «التالوك»: الخط الذي يسير مع أعمق مجرى ملاحي في النهر، أي ان يكون ماؤه أعمق جزء من النهر.

(٦١) انظر: العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (بغداد: [الوزارة]، ١٩٣٤)، ومذكرات الحكومة العراقية في ١٣ ايار/مايو و١٣ حزيران/يونيو و١١ تموز/يوليو سنة ١٩٣٣. ولاستكمال المعلومات، انظر: العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (١٩٣٤)، ملحق (ب).

قرر العراق إثارة «الموضوع» أمام مجلس عصبة الأمم وفق الفقرة (٢) من المادة (١١) في بداية عام ١٩٣٥. وبعد مناقشات مستفيضة، قرر المجلس في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥، فتح مفاوضات مباشرة بين العراق وإيران، فالتقى نوري السعيد وزير الخارجية العراقي والوفد المرافق له في طهران، بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٣٥، الشاه رضا بهلوي الذي اعترف بشرعية **معاهدة أرضروم** (١٨٤٧). ومما قاله: «إن العراق يحاسبني على المليم والسانتيم، إنني لا أريد أكثر من ميلين (٣ كلم) في شط العرب أمام عبادان»[٦٢]. ولم يوافق مجلس الوزراء العراقي على طلب الشاه، لأن الدستور العراقي لا يجيز التنازل عن أي جزء من أملاك الدولة[٦٣]. لكن المجلس وافق على تأجير المساحة المذكورة شرط استجابة إيران لحقوق العراق المشروعة. وبتاريخ ١٩٣٥/١٢/١٧، وصل وفد إيراني إلى بغداد للتفاوض بشأن تسوية مشاكل الحدود[٦٤].

استمرت المفاوضات بين الجانبين زهاء سنتين بكل ما تخللها من أحداث مهمة، وقد بادر رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك إلى التوسط بين العراق وإيران، من أجل بناء تكتل عسكري إقليمي في الشرق الأوسط بغية الوقوف أمام مخاطر الوضع الدولي يومئذ. ولقد تجسد ذلك كله ـ في ما بعد ـ بميثاق سعد أباد في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٧. أما العراق وإيران، فقد نجحت مفاوضاتهما أخيراً بتوقيعهما بالأحرف الأولى على نصوص **معاهدة الحدود** بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٣٧ في بغداد، تمهيداً للتوقيع النهائي عليها في طهران بتاريخ ٤ تموز/يوليو ١٩٣٧ .**فماذا تضمنت المعاهدة الجديدة؟**

لقد اعترفت إيران بشرعية **بروتوكول الآستانة** (١٩١٣)، ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود (١٩١٤)، كما تنازل العراق عن خط التالوك أمام عبادان لمسافة يقرب طولها من ٤ أميال. ووقّع الطرفان على اتفاقيتين: الأولى في ١٩٣٧/٧/١٨، والثانية في ٢٤ منه، تتضمنان قضايا أمنية ودبلوماسية[٦٥].

٨ ـ ذروة التحالفات: من ميثاق سعد آباد (١٩٣٧) إلى ميثاق بغداد (١٩٥٥)

إن التوقيع على **معاهدة** ١٩٣٧ بين العراق وإيران في ٤ تموز/يوليو ١٩٣٧، وعقد **ميثاق سعد آباد** في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٧ بين الدول المتجاورة الأربع: العراق وإيران وتركيا وأفغانستان كتحالف إقليمي شرق أوسطي، كان بداية حقيقية لمرحلة تاريخية مهمة وجديدة في العلاقات الإقليمية (وخصوصاً بين العراق وإيران) استمرت زمناً طويلاً، قل فيه التوتر، وتعززت خلاله المصالح المشتركة. وكان نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وتأثيرات مداخلاتها الواسعة في البلدين بالذات، فقد صحبتها متغيرات داخلية في كليهما، وعلى الأخص عام ١٩٤١، إذ تنازل الشاه رضا بهلوي عن العرش لولده محمد في شهر أيلول/سبتمبر[٦٦]. وكان العراق قد انقسمت

---

(٦٢) العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (بغداد: [الوزارة]، ١٩٣٥)، ص ١٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٦ وما بعدها.

(٦٤) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ٣ ج (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٤٨)، ج ٣، ص ٣٢٧.

(٦٥) العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (١٩٣٥)، ص ٢٣.

(٦٦) للتفصيلات، انظر: Rouhollah K. Ramazani, *The Foreign Policy of Iran: A Developing Nation in World Affairs, 1500-1941* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1966), p. 290.

سياسته بين المعسكرين المتحاربين، مما قاد إلى **ثورة مايس** (أيار/مايو) الشهيرة والتي فجرت الحرب العراقية ـ البريطانية، في حين بقيت تركيا سليمة متعافية بحفاظها على الحياد. ولكن؟

تطورت العلاقات العراقية ـ الإيرانية كثيراً في عقدي الأربعينيات والخمسينيات، أو بالأحرى للفترة بين عامي ١٩٣٧ و١٩٥٨، إذ خفّت الخلافات الحدودية، وتعززت الروابط الإقليمية نتيجة التوقيع على أبرز ميثاقين إقليميين كانت لهما علاقاتهما بالغرب ودوائره الاستعمارية، وعلى الأخص بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين أبدتا عناية بالغة بمنطقة الشرق الأوسط واهتماماً فائقاً بكل من العراق وتركيا وإيران كحاجز إقليمي إزاء الاتحاد السوفياتي. والميثاقان هما: **ميثاق سعد آباد** على عهدي الملك غازي والشاه رضا بهلوي عام ١٩٣٧، و**ميثاق بغداد** على عهد ولديهما الملك فيصل الثاني والشاه محمد رضا عام ١٩٥٥.

السؤال الآن: كيف تطورت تلك العلاقات على مهل؟

يتوجب القول إن تطور العلاقات الإقليمية بين العراق وإيران كان رهين روابط الجانبين بالغرب في ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء كان ذلك مع بريطانيا أو مع الولايات المتحدة إبان الخمسينيات، تلك الروابط التي تعززت إقليمياً ودولياً معاً خلال ذلك العقد كي تضم أيضاً تركيا وباكستان، والتي توجت بميثاق أو **حلف بغداد** عام ١٩٥٥ الذي يضم العراق وتركيا، ثم بريطانيا وإيران وباكستان، ثم انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية(٦٧)، وعلى الرغم من أن فكرته وخطته قد صاغها نوري السعيد رئيس وزراء العراق، إلا أن تنفيذ «المشروع» وتحوله من التكتل الإقليمي إلى الترابط الدولي، قد غدا لدى الرأي العام الوطني والقومي العربي: تحالفاً استعمارياً يربط الشرق الأوسط بالغرب ربطاً محكماً. وعلى الرغم من كونه عنصراً سياسياً رسمياً مضافاً إلى طابع الهدوء الإقليمي في المنطقة، إلا أنه كان أحد أبرز العوامل في تفجير الأوضاع نضالياً وجماهيرياً.

٩ ـ عشر سنوات من التوتر والتبدلات: ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨

فعلاً، إن الوضع لم يستمر طويلاً، فبعد ثلاث سنوات، تفجرت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في بغداد، والتي أطاحت بالنظام الملكي في العراق الحليف القوي لإيران وتركيا. وعليه، فقد انفصل العراق عن التحالف الإقليمي والدولي الذي كانت بغداد مصدره ومركزه ليشهد تغيرات وتبدلات واسعة النطاق في تاريخه المعاصر. وعاد التوتر والخلاف يسود بين الدولتين، إذ صرّح الشاه محمد رضا بهلوي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨، بأن **معاهدة ١٩٣٧** غير محتملة ولا سابقة لها في التاريخ، وأعلن عن رغبته في إلغائها. وكان هذا «التصريح» بمثابة تفجير للمواقف الخفية، إذ قادت إيران حملة دبلوماسية ودعائية ضد العراق، وحشّدت قواتها عند الحدود الجنوبية الغربية وضفاف شط العرب الشرقية، ووضعت جميع قواتها المسلحة في «حالة إنذار» مركزة مدفعيتها ودباباتها في مواقع عبادان الحصينة، وأرسلت أسراباً من طائراتها إلى قاعدة ديزفول، وحشّدت في ميناء المحمّرة ثلاث فرق عسكرية(٦٨). هكذا، غدت العلاقات العراقية ـ الإيرانية متوترة توتراً شديداً بات ينبئ بالانفجار في أية لحظة.

وأعلنت إيران في ٧ أيار/مايو ١٩٥٩، أن ميناء خسرو أباد هو ملحق بميناء المحمّرة.

---

(٦٧) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, Royal Institute of International Affairs (London; New York: Oxford University Press, 1958), p. 165.

(٦٨) *New York Time News* (24 December 1959).

ومعنى ذلك: كسب مرسى جديد للمحمّرة على غرار ما كسبته سابقاً في عبادان عام ١٩٣٧. فرفض العراق الإعلان الإيراني، وأبلغ إيران في ٩ حزيران/يونيو ١٩٥٩، أن مياه شط العرب كلها خاضعة للسيادة العراقية بموجب اتفاقيات ومعاهدات الحدود السابقة، باستثناء مساحة محدودة قبالة ميناءي المحمّرة وعبادان. نعم، ازدادت التجاوزات الإيرانية على السيادة العراقية في شط العرب، وعادت حوادث الحدود إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٣٧. ولم يفلح العراق بأساليبه السلمية بدرء تلك التجاوزات من خلال هيئة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. ولم يتوصل الطرفان إلى أي حسم واضح، على الرغم من إجراء مفاوضات للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦). وعلى الرغم من تحسن العلاقات قليلاً وزيارة كبار المسؤولين العراقيين طهران بين السنوات ١٩٦٥ و١٩٦٨ على عهد الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، إلا أن ذلك لم يتكلل بعقد أية معاهدة بين الجانبين تحسم الخلافات الحدودية والمشكلات الإقليمية[٦٩].

١٠ ـ تفاقم الخلافات ومعاهدة الجزائر (١٩٧٥)

عند ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ في العراق وتبلور تغيرات سياسية كبيرة، بدأت المحاولات لتسوية الخلافات القائمة مع إيران. وقدم وفد إيراني رسمي إلى بغداد للمفاوضات في شباط/فبراير ١٩٦٩، مقدماً مشروعاً جديداً لمعاهدة بديلة من **معاهدة ١٩٣٧**، وبروتوكولاً ملحقاً بها ينص على إدارة شط العرب، وأن تتم الملاحة بصورة مشتركة بين الطرفين، في حين قدم العراق مشاريع اتفاقات لتنظيم شؤون الملاحة وصيانتها. ولما لم يجد الوفد الإيراني رغبة عراقية في عقد معاهدة جديدة بديلة، قطع الاجتماعات، وعاد إلى بلاده. فعادت التجاوزات الإيرانية قوية في شط العرب كرّة أخرى، وقد استدعي السفير الإيراني في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٦٩، وتسلم احتجاجاً عراقياً قوياً عده ذلك السفير تهديداً ماسّاً بكرامة بلاده وسيادتها. كما نتج أن قام نائب وزير الخارجية الإيرانية بالإعلان في مجلس الشيوخ الإيراني يوم ١٩ نيسان/ابريل ١٩٦٩ عن إلغاء الحكومة الإيرانية **معاهدة الحدود** لسنة ١٩٣٧ من جانب واحد[٧٠]. واتخذت إيران إجراءات استفزازية من جانب حكومتها، وبدأت تحشد قوات عسكرية على طول الحدود المشتركة مع العراق، وخصوصاً عند شط العرب، فضلاً عن السفن الإيرانية التي بدأت تجوب شط العرب تحت حراسة السفن الحربية الإيرانية والطائرات المقاتلة الإيرانية[٧١]، خلافاً للقوانين المرعية كونها تبحر في مياه عراقية، فتأزمت العلاقات بين الدولتين بشكل ساخن، وبات الموقف يهدد بالانفجار، إذ كان الطرفان على شفير الحرب مع اشتداد الحرب الاعلامية والدعائية الشديدة بينهما. وقد قدّم العراق من خلال مندوبه الدائم في الأمم المتحدة تقريراً يلفت نظر مجلس الأمن الدولي ويحيطه علماً بخطورة الوضع القائم على طول الحدود بين الدولتين[٧٢]. وأعرب العراق عن رغبته في

---

(٦٩) النجار، **التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب: دراسة وثائقية**، ص ٢١٠ ـ ٢١٣.

(٧٠) مذكرة وزارة الخارجية العراقية: بغداد رقم ٤/٦٦١٤ في ٢١/٤/١٩٦٩.

(٧١) العراق، وزارة الخارجية، **تعليق على المزاعم والادعاءات الايرانية حول معاهدة الحدود العراقية ـ الايرانية لعام ١٩٣٧ والوضع القانوني للحدود بين البلدين في شط العرب** (بغداد: الوزارة، ١٩٦٩)، ص ١٩.

(٧٢) انظر ما كتبه المؤرخ مجيد خدوري في: Majid Khadduri, *The Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958* (London; New York: Oxford University Press, 1969), p. 169.

وقارن بين: مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الايرانية في بغداد رقم ٤/٦٦١٤ في ٢٨/٤/١٩٦٩؛ وبين: Iran, Ministry of Foreign Affairs, *Some Facts Concerning the Dispute between Iran and Iraq over the Shatt al-Arab* (Tehran: Ministry of Foreign Affairs, 1969), p. 79.

إجراء المفاوضات لحل الخلافات سلمياً، كما جاء في خطاب وزير خارجيته في الأمم المتحدة بتاريخ ٣/١٠/١٩٦٩، كما قُبلت مساعي الحكومة الأردنية لحل النزاع من دون أية استجابة من إيران التي لاذت بالصمت.

استمر التوتر والاضطراب في العلاقات العراقية ـ الإيرانية خلال السنوات التالية، وقد ولدت عوامل مضافة أخرى إلى التوتر، وخصوصاً موقف العراق القوي من احتلال إيران الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي عند نهاية عام ١٩٧١، فقامت الحكومة العراقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وقدّمت مع ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي ضد عمليات إيران التوسعية في الخليج العربي. لقد بقيت الأوضاع ساخنة بين الطرفين، إذ حدثت اشتباكات حدودية سنة ١٩٧٤ بعد أن أعلن العراق في شباط/فبراير ١٩٧٤ رفضه التدخلات الأمريكية بعد حرب رمضان (تشرين الأول/اكتوبر) ١٩٧٣ لتوقيع صلح بين العرب والكيان الصهيوني[٧٣]. ولما اشترك العراق في تلك الحرب دعا إيران إلى وقف حملاتها الدعائية وعملياتها الحدودية وإيقاف دعمها الجيوب العميلة في الشمال.

وكان العراق قد أشغلته إيران سنوات طويلة بإعادة الأمن والاستقرار ضد التمردات في شماله التي كانت تمولها إيران الشاه. وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر (آذار/مارس ١٩٧٥)، قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بمبادرة تاريخية ناجحة لحل الخلافات العراقية ـ الإيرانية. فلقد جمع في ٦ آذار/مارس صدام حسين (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق آنذاك) مع شاه إيران محمد رضا بهلوي وبحضور الرئيس بومدين.. وتم التوقيع على اتفاقية الجزائر انطلاقاً من مبدأ حسن الجوار وتطبيقاً لمبادئ سلامة التراب الوطني، وحرمة الحدود المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين.

لقد تم الاتفاق بينهما على ما يلي:

أولاً: إجراء **تخطيط نهائي** لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية (الآستانة) للعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد (تخطيط) الحدود للعام ١٩١٤.

ثانياً: **تحديد** الحدود النهرية بحسب خط التالوك.

ثالثاً: سيعيد الطرفان **الأمن والثقة** المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، ويلتزمان إجراء **رقابة مشددة وفعالة** على حدودهما المشتركة، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعاً: اتفق الطرفان على أساس **الترتيبات** المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي، فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر. وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس بومدين الذي سيقدّم ـ عند الحاجة ـ معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه القرارات[٧٤].

هكذا، ووفقاً لمعاهدة الجزائر، فلقد عادت الروابط التقليدية بين الدولتين العراق وإيران، وأعلنتا رسمياً ضرورة إبقاء المنطقة بعيدة عن أي تدخل أجنبي. وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٧٥،

---

(٧٣) محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٣٧.

(٧٤) العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (بغداد: [الوزارة]، ١٩٧٥). وانظر النصوص الوثائقية منشورة في جريدتي: **الجمهورية** (بغداد)، ٧/٣/١٩٧٥، **والثورة** (بغداد)، ١١/٣/١٩٧٥.

اجتمع في طهران وزراء خارجية العراق وإيران والجزائر، وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان فرعية، تقوم الأولى بتخطيط الحدود البرية وفقاً لبروتوكول الآستانة عام ١٩١٣، ومحاضر جلسات لجنة الحدود عام ١٩١٤. وتقوم الثانية بتحديد الحدود المائية بين الدولتين على أساس خط التالوك. وتقوم الثالثة بمهمة الرقابة على الحدود، ومنع التسلل وأعمال التخريب(٧٥).

وفي ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٥، تم التوقيع في بغداد على معاهدة الحدود وحسن الجوار والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، والتي تتعلق بأعمال اللجان الثلاث المذكورة. ولكن؟

على الرغم من بداية كل من الطرفين بتطبيق اتفاقية الجزائر، بدأت إيران تشهد تطورات داخلية ساخنة أخذت تعصف بأحوال الدولة إبان السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، والتي قفلت بسقوط الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩ وإعلان الجمهورية الإسلامية ـ الإيرانية. وكان لتلك الأوضاع الخطيرة تأثيرها البالغ، فقد أدت إلى انتهاك صارخ لبنود اتفاقية الجزائر، وبداية مرحلة تاريخية جديدة ومعاصرة من العلاقات العراقية ـ الإيرانية.

١١ ـ البروتوكولات الثلاثة وعوامل اندلاع الحرب(٧٦)

كان لا بد من أن تكون معاهدة الجزائر بين العراق وإيران لعام ١٩٧٥ خطوة تاريخية حقيقية لإنهاء المشكلات القائمة والخلافات القديمة بين الجارتين؛ وأن يسود العلاقات الثنائية جو من التعاون والتفاهم، وبناء علاقات جوار تقوم على أسس متينة. وقد جرت مفاوضات واتصالات عدة بين الطرفين من أجل تطبيق بنود الاتفاقية، وخصوصاً ما يتعلق منها بتخطيط الحدود البرية والنهرية، وتثبيت دعائم الحدود، وقضايا فنية عدة. وقد تم التوقيع على البروتوكولات الثلاثة المستندة إلى اتفاقية الجزائر في آذار/مارس ١٩٧٥، وهي:

أ ـ بروتوكول تحديد الحدود النهرية.

ب ـ بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية.

ج ـ بروتوكول الأمن على الحدود المشتركة.

لقد نفذت إيران تطبيق البروتوكول الأول، وجعلها الحدود في شط العرب تسير مع خط مجرى الملاحة التالوك (Thalwaq) بعد أن كانت تسير مع الضفة اليسرى للنهر، في حين تطلب الأمر وقتاً أطول لإعادة تخطيط الحدود البرية وفق بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لعام ١٩١٤ نظراً إلى مسافاتها الطويلة، والاجراءات المطلوبة في عمليات إقامة الدعائم.

وكان من المفترض أن تسلم إيران إلى العراق أراضيه التي تحققت عراقيتها بموجب معظم المعاهدات، ولكنها تأخرت في تنفيذ ذلك بسبب الظروف الصعبة التي كانت إيران تمر في مخاضاتها الصعبة إبان السنتين الأخيرتين من عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩). وقد تتوجت الأحداث الدامية الأمنية والسياسية المريرة باندلاع الثورة الواسعة النطاق على النظام البهلوي، واشتركت في الثورة مختلف الفصائل السياسية الإيرانية؛ وحل النظام الجديد الذي تزعمه الإمام الخميني بديلاً من نظام الشاه القديم؛ وتسلم السلطة في إيران يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٧٩. وكان العراق قد أرسل اعترافه بالنظام الإيراني الجديد مباركاً إياه

---

(٧٥) الراوي، مشكلات الحدود العراقية ـ الايرانية والنزاع المسلح، ص ٢٠٨.

(٧٦) اعتمدت في كتابة هذا «المبحث» على جملة من الأوراق والمذكرات الدبلوماسية العراقية مع كتابات عدة تناولت عوامل اندلاع الحرب!.

بالوسائل الأصولية، ومؤمّلاً فيه التعاون ضمن مبادئ حسن الجوار، وتنفيذ الالتزامات التي ترتبت عليه بموجب الاتفاقية، وخصوصاً ما يتعلق منها بتسليم الأراضي العراقية إلى سلطات العراق.

أعتقد أن هذه النقطة قد سجلت البداية الحقيقية لأزمة الثقة لدى العراقيين إزاء النظام الإيراني الجديد الذي لم يكتفِ بمواقفه من تنفيذ بنود معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥، وعدم إعادة الأرض العراقية إلى السيادة العراقية الكاملة. بل ساهم النظام في زيادة خشية العراقيين من التهديد بتصدير الثورة الاسلامية اليهم، والتدخل في شؤونهم الداخلية.

لقد أدى ذلك لإلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التي كان لا بد للنظام الإيراني الجديد من أن يراعي بنودها باحترام كبير، كونها اتفاقية دولية لا بد من أن تتمتع بقدسية عالية كقاعدة من قواعد القانون الدولي بين دولتين حفل تاريخهما المشترك بخلافات تاريخية معقدة، حدودية وإقليمية. وعلى الرغم من وجود قاعدة عدم جواز إلغاء المعاهدة أو فسخها بالعداوة المنفردة لأحد أطرافها يجوز ذلك في حالتين:

أ ـ إخلال أحد أطراف المعاهدة بالتزاماته إخلالاً جوهرياً.

ب ـ تغير الظروف تغيراً أساسياً.

وقد استندت الحكومة العراقية إلى مبدأ قانوني أساسي في عدّ معاهدة الجزائر بحكم الملغاة، والإعلان عن إلغائها، وذلك للأسباب (المباشرة) التالية:

أ ـ عدم تسليم الجانب الإيراني الأراضي العراقية إلى العراق بموجب بروتوكول تخطيط الحدود البرية، واستمرار إيران بتحرشاتها على الحدود، والسعي لضم أراضٍ جديدة.

ب ـ تبلور المواقف العدائية لدى الطرفين، كل طرف إزاء الآخر. وباستطاعة المؤرخ أن يثبتها من خلال فحصه وإحصائه المذكرات الرسمية العراقية التي تدين إيران بعلاقات حسن الجوار، وتهديد أمن العراق ووحدته الوطنية، وذلك بازدياد الاعتداءات والتجاوزات التي قامت بها قوات إيرانية براً وبحراً وجواً، ومنها قصف المدن العراقية.

ج ـ التصريحات الحادة والقوية المتكررة التي أطلقها المسؤولون الإيرانيون بعدم التزام إيران تنفيذ بنود الاتفاقية التي كان الشاه قد وقعها مع العراق الذي كان يأوي الإمام الخميني سنوات طوالاً ضد الشاه. معنى ذلك، أن القيادة الإيرانية الجديدة لم تكن أبداً تنفذ بنود اتفاقية كهذه، فضلاً عن المواقف المتبناة إزاء العراق خصوصاً!

د ـ التحسس العراقي والوعي العروبي بمخاطر فكرة «تصدير الثورة»، وهي فكرة لا مثيل لها في التاريخ، فالمعروف أن مبادئ الثورات تستلهمها الشعوب في الحرية والتقدم ولا تصدر إليها مطلقاً! فماذا يعني ذلك استراتيجياً بالنسبة إلى العراقيين بشكل خاص والعرب عموماً؟ إنه يعني ليس الإطاحة بالنظام السياسي فحسب، بل تفتيت لبنى النظام الاجتماعي العراقي وتمزيق لوحدة العراق الوطنية، واختراق لنسيج الأمة العربية!

هكذا كان كل هذا وذاك مدعاة إلى أن يلغي العراق اتفاقية الجزائر يوم ١٩٨٠/٩/١٧ محمّلاً إيران المسؤولية الدولية الناتجة من ذلك!

١٢ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية: ذروة الصراعات وهول المنازلات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)[٧٧]

لقد تفاقمت المخاطر، وتسارعت الأحداث، وانعدمت فرص الحوار والتفاهم، وازدادت شراسة الحرب الإعلامية الباردة لكي تغدو حرباً سياسية بعد انسداد كل السبل والقنوات أمام تيار الاصطدام الجارف بين الطرفين المتنافرين. ويُعَدّ اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية لحظة تاريخية صعبة جداً تراكمت فيها كل رواسب التواريخ السلبية وتجمعت عندها كل مواريث الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية، فضلاً عن انشطار كل النوازع السيكولوجية المعقدة والخفية وبروزها إلى السطح بعد قرون طويلة من الانطواء والانعزال!

تشير المصادر العراقية إلى أن القوات المسلحة الإيرانية أخذت بقصف المدن العراقية (خانقين ومندلي ونفط خانه)، وقصف بعض المخافر الحدودية بدءاً بـ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، ثم احتلال إيران أجزاء من الأراضي العراقية في زين القوس وسيف سعد. وعُدّ هذا «اليوم» البداية الحقيقية لاندلاع الحرب في منطقة محصورة بين الدعامتين الحدوديتين (٤٦) و(٥١)، وتكمل المصادر العراقية حججها باضطرار العراق إلى تحريرها عنوة في يومي ١٠ ـ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، علماً بأن إيران قد اعترفت بعائدية هذه المنطقة إلى العراق وفقاً لمعاهدتي ١٩٣٧ و١٩٧٥، إلا أن إيران لم تسلمها إلى السيادة العراقية، الأمر الذي دعا العراق إلى استردادها بالقوة بعد قتال عنيف. ولكن كان العراق قد أرسل بواسطة وزارة خارجيته بالمزيد من المذكرات عن تحرشات إيران من دون مبرر، مع استدعائه القائم بالأعمال الإيراني في بغداد يوم ٨/٩/١٩٨٠. وكان العراق قد أشار إلى حق الدفاع عن النفس في مذكرة وزارة الخارجية العراقية التي قدمتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

ولما لم تنفع كل المساعي لاحتواء الأزمة ـ كما تذكر المصادر العراقية الدبلوماسية ـ فقد قرر العراق بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ إلغاء اتفاقية الجزائر، وإعادة السيادة الكاملة قانونياً وفعلياً على شط العرب. وعليه، فلقد ألغي قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ حول تصديق معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار، والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها مع ملحقاتها الأربعة والرسائل والمحاضر المشتركة. وردًّا على كل ما تقدم، بدأت القوات المسلحة العراقية هجومها ومنازلتها براً وبحراً وجواً ضد المواقع الإيرانية، وكانت تتقدم نحو أهداف مرسومة لها في قصر شيرين ومهران وسربيل زهاب، كما تقدمت نحو الأهواز والمحمّرة وديزفول، ونحو عدد آخر من المدن في جبهة القتال التي اشتعلت بضراوة وقساوة... ومع مطالبة العراق إيران بأن تعترف اعترافاً قانونياً وصريحاً «بحقوق العراق التاريخية المشروعة» في أرضه ومياهه، وأن تعلن عن تمسكها بسيادة حسن الجوار، والتخلي عن سياستها التوسعية (من خلال تصدير الثورة) وتدخلها في الشؤون الداخلية. وكان ذلك كله في يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وقد أبلغ العراق في اليوم نفسه الأمين العام للأمم المتحدة قراره لوقف القتال مع إيران إذا التزمت ذلك، واللجوء إلى المفاوضات المباشرة في ضوء صدور قرار مجلس الأمن الرقم (٤٧٩) بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

ولكن إيران رفضت قبول القرار، ثم حدد يوم ٥ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٨٠ موعداً لوقف إطلاق النار، ولكن الجانب الإيراني لم يلتزم ذلك. فاستمرت الحرب بين الطرفين ضارية

---

(٧٧) لقد اقتصرت في كتابتي هذا «المبحث» على المصادر العراقية الدبلوماسية، مع متابعات الأحداث في بعض الصحف المعروفة.

وقاسية ومعقدة ومتشابكة على مدى ثماني سنوات صعبة جداً، شهدت مراحلها التاريخية المركبة والمتنوعة: معارك ضارية برية وبحرية وجوية، استخدمت فيها أقوى وأشرس وأثمن الأسلحة المتطورة، وعلى امتداد جبهة جغرافية طويلة تقدر بـ ١٢٠٠ كلم تنوعت فيها الأرض والبحار بين جبال صعبة ووهاد وهضاب وسهول وأنهار وأهوار وبحار وسواحل وجزر ومدن وقصبات... الخ. وتعددت خلال مراحلها الأربع الانتقالات الصعبة من تحرشات إلى حروب هجومية كاسحة، إلى هجومية مضادة، إلى دفاعية متمركزة، إلى دفاعية سيارة، إلى الحرب الاقتصادية وحرب المنشآت الاقتصادية والنفطية، إلى حرب المدن، إلى قصف شرق البصرة، إلى قصف مدن وجزر، إلى هجومات الموجات البشرية، إلى حرب صواريخ، الخ.

لقد كانت حرباً ضارية لم يشهد التاريخ مثل شراستها، وطول مداها، وغرابة عللها وأسبابها، وسر طواياها وخفاياها، واستفادة العالم من استمرارها، وجنون نفقاتها، وقساوة أحداثها على المجتمعين العراقي والإيراني وعلى أجيالهما واقتصادهما، وكان العالم قد سئم مآسيها وتناسى وجودها، فغدت تسمى بـ «الحرب المنسية». لقد فشلت إيران في الوصول إلى أهدافها التي كانت قد أعلنت عنها في السنوات التي دعتها بـ «سنوات الحسم»؛ وقد نجح العراق في سلسلة وهجومات متعاقبة أبرزها تحرير جزيرة الفاو. ولقد توقف إطلاق النار بين الجانبين في يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨. واستتبت الأمور حتى اليوم، ولكن من دون عقد معاهدة بين الطرفين حتى يومنا هذا!

ثالثاً: حدود المستقبل: رؤية في الخيارات

١ ـ من أجل مبادئ جديدة

بعد استقرائنا طبيعة الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية في المجال/التاريخ، يجب علينا استنباط مشروع رؤية مستقبلية من أجل تحديد المسارات في إطار من «الخيارات» عدة، ونحن على أبواب قرن جديد وفي «منطقة» حيوية تزداد أهمية باستراتيجياتها المتنوعة مع توالي الأيام. ومن غير الممكن أن تحدد الأطر والخيارات المستقبلية بين الجانبين في المنطقة أبداً، ومعالجة «الخلافات» المزمنة بينهما بحسم المسائل المشتركة، بالبقاء أسرى المخاضات التاريخية الصعبة والمعقدة، بل يجب الانطلاق لكشف حدود المستقبل. إن رؤية عملية لتشابكات الحاضر ورسم المسارات القادمة، لا بد من أن تمثل تحركات عناصر الجذب والقوة بكل مقوماتها ومحاورها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

نعم، إن رسم خطى مشتركة نحو المستقبل حاجة ضرورية وماسة بين العرب والأتراك والإيرانيين في ظل ما يشهده العالم المعاصر من متغيرات جوهرية اليوم، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية، وانفراط الإرادة الدولية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيكم عن اشتداد المفارقات في المواقف والسياسات والممارسات إبان هذه المرحلة الانتقالية نحو مطلع القرن القادم، والتي ستقود جميعها إلى عصر «الكابيتالية» الاقتصادية وقيمها الغربية وآلياتها الجديدة. لقد تعلمنا من تجارب «مأزق الشرق الأوسط» أن المشاكل الحدودية والإقليمية المعقدة بين العراق وإيران كانت منذ مطلع هذا القرن فرصة مناسبة للتدخلات الأجنبية في المنطقة[٧٨].

---

(٧٨) Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Dilemmas: The Background of United States Policy* (New York: Russell and Russell, 1973), p. 6.

وهكذا، فإن بقاء الصراع بين الطرفين ساخناً أو بارداً سيؤثر كثيراً لصالح الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل» بتجسيدها منظوراً جديداً تسعى لتحقيقه بعنوان: «الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٠»[٧٩]، وسعيها الحثيث أيضاً على حساب ضعف المواقف السياسية، وتشوه القيم القومية، وانهيار المقومات الأساسية، وإشعال الصراعات الإقليمية، وإبقاء التجزئة العربية، بل العمل على فصل المشرق عن المغرب العربيين، وإلحاق كل منطقة شرق أوسطية بقوة نفوذ جديدة. وستبدو عملية «التفكيك» التي تتألف للمشرق الجديد من تركيا وإسرائيل ومصر والبلدان الداخلة في هذا الحزام كمنظومة أمنية اقتصادية أولى، والتي تتألف من الشمال الافريقي عبر البحر المتوسط مع الجنوب الأوروبي كمنظومة أمنية اقتصادية ثانية، وستحجّم دور كل من العراق وإيران لحساب البوابة الآسيوية[٨٠]. المؤمل قيامها في المرحلة القادمة.

السؤال الآن: ما هي المهام الملقاة على عاتق الدول الأساسية في المنطقة؟

إن حاجتها ضرورية وماسّة قبل أن يدركها الخصوم، وقبل أن يستبقها الزمن من أجل بناء أوضاع جديدة ومصالح مشتركة وآفاق أمنية يسودها السلام واحترام الإرادة الوطنية والقومية مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وألا تبقى مشاكل الحدود وخلافاتها بين الطرفين (العراق وإيران) تشكل عثرات إزاء بناء حدود المستقبل، خصوصاً أن لهما ميراثاً طويلاً ومعقداً جداً من التباينات الحادة والمنازلات الساخنة والمعاهدات والاتفاقيات. ولعل أبرز ما يفيد حقاً في رسم صورة المستقبل هو ميراث العلاقات الثنائية في القرن العشرين. وماذا أيضاً؟ لا بد من التمييز في التعامل بين القوانين الدولية والأنظمة السياسية، فالأولى بكل ما تحفل به من مواثيق ومعاهدات واتفاقيات، ثابتة، كونها تمثل المصالح التاريخية والجيوتاريخية للطرفين. أما الأنظمة السياسية، بكل ما تعكسه من مرجعيات وشعارات وخطابات ودعاوى وأفكار، فهي متبدلة أو متغيرة مع تقادم الزمن.

ثمة مبادئ أساسية تستوجب الارتقاء بها نحو المستقبل، ومنها:

أ ـ احترام العهود والمعاهدات والمواثيق التاريخية المبرمة.

ب ـ ضرورة التفرقة ـ هنا ـ بين القوانين الدولية والشعارات السياسية والعقائدية.

ج ـ الإيمان بالحدود الجغرافية المستخلصة من التخوم الجيوتاريخية بين الطرفين.

د ـ سيادة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف إزاء الطرف الآخر.

هـ ـ اشتراك جميع الأطراف المعنية والمحيطية/الإقليمية في أمن الخليج العربي.

و ـ العمل على إبعاد التدخلات الأجنبية وإمكانيات تلاعبها في المنطقة.

ز ـ تحديد الرؤية لاستراتيجية المنطقة إزاء المتغيرات الدولية الجديدة.

ح ـ تطوير علاقات العرب مع الأطراف الإقليمية (والإسلامية خصوصاً) وتمايزها في إطار من المصالح المشتركة والمتبادلة.

---

(٧٩) انظر المقترحات والتصورات التي قدمها شمعون بيريس في كتابه: **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٦.

(٨٠) التفاصيل في: Marvin C. Feuerwerger, «Iraq: An Opportunity for the West?» *Middle East Review*, vol. 14, nos. 1-2 (Fall 1981-Winter 1981/1982), p. 27.

ط ـ الارتفاع فوق كل التشنجات والأحقاد التاريخية ومحوها، والوعي بالمصير التاريخي بالكف عن النزوعات العرقية والمذهبية والطائفية... الخ.

ي ـ العمل على إلغاء الترسبات والبقايا التاريخية العالقة في التفكير السياسي، والمركبة في الذهن الاجتماعي والمتلاقحة في التمفصل الثقافي.

٢ ـ نحن والغرب والمستقبل

لقد علمتنا التجربة التاريخية المريرة أن القوى العظمى تتأمل الحرب الإقليمية بين الطرفين المتصارعين (العراق وإيران) أكثر مما تؤثر فيها[٨١]، فضلاً عن دورها في إذكاء مثل تلك الحروب والتمتع بمآسيها وآلامها. كما تفيدنا التجربة الصعبة، أنه كلما دامت الحرب زمناً أطول، كان مجال استفادة الآخرين دولياً وإقليمياً وجواراً أكبر[٨٢]. كذلك أوضح المزيد من التجارب التاريخية الطويلة للعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط أن حواراً مشتركاً ومتبادلاً كان بين الغرب وبلدان الشرق الأوسط، لكنه تحول إلى حوار صامت منذ مطلع الخمسينيات، ذلك «التحول» الذي بدأ يؤثر بالضد في طبيعة العلاقات الإقليمية والقومية لدى دول المنطقة، والتي بدأت تهتز اهتزازات شديدة على امتداد قرابة نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية بفعل انقسام العالم إلى معسكرين أو كتلتين: رأسمالية واشتراكية، وما أثارته أدوارهما من مؤثرات وسياسات وتحالفات في المواقف والوعي والمشاعر والعواطف، والتي أثارت جميعها تفاعلات سياسية وايديولوجية صاخبة لدى القوى الاجتماعية المتباينة[٨٣]. وكان ذلك كله مثاراً أساسياً وحقيقياً للغرب أجمع لكي يفهم واقع المنطقة عن كثب، ويتراقص على تناقضاتها المستشرية، ويتقدم على حساب مصادرها الأولية/النفطية، ناهيكم عما كان ولم يزل يرسمه لمستقبل العالم من خلال «اقتصاد السوق» ومخططاته الكابيتالية. أما الشعوب الشرق أوسطية بالذات، سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو النخبات المختصة أو على مستوى المجموعات والأحزاب السياسية والقيادات السلطوية المتعددة والمتنوعة بمختلف اتجاهاتها وأنظمتها، فقد كانت جميعها على امتداد نصف قرن ولم تزل وستبقى غير مكتشفة لماهية الغرب أو فهم أساليبه وتفكيره أو مبادلته «الحوار» بالمنطق نفسه الذي يستخدمه، ومن موقع القوة والفعالية والعقل، ناهيكم عن اختبار خططه وفحوى رهاناته ومستقبلياته، وبحسب تنوع المراحل التاريخية وتلون الظروف السياسية، فما كان لدى الإنكليز والفرنسيين إبان فترة ما بين الحربين العالميتين هو غيره عند الأمريكان والسوفيات إبان فترة الحرب الباردة والوفاق، وهو غيره اليوم عند الولايات المتحدة الأمريكية التي ترسم للعالم أجمع رسماً ثقيلاً وخطيراً نحو القرن القادم باسم «النظام الدولي الجديد»[٨٤].

---

(٨١) Pierre Beylau, «Irak-Iran: Le Jeu des grands,» *Cahiers de l'orient*, no. 1 (1986), p. 126.

(٨٢) منها اكتشاف إسرائيل أن هذه «الخلافات» إحدى أبرز وسائلها لدعم مركزها، وتنمية مصالحها. انظر: Nadav Safran, *Israel: The Embattled Ally* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 339.

(٨٣) Simon Jargy, *L'Orient déchiré: Entre l'est et l'ouest, 1955 - 1982* (Genève: Labor et Fides; Paris: Publications orientalistes de France, 1984), p. 51.

(٨٤) لمزيد من التحليلات، انظر: سيّار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤).

السؤال الآن: ماذا يخصنا نحن من هذا كله؟

ونحن على أبواب قرن جديد، وتاريخ جديد، وتكوين جديد، لا بد من أن يكون للرؤية المستقبلية/الرؤيوية مداها الواسع لدى كل من العرب والأتراك والإيرانيين الذين يمثلون ثقل الشرق الأوسط، ولا بد أيضاً من حلحلة «الثوابت» التقليدية والجامدة ونقد سلبياتها والقضاء المبرم على ميكانيزماتها الخطيرة في مجتمعاتنا المثقلة بالموروثات المضادة للمعرفة والتقدم والمستقبل. إن تحرير مجتمعاتنا من الإسلامية، من كوابحها وانقساماتها وتناقضاتها وصراعاتها وتواريخها الأليمة، لهو من أبرز المهام الارتكازية في تكوين مستقبلياتنا وبناء تواريخنا القادمة، من أجل اللحاق بدينامية الأحداث وصد المخاطر الآتية.

٣ ـ الرؤية الكونية والمنظومية: تفاعلات المستقبل

إن رؤية كهذه، استمدت منظورها المستقبلي من مضمون تاريخي معقد ـ وقد حرصتُ على أن أكون حيادياً فيها ـ هي إحدى أهم ما يمكن تكوينه لتحديد الرؤى الكونية ـ المكانية من أجل فتح صفحة تاريخية جديدة تترسم القوى الفاعلة السياسية والاجتماعية فيها طريق المستقبل وطي صفحات الماضي المشبّعة بالخلافات والتنافرات والتناقضات والصراعات والمفاوضات...

السؤال الآخر: هل من تحديد لرؤية كونية ـ مكانية للموضوع؟

أقول: إنه من دون «العراق» كبعد مكاني ـ استراتيجي وإقليمي بطوله وعرضه، من غير الممكن أبداً ترتيب العلاقات العربية ـ الإيرانية وتطويرها. فالعراق يمثل بمركزيته الشرق أوسطية وجغرافيته التاريخية ـ العربية عمقاً أساسياً لنمط التطورات والتفاعلات القادمة كبوابة قارية ـ آسيوية أو كجبهة شرقية للأمة العربية. إن ترتيب العلاقات العراقية ـ الإيرانية على أسس السيادة والمصالح المشتركة سيعمل على بناء استراتيجيا إقليمية وعربية إزاء العالم الآسيوي، فضلاً عن المركزية الكونية والتاريخية للعراق في الدائرة الإسلامية[٨٥]. أفلا يستدعي ذلك كله، ونحن وسط عالم يموج بالتحولات، تجميع الأوراق الإقليمية والعربية والإسلامية من أجل إيجاد نهايات للمشاكل المعلقة بين البلدين؟

مرة أخرى: لنتوجه بخطابنا وتساؤلنا الواحد تلو الآخر قائلين: أين نحن برصيدنا الجيوتاريخي وموروثاتنا «الاستاتيكية» أو السكولاستيكية، وتمزقاتنا الإقليمية الراهنة، من أنماط التطورات والتفاعلات الخصبة والمسارات الدينامية الموحدة التي تشهدها أجزاء واسعة من العالم المعاصر، وهو عند فاتحة قرن قادم؟

إن رؤية منظومية (systemic) لتحولات الشرق الأوسط في الأجلين القصير والمتوسط، وللمستقبل المنظور والبعيد[٨٦]، تعلمنا من دون شك أن العراق بوابة العرب نحو العالم الآسيوي الذي سيشهد بمختلف منظوماته ـ أو بعضها على الأقل ـ تحولات خطيرة واسعة النطاق في القرن القادم، فكما كانت مصر بوابة العرب نحو العالم الأوروبي في القرن الماضي،

---

(٨٥) انظر مقدمة تحليلات Claudia Wright, «Religion and Strategy in the Iraq-Iran War,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no. 4 (October 1985), p. 849.

(٨٦) حول هذه التحولات في ما يسمى بـ «النظام الشرق أوسطي الجديد» في إطار النظام الدولي القادم، انظر: Haifa Jawad, ed., *The Middle East in the New World Order* (New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 51-56 and 77-79.

سيكون العراق بوابة مهمة في قابل، خصوصاً أنه يتوسط المجال الحيوي للشرق الأوسط ومربّع أزماته القادمة[٨٧]. لقد لمّح ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير **اقتناص الفرصة السانحة** (*Seize the Moment*) الصادر عام ١٩٩٢، إلى أن التحدي الجديد الذي تواجهه الولايات المتحدة في المستقبل هو إمكانية نشوء «محور جديد للقوة» (New Axis of Power) يمتد بين الصين والعراق مروراً بجمهوريات آسيا الوسطى شمالاً والهند جنوباً وصولاً إلى إيران وبلدان الخليج العربي[٨٨]. ولا بد لإيران من أن تكرس وعيها لمثل هذه «المسألة» القارية التي ستؤثر كثيراً في مكانتها الشرق أوسطية. وما نظرية «الاحتواء المزدوج» إلا واحدة من السبل الجديدة في كيفية مواجهة التحديات ضمن أسلوب «اقتناص الفرصة السانحة».

هكذا، فإن العراق سيشغل بوابة العرب المستقبلية نحو «منظومة آسيا الجديدة» في تحولاتها وتركيباتها كافة. فلا بد من الارتفاع فوق كل الجراح ومآسيها، كما لا بد من إعادة اللحمة الإقليمية وتحديث الرؤية الإسلامية وجدولة القومية العربية. إن إعادة السلم والاستقرار والصلح بين العراق وإيران ستفتح البوابات والقنوات الرئيسية باتجاه آسيا الجديدة الصاعدة، ومن دون ذلك سيتحولان برفقة بلدان الخليج العربي إلى «مناطق عازلة» (buffer zones) تقطع الطريق على لقاء قوميات العولمة الجديدة[٨٩].

استنتاجات رؤيوية

وأخيراً، أقول بأن الوعي المعرفي والتاريخي بطبيعة الموضوع وتحليلات عناصره، والإفصاح عن إشكالياته، يصور لنا بوضوح كلاً من النظامين الاستعماريين: الكولينيالي في القرن التاسع عشر، والإمبريالي في القرن العشرين، وتأثيرهما الخطير في ترتيب شؤون العلاقات بين العراق وإيران. فلقد تمثل ثقل النظام الأول في **معاهدة أرضروم الثانية** (١٨٤٧) و**لجنة تحديد الحدود** (١٨٥٠) وصولاً إلى **بروتوكول القسطنطينية** (١٩١٣) و**لجنة تحديد الحدود** (١٩١٤). وتمثل ثقل النظام الثاني بـ **معاهدة ١٩٣٧** و**لجنة تحديد الحدود** (١٩٣٨) وصولاً إلى **حلف بغداد** (١٩٥٥) والدور الانغلو ـ أمريكي في ترتيب الوفاقات الإقليمية، أي: كان لبريطانيا في كل من النظامين المذكورين الدور المبرز في شؤون العلاقات بين البلدين.

أما الذي نحتاج إليه فعلاً، فهو الوعي الرؤيوي والمستقبلي بهذا الثقل المريع من الرواسب التاريخية والبقايا السيكولوجية التي لم تزل تحكم طبيعة «العلاقات»، فضلاً عن الرؤية الكونية لهذا «الميراث» الصعب من «الخلافات». إن أجيالنا القادمة ومستقبلنا الإقليمي سيطالباننا من دون شك بـ «تحقيق» نقاط جوهرية في بناء العصر الآتي الذي تختفي فيه كل الجروح والآلام والتعقيدات والأحقاد والأطماع والاعتداءات، ونكران الاتفاقات وخرق المعاهدات. ويأتي في مقدمة تلك «النقاط» ما يلي:

١ ـ الإيمان المطلق بالحياة الحديثة وتكويناتها التاريخية ومواثيقها الدولية

---

(٨٧) حول سيناريوهات النظام الدولي لترتيب مستقبليات الشرق الأوسط، انظر: Dru C. Gladney, «Sino-Middle Eastern Perspectives and Relations since the Gulf War: Views from Below,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 26, no. 4 (November 1994), p. 680.

(٨٨) عبد الفضيل، «حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي»: نظرة مستقبلية»، ص ٣١.

(٨٩) يقوم المفكر المعاصر سمير أمين بإرساء مفاهيم جديدة في «العولمة» ضمن وثيقة برنامجه الخاص الجديد نحو المستقبل برفقة طاقم عمل من العلماء المعروفين في «العالم الثالث».

والإقليمية، والعمل من خلال قوانينها وأعرافها وتقاليدها الحية التي تتلاقى في النظرة والتطبيق مع حالات الأمم الأخرى.

٢ ـ من غير الممكن مطلقاً إلغاء الواقع القائم في القرن العشرين بالقفز بعيداً فوق تاريخ طويل ومتنوع نحو ماضٍ بعيد جداً لا يمكنه أن يجد له اليوم **أرضية واقعية في التعامل والتفكير والمصير.**

٣ ـ معالجة كل خطايا هذا «الواقع» المؤلم من خلال احترام القوانين والمواثيق ونصوص المعاهدات التي أفرزتها الأطراف المعنية، والاعتراف بالحقوق الجيوبوليتيكية المشروعة، والارتفاع **فعلاً فوق جميع «التناقضات» التي تملأ هذا «الواقع» من أجل بناء مصالح مشتركة ودائمة.**

٤ ـ **مجابهة التحديات الجديدة** المتوالدة عند نهاية هذا القرن، أو تلك الزاحفة على أجيالنا القادمة. وكما يقول المؤرخ البرت حوراني: «لا تفرحوا بسقوط النظام الاشتراكي، بل تأهبوا لملاقاة الفراغ والعدم وحرب الأعراق»[٩٠].

٥ ـ إن العالم والشرق الأوسط معه بانتظار **ولادة نظام «دولي» جديد تمثله بقوة** الكابيتالية الجديدة وتقوده باضطراب الولايات المتحدة الأمريكية على مدى زمني قدّرته بخمسين سنة. فكيف ستغدو عليه صورة الشرق الأوسط وجيوبوليتيكيته الآتية؟ وما هو دور إسرائيل في ما يسمى بـ «النظام الشرق أوسطي الجديد»؟ وما هو موقع الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية، ثم السياسية والأمنية في جدولة التحديات الجديدة؟ وما هي قدرتنا الإقليمية والعربية والإسلامية في الاستجابة لذلك كله؟ هذا ما سيجيب عنه المستقبل □

---

(٩٠) انظر الحديث مع المؤرخ البرت حوراني في جريدة: **القبس**، ٢٤/٤/١٩٩٠.

الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين

بيروز مجتهد ـ زاده

مدرسة الدراسات الشرقية
والافريقية ـ جامعة لندن.

مقدمة

بانتهاء الحرب الباردة ذات البعد العقائدي، وذلك نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي وانحلال ميثاق وارسو، أخذ النظام العالمي المتغير الأطوار يظهر اتجاهات جديدة تنحو نحو هيكل دولي متعدد الأقطاب متصف باتجاهه وجهة اقتصادية.

تزامنت نهاية الحرب الباردة مع المنافسة الاقتصادية المتزايدة بين أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وجاء النجاح الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي ليشجع دولاً أخرى على تشكيل جماعات اقتصادية خاصة بها. فقد ضمت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها إلى كندا والمكسيك فالّفت «منطقة التجارة الحرة لشمالي أمريكا» (نافتا)، كما ألفت سبع عشرة دولة من جنوب شرق آسيا مجموعة اقتصادية باسم «رابطة دول جنوب آسيا» (آسيان)، وتعتبر اليابان فيها الشريك القائد المحتمل في المستقبل. ومع أن «رابطة شعوب الدول المستقلة» التي ألّفتها روسيا مع الدول السلافية والإسلامية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق قد لا تنجح بشكلها الحاضر في نهاية المطاف، إلا أن هذه الرابطة تمثل مع ذلك شكلاً جديداً من أشكال التجمعات في ذلك القسم من العالم. إن هذا النظام العالمي المتغير القائم في التسعينيات قد أثر تاثيراً عميقاً في المنظومة العالمية، فعلى الرغم من مساعي واشنطن في خلق مفهوم النظام العالمي الجديد الأحاديّ القطب، الذي تتربع الولايات المتحدة على قمة منظومته للسلطة الهرمية العالمية، يتجه العالم سريعاً نحو نظام جيوسياسي للمنافسة الاقتصادية لم يسبق له مثيل في منظومة متعددة القطبية يمكنها، بمرور الوقت، أن تؤدي إلى نوع من الحرب الباردة الاقتصادية بين مجموعات عمالقة الاقتصاد.

إن بقاء الدول الأخرى في خضم هذا النظام الجيوسياسي الناشئ سيتوقف بلا ريب على قدرتها على الإحاطة بهذا الوضع، وعلى قدرتها كذلك على إنشاء تجمعات اقتصادية خاصة بها في مناطقها. ويتوقف تشكيل التجمعات الاقتصادية الجديدة، قبل كل شيء آخر، على تحديد ساحة الحيّز استناداً إلى المفهوم الجغرافي لـ «المنطقة». إن البلدان التي تقع في هذه الساحة تشترك بطبيعة الحال في جوانب معينة مشتركة من الحياة الثقافية والتاريخية والاقتصادية. إن

«المنطقة»، باختصار، هي ساحة جغرافية ذات بيئات تتمتع ببعض الانسجام. فهذه البيئات هي التي تتألف منها المناطق الجيوسياسية.

وقد اعتبر بعضهم خطأً، على مدى عقود، أن منطقة الخليج الفارسي(*) تدخل في المنطقة المسماة بـ «الشرق الأوسط». إن مصطلح «الشرق الأوسط» أو «الشرق الأدنى» أو «الشرق الأدنى والأوسط» قد جرى استعماله بتنويع كبير في ما يتعلق بالأقاليم التي تدخل فيه. إنه يمتد حيناً من شمالي افريقيا إلى شبه القارة الهندية، ويمتد حيناً آخر من القفقاس إلى البحر الأحمر وما وراءه. إن هذه المساحة الشاسعة التي تفتقر بداهةً إلى الانسجام في البيئة لا يمكن اعتبارها «منطقة جيوسياسية». إن المساحة التي تعرف بـ «الشرق الأوسط» هي في واقع الأمر خليط من بيئات مختلفة متعددة مثل «الخليج الفارسي» و«شرقي البحر الأبيض المتوسط» (الليفانت) و«المغرب»... الخ، وكل واحدة منها هي منطقة بذاتها على أساس الانسجام في بيئتها.

والسؤال الذي يُطرح هنا هو: هل من الضروري اعتبار هذه المساحة كلها ذات الاختلافات الكبيرة منطقة واحدة؟ إن الجواب عن هذا السؤال لا يمكن أن يكون إلا بالنفي.

استُخدم مصطلح «الشرق الأوسط»، ببساطة، إشارة إلى البيئة السياسية التي تشكلت أساساً بفعل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، ومثل هذا الاستخدام للمصطلح هو استخدام غير ضار. ومن بين المناطق التي يمكن تحديد مواقعها ضمن حدود ما يسمى بـ «الشرق الأوسط» يمثل الخليج الفارسي نموذجاً فذاً لمنطقة جيوسياسية. وفي حين أن النصف الجنوبي للخليج الفارسي يمكن اعتباره، ببساطة، شبه منطقة من «العالم العربي» بمعناه الأوسع، فإن المنطقة الجيوسياسية للخليج الفارسي تمثل بيئة منسجمة قائمة بذاتها. إن هذه المنطقة تضم بلداناً متباينة في بعض الجوانب الثقافية ولكنها تتشابه في همومها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، وتشمل المنطقة إيران والعراق والسعودية وعُمان والكويت والإمارات المتحدة وقطر والبحرين.

عندما بدأت هجرة القبائل العربية إلى سواحل الخليج الفارسي قبل قرنين من ظهور الإسلام، أخذ يظهر مزيج عظيم من السكان العرب ـ الإيرانيين في المناطق الساحلية من هذا البحر. وحينما طغى الدين الجديد، الإسلام، على غيره من الديانات، بدأت عملية ظهور جماعة بعينها خاصة بالخليج الفارسي شمالاً وجنوباً. ومع أن العرب والإيرانيين هم من خلفيات عرقية مختلفة، ومع ملاحظة أن الإيرانيين كانوا قد نجحوا خلال قرنين أو ثلاثة قرون من العصر الإسلامي بإحياء لغتهم القومية وهويتهم الوطنية واستقلالهم، فإن الفئتين استمرتا في نشاطاتهما الثقافية المتشابكة في حضن الإسلام، بل إنهما أصبحتا في هذا المضمار غير قابلتين للفصل في منطقة الخليج الفارسي.

إن التبادل التجاري المتزايد بين الضفتين خلق وضعاً معيناً أخذت فيه عملية التوحيد الثقافي والمزج اللغوي تعزز من فرادة المجتمع في الخليج الفارسي، كما أن الهجرة المستمرة من إيران ومن شبه الجزيرة العربية إلى المنطقة واختلاط المهاجرين بعضهم ببعض قد جعلا من الصعب القول، حتى في الوقت الحاضر، مَن هو من أصل إيراني قُح ومَن هو من أصل عربي قح في الخليج الفارسي.

(*) هكذا وردت في مواضع مختلفة من الورقة، وقد أُبقيت كما أوردها الكاتب أينما ذكرت (المترجم).

من جهة أخرى، فإن الموقع الجغرافي قد وضع الخليج الفارسي في صميم العالم القديم، ذلك أن الطرق العظيمة لذلك العالم كان لا بد لها من أن تمر من هذه المنطقة، الأمر الذي أكسبها أهميتها منذ الأزل. ثمة عامل آخر عزز من طبيعة المنطقة بصفتها منطقة جيوسياسية منفصلة، وهو أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الدول الخارجية المتنافسة، وذلك منذ نهاية القرن الخامس عشر. إن البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين والروس كانوا قد أدركوا جميعاً أن سيادتهم على هذه المنطقة أمر حاسم بالنسبة إلى سياساتهم الاستعمارية في الشرق. وبهزيمة الفرنسيين في حروب نابليون صار البريطانيون والروس والعثمانيون والإيرانيون والوهابيون هم المتنافسون الأساسيون في المنطقة. وكانت البيئة السياسية التي خلقتها كل دولة، ولا سيما بريطانيا، ودامت طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، فضلاً عن الحياة الاقتصادية التي ازدهرت من جراء صيد اللؤلؤ والتجارة، ثم حل محلها في النصف الأول من القرن العشرين اقتصاد النفط، قد أضحت كلها أموراً أحدثت بيئة فريدة متميزة يمكن أن تسمى باطمئنان «المنطقة الجيوسياسية للخليج الفارسي»[١].

تتيح هذه المنطقة الفريدة، بما فيها من بيئة ذات عوامل مشتركة، فرصة مثلى للدول التي تقع على سواحلها لكي تتعاون من أجل إنشاء تجمع اقتصادي تمس الحاجة إليه كثيراً للحفاظ على البقاء الاقتصادي لبلدان المنطقة في عالم الجيوسياسية الآخذ بالظهور والمتجه وجهة اقتصادية والمتصف بتعدد الأقطاب. إن التشابه في الاهتمامات الاقتصادية وفي القضايا الاستراتيجية ذات الصلة، فضلاً عن الأهمية العالمية للمنطقة بسبب طاقتها الهائلة في إنتاج النفط والغاز وتصديرهما، والعلاقات التجارية الواسعة مع التجمعات الاقتصادية العالمية كافة، إن كل ذلك يتيح فرصة فريدة لإنشاء مثل هذا التجمع الاقتصادي، وهي فرصة ينبغي اغتنامها.

وفي حين أن التدخل في شؤون هذه المنطقة من قبل دول من خارجها سيضيف حتماً تعقيدات غير ضرورية إلى الحياة السياسية فيها، فإن إدخال دولة إقليمية مثل العراق سيجعلها على نحو لا مناص منه أكثر مسؤولية حيال حفظ السلام والمحافظة على الوضع القائم في المنطقة. يجدر هنا أن ننظر إلى ما إذا كان العراق سيتصرف على نحو غير مسؤول حيال جارتيه، إيران والكويت، إذا أصبح عضواً في ترتيبات إقليمية جماعية من أجل الأمن والتعاون؟

استناداً إلى وجهة النظر هذه بالذات، يتضح أن غزو العراق للكويت واحتلاله إياها كان تحقيقاً لما تنبأت به إيران في أوائل السبعينيات من أن إقامة ترتيبات إقليمية ناقصة من شأنها أن تعتبر تهديداً للقطر الإقليمي أو الأقطار الاقليمية التي لم تشترك فيها. كان هذا التحذير قد صدر في أعقاب ما صرحت به السعودية من رغبة في إنشاء ترتيب للتعاون في الخليج الفارسي من دون اشتراك إيران والعراق[٢]. كانت تلك الرغبة قد تحققت في عام ١٩٨١ بإنشاء مجلس التعاون الخليجي.

بيد أن من المكونات المهمة لوضع ترتيب إقليمي لتجمّع اقتصادي هو الاعتراف بالمصالح الطبيعية والمشروعة في المنطقة للعالم المستهلك للنفط، وذلك بضمان تجهيز النفط والغاز تجهيزاً

---

(١) انظر: Pirouz Mojtahed-Zadeh, *The Changing World Order and the Geopolitical Regions of Caspian-Central Asia and the Persian Gulf* (London: Urosevic Foundation, 1992).

(٢) انظر: Pirouz Mojtahed-Zadeh, *Political Geography of the Strait of Hormuz* (London: University of London, School of Oriental and African Studies [SOAS]; Joint Geography Department/ Middle East Centre Publication, 1990).

آمناً ومستمراً من المنطقة، الأمر الذي يجري التداول بشأنه من خلال أسواق الطاقة الدولية.

هذا وإن التسوية السلمية للمنازعات الاقليمية والحدودية هي أمر جوهري للإعداد لإقامة تجمع اقتصادي في المنطقة، في حين أن المساجلات التي لا مبرر لها، الرامية إلى إحياء منازعات اقليمية وحدودية محسومة، ستضر ضرراً فادحاً بإمكان التعاون الاقليمي البالغ الأهمية من أجل الحد من التنافس الاقتصادي في العالم الآخذ بالظهور.

أولاً: الخلافات الإقليمية العربية ـ الإيرانية

هناك عدد من المنازعات الاقليمية في منطقة الخليج الفارسي، ويمكن تصنيفها بوجه عام إلى فئتين: **المنازعات الاقليمية العربية البينية؛ والمنازعات الاقليمية العربية ـ الايرانية**. ومن الأمور الجديرة بالإشارة من الفئة الأولى ما يلي: المنازعات الاقليمية بين العراق والكويت، وهي التي يُفترض أنها قد سُوّيت الآن؛ وبين الكويت والسعودية بشأن جزيرتي قروح (Qaruh) وأم المرادم؛ وبين السعودية وقطر بشأن مناطقهما الحدودية؛ وبين قطر والبحرين بشأن أرخبيل هوار؛ وبين السعودية وأبو ظبي بشأن البريمي واللواء؛ فضلاً عن المشاكل الاقليمية التي لم تحسم بين الإمارات العربية وعُمان بشأن الأراضي حول منطقة ديبا.

ومع أن البحرين والكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات قد أنشأت في ما بينها مجلس التعاون الخليجي، فإن التعاون الحقيقي والفعال بينها لا يتم أحياناً من جراء هذه المنازعات الاقليمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما وقع في السنين الأخيرة من صدامات حدودية بين قطر والسعودية، والنزاع القائم بين البحرين وقطر الذي تنظر فيه الآن محكمة العدل الدولية.

وهناك في الفئة الثانية نزاعان رئيسيان على الأراضي بين إيران والدول العربية في المنطقة، وهما نزاع الحدود بين إيران والعراق، وقضية مطالب الإمارات العربية المتحدة بشأن جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى.

١ ـ المنازعات الاقليمية الايرانية ـ العراقية

إن المنازعات الاقليمية والحدودية بين إيران والعراق قد ابتدأت منذ قرون مضت، وانتهت في حرب الثماني سنوات في عقد الثمانينيات. وقد جرى استغلال هذه المنازعات استغلالاً واسع النطاق من قبل الطرفين لأغراض سياسية. ففي حين استغلت إيران قضية الحركات الكردية العراقية (وهي قضية ثانوية في أهميتها في المنازعات القائمة بين القطرين) في السبعينيات لتثبيت سيادتها في المنطقة، استغل العراق منازعات الحدود الحقيقية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات لصياغة دور قيادي له في العالم العربي. وفي هذا السياق خطط وموّل العراق حملة دعائية واسعة ضد إيران في العالم العربي في السنوات الثلاثين الماضية. لقد رأى العراق في نفسه واحداً من أحق المشاركين في المنافسة على الزعامة العربية في الحقبة المذكورة (حين كان العداء لإسرائيل هو العامل المؤثر والمقرر لبلوغ مركز الزعامة في العالم العربي) عندما وجد الزعماء العراقيون مطامحهم تصاب بالإحباط من قبل أقطار تقع على خط المواجهة مع إسرائيل مثل مصر. ولكي يُقلب هذا «النقص الجغرافي» إلى ميزة جغرافية تقتصر على العراق في العالم العربي، استنتج الزعماء العراقيون أنهم بحاجة إلى خلق عدو مشترك جديد للعرب يكون العراق إزاءه هو الدولة العربية الوحيدة التي تواجهه. لم تكن إيران هي الخيار الطبيعي فحسب، بل كانت الخيار الأوحد؛ فإيران قطر يحفل تاريخه بالمنافسات مع العرب؛ قطر كان بعض العرب

يشكّون في ذلك الوقت في أنه ذو صلة بتعاون سياسي أو اقتصادي مع إسرائيل؛ قطر كان للعراق معه منازعات إقليمية وحدودية، الأمر الذي يوفر أداة مثلى للنزاع أو عذراً طيباً له. كانت هذه المنازعات تُعرض على العرب بصفتها تمثل رمزاً لنيات إيران السيئة تجاه «الأراضي العربية». لقد جرى التخطيط المستفيض لحملة دعائية ضد إيران استنفدت أموالاً طائلة في العقود الثلاثة الماضية وشملت محاولات لتغيير الأسماء التاريخية لمواقع جغرافية[٣]، في حين رفضت إيران كل الرفض أن تقوم بمحاولات مشابهة. إن النهر الذي يفصل بين إيران والعراق لم يزل يشار إليه في إيران بأنه «شط العرب».

عند نجاح الثورة الاسلامية في إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩ تدهورت في البداية العلاقات مع الجيران العرب. وقد نجم ذلك أساساً عن وجود تصور في المنطقة لقيام تهديد حاد للأمن فيها ناشئ، إما من عمل مباشر من الحكومة الثورية في إيران على شكل تصدير للثورة الاسلامية إلى الأقطار المجاورة، أو نتيجة لانتفاضة إسلامية في أقطار المنطقة يوحي بها الثوريون الايرانيون[٤]. إن هذه التطورات، بالإضافة إلى التشجيع من الغرب، دفعت العراق إلى إلغاء اتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ المعقودة مع إيران إلغاءً من جانب واحد، وإلى رفعه شعار الدفاع عن عرب الخليج ضد التهديدات الثورية الإيرانية.

راود العراق أمل بنصر سريع على الجيش الإيراني الذي زعزعته الثورة كثيراً، فشن حرب استنزاف ضد إيران دامت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨. وقد أخفق العراق في تحقيق أهدافه المعلنة من الحرب، وليس هذا فقط، بل إن الرئيس العراقي صدام حسين كتب في الرابع عشر من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى الرئيس هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الاسلامية في إيران، مؤكداً أن العراق على استعداد للتفاوض للتوصل إلى تسوية مسائل الأراضي والحدود مع إيران على أساس اتفاق الجزائر لسنة ١٩٧٥. كان معظم الأراضي المحتلة من العراقيين في كردستان وخوزستان قد أُعيد إلى الإيرانيين نتيجة لانسحاب القوات العراقية كلها إلى حدود ما قبل أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٥].

وبمعزل عن الحقيقة التي مفادها أن الخلافات على الأراضي والحدود مع إيران كانت تستغلها بغداد دائماً كأداة للمناورة السياسية من أجل الزعامة العربية، فإن الملابسات الجغرافية والتاريخية التي تنطوي عليها هذه الخلافات كانت قد دُرست دراسة مستفيضة[٦]، وليس هناك ما يدعو إلى تكرارها هنا.

---

(٣) انظر بيانات پيروز مجتهد ـ زاده في: A. M. Farid [et al.], The Round Table Discussion on the Dispute over the Gulf Islands, Arab Research Centre, London, January 1993, p. 47

(٤) Pirouz Mojtahed-Zadeh, «A Geopolitical Triangle in the Persian Gulf: Actions and Reactions among Iran, Bahrain and Saudi Arabia,» *Iranian Journal of International Affairs* (IPIS, Tehran), vol. 6, nos. 1-2 (Spring-Summer 1994), pp. 47-59.

(٥) Keith S. McLachlan, «Iranian Policies in the North West Persian Gulf,» paper presented at: GRC Seminar on «The Kuwait-Iraq Boundary Issue», SOAS, February 1994, p. 10.

(٦) هناك العديد من المنشورات حول النزاعات على الحدود الايرانية ـ العراقية، ولكن للحصول على مقدمة حول الخلفية التاريخية لهذه النزاعات، انظر الفصلين السادس والسابع اللذين كتبهما ريتشارد شوفيلد وپيروز مجتهد ـ زاده على التوالي في: Keith S. McLachlan, ed., *Sovereignty, Territoriality and International Boundaries in South Asia, South-West Asia and the Mediterranean Basin* (London: University of London, SOAS, GRC, 1990).

٢ ـ جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى

مع أن محاولات قد جرت في السنتين الماضيتين لجعل مطالب الإمارات بشأن هذه الجزر ذات طابع سياسي ودولي، وربما على أمل استخدام القضية كأداة للضغط على جمهورية إيران الإسلامية، فإن من الممكن، مع ذلك، النظر إلى المطالب على أنها صادقة دفع إليها سوء الفهم لأحداث عام ١٩٩٢ من كلا الطرفين.

أحداث عام ١٩٩٢

ذُكر أن السلطات الإيرانية قد منعت في نيسان/ابريل ١٩٩٢ مجموعة من المستخدمين الأجانب التابعين للشارقة من دخول جزيرة أبو موسى. كانت المجموعة تتألف من عمال فنيين من جنسيات باكستانية وهندية وفيليبينية ومن معلمين مصريين. وقد كذّبت إيران التقارير التي ذكرت أن موظفيها في جزيرة أبو موسى قد طردوا منها مواطنين من الإمارات المتحدة. اجتمع المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة في الثاني عشر من أيار/مايو لبحث القضية الخاصة بجزيرة أبو موسى. وقد ذكر أن الاتفاق قد تم في نهاية الاجتماع على أن تعتبر التزامات كل عضو من أعضاء الاتحاد التزامات الاتحاد كله(٧).

قبل هذا الاجتماع كان أحد ممثلي الإمارات العربية المتحدة يقوم بزيارة إلى طهران، فاقترح تاليف لجنة مشتركة من ممثلين عن إيران والإمارات لدراسة القضية، ولكن سلطات الجمهورية الاسلامية في إيران رفضت الاقتراح على أساس عدم وجود قضية تدعى قضية أبو موسى(٨).

وذكر أيضاً في الرابع والعشرين من آب/أغسطس ١٩٩٢ أن السلطات الايرانية كانت قد رفضت سابقاً دخول مجموعة كبيرة تتألف من أكثر من مئة شخص من جنسيات مختلفة (أغلبهم من المصريين) إلى جزيرة أبو موسى، وهي المجموعة التي كان قد رُفض دخولها إلى الجزيرة أيضاً في نيسان/ابريل من تلك السنة(٩).

وبعد أن أثبت هؤلاء للإيرانيين أنهم مدرسون يصطحبون أسرهم إلى أبو موسى لإجراء الامتحانات المدرسية سمح لهم الإيرانيون بدخول الجزيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

هذا وإن السكان الأصليين لقرية أبو موسى هم تحت سيادة الشارقة وفق مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١. وحين نشرت جريدة تايمز اللندنية خبر الحادث المشار إليه أعلاه زعمت «... أن إيران نكصت عن مذكرة التفاهم تلك، وأقنعت عدداً من المراقبين الدوليين بأنها تخطط لاستخدام الجزيرة في الممر المائي الذي يمر منه نصف نفط العالم، في حين أنها تريد بناء قاعدة في الجزيرة لثلاث غواصات اشترتها من روسيا». وكررت الجريدة كذلك ما ادعته أبو ظبي والقاهرة من أن إيران قد ثبتت سيادتها التامة على أبو موسى كلها(١٠). وقد كذبت طهران هذه الاتهامات جميعها وأرسلت ممثليها إلى أبو ظبي لإيجاد حل سلمي ينهي المشكلة. وقُطعت

---

(٧) *Echo of Iran*, vol. 40, no. 5 (13 May 1992), p. 9.

(٨) *Echo of Iran* quoting daily *Abrar* (Tehran), 13/5/1992, and *Echo of Iran*, Ibid., p. 9.

(٩) BBC Radio, Persian Service News Bulletin, Tuesday, 25 August 1992.

(١٠) *Times* (London) (22 September 1992), p. 11.

المحادثات بغتة بسبب مطالبة الإمارات المفاجئة بإرجاع جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى إليها بالإضافة إلى جزيرة أبو موسى.

وقد قامت حكومة الإمارات بتوزيع ورقة تحدد وضعها، على المندوبين الدائمين لأعضاء الأمم المتحدة، وذلك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، وأوضحت في تلك الورقة ما ادّعت أنه حقائق التاريخ بشأن تلك الجزر.

أوضحت المصادر الايرانية في تلك الأثناء أن السبب الذي دعا إلى تدبيرها ذاك كان «ما لوحظ في الأشهر الأخيرة من فعاليات مريبة في الجزء العربي من جزيرة أبو موسى»[١١].

ووفق ما ذكرته المصادر الايرانية، فإن الذي حفز إيران على القيام بتلك التدابير هو النشاطات المريبة التي كانت تجري في القسم الذي تسيطر عليه الشارقة من الجزيرة في الأشهر السابقة، وهي نشاطات شارك فيها عدد من رعايا أقطار ثالثة من ضمنهم أشخاص من أقطار غربية: «يعتقد المراقبون أن الحراس والوكلاء الايرانيين كانوا يراقبون دخول الأجانب إلى الجزيرة وخروجهم منها منذ بعض الوقت. وتفيد التقارير الواردة من مصادر إيرانية في طهران أن الإمارات المتحدة تقوم، من دون موافقة الحكومة الايرانية، ببناء منشآت جديدة في الجزء غير العسكري من الجزيرة. ويبدو أن هناك اتفاقاً مع أقطار عربية معينة يصبح بموجبه عدد من العرب من غير أهالي الجزيرة أفراداً مقيمين فيها. وقد تحققت مخاوف إيران حين أعلن وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عند انتهاء اجتماعهم المنعقد في جدة أنهم سيدعمون الامارات العربية المتحدة في سعيها لاستعادة السيادة على الجزر الثلاث العائدة إلى إيران (١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)»[١٢].

كانت إيران قد قامت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ بتحذير الشارقة من خلال وزارة الخارجية البريطانية[١٣] من أنها ستتخذ في جزيرة أبو موسى من الاجراءات ما تراه ضرورياً لحماية أمن الجزيرة و/أو القوات الايرانية فيها. وقد نقلت الوزارة المذكورة هذا التحذير إلى حاكم الشارقة مع الإشارة إلى أن من المفهوم أن الجواب عن التحذير لن يرقى إلى القبول به[١٤].

وأعلن هاشمي رفسنجاني رئيس جمهورية إيران الاسلامية، في خطبة صلاة الجمعة بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أن السلطات الايرانية قد قامت باحتجاز عدد من «المسلحين التابعين لأطراف ثالثة»، الذين كانوا يحاولون دخول جزيرة أبو موسى بصورة غير شرعية، ومنهم هولندي هو الآن سجين في طهران. ثم أضاف رفسنجاني قائلاً: «إن سياسة إيران في الخليج الفارسي ليست خلق الأعداء والمنازعات، بل الدفاع عن وحدة أراضيها، وإننا سنعمل على نحو جدي لضمان ذلك»[١٥].

كانت الإمارات المتحدة تقوم من جهتها، ومن دون أن تكذّب رسمياً هذه الاتهامات

---

(١١) *Echo of Iran*, vol. 30, nos. 8-9 (55-56) (August-September 1992), p. 3.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٣) يمكن الرجوع إلى النص الأصلي في: Pirouz Mojtahed-Zadeh, *The Islands of Tunb and Abu Musa* (London: University of London, SOAS, Middle East Centre, 1995), no. 6 of appendix III.

(١٤) المصدر نفسه، رقم ٧ من الملحق (٣).

(١٥) *Echo of Iran*, vol. 30, nos. 8-9 (55-56) (August-September 1992), p. 4.

الخطيرة بشأن انتهاك نص مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١ وروحها، باتهام إيران بمنع رعاياها من دخول أبو موسى مطالبةً إياهم بالحصول على سمة الدخول. كذلك اتهمت الامارات إيران بالتجاوز التدريجي على أبو موسى، وذلك ببناء الطرق وإنشاء مدرج للطائرات واتهامها بالعزم على توسيع وجودها العسكري في الجزيرة[١٦].

وتصاعدت حملة وسائل الاعلام بعد إخفاق محاولات إيران بإجراء مفاوضات مباشرة مع الإمارات المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

وظهرت تقارير لم تؤكَّد، مفادها أن إيران والشارقة كانتا على استعداد لتأكيد نصوص مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١ بكليتها، قبل أن يتدخل زعماء الإمارات المتحدة وإعلان وزير خارجية الإمارات قرار ربط أي اتفاق عن أبو موسى بطلب «إعادة» جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى إلى سيادة الإمارات المتحدة[١٧].

وعندما اندلع نزاع الحدود بين قطر والسعودية، وظهرت نتائج مباحثات الطاولة المستديرة التي جرى فيها تبادل الآراء الصريحة والأكاديمية بين أكاديميين من الطرفين، وهي التي نظمت في لندن في الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (وقد تزامنت مع هزيمة جورج بوش، الذي يُنظر إليه مدافعاً عن مطالب الإمارات المتحدة، وذلك في الانتخابات الرئاسية الأمريكية)، وقامت السلطات الايرانية بالسماح للمدرسين العرب بدخول أبو موسى، خفت التوترات بين الطرفين في أواخر عام ١٩٩٢. ولكن البيان الختامي الذي أُذيع في أبو ظبي في أواخر كانون الأول/ديسمبر من العام المذكور عن اجتماع القمة لمجلس التعاون الخليجي أشعل شرارة التوترات من جديد بين إيران والإمارات المتحدة. لقد دعا ذلك البيان جمهورية إيران الاسلامية إلى «إنهاء احتلالها جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى، اللتين تعودان إلى الإمارات العربية المتحدة...»[١٨].

إن هذا الهجوم الصارخ، بنظر إيران، على الترتيب الذي تم التوصل إليه بين إيران وبريطانيا العظمى نيابة عن الإمارات قبل نحو إحدى وعشرين سنة والذي اعتمدته الإمارات منذ إقامتها في سنة ١٩٧١، ومجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في عام ١٩٨١، قد استفز طهران كثيراً، فأصدر الرئيس هاشمي رفسنجاني في الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بياناً حذر فيه مجلس التعاون الخليجي من أن «... على المرء الذي يريد الوصول إلى تلك الجزر أن يعبر بحراً من الدماء»[١٩]. وجاء في بيانه أيضاً أن هذه المطالبة غير مشروعة كلياً. ومع ذلك، فإن مجلس التعاون الخليجي أعاد تأكيد المطالبة في بيانه الختامي لاجتماع القمة التالية، وبالتالي أطال النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة.

---

(١٦) انظر مطالعة حسن هـ. العلكيم التي قدّمت إلى: Farid [et al.], The Round Table Discussion on the Dispute over the Gulf Islands, Arab Research Centre, London, January 1993, p. 32.

(١٧) Embassy of the United Arab Emirates, Press Release, London (October 1992).

(١٨) BBC Summary of World Broadcasts; the Middle East ME/1573/A/7, 29th December 1992.

(١٩) *Middle East Economic Survey*, C 3 (11 January 1993).

ثانياً: نظرة في بعض الحجج التي تقدمها الإمارات العربية المتحدة

تتلخص النقاط البارزة في الحجج التي كان يطرحها البريطانيون في الماضي والتي تطرحها الإمارات العربية اليوم بما يلي:

١ ـ أسبقية الاحتلال: كتب الوزير المفوض البريطاني في طهران إلى وزارة الخارجية الايرانية في عام ١٩٠٤ يقول: «إن ما فعله شيخ الشارقة ليس سوى رفع علمه في الجزر التي لا تزال غير محتلة من أية حكومة...»[٢٠]. وهذا زعم غامض ويتجاهل الحقائق الآتية:

أ ـ كانت إيران هي الحكومة الوحيدة المجاورة لتلك الجزر في ذلك الوقت، فالقول بأنها «لا تزال غير محتلة» من «أية حكومة» لا معنى له.

ب ـ إن شيخ الشارقة لم يكن في ذلك الوقت رئيس «دولة» أو «حكومة» في الخليج الفارسي. لقد كان رئيس عشيرة (وربما من أصل إيراني) تحت الحماية البريطانية ويتمتع بسيطرة عشائرية من دون أن تكون ذات بعد إقليمي. تؤكد هذا الوثائق البريطانية الرسمية كلها ذات العلاقة بشؤون الإمارات، وكذلك بما يقوله عدد من المقيمين السياسيين البريطانيين السابقين في الخليج الفارسي[٢١] وغيرهم من الأكاديميين البريطانيين الثقاة[٢٢].

ج ـ كان لدى إيران في القرن التاسع عشر ترتيبات خاصة بالإجارة مع عُمان، وبموجبها أعطى فتح علي شاه في عام ١٨١١ وناصر الدين شاه في عام ١٨٥٦ سلطان عُمان حقوق إجارة عن بندر عباس وميناب (Minab) ومناطق الساحل جنوبي الخليج من الشرق إلى الغرب حتى البحرين. فإذا كانت كل هذه المساحات تعود إلى إيران، فلا يمكن أن تكون جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى، والواقعة جغرافياً في الوسط منها، جزراً غير محتلة.

د ـ إن وضع علامات على الأراضي للتدليل على الاحتلال أو الملكية، وذلك برفع أعلام عليها، كان طريقة جديدة أدخلتها الدول الأوروبية إلى منطقة الخليج الفارسي، في حين كانت سيادة إيران على تلك الجزر وملكيتها لها، وكذلك للأراضي الأخرى كلها خارج السواحل وداخلها في منطقة الخليج الفارسي، قد ثبتت تقليدياً من دون رفع أعلام الهوية.

هـ ـ إن إيران كانت قد رفعت علمها في عام ١٨٨٧ على جزيرة سرّي (Sirri) وجزيرة أبو موسى للتدليل على ملكيتها لهاتين الجزيرتين في أعقاب عزل القاسمي عن نيابة الحاكمية لبندر لنغه.

و ـ إن المؤلفات كلها التي وضعها الجغرافيون والمؤرخون العرب والمسلمون عن جغرافية العصر الاسلامي وتاريخه بشأن منطقة الخليج الفارسي تؤيد أن الجزر كافة الواقعة في ذلك البحر تعود إلى إيران. وما على البريطانيين إلا أن ينظروا مثلاً في كتاب **نزهة القلوب** لحمد الله مصطفى ليجدوا ما يلي: «إن الجزر الواقعة بين السند وعمان وفي البحر الفارسي تعود إلى بلاد فارس، وأكبر هذه الجزر قِشم والبحرين...»[٢٣].

---

(٢٠) مقتطف من نص الرسالة الموجهة من الوزير البريطاني في طهران إلى وزارة الخارجية الايرانية باللغة الفارسية بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، وثيقة رقم (٨٤) من «مختارات من وثائق الخليج الفارسي»، وزارة خارجية الجمهورية الاسلامية الايرانية، طهران، ١٩٨٩، ص ٢٦٨.

(٢١) انظر على سبيل المثال: J. B. Kelly, «Eastern Arabian Frontiers,» and R. Hay, «The Persian Gulf States».

(٢٢) انظر على سبيل المثال: J. C. Wilkinson, «Water and Tribal ...».

(٢٣) حمد الله أحمد بن أبي بكر المستوفي، **نزهة القلوب**، ٧٣٠هـ وطبع سنة ١٣٠٧هـ (١٩٢٨م).

ويقول المقدسي، وهو مؤرخ وجغرافي عربي لبدايات العصر الاسلامي إن «معظم الناس يسمونه (أي الخليج بين بلاد فارس والجزيرة العربية) بالبحر الفارسي حتى حدود اليمن، فالبحارة وصانعو السفن في هذا الخليج معظمهم من الفرس... والعدد الأكبر من سكان عدن وجدة هم من الفرس... في سحار ينادون بعضهم البعض بأسماء فارسية ويتكلمون اللغة الفارسية. سحار هي وسط عمان... ومعظم سكانها فارسيون» (١٩٠٦: ١٨).

تؤكد الوثائق الأوروبية سيطرة إيران على جميع مناطق الخليج الفارسي في المراحل الأخيرة. واستناداً إلى وثائق من المراحل البرتغالية ـ الصفاوية، يقول القبطان روبرت تايلر من الهند البريطانية: «... منذ أن استولى العرب على مسقط (١٦٢٠) وفقد البرتغاليون سيطرتهم على الخليج، انخفضت الضريبة التي يفرضها ملك الفرس على الصياد إلى خمسة دراهم (Abbasees) (بينما كان البرتغاليون يأخذون ١٥). أما الضريبة على التاجر فأصبحت عبارة عن مبلغ ضئيل يُدفع إلى الملك مقابل كل ألف محارة»[٢٤].

ز ـ إن رئيس وزراء إيران الحاج ميرزا اغاسي ثبّت رسمياً في عام ١٩٨٠ ملكية إيران للجزر كلها الواقعة في الخليج الفارسي[٢٥]. إن هذا الإعلان لم يفند رسمياً من بريطانيا أو غيرها من الحكومات عند صدوره أو بعد ذلك.

ح ـ إن عدداً من الخرائط البريطانية الرسمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يثبّت ملكية إيران لجزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى[٢٦].

٢ ـ رأى البريطانيون، في منازعاتهم مع إيران بشأن جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى، «أن سيطرة القواسم على جنوبي الخليج والجزر كانت قد ثبتت قبل أن يتم الفصل بشأن الساحل الفارسي بأمد طويل»[٢٧].

إن هذا الكلام ينافي حقائق التاريخ للمنطقة، للافتقار بالدرجة الأولى إلى الوضوح بشأن ذلك الفرع من القواسم الذي يسند إليه أنه ثبّت السيطرة على جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى وسرّي «قبل أن يتم الفصل بشأن الساحل الفارسي بأمد طويل (تسوية عام ١٨٨٧ للفصل في شؤون لنغه)». إذا كان الكلام يشير إلى قواسم لنغه، فلا شك في أنهم حكموا حاكمية لنغه وتوابعها من الموانئ والجزر بصفتهم من الرعية الإيرانية ومن الموظفين الايرانيين قبل عزلهم في عام ١٨٨٧ بأمد طويل. أما إذا كان الكلام يعني أن الفرع الرئيسي من القواسم كان قد ثبّت سيطرته على تلك الجزر قبل عام ١٨٨٧ أو بعد ذلك، فإن الحاجة تدعو إلى برهان قاطع لتوضيح الكيفية التي بها جرى تثبيت هذه «السيطرة»، وما هو القطر الذي تعود إليه الجزر قبل سيطرة ذلك الفرع عليها.

هنا نجد وثائق بريطانية رسمية أخرى تعين على فهم أفضل للوضع. ثمة عدد من الخرائط الرسمية البريطانية والفرنسية والروسية وُضع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهو يؤكد أن تلك الجزر تعود إلى إيران.

هناك وثيقة رسمية أخرى صادرة عن الحكومة البريطانية توضح أن تلك الجزر كانت قد احتلها أحد فروع القواسم بعد أن تثبت ذلك الفرع في لنغه أو ما جاورها، من دون أن تبين الوثيقة هل الذي احتل الجزر الايرانية هو ذلك الفرع ذاته أم الفرع الرئيسي من القواسم: «في

---

(٢٤) Brief Notes of Captain Robert Taylor, Bombay New Series, no. XXIV-1856/27.

(٢٥) انظر الصفحات السابقة.

(٢٦) Mojtahed-Zadeh, *The Islands of Tunb and Abu Musa*, appendix II.

(٢٧) مذكرة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٢٨، مكتبة المكتب الهندي وسجلاته، الملف رقم L/P & S/18/B 397، ص ٤٥١٢ـ ٤٥٢٨.

النصف الثاني من القرن الثامن عشر احتل عرب سواحل القراصنة (وسمّيت في ما بعد السواحل المتصالحة) جزيرة طمب وتوابعها نابيو (Nabiyu) طمب وأبو موسى وسرّي؛ ومن المحتمل أنهم قاموا بذلك في الفترة المرتبكة جداً التي أعقبت وفاة نادرشاه. وقد استوطن هؤلاء العرب كذلك في السواحل الفارسية، كما فعل عرب الهوالة (Huwala)؛ ولم يسجل الزمن الذي وصل فيه هؤلاء العرب فعلاً إلى الداخل، ولكن من المنطقي الافتراض أنهم قاموا بذلك بعد أن ثبتوا أنفسهم، هم أو بعض الآخرين من أصحابهم، في الجزر»[٢٨].

إن هذه الحكاية، إن صحّت، ما هي إلا اعتراف آخر بأن جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى وسرّي كانت ملكاً إيرانياً احتله القواسمة على نحو غير شرعي في وقت كانت إيران فيه غارقة في البلبلة وليس على رأسها زعيم حاكم. هذا وإن الاحتلال المزعوم لتلك الجزر من قبل الفرع الرئيسي للقواسم لم يتم الاعتراف به من قبل البريطانيين إلا في عام ١٩٠٣ حين أشعروا ذلك الفرع (الموجود في الشارقة) برفع علمه في الجزر المذكورة.

٣ ـ إلى جانب اللجوء إلى هذه الحجج القديمة والمستنفدة التي قدمها البريطانيون العاملون في الهند خلال العصر الاستعماري، فإن الإمارات العربية المتحدة تقيم مطالباتها بشأن جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى على عدد من الرسائل المتبادلة بين شيوخ الشارقة ورأس الخيمة من جهة، والوكلاء السياسيين البريطانيين ورؤساء القبائل المختلفة في السواحل الجنوبية من الخليج الفارسي والقواسم من شيوخ بندر لنغه من جهة أخرى. يعود بعض هذه الرسائل في تاريخها إلى عام ١٨٦٤. وتحوي هذه الوثائق عدداً كبيراً من التناقض وعدم التوافق مع مطالب مسرفة في الخيال بشأن مواقع مختلفة في أرجاء المنطقة كلها. وصحة هذه المطالب التي تحتوي عليها هذه الرسائل لم تؤيَّد حتى من شيوخ دبي الذين وجدوها غير جديرة بالإجابة في معظم الحالات. وأهم هذه الرسائل هي الرسالة التي كتبها الشيخ يوسف القاسمي شيخ بندر لنغه إلى شيخ رأس الخيمة، وهي تقول: «تسلمت رسالتكم، جاءني الحاج أبو القاسم، وكيل دار الإقامة، وأخبرني بشكواكم بشأن جزيرة طمب. إن جزيرة طمب هي في الواقع جزيرتكم، يا قواسم عُمان، وقد أبقيتها بعهدتي على اعتبار أنكم توافقون على ذلك، فالعلاقات بيننا هي علاقات الود والصداقة. ولكن بما أنكم لا ترغبون الآن في قيامي بغرس فسائل النخيل هناك، وبعبور البواستمة (Busmaithis) لقص العشب هناك، فسأمنعهم حتى تظل علاقاتنا المتبادلة ودية»[٢٩].

إن الاستشهاد بهذه الرسالة بمعزل عن الظروف سيكون مضللاً. أما تفحصها في السياق الصحيح للظروف التي كتبت فيها، فسيوضح الطبيعة الحقيقية لمحتوياتها. فحين اندلعت المنازعات بين شيوخ قواسم لنغه ورأس الخيمة بشأن رعي الماشية في طمب الكبرى، جرى طلب التحكيم من الوكلاء السياسيين البريطانيين[٣٠]. فقد اشتكى الشيخ حامد القاسمي، شيخ رأس

---

(٢٨) مقتطف من الوثيقة السرية رقم (١٧١٨٨) لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بشأن «الحدود الفارسية»، تاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧، القسم ١، E 10136/4029/34, FO 371/45507 171546، الفقرة ٧٢، ص ١٣.

(٢٩) مقتطف من رسالة الشيخ يوسف القاسمي، زعيم لنغا، إلى الشيخ حامد بن عبد الله القاسمي، زعيم رأس الخيمة، بتاريخ الأول من جمادى الآخرة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م. انظر مطالعة حسن هـ. العلكيم التي قدمت إلى: Farid [et al.], The Round Table Discussion on the Dispute over the Gulf Islands, Arab Research Centre, London, January 1993, p. 35.

(٣٠) انظر: D. H. Bavand, «Bar-rasi-e Mabani-e Tarikhi va Hoquqi-e Jazayer-e Irani-e Tunb va Abu Musa, = Examination of Legal and Historical Backgrounds of the Iranian Islands of Tunb and Abu Musa,» *Jameh-e Salem Monthly* (Tehran), vol. 2, no. 7 (December 1992-January 1993), p. 15.

الخيمة، بتاريخ العاشر من شباط/فبراير ١٨٧٣ لدى الحاج أبو القاسم، الوكيل السياسي البريطاني في لنغه، من أن أفراد عشيرة بوشميتي في الموانئ الايرانية، السلافية وجَرَك ولنغه، بتشجيع من الشيخ خليفة القاسمي شيخ لنغه، قد قاموا بمنع رعاياه من دخول جزيرة طمب لرعي ماشيتهم. فأصدر الحاج أبو القاسم قراره بأن جزيرة طمب تعود إلى لنغه (إيران) وأن لبوشميتي حقوقاً تقليدية في الرعي هناك. ثم تطلب الأمر إجراء مزيد من التحقيق في النزاع، فخوّل المقيم السياسي في بوشهر، ادوارد روس، الحاج عبد الرحمن، الوكيل السياسي في الشارقة، القيام بذلك. قام هذا بزيارة الجزيرة وقابل الشيخ القاسمي، شيخ رأس الخيمة، والشيخ القاسمي، شيخ لنغه، وكتب تقريراً ختمه بالقول إن جزيرة طمب تعود إلى إيالة فارس (إيران) وتديرها حاكمية لنغه. وعلى أساس هذا التقرير كتب روس إلى الشيخ القاسمي، شيخ رأس الخيمة، في التاسع عشر من نيسان/ابريل ١٨٧٣ يقول إن جزيرة طمب تعود إلى لنغه وإن على سكان رأس الخيمة الامتناع عن إزعاج مربي الماشية الايرانيين هناك، كما ان عليهم أن يخرجوا خيولهم من جزيرة طمب[٣١]. وبعد مضي عشر سنوات، حين كانت العلاقات قد عادت إلى مجاريها الطبيعية وشُجع الشيخ يوسف القاسمي، شيخ لنغه، على إقامة علاقات ودية مع القواسم شيوخ رأس الخيمة، قام هذا بكتابة رسالة المجاملة التي اقتبسناها آنفاً ووجهها إلى الشيخ القاسمي شيخ رأس الخيمة. إن الجملة التي تقول: «إن جزيرة طمب هي في الواقع جزيرتكم» إنما تكشف بلا ريب عن أصول المجاملة الشرقية، وبالتالي عن طبيعة الرسالة، وهي رسالة مشروطة بأن تظل العلاقات ودية. بالإضافة إلى هذا، وبعد بضعة أسطر، يكشف الشيخ يوسف من دون أدنى شك عن طبيعة الرسالة الحافلة بالمجاملة الشرقية، فهو يقول: «وإن بلدة لنغه هي بلدتكم» (انظر القسم المؤشر إليه بالرقم ٢ من الوثيقة الأصلية).

ما من أحد ظن يوماً ما أن ميناء لنغه يعود إلى غير إيران، وهو ميناء كان ولم يزل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الايرانية. وعندما كتب عبد العزيز آل سعود، ملك الدولة السعودية الجديدة في الجزيرة العربية، سنة ١٩٢٩ إلى الشيخ حمد آل خليفة، شاكياً سوء معاملة الجالية السعودية في البحرين، وصلته رسالة مجاملة من الشيخ يقول فيها إن البحرين وقاطف وحصا ونجد بلاد واحدة وهي «تعود إلى سموه»[٣٢]. من المؤكد أن ذكر البحرين مع بقية هذه المناطق لم يكن إلا من باب المجاملة. والسؤال هنا هو: بما أن إشارة المجاملة إلى أن لنغه «تعود» إلى شيخ رأس الخيمة لم تؤخذ، ولا يمكن أن تؤخذ حرفياً، فكيف يمكن أن تؤخذ الإشارة ذاتها إلى جزيرة طمب حرفياً؟

٤ ـ من جهة أخرى، كانت المصادر البريطانية توحي بأن إيران طالبت بجزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى على أنهما تعودان إليها، وذلك في عام ١٨٧٧، كما طالبت بجزيرة أبو موسى على أنها تعود إليها في عام ١٨٨٧ أو ١٨٨٨. إن ما تتجاهله هذه المصادر، ببساطة، هو الحقيقة التي مفادها أن إيران إنما ذكّرت البريطانيين في عام ١٨٧٧ وفي عام ١٨٨٧ أو ١٨٨٨ بملكيتها لهذه الجزر وأن التلميح بملكية الشارقة أو رأس الخيمة كان غير ذي موضوع.

---

(٣١) مذكرات ومراسلات رايلي حول بلاد فارس والولايات العربية، ومجموعة اوامر الصلاحيات القنصلية من عام ١٨٥٧ إلى ١٨٨٢، القسم الثاني، مراسلات أخرى بشأن الصلاحيات القنصلية في بلاد فارس، خلال الفترة ١٨٧٤ ـ ١٨٧٦، في: FO 60/451, p. 19.

(٣٢) الوثيقة رقم ٥٣ من: **مختارات من وثائق الخليج الفارسي** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٩٠ ـ ١٦٨.

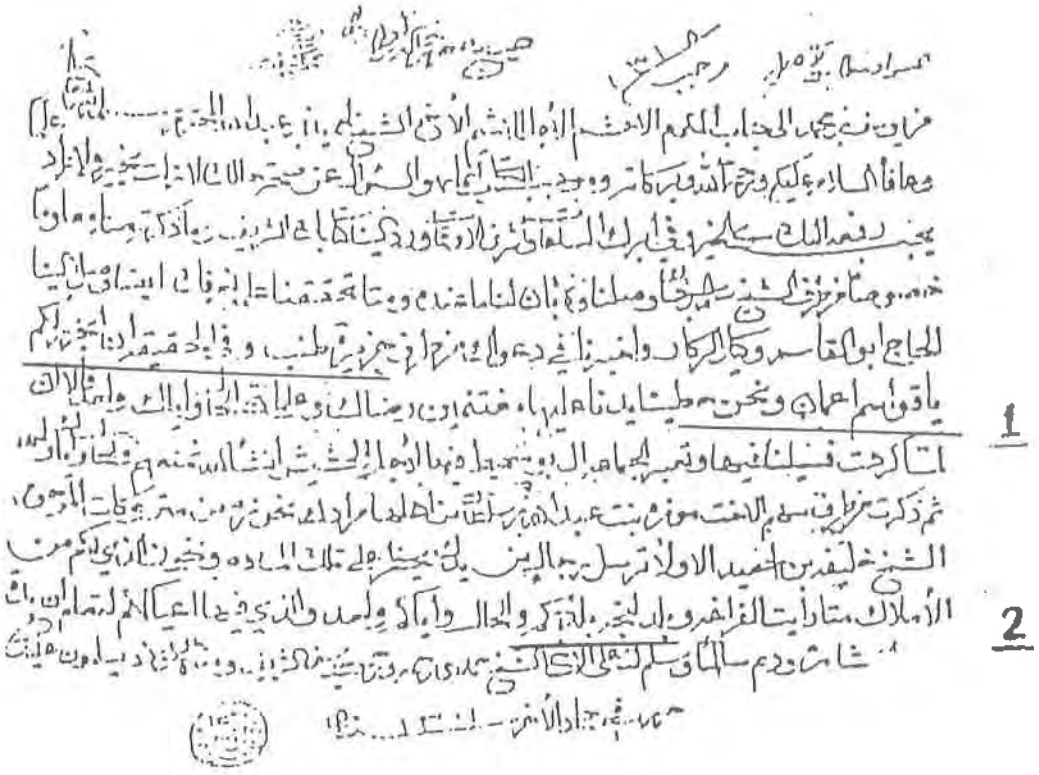

النسخة الأصلية للرسالة الموجهة بتاريخ الأول من جمادى الآخرة سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٢م من الشيخ يوسف القاسمي شيخ بندر لنغه إلى الشيخ حامد القاسمي، شيخ رأس الخيمة. وقد أشار كاتب الرسالة إلى جزيرة طمب بالرقم ١، بينما أشار إلى بندر لنغه بالرقم ٢.

٥ ـ الوضع القانوني المزدوج: في ما يتعلق بادعاء البريطانيين بأن هذه الجزر كانت قد حكمت من قبل حكام لنغه العرب بصفتهم شيوخ القواسم لا بصفتهم موظفين إيرانيين، فإن مما يستعصي على الفهم كيف جرى ترتيب هذا الوضع القانوني المزدوج. كيف يمكن حاكم لنغه أن يحكم جزراً تابعة للحاكمية لا بصفته حاكماً إياها، بل بصفته يحمل عنواناً آخر رسمياً وقانونياً؟

ومع وجود كمية كبيرة من الوثائق البريطانية والإيرانية التي تؤكد المركز القانوني لقواسم لنغه وتصفهم بأنهم «موظفون إيرانيون في حاكمية لنغه ومن رعايا الحكومة الايرانية المخلصين»، فإن البريطانيين، على ما يبدو، لم يأخذوا هذه الحقائق كلها بعين الاعتبار حين ذكروا ما جاء أعلاه. ومن غير المعروف ما سيكون عليه تفسيرهم مسائل مختلفة مثل: متى جرى تغيير القواسم من حكام لنغه فرداً فرداً أو عزلهم أو تعيينهم من قبل السلطات الايرانية؟ وهل يؤثر هذا التغيير أو العزل في المركز الغامض الآخر، قانونياً كان أو تقليدياً، الذي للفرد المعني بصفته «حاكماً قاسمياً وراثياً» بشأن لنغه والجزر التابعة لها؟ ثم، ماذا جرى حين ألغت السلطات الايرانية في عام ١٨٨٧ حاكمية القواسم للنغه، ولمركزهم القانوني أو التقليدي بشأن

لنغه والجزر التابعة لها، ولماذا لم يحتج البريطانيون ضد استمرار وضع لنغه وتوابعها تحت الاختصاص الايراني المباشر من عام ١٨٨٧ حتى عامي ١٩٠٣ و١٩٠٨ (وكانت طمب الصغرى قد احتلت في عام ١٩٠٨)؟ من الجدير بالذكر أيضاً أن هذه لم تكن المرة الأولى التي ادعى فيها البريطانيون بمركز قانوني مزدوج للقواسم شيوخ بندر لنغه. كانوا قد قاموا بذلك بشأن جزيرة سرّي أيضاً، ولكنهم تركوا هذه الحجة التي لا تثبت شيئاً بعد تبادل بضع مذكرات بشأن مطالب متقابلة مع الايرانيين[٣٣].

٦ ـ عامل الاستعمال: من الحجج القانونية التي تنوه بها الامارات العربية المتحدة، الحجة التي تأخذ بعامل الاستعمال منذ نحو ثماني وستين سنة، أي من عام ١٩٠٣ حين رفع علم الشارقة على تلك الجزر، إلى عام ١٩٧١ حين أعيدت الجزر إلى إيران؛ إذ إن حكام الشارقة ورأس الخيمة كانوا قد قاموا خلال تلك الفترة بإنشاء بنايات هناك وعينوا ممثلين رسميين فيها، وبهذا فإن عامل الاستعمال يجبّ الادعاء الايراني بالسيادة.

يجدر بالذكر أن عامل الاستعمال هذا يقتضي بموجب القواعد الدولية أن يكون احتلال الأرض مستمراً على نحو «لم ينقطع»، و«لم يتقلقل» و«لم يعارض». وكما بحثنا آنفاً، فإن الحكومة الايرانية بدأت تحتج وتعارض احتلال جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى بعد أقل من سنة على احتلالهما من قبل الإمارتين في عام ١٩٠٣. كانت إيران تكرر احتجاجها ومعارضتها سنوياً منذ عام ١٩٠٤، وتلحف على بريطانيا بطلب التفاوض معها في مناسبات متعددة بشأن طرق الإقرار بحقوق إيران على هذه الجزر، وليس هذا فقط، بل كانت إيران تتدخل مادياً لقطع احتلال الجزر في مناسبات متعددة، حتى إنها نجحت باسترداد طمب الكبرى في نهاية عام ١٩٣٤ ولو لفترة وجيزة. ولا شك في أن حملة إيران المتواصلة والقوية مدة ثماني وستين سنة ضد احتلال هذه الجزر من قبل الإمارتين لا تبقي مجالاً للتمسك بحجة عامل الاستعمال.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض مصادر الإمارات العربية المتحدة يذكر في هذا الصدد إن حقائق التاريخ يجب تجاهلها في مثل هذه الحادثات، لأنه لو اتبعنا المقترب التاريخي «الذي نحن (الإمارات) لا نتفق معه في العلاقات الدولية، لاختفى من الوجود عدد من أقطار الشرق الأوسط...»[٣٤]. إن هذا الكلام لا ينطبق على حالة الجزر المعنية لأنها ليست أقطاراً.

إن الأراضي التي انفصلت في الماضي عن الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية وتحولت إلى أقطار جديدة، كانت مساحات شاسعة ومأهولة اختارت الاستقلال أو حققته بطريقة أو بأخرى. إنها أراضٍ لم تحتلها أو تضمها دول أخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى الجزر المعنية، فجزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى لم تكن مأهولة حين أخذت من إيران في بداية القرن العشرين وضمت إلى الشارقة[٣٥]. إن جزيرتي طمب الكبرى وأبو موسى لا زالتا غير مأهولتين إلا قليلاً، في حين أن طمب الصغرى غير مأهولة على الإطلاق. كانت هذه أجزاء من الأراضي

---

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: Mojtahed-Zadeh, *The Islands of Tunb and Abu Musa*.

(٣٤) مطالعة حسن هـ. العلكيم المقدمة إلى: Farid [et al.], The Round Table Discussion on the Disputes over the Gulf Islands, Arab Research Centre, London, January 1993, p. 41.

(٣٥) كان تعداد سكان جزيرتي أبو موسى وطمب الكبرى ٣٠٠ و٢٥٠ نسمة على التوالي عندما أُعيدتا إلى إيران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١.

الايرانية استولت عليها بريطانيا العظمى في بداية القرن العشرين لأسباب تتعلق، في تصورهم، بالحاجات الأمنية في ذلك الزمن. يضاف إلى هذا أن مادتين في الأقل من مواد مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ بين إيران والشارقة تؤكد صراحة سيادة إيران على جزيرة أبو موسى؛ فالمادة الثانية من المذكرة تسمح لإيران بوجود وحدات عسكرية في الأقسام الشمالية من أبو موسى مع سيادة كاملة. إن وحدات عسكرية مع سيادة كاملة على الأراضي المعنية لا يمكن وجودها إلا على أراضي القطر ذاته؛ والمادة الثالثة من المذكرة تعترف بقانون المياه الاقليمية الايراني بالنسبة إلى أبو موسى، مع أن مدى المياه الاقليمية للشارقة كان في ذلك الوقت ثلاثة أميال بحرية وفق القانون البريطاني للمياه الاقليمية[٣٦].

٧ ـ تدّعي الامارات العربية المتحدة الآن بأن القبول بمذكرة التفاهم في عام ١٩٧١ كان قد تم بالإكراه، وأنها إنما كانت قد قبلت بالوضع الجديد لجزيرة أبو موسى، وذلك بشكل اعتراف «واقعي» لا غير. إن إيران لم تكن تتفاوض مع الشارقة لكي تفرض عليها شيئاً بالإكراه. إن هذا الادعاء يتعارض تماماً مع الحقيقة التي مفادها أن الشارقة كانت في زمن توقيع المذكرة محمية بريطانية وكانت شؤونها الخارجية من مسؤولية الحكومة البريطانية وفق اتفاقيتي عامي ١٨٦٤ و١٨٩٢، وهي الحكومة التي توصلت معها إيران إلى مذكرة التفاهم. كانت بريطانيا العظمى في ذلك الوقت دولة كبرى في العالم، وهي لم تزل كذلك، كما أنها أقوى بكثير من إيران، فهي لا تقبل بأي شكل من الأشكال التوقيع على اتفاقية كمذكرة التفاهم بإكراه من إيران.

والواقع أن حجة معاكسة ستكون أكثر انطباقاً على الحقائق. فبفرض اتفاق على إيران بشأن سيادة مشتركة على جزيرة أبو موسى، فإن بريطانيا، الدولة الكبرى التي تعمل نيابة عن الإمارات، تكون قد حالت دون سيادة إيران الكاملة على جزيرة أبو موسى بأسرها. إن على إيران، تحت الإكراه، أن تمنح الوضع الجديد للجزيرة اعترافاً «واقعياً». يضاف إلى هذا أن الإمارات العربية المتحدة، في دفاعها الوارد في ورقة بيان الوضع المؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢، تقول إن مذكرة التفاهم قد فرضت على الشارقة بالإكراه، وتطالب كذلك في الورقة نفسها بأن تظل إيران ملتزمة مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١. إن هذا الطلب يتناقض بوضوح مع حجة الإمارات المتحدة بأن المذكرة كانت قد فرضت بالإكراه، الأمر الذي يجعل حجتها لاغية وباطلة.

لقد تعمد المسؤولون من الإمارات المتحدة أن يتجاهلوا حقيقة معينة، وهي أن وصول القوات العسكرية الإيرانية إلى جزيرة أبو موسى في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ كان قد جرى الاحتفاء به رسمياً، إذ رحب بالقوات وقوادها الشيخ سلطان بن محمد القاسمي شخصياً، وهو الحاكم الحالي للشارقة، وكان يومئذٍ ولياً للعهد وقام بتمثيل شقيقه الشيخ خالد ابن محمد القاسمي الذي كان حاكماً للشارقة. إن الاستقبال الرفيع المستوى الذي جرى للقوات الايرانية في جزيرة أبو موسى لا يمكن أن يعني قبول الشارقة مذكرة التفاهم بالإكراه.

استنتاجات ختامية

من الواضح في التحليل العقلاني أن مسألة سيادة إيران على جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى كانت قد حسمت بمفاوضات جرت في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ بين إيران

(٣٦) وسعت الإمارات العربية المتحدة حدود مياهها الاقليمية إلى ١٢ ميلاً في عام ١٩٩٣.

وبريطانيا. وكانت هذه حصيلة احتجاجات إيران ومطالباتها على مدى زهاء ٦٨ عاماً من أجل إعادة تلك الجزر إليها. ولو أن الأمر غير ذلك لكانت بريطانيا ـ التي كانت لم تزل مسؤولة عن المصالح الاقليمية والحدودية والعلاقات الخارجية للإمارات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ـ قد قامت في الأقل بإصدار بيان بالاحتجاج ضد توقيع مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة بشأن وضع جزيرة أبو موسى وضد استيلاء إيران على جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى.

هذا وإن هذا الاستنتاج لا يرمي إلى توكيد الملكية الايرانية للجزر المعنية. إن الحقائق الموثقة قد عُرضت بما أمكن من الوضوح في هذا البحث، وأنا أترك إلى القراء أن يتوصلوا إلى النتيجة النهائية بحسب قناعاتهم. أما الذي أريد قوله هنا فهو أن إحياء قضية حسمت بمفاوضات بين إيران وبريطانيا العظمى لا يمكن إلا أن يضر بإمكانات التعاون في الخليج الفارسي من أجل السلم ومن أجل إنشاء تجمع اقتصادي إقليمي. ونظراً إلى الأهمية البالغة للتحرك نحو إنشاء مثل هذا التجمع في المنطقة من أجل البقاء في النظام الجيوسياسي الآخذ بالظهور في العالم والمتجه وجهة اقتصادية والمتصف بتعدد الأقطاب، يترتب علينا أن نتساءل عن الحكمة من محاولات إثارة نزاعات محسومة من جديد.

أعلن المجلس الأعلى في الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ أن الالتزامات الدولية لكل إمارة من الإمارات في الفترة قبل عام ١٩٧١ هي التزامات الإمارات العربية المتحدة ذاتها. وبالنظر إلى أن إيران والشارقة كانتا تستعدان في ذلك الوقت للتفاوض بشأن خلافاتهما، فإن هذا التعهد الذي أخذته على عاتقها الإمارات العربية المتحدة كان يهدف بوضوح إلى إضفاء صفة سياسية ودولية على السيادة المشتركة لإيران والشارقة على جزيرة أبو موسى، وهي سيادة جرى ترتيبها قانونياً. أن تعهداً كهذا يكاد يخلو من روح الصداقة الضرورية للتغلب على الخلافات بالطرق السلمية. وتغدو نيات الإمارات العربية المتحدة أجلى بياناً حين تم جر الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي إلى إصدار بيانات متكررة تأييداً لمجهودات الإمارات العربية المتحدة لصبغ القضية بصبغة دولية. فليس هناك من معاهدة بين دولتين تنشئ حقوقاً ومسؤوليات لقطر ثالث، وذلك تطبيقاً للمبدأ القانوني السائد الذي يقول: «Pacta Tertiis nec nocent nec prosunt»[٣٧].

طلب الملك فهد ملك السعودية إلى إيران، في رسالته التي وجهها بمناسبة أداء فريضة الحج لسنة ١٩٩٤، أن تعطي جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى للإمارات العربية المتحدة. وهذا أمر لم يسبق له مثيل. فللمرة الأولى في التاريخ يطلب زعيم أحد الأقطار إلى قطر آخر أن يعطي قطراً ثالثاً أجزاء من أراضيه التي تحت سيادته. إن الضجة التي ثارت من جراء هذا الحدث طغت على الرأي العام الدولي الذي تعالى ضد «تدخل» السعودية في الشؤون الداخلية لجمهورية اليمن وما أحدثه ذلك التدخل من حرب أهلية في ذلك القطر.

بلغت هذه المعالجة للخلافات الايرانية ـ الاماراتية ذروتها حين أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي المجتمعون في السعودية بياناً في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٩٤ يعبّرون فيه عن أسفهم لعدم تنفيذ إيران توصيتهم السابقة بـ «الجلاء» عن الجزر الثلاث.

إن الافصاح المتكرر عن تأييد مطالب الإمارات الاقليمية الموجهة إلى إيران الذي يصدر عن

---

(٣٧) Mohammad Reza Dabiri, «Abu Musa Island: A Binding Understanding of a Misunderstanding,» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 5, nos. 3-4 (Fall-Winter 1993-1994), p. 583.

اجتماعات القمة الخليجية السنوية وعن المؤتمرات الوزارية لا يخدم إمكانات السلام والتعاون في الخليج الفارسي، ولو أن هذا الإفصاح يبدو بنظر بعضهم شبيهاً في عدم جديته بما كان يصدر من بعض الزعماء العرب عند زياراتهم بغداد خلال سنوات الحرب الايرانية ـ العراقية تأييداً لمطالب العراق الاقليمية والحدودية من إيران، تلك التصريحات التي أخزاها الرئيس صدام حسين نفسه في رسالته المؤرخة ١٤/٨/١٩٩٠ الموجهة إلى الرئيس رفسنجاني.

وبالنظر إلى موقع الجزر المعنية في مضيق هرمز الحساس استراتيجياً، وبالنظر إلى أن كلاً من أقطار الخليج الفارسي المنتجة للنفط وأقطار العالم الصناعية المستهلكة إياه يعتمد كل الاعتماد على السلم والأمن في المضيق المذكور، فإن من المهم أن نلاحظ أن تأييدَ أي من طرفي المساجلة ضد الآخر يمكن أن يؤدي بسهولة إلى نزاع قد يبلغ بشدة تفجره ما حدث في أزمة الكويت في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وقد حذر الايرانيون الزعماء السياسيين في الولايات المتحدة وأوروبا من خطر التلميحات التي تصدر بتأييد أحادي الجانب في هذه القضية. ففي رسالة الرئيس رفسنجاني التي وجهها في ٢١/٢/١٩٩٣ إلى جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا، وكان يومئذٍ رئيساً للجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي في ما بعد) ورد ما يلي: «أجد من الضروري أن أنتقد الازدواجية التي يتّبعها الغرب في مقاربته المطالب الاقليمية القديمة التي تخلق في المنطقة حالة من عدم الاستقرار وعدم الأمن. يمكننا أن نشخص ازدواجية كهذه في موقفكم نحو مطالب العراق بشأن الكويت، ونحو إيران في ما يتعلق بالمطالب التي لا أساس لها التي يطالب بها بعض جيراننا الجنوبيين. وإذا كانت مثل هذه المقاربة صحيحة، فإن بوسع إيران أن تتقدم بعدد من المطالب التاريخية والموثقة تجاه جيرانها»[٣٨].

هذا ومن الصحيح القول إن الخلافات الاقليمية والحدودية في الخليج الفارسي قد حالت دون التعاون الصحيح والدائم بين الدول العربية وإيران في المنطقة. كما ان من الصحيح أيضاً القول إنه كلما حدثت حالة طوارئ تمس المصالح العمومية لكلا الطرفين تحقق التعاون بين إيران وجيرانها العرب. وأحسن مثل على هذا هو فترة السنوات السبع (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥) من التعاون العربي ـ الايراني في المنطقة.

كان الحافز وراء هذه الفترة من التعاون العربي ـ الايراني هو الشعور بحالة الطوارئ الناجمة عن إعلان الحكومة البريطانية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ عن انسحاب قواتها من شرق السويس تاركة بذلك مسألة الأمن في الخليج الفارسي إلى الدول الواقعة على سواحله. وقد تزامن هذا الاعلان مع بيان الرئيس نيكسون المتضمن مبدأ عدم التدخل في المنازعات الاقليمية، والذي ترك الأمن الاقليمي في أرجاء العالم إلى الأطراف الاقليمية الصديقة ذات العلاقة. وقد خلق هذا الوضع إحساساً بالعجالة من أجل تحقيق التعاون الاقليمي في الخليج الفارسي لغرض الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. وكانت هناك قوة دفع أخرى لظهور هذا الوضع تمثلت باجتماع عام ١٩٦٥ بين شاه إيران والملك فيصل ملك السعودية، والذي جرى الاتفاق فيه على تعاون واسع بين الأمم الاسلامية. إن تلك الاتفاقية لم تضع نهاية حاسمة لسنين من النزاعات الشيعية ـ السنية في المنطقة فحسب، بل عبدت الطريق أيضاً لتأسيس المؤتمر الإسلامي[٣٩].

---

(٣٨) *Ettela'at*, 2/12/1371 = 21/2/1993.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: Mojtahed-Zadeh, «A Geopolitical Triangle in the Persian Gulf: Actions and Reactions among Iran, Bahrain and Saudi Arabia,» pp. 47-59.

وسرعان ما أدركت إيران وجيرانها من الدول العربية أن تسوية الخلافات الجغرافية إنما ينظر فيها بجدية كشرط ضروري مسبق لدفع التعاون إلى الأمام في ما بينهم في المنطقة. وبتأثير من حالة العجالة الاستراتيجية هذه تمّت تسوية العديد من قضايا الحدود المعقدة. ثمة اثنتان من أعقد القضايا الحدودية التي تمت تسويتها في تلك الفترة، وهما تسوية الحدود الساحلية بين إيران والسعودية في أواخر عام ١٩٦٨ والتفاهم الذي جرى بين إيران والشارقة في عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى. وقد أعقب ذلك عدد من التسويات الأخرى مثل: تسوية الحدود الساحلية لسنة ١٩٧٠ بين إيران وقطر في عام ١٩٧٠؛ وبين إيران والبحرين في عام ١٩٧٢؛ وبين إيران وعُمان في عام ١٩٧٥؛ وتسوية النزاع الحدودي النهري والأرضي بين إيران والعراق في السنة ذاتها[٤٠]. أما الحدود البحرية بين إيران والكويت في أعلى الخليج، فقد غطتها مسودة الاتفاقية بين الطرفين (وتم التوصل إليها في الفترة ذاتها)، ولكنها لم تنفذ بسبب المنازعات الاقليمية والحدودية المستمرة بين العراق والكويت. كذلك قامت إيران بتقليص حدودها البحرية مع دبي في عام ١٩٧٢، ولكن التصديق الرسمي على هذا الاتفاق لم يتم، إذ حالت دونه الشكوك التي نشأت عن البنود غير الواضحة لاتفاقيات عام ١٩٧١ بين إيران والشارقة بشأن جزيرة أبو موسى. وقد وضعت كذلك مسودة اتفاقية بين إيران وأبو ظبي في تلك الفترة، ولكنها لم تدخل أيضاً حيز العمل بسبب الوضع الخاص بجزيرة أبو موسى[٤١].

ثمة مناسبات أخرى ظهر فيها التعاون العربي ـ الايراني في الفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥) ومنها تنازل إيران عن مطالبها التاريخية في البحرين الذي لقي ترحيباً على الساحة الدولية، واستجابتها السريعة والناجعة جداً لطلب عُمان في عام ١٩٧٣ المساعدة على نزع فتيل المؤامرة الانفصالية ـ الماركسية التي كانت موجهة ضد وحدة أراضيها. أدت تلك المساعدة العسكرية العاجلة والكبيرة إلى استئصال الكفاح المسلح الذي شنه الانفصاليون الشيوعيون على مدى اثني عشر عاماً في إقليم ظفار في عُمان، وقد تم القضاء عليه في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاث سنوات. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه إيران منشغلة بالدفاع عن وحدة أراضي عُمان، كان معظم العرب يهاجمونها متهمين إياها بمطامح إقليمية في عُمان. إن تلك الهجمات أدت على نطاق واسع من تنامي عدم الثقة بين العرب والإيرانيين في المنطقة إلى إلهاب المشاعر التي كانت تنفخ في نيرانها مصادر مريبة في الغرب، ولا سيما بعد أن اتضح أن التعاون العربي ـ الايراني في ميادين أخرى، مثل السياسات النفطية الدولية لمنظمة أوبك، كان يميل كثيراً بميزان القوى في النظام الجيوسياسي الدولي لصالح الدول الاقليمية في الخليج الفارسي. كان بعض الاتهامات الغربية ضد إيران بوجود مطامح إقليمية لديها ضد الدول العربية في المنطقة قد نجح بالتأثير في بعض العرب، على الرغم من أن إيران كانت قد سحبت مطالبها الاقليمية تجاه البحرين، كما كانت قد دافعت عن وحدة أراضي عُمان. وقد بلغت تلك الاتهامات أوجها في عام ١٩٧٧ حين نشر بول أردمان روايته المثيرة للخواطر *The Crash of 1979*. كانت هذه المكائد والدعايات الرامية إلى تدمير إمكانات التعاون العربي ـ الايراني برمتها قد أدت في نهاية المطاف إلى فشل الاقتراح الذي تقدمت به إيران لعقد «ميثاق أمن جماعي في المنطقة باشتراك الدول

---

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول تحديد حدود المياه الاقليمية في الخليج الفارسي، انظر: Pirouz Mojtahed-Zadeh, *Keshvarha a Marzha dar Mantaqeh-e Jeopolitik-e Khalij-e Fars = Countries and Boundaries in the Geopolitical Region of the Persian Gulf*, translated into Persian by Hamid-Reza Malek-Mohammadi Nouri (Tehran: IPIS Publication, 1993).

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Pirouz Mojtahed-Zadeh, «Iran's Maritime Boundaries in the Persian Gulf,» in: Keith S. McLachlan, *The Boundaries of Modern Iran* (London: UCL Press, 1994), pp. 101-127.

الواقعة على سواحل الخليج الفارسي كلها»[٤٢]، وإلى إنهاء تلك الفترة الوجيزة من التعاون العربي ـ الايراني في المنطقة. وليس من المستحيل اليوم أن نتصور التاريخ وقد أعاد نفسه بإحياء روحية التعاون الجماعي في المنطقة. ولا بد من أن تكون الخطوة الرئيسية في هذا الاتجاه إجراء تسوية مرضية للخلافات الاقليمية المتبقية بين الطرفين، ومنها خلافات إيران مع العراق التي لا يمكن حسمها إلا عندما يفصل العراق بإخلاص بين القضايا الجغرافية مع إيران وسياسته العربية. وبخلاف ذلك يكون الحل الانتقالي الوحيد المتبقي للمنطقة من أجل التعاون هو المضي قدماً من دون اشتراك نشط من العراق إلى أن يتمكن من إعطاء الأولوية لمصالحه الجغرافية على مطامحه الجيوسياسية في العالم العربي، والتي استنفدت من أمد طويل، وإلى أن يتمكن من أن يماهي مصالحه الاقليمية والعالمية مع مصالح باقي المنطقة.

إن قضية جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى يمكن تسويتها إذا شعر الطرفان بإخلاص، بالحاجة إلى تعاون جاد في المنطقة. وسأتوسع في هذا قليلاً كما يلي:

بما أن النظام العالمي المتغير يجعل من الضروري إعادة النظر في أرجاء العالم كافة من أجل الاستعداد لمواجهة التحديات النابعة من الوقائع الجيوسياسية العالمية الجديدة من خلال إنشاء هياكل اقتصادية ـ سياسية إقليمية للتعاون، فإن استمرار المنازعات الاقليمية العربية ـ الايرانية وغيرها من المنازعات بين الطرفين لن يؤدي إلا إلى خدمة المصالح الخارجية والعودة عليها بالنفع؛ بعبارة أخرى، فإن التعاون بين إيران والدول العربية في المنطقة لا يكون ممكناً إلا إذا وضعت المصالح الوطنية قبل المصالح الجيوسياسية للدول العظمى. وسيتوقف تحقيق هذا التعاون، عندئذٍ، على التسوية الودية والعادلة لقضية مطالب الإمارات العربية المتحدة تجاه جزيرة أبو موسى؛ وقد تكون المقترحات التالية في هذا السياق مفيدة في تقديم بعض المساعدة:

١ ـ نزع الصفة السياسية نزعاً كاملاً عن قضية هذه المطالب، وذلك بمنع مصالح الأطراف الثلاثة من التدخل في هذا الأمر.

٢ ـ تعهد إيران باتخاذ الوسائل لتطمين الدول العربية في المنطقة بشأن إخلاصها وعدم وجود نيات سيئة لديها نحو الوضع القائم في المنطقة من حيث السيادة والأراضي.

٣ ـ تعهد الإمارات العربية المتحدة بالتقليل من مطالبها الإقليمية إلى حدود أكثر واقعية، أي أن تظهر الإمارات حسن نياتها، وذلك بالتخلي عن المطالب غير الواقعية تجاه جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى، وهما جزيرتان يقر المراقبون المستقلون جميعهم بأنهما إيرانيتين، وذلك وفق المعطيات الجغرافية والتاريخية كلها.

٤ ـ قبول الطرفين بأن مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١ يعوزها الوضوح من جوانب مختلفة تتعلق بتطبيق سيادة كل من إيران والشارقة، على انفراد، على الجزيرة. لا بد من تحسين بنود المذكرة في ما يتعلق بالميادين المتصلة بمدى نشاط الطرفين في الجزيرة وزيارات رعايا الأطراف الثلاثة إليها.

٥ ـ تقصير الحدود البحرية بين إيران والإمارات العربية المتحدة على أساس ترتيبات محسنة في جزيرة أبو موسى، الأمر الذي سيزيل الخلافات الحدودية كلها بين الطرفين □

---

(٤٢) Mojtahed-Zadeh, *Political Geography of the Strait of Hormuz*, pp. 5 and 46.

هاجس الوحدة المغاربية
في سياق التفاعل الثقافي والتواصل الحضاري

عبد الله بنصر العلوي

أستاذ الأدب المغربي،
كلية الآداب، فاس، المغرب.

مقدمة

يستمد هذا الموضوع مشروعيته من أمرين: الأمر الأول منهما يتعلق بأن بناء الحاضر لا يتم إلا عبر الماضي، بمعنى أن الماضي يشكل الآلية (الميكانيزم) المحفّزة لإقرار حاضر يتحقق فيه الوعي بواقعه. أما الأمر الثاني فيتعلق بأن بناء الحاضر لا يتم إلا عبر المستقبل، بمعنى أن هذا المستقبل يمثل الأبعاد والرؤى التي سعى إلى إنجازها والتطلع إلى أهدافها.

ولعل الأمر الأول هو المنجز في هذه الدراسة التي تحاول مقاربة الماضي الذي لا نتردد في القول بأن الإنسان المغاربي حقق فيه مظاهر الوحدة، إذ كانت أعمق وأكبر مما هي عليه الآن. ومن ثم نروم بعض مظاهرها في المجال المعرفي في هذه الدراسة التي تحفر في أعماق الذاكرة/ التراث. لذلك، نتناول جملة من الأفكار ننظمها في التصميم التالي:

أولاً: مفهوم الثقافة وعلاقتها بالإنسان والحضارة.
ثانياً: مقومات الوحدة بين التصور والإنجاز.
ثالثاً: دراسة المقومات الإبداعية من خلال:
١ ـ التفاعل الثقافي.
٢ ـ التواصل الحضاري.

أولاً: مفهوم الثقافة وعلاقتها بالإنسان والحضارة

لا شك في أن الثقافة في دلالتها العميقة تعني «جملة من القيم والمفاهيم التي تؤثر في سلوك المجتمع وتصوره ونظرته إلى الحياة والكون[1]»، بحيث تشكل رؤية تطبع الواقع والإنسان بكثير من السمات في سائر المجالات، من شأنها أنها تحفّز إلى إدراكٍ واعٍ بإمكانيات

(١) انظر: توماس ستورنز إليوت، **ملاحظات نحو تعريف الثقافة**، ترجمة شكري محمد عياد؛ مراجعة عثمان نويه ([القاهرة]: المؤسسة المصرية العامة، [؟١٩٦]).

الذات والتطلع إلى التجاوز. وحينئذ تكتسب الثقافة خاصية التنمية والتطور لخلق مقومات تروم إثبات حضارة تقوم أساساً على مساهمة الإنسان باعتبارها جوهر العلم والمعرفة.

ومن ثم، فبين الثقافة والإنسان علاقة وطيدة تماثل علاقة الدال بالمدلول، حيث تصبح الثقافة ليس مجرد جملة من العلوم والمعارف والفنون[٢]، بل سلوكاً لا يكتسب قيمته الحضارية إلا بالتأثير. كما ان الإنسان ليس مجرد متلقٍّ هذه الثقافة أو مستهلك شؤونها، بل متمثلٍ بوعي آلياتها (ميكانيزماتها).

لذلك، فالعلاقة بين الإنسان والثقافة تتسم بالتفاعل والتواصل؛ التفاعل باعتباره منهجاً لتجسيد نمط أو أنماط ثقافية، والتواصل باعتباره شرطاً من شروط قيام حضارة ما.

وبما أن بين الثقافة والحضارة علائق متداخلة، خصوصاً في المجال الأنتروبولوجي، وبين التفاعل والتواصل علائق بنيوية في المجال الإنساني، فالحتمية تقتضي أن يستوعب الإنسان ـ بطبيعة إخلاصه لإنسانيته ـ إطار ثنائيات كثيرة معيارها الاختيار أو التوفيق. مثلاً: الإنسان والتراث، الإنسان والمعاصرة، الإنسان والذات، الإنسان والآخر، الإنسان والتفرد، الإنسان والمحيط، الإنسان والحياة... وإذا كان الإنسان طرفاً في هذه الثنائيات حين اختياره، فإن واقعه، في تصور الأمر، أكبر منها، باعتبار الإنسان الفاعل الموجه الواعي بما ينجز به حضارته، ويؤسس به ثقافته. ولن يحقق الإنسان ذلك إلا بالتفاعل بين بُنى شروط المعرفة والعلم، وإلا بالتواصل بين المجالات والأنماط.

وقد دلت الممارسات على جملة من التجارب والمساهمات في سبيل اختيار أحد تلك الثنائيات. ولعل أصوبها ما تعلق بمعيار التوفيق بين التراث والمعاصرة، وبين الذات والآخر، وبين التفرد والتنوع، وبين المحيط والحياة باعتبارها أسساً ثقافية وحضارية لواقع يسعى إلى أفضل المسالك وأقوم السبل لبناء دعائم التقدم والازدهار. أما ما يتعلق بالاختيار، فبين الفرقة والوحدة، باعتبار أن مبدأ الخيار حتمي لتحقيق ذلك التوفيق، حيث يشكل أقوى المواقف وأصلبها.

ومن دون شك، فإن محور الإنسان في هذا الخيار عامل مهم في المسيرة الثقافية والحضارية في ما نسعى إلى نشدانه لبناء اتحاد المغرب العربي.

إن إنسان المغرب العربي حين اختار الوحدة لم يكن مجرد تطلع فكري أو ترف حضاري أو أمر سياسي، بل كان رؤية (لها قوة التفاعل) وسلوكاً (له قوة التواصل) مما عبرا عن مشاعره ومجالاته، وتمثلا واقعه وفكره وإبداعه، كما ساهما ـ من خلال أنماط العلم والمعرفة ـ في بلورة ماهية وَحْدَوية تهدف إلى التكامل المنشود إدراكاً للتفاعل الثقافي والتواصل الحضاري.

ثانياً: مقومات الوحدة بين التصور والإنجاز

واستقراءً من الوقائع والتجارب ـ سواء في مجال التاريخ الديني والسياسي أو في مجال الإنسان المعرفي ـ نستطيع تلمس مظاهر وحدة كان لها أبعد الأثر في التاريخ المعاصر، حيث أمدته بما من شأنه أن يكون إرهاصاً لترقُّبٍ وتحفّزٍ وتوثّبٍ نستمد منه الحرص والعزيمة على الاستمرار.

---

(٢) انظر مادة «ثقف» في: المعجم الوسيط.

لقد كان مجال التاريخ الديني والسياسي ـ باعتباره عاملاً يدعو إلى الإيمان بالمشترك في أنواع الخطاب (الثقافي منه خصوصاً) كونه النموذج الأمثل للشعور بالوحدة ـ يتجاوز وحدة التراب والمجال إلى حقل يستقطب مظاهر التعاون الاقتصادي والاجتماعي والفكري، ويستهدف مظاهر الدفاع والمعاناة للحفاظ على السيادة المغاربية، ولا سيما حين تتعرض لاعتداء أجنبي.

ويمكننا تلمس بعض المقومات الدينية في وحدة اللغة ووحدة الدين ووحدة المذهب. فكون اللغة العربية وسيلة التواصل، فقد أنجزت وحدة لغوية مكنت الإنسان المغاربي من الاطلاع على التراث العربي ومن التفتح على معطيات الثقافة الإنسانية، كما أتاحت له المساهمة في ذلك بكل ما يملكه من طاقة ومعرفة إثباتاً لحيويته وإبداعه. وكون الدين مَعْلَمةً كبرى في إقرار رؤيته الذات والمجتمع والكون في إطار روحي وإنساني، فهو سبيل إلى الحفاظ على مسؤولية الإنسان تقديراً لمكانته بين الكائنات. أما في شأن المذهب، فتمثّل المالكية أكسب الإنسان المغاربي موقفاً في التحليل ودقة في المنهج ووعياً بالاختيار، إذ إنه أتاح وحدة ليس في الفكر فحسب، بل في ما يتطلبه الواقع من أسباب التلاؤم بين الفطرة والاكتساب.

كما يمكننا تلمس بعض التجارب الوحدوية في التاريخ السياسي كمظاهر لتطلع واستشراف قصْد إنجاز سبل الوحدة وخلق فرص تحقيقها. ويكفي أن نشير في هذا المقام إلى المحاولات التالية في التاريخ المغربي، على سبيل المثال لا الحصر:

- تطلع الأدارسة إلى التعاون مع الأغالبة[٣].
- رغبة المرابطين في مشرق افريقيا في الحفاظ على الوجود الإسلامي في تلك الجهات[٤].
- تحقيق الوحدة المغربية الكبرى في العصر الموحدي، وهو العصر الذهبي للوحدة[٥].
- محاولة الحفصيين استعادة هذه الوحدة الكبرى[٦].
- سعي المرينيين إلى هذه الوحدة ومساهمتهم بقواهم من أجلها[٧].
- تطلع السعديين إلى الوحدة الإسلامية قاطبة[٨].
- أما في عهد الدولة العلوية فيصبح العمل على إقامة وحدة المغرب العربي واقعاً وأملاً لدى ملوكها، الأمر الذي يشكل ظاهرة في تشبثهم بفكرة ضرورة قيام هذه الوحدة. ويمكننا استجلاء بعض المواقف الوحدوية، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر:

---

(٣) انظر: عبد الله بنصر العلوي، «الأدب العربي بالمغرب في عصر الادارسة،» محاضرة ألقيت في كلية الآداب ـ فاس، السنة الثانية.

(٤) عبد الهادي التازي، **امير مغربي في طرابلس أو ليبيا خلال رحلة الوزير الاسحاقي** (المغرب: مطبعة فضالة، المحمدية، [د. ت.])، ص ١٤.

(٥) شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث: ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٧)، ص ٢٢.

(٦) محمد المنوني، «الصلات الثقافية بين المغرب وتونس الحفصية،» **المناهل**، السنة ٧، العدد ١٧ (آذار/مارس ١٩٨٠).

(٧) محمد المنوني، «ملامح العلاقات الثقافية بين المغرب وتونس،» **المناهل**، السنة ٣، العدد ٦ (تموز/يوليو ١٩٧٦)، ص ٢٢٥.

(٨) عبد الله بنصر العلوي، «الشعر السعدي في سياق التفاعل بين الواقع والفكر والابداع» (أطروحة دكتوراه في الآداب، فاس، كلية الآداب، ١٩٩٢).

- تهديد سيدي محمد بن عبد الله لويس الخامس عشر بإشهار الحرب إذا لم يرفع قصفه عن مدينة سوسة التونسية[٩].

- استجابة المولى سليمان لنداء أحمد باشا غداة هجوم الأسطول الانكليزي على الجزائر[١٠]. وكذا استجابته لطلب حمودة باشا الإمداد بالميرة لحدوث مسغبة في البلاد التونسية[١١]، وقد بعث بأسطوله لاعتراض الأسطول الأمريكي الذي حاول حصار طرابلس[١٢].

- سعي المولى عبد الرحمان الدؤوب لإعادة الأمن والاستقرار إلى سكان غرب الجزائر لما تلقى بيعتهم[١٣]. وكذا مساعدته الأمير عبد القادر الجزائري في مواجهته الاحتلال الفرنسي[١٤].

- اهتمام محمد الخامس قدس الله روحه بتحقيق وحدة المغرب العربي. فقيام إضراب شامل في أقطار الشمال الافريقي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧ احتجاجاً على ضرب الحركة الوطنية[١٥] تجسيد لما كان يطمح إليه من ضرورة التحرير والوحدة. كما ان تأسيس بعض الجمعيات: كجمعية نجم شمال افريقيا وجمعية طلبة شمال افريقيا ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، يعد إنجازاً من معالم أفكاره في ساحة النضال[١٦]. كما ان رعايته مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨ تعد نواة طيبة لآمال عريضة كانت ترنو إلى الغد بثقة كبيرة[١٧]. كذلك فإن تبنّيه الحركة الوطنية لتحرير الجزائر تجاوَز مجرد تحمل المسؤولية من الاهتمام بها إلى الحرص على إمدادها بكل غال ونفيس، بما قدمه من تضحيات جلّى في سبيل تحرير الجزائر ليتاتى بناء صرح المغرب العربي.

- وفي هذا الهدف نفسه عمل الملك الحسن الثاني على إنجاز هذه الوحدة، وقد رصد لها أفكاره ومواقفه في كثير من المؤتمرات والمناسبات لتكون وحدة شاملة تسهم في سعادة الإنسان المغاربي. وما حضور قادة دول المغرب العربي في مراكش في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ إلا إنجاز لهاجس الوحدة المغاربية نستلهم منه أسباب الاستمرار والبحث عن الدوافع المتطلعة إلى الاتحاد، بل إلى الوحدة الثقافية التي تضم سائر المجالات مما تحفّز على العمل وعياً بالتاريخ والواقع والمستقبل.

ثالثاً: دراسة المقومات الإبداعية

أما في ما يتعلق بمجال المعرفة لدى الإنسان المغاربي - باعتباره قوة فاعلة في التاثير

---

(٩) عبد الهادي التازي، «التزامات المغرب إزاء القضايا الإسلامية من خلال تاريخه الدبلوماسي،» **مجلة الإسلام اليوم**، السنة ٢، العدد ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٤)، ص ٦٦، **والتاريخ الدبلوماسي للمغرب**.

(١٠) عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ط ٢ (الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، ١٩٦٥)، ص ١٤ و١٣٦.

(١١) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٥)، ص ٨ و١٨.

(١٢) محمد المنوني، «ثلاث رسائل من المغرب إلى ليبيا،» **دعوة الحق**، السنة ١٢، العدد ٤ (آذار/مارس ١٩٦٩)، ص ٤٢.

(١٣) الناصري، المصدر نفسه، ص ٩ و٢٦ - ٣٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩ و٤٢.

(١٥) الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ص ٤ و٣٥٠.

(١٦) انظر: علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (طنجة: عبد السلام جسوس، ١٩٤٨).

(١٧) محمد بنسعيد، «فكرة المغرب العربي والوعي النظري عند الحركة الوطنية،» الملحق الثقافي لجريدة **الاتحاد الاشتراكي**، ٤/١٠/١٩٨٧، ص ٤ - ٥.

الثقافي؛ وطاقة مستثمرة للواقع وموجهة لأسسه الدينامية ـ فسبيله ينحو إلى تحريك الواقع ومثاقفة اهتماماته وعياً بالأبعاد في البناء والتجليات في الوحدة، وإدراكاً لظاهرة اجتماعية ثقافية؛ الأمر الذي يتيح شعوراً عارماً بمجالات التفاعل الثقافي والتواصل الحضاري.

١ ـ التفاعل الثقافي

إذا كان التفاعل الثقافي يرمي إلى تجاوب البنى المبلورة لرؤية الوحدة من خلال أنماط فنية يتفاعل فيها الآخر بالذات، فذلك يحمل همّ الإنسان المغاربي في مثاقفة واقعه. ولعل نمط المطارحات الأدبية نموذج لهذا التفاعل الثقافي بين أدباء المغرب العربي.

إن المطارحات الأدبية من الأدب الذي ينتمي إلى الإخوانيات، لا تمثل لدى شعراء المغرب العربي موقفاً ذاتياً يعبّر فيه الشاعر عن مناسبة ما تستدعي مساهمته بالشعر ليكون التعبير أهمّ وأجلى، فحسب، بل مجالها العلاقات الاجتماعية التي هي سبيل إلى إذكاء الشعور بالوحدة والتضامن والحب والتقدير. وكثيرة هي القصائد أو المقطوعات التي سجلت مطارحات أدبية أو مساجلات شعرية، وهو مما ينم عن تجاوب بين أدباء المغرب العربي، كما نجد بين أبي بكر بن شيرين وعبد الله التيجاني[١٨]، وبين أبي القاسم الرحوي وعبد المهيمن الحضرمي[١٩]، وبين علي بن هارون وأبي الطيب الظريف التونسي[٢٠]، وبين إبراهيم بن هلال السجلماسي والبوني التونسي[٢١]، وبين الإسحاقي وابن عبد الدائم الأنصاري[٢٢]، وبين عبد الرحمان الجامعي وابن علي الجزائري[٢٣]، وبين أحمد بن المامون البلغيتي ومحمد العيد[٢٤]... والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، ونكتفي بالإشارة إلى نماذج من هذا التفاعل الثقافي ـ الإبداعي.

فمن خلال شعر أبي القاسم الرحوي، الأديب التونسي، في عبد المهيمن الحضرمي والعلماء والأدباء القادمين معه من المغرب إلى تونس، نلمس الأثر الثقافي لحملة أبي الحسن المريني (٧٤٨ ـ ٧٥٠هـ)[٢٥] من أجل توحيد أقطار المغرب العربي التي جمعت عديداً من العلماء والأدباء في مجالس علمية ولقاءات أدبية حققت تفاعلاً فكرياً وإبداعياً. كما أثمرت هذه الحملة عن «أعمال السلطان في تونس ومنجزاته وتنقلاته ومجالس علمائه التي نوّه بها ابن خلدون،

---

(١٨) **رحلة أبي عبد الله محمد بن محمد التيجاني**، تقديم حسن حسني عبد الوهاب (تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٥٨)، ص ١٦٤.

(١٩) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً**، عارضه بأصوله وعلق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٠) **فهرس أحمد المنجور**، تحقيق محمد حجي، سلسلة الفهارس؛ ١ (الرباط: مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٦)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٢١) محمد بن تاويت التطواني، **الوافي بالأدب العربي في المغرب الأقصى** (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٤)، ص ٢ و٦١٣.

(٢٢) التازي، **أمير مغربي في طرابلس أو ليبيا من خلال رحلة الوزير الاسحاقي**، ص ٦٨.

(٢٣) محمد المنوني، «عبد الرحمن الجامعي حامل راية الأدب على مستوى المغرب الكبير،» **دعوة الحق**، السنة ١٦، العددان ٤ ـ ٥ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٢٤) أحمد بن المامون البلغيثي، **تبسم ثغور الاشعار بتنسم عبير الأفكار** (ديوان شعر)، تحقيق ودراسة أمحمد العلمي (مرقون بخزانة كلية الآداب بفاس).

(٢٥) انظر في الموضوع: الناصري، **الاستقصا لاخبار دول المغرب الأقصى**، ص ٣ و١٥٣؛ الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ص ٢ و٩٩، وابن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً**، ص ٢٢ ـ ٥٥.

وكان هو نفسه ثمرة من ثمراتها»[٢٦]. فابنا الإمام ومحمد بن النجار ومحمد بن مرزوق (من الجزائر) وأبو القاسم الرحوي وعبد الرحمن بن خلدون وابن عبد السلام وابن عرفة وابن عبد الرفيع وابن هارن (من تونس) ومحمد بن سليمان السطي ومحمد ابن إبراهيم الآبلي وعبد المهيمن الحضرمي وعبد الله بن يوسف بن رضوان وأحمد بن محمد الزواوي ومحمد بن محمد ابن الصباغ وأحمد بن شعيب الجزنائي (من المغرب)[٢٧]، وغيرهم ممن لم يعتنِ باستيعابهم المؤرخون، كونوا صلات فكرية وتبادلاً ثقافياً في مجالات متعددة تجلت في الدروس والمناقشات والمراجعات والمطارحات.

ونظراً إلى هذا التفاعل الثقافي لحملة أبي الحسن المريني من أجل تحقيق الوحدة الثقافية للمغرب العربي، كان شعر أبي القاسم الرحوي يعبّر عن تجاوب عميق مع هذا الحدث الكبير. يقول في ذكر العلماء القادمين من المغرب:

هم قوم كل القوم أما حلومهم ... فأرسخ من طودَي ثبير وثهلان
فلا طيش يعروهم، وأما علومهم ... فأعلامها تهديك من غير نيران
بفقه يُشيم الأصبحيّ صباحه ... وأشهب منه يستدل بشهبان
وحسن جدال للخصوم ومنطق ... يجيئان في الأخفى بأوضح برهان
سقت روضة الآداب فهم سحائب ... سحبن على سُحبان أذيال نسيان
وهامت على عبد المهيمن تونس ... وقد ظفرت منه بوصل وقربان
وما علقت من الضمائر غيره ... وإن هويت كلا بحب ابن رضوان[٢٨]

وإذا كنا نملك نصوصاً تجسد أثر هذا التجاوب والتفاعل في الأدب التونسي، فإننا نكاد لا نجد ـ في ما نعلم ـ أصداء لذلك في آداب أقطار المغرب العربي الأخرى. وكان من الممكن أن يتحدث الكفيف الزرهوني عن أثر هذا التفاعل في ملعبته، كما يتساءل محمد بن شريفة: «هل سقط شيء من النص الذي بين أيدينا أم ان الشاعر ركز على محور قصيدته الذي هو نكبة السلطان؟»[٢٩].

ولقيمة حملة أبي الحسن وأثرها من أجل وحدة المغرب العربي، أدرك ابن خلدون وابن مرزوق وابن الخطيب أبعادها، فأرّخوا لها بروح مغربية خالية من مظاهر العصبية لأنهم يمثلون رؤية ذات سعة الأفق وبعد النظر، بخلاف يحيى بن خلدون وابن قنفذ وغيرهما من الذين انشغلوا بالحساسيات البلدية الضيقة[٣٠].

ولا شك في أن حملة أبي الحسن ـ باعتبارها حدثاً مهماً ثقافياً وسياسياً ـ كانت ستساهم في بناء وحدة المغرب العربي لولا الفاجعة التي حلت بالأسطول المريني، ولولا كارثة الطاعون التي فتكت بالغرب الإسلامي[٣١]. لذلك، فهذه الحملة تتطلب مزيداً من الدرس والتحليل لرصد مراميها وبحث آثارها وتحليل أبعادها.

---

(٢٦) الزرهوني، **ملعبة الكفيف**، تقديم وتعليق وتحقيق محمد بنشريفة (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٨٧)، ص ١٨.

(٢٧) انظر تراجم هؤلاء الأعلام في: ابن خلدون، المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٩) الزرهوني، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١، وانظر ملاحق الكتاب.

(٣١) التطواني، **الوافي بالأدب العربي في المغرب الأقصى**، ص ٢ و٤٧٣.

ومن المطارحات الأدبية قصائد عبد الرحمان الجامعي ومحمد بن محمد المعروف بابن علي الجزائري. وقد كانت بين الأديبين مودة وتقدير:

وإذا الأديب مع الأديب تذاكرا كانا من الآداب في بستان

فلابن علي قصيدة إخوانية في صديقه الجامعي مطلعها:

يابى غزالا سيفُ مقلته شهرْ قاسيت فيه من الصبابة ما اشتهر

ولما راقت هذه القصيدة عبد الرحمان الجامعي خاطبه عنها بقوله:

خمائل الأزهار هبَّت في سحرْ أم نفثة من شادنٍ عقلي سحرْ[٣٢]

وكلتا القصيدتين نسيج واحد يشكل معارضة فنية جاءت على روي الراء المقيد والبحر الكامل. كما ان معانيها رائعة أتاحت تفاعلاً إبداعياً بين شاعرين من أقطار المغرب العربي.

إن المطارحات الأدبية كثيرة قصائدها ومراسلاتها، وكلها تنهج سبيل تفاعل ثقافي في الرؤية والسلوك، إدراكاً للوحدة بين أقطار المغرب العربي تقديراً للإنسان باعتباره قوة فاعلة في التأثير الثقافي، وطاقة مستثمرة للواقع وموجهة لأسسه الدينامية، كما أسلفنا القول.

٢ ـ التواصل الحضاري

أما التواصل الحضاري فمجاله الاستجابة للواقع في أغلب مظاهره، وخصوصاً التحررية منها، عندما يتعرض الأمر إلى الثورة على أشكال أطماع الصليبيين كلها ورفض احتلالهم وتوسعهم، ذلك أن هذه الثورة قد مثلت واقعاً طالما عبّر عنه الأدباء والعلماء في أقطار المغرب العربي قصد الإفصاح عن مواقفهم الدينية والوطنية، فدعوا إلى الجهاد والنضال والمقاومة لما في ذلك من استجابة للواقع ووعي بمتطلباته، وتلك سمة الشخصية المغاربية التي اختارت الحرية ودافعت عنها بالعقيدة والنفس. ومساهمة الأديب والعالم المغاربي في هذا الصراع تنطلق من الرؤية والمعاناة، فكان كل من المعرفة والإبداع نضالاً لإثبات الكيان، وجهاداً للحفاظ على العقيدة، وتحريراً لما احتل من الأراضي المغاربية، ومقاومة لمن ناوأه العداء والخداع. والأدب المغاربي في سيرته النضالية يحمل واقعه ويصدر عن طبيعةٍ حساسة بما تؤول إليه البلاد وهي عرضة لكل أنواع الأخطار المحدقة بها. ومثل هذا النزوع كان نابعاً من الرؤية العامة للفكر المغاربي، إذ توارت الذاتية بكل عوامل تأثرها وتفوقها ليسود الضمير الجماعي للتعبير عن الأمل الذي يصبو إلى تحقيقه، ألا وهو اتحاد مغاربي تحقيقاً لرؤية حضارية ضرورية وملحة تحرص على الوحدة والحرية والإخاء.

فمنذ انتصار المغرب في معركة واد المخازن «أنقذ الله المغرب العربي كافة من كارثة كادت تحل به وتغير مجرى التاريخ»، حيث انهارت أحلام البرتغال ومطامعه إلى الأبد، كما حاولت اسبانيا السيطرة على وهران، وكانت حرب الثلاثمئة سنة (١٤٩٢ ـ ١٧٩٢)[٣٣]، التي دوى لها العالم الإسلامي، وخصوصاً المغرب الأقصى، إذ نرى العلماء يستثيرون الهمم للجهاد، واندفع الشعراء إلى التعبير عما أصاب البلاد من الوهن والخطر. ومن ذلك قصائد لبعض الجزائريين كمحمد القوجي ومحمد بن عبد المؤمن ومحمد حفيد سيدي المهدي وأحمد أبي علي الساوري

---

(٣٢) **نظم الدرر المديحية في محاسن الدولة الحسنية**، أوراق منه ضمن مجموع خ. ع. ر. ١٢٨٧ك، والمنوني، «عبد الرحمن الجامعي حامل راية الأدب على مستوى المغرب الكبير»، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٣٣) أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا، ١٤٩٢ ـ ١٧٩٢: وثائق ودراسات** (الجزائر: الشركة الوطنية، [١٩٧٢])، ص ٤٠٧.

وغيرهم[٣٤]، وقصائد أخرى لبعض الأدباء المغاربة الذين استصرخوا المولى إسماعيل سلطان المغرب بضرورة تحرير وهران، كقول عبد الواحد البوعناني، وقد ضمّن تهنئته بفتح العرائش التذكير بواقع وهران:

ووهـــران تـــنـــادي كـــل يـــوم ... مـتـى يـأتـي الإمـام مـتـى يـزور
مـتـى يـأتـي ويـفـتـحـهـا سـريـعـاً ... ويـلـحـق أهـلـهـا مـنـه ثـبـور
فـيـهـزمـهـم ويـقـتـلـهـم ويُـسـبـي ... وسـيـف الـحـق في يـده يـثـور

وقد ترك هذا الاستصراخ شعوراً عميقاً بالوحدة جعل المولى اسماعيل يبادر إلى تخليص المدينة، الأمر الذي حفّز الأتراك على تحريرها عام ١١١٩هـ/١٧٠٨م. وقد تردد صدى هذا التحرير لدى الأديب المغاربي عبد الرحمان الجامعي في قصيدته:

تـلـت رُسـلُ الـبـشـائـر يـومَ عـيـد ... عـلـيـنـا سـورة الـفـتـح الـسـعـيـد
... وقـل وهـران يـكـفـيـك افـتـكـاك ... وإنـقـاذ مـن الأسـر الـشـديـد
لـك الـبـشـرى ولـلإسـلام أخـرى ... بـمـنـعـك مـن يـد الـكـفـر الـعـنـيـد

وكان لاحتلال الجزائر الأثر العنيف في المجتمع المغربي، عبّر عن ذلك علماؤه وأدباؤه، فألّف العلماء كتباً كثيرة للدعوة إلى الجهاد، نذكر من بينها[٣٥]:

- **كشف الغمة ببيان حرب النظام حق على هذه الأمة**، لعبد القادر الكردودي.
- **رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الشريف**، لابن عزوز.
- **جوابان عن الأسئلة الجزائرية**، لعلي ابن عبد السلام التسولي.

كما أسهم الأدباء بقصائد عديدة، منها قصائد محمد بن محمد بن إدريس العمراوي يقول في إحداها:

واسـطـة الـغـرب قـد حـازهـا ... والأمـر جـد والـبـلا في ازديـاد
حـوى الـجـزائـر ووهـرانـهـا ... وراع حـاضـراً بـذاك وبـاد[٣٦]

ومنها قصيدة محمد بن محمد غريط بعد سقوط تلمسان:

مـا لي أرى جـفـن الـغـرب وسـانـا ... مـن بـعـد مـا أخـذ الـرومـي تـلـمـسـانـا[٣٧]

وعندما تسقط أقطار المغرب العربي في يد الاستعمار، تصبح نغمة الوحدة والاتحاد قوية في الشعر المغاربي باعتباره إبداعاً مقاتلاً وبانياً.

يدعو أحمد سحنون من الجزائر إلى وحدة المغرب العربي ليحطم سدود الاحتلال:

لـلـمـغـرب الـعـربـي صـولـة ضـار ... ووثـوبُ مـقـدام عـلـى الأخـطـار
بـالـحـب سـوف يـعـيـد سـالـف مـجـده ... وبـالاتـحـاد يـفـوز بـالأوطـار
كـذب الـذيـن نـعَـوه بـل هـو لـم يـزل ... غـاب الأسـود ومـوطـن الـثـوار
قـد هـبّ كـالـتـيـار حـطـم سـدّه ... مـن ذا يـعـارض غـضـبـة الـتـيـار[٣٨]

---

(٣٤) انظر قصائدهم في: المصدر نفسه، ص ٧ و٧٥.
(٣٥) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** (الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧٣)، ص ١ و١٢ ـ ١٩.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.
(٣٨) أنور الجندي، **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال افريقيا**، المكتبة العربية (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص ٢٦٣.

ويقول أحمد اللغماني من تونس ملحاً على وحدة المغرب العربي:

المغرب الكبير
حلم الملايين
نريده كالأطلس الأشم
يسخر من زوابع العدم
ويتحدى ضحكة القدر[٣٩].

ويشخص إدريس الجائي من المغرب الشعور العارم بالوحدة من خلال مدحه الشهداء:

المجد للشهداء الطاهرين بهم — نعتز إن فاخر الأوطان أوطان[٤٠]

ويقول في قصيدة أخرى:

(فحشاد) وما قتلوه حي — له ولمثله كتب الخلود
وما مات الأشاوس يوم ثاروا — بمغربنا وبأسهم شديد
... وما مات (ابن عبد الله علا — ل) كلا، لا، وما مات الشهيد[٤١]

وهناك شعراء كثيرون استجابوا لوعيهم الحضاري فدعوا إلى الحرية باعتبارها ضمير الجماعة الذي يخلص إلى الهدف ويحقق الغاية ويقر الأمل. ففي المغرب نجد عبد الله كنون وعلال الفاسي ومصطفى المعداوي ومحمد الحلوي وعبد القادر حسن وعبد المالك البلغيتي[٤٢]... ومن الجزائر نذكر مفدي زكريا ومحمد العيد آل خليفة وعبد كريم العگون وصالح خرفي[٤٣]... ومن تونس مصطفى خريض ومحمد المرزوقي ومحسن بن حميدة ومصطفى الحبيب بحري وجعفر ماجد[٤٤]... كما نجد شعراء آخرين من موريتانيا وليبيا يَنشدون الوحدة المغاربية واقعاً ومستقبلاً.

إن اختيار الوحدة كان موقفاً نضالياً من الإنسان المغاربي الذي ساهم في التفاعل الثقافي والتواصل الحضاري بحظ وافر، رنّ صداه في المحافل السياسية التي أقرت الاتحاد، وفي ذلك تكامل بين الماضي والحاضر لخلق مستقبل يدعم الوحدة، في منطلقاتها وآفاقها كلها، تجسيداً للتراث باعتباره موقفاً إيجابياً نسعى إلى تمثله ليحفّز الهمم ويثير العزائم، وأملنا كبير في الاستمرارية بكل تحدٍّ وثورية □

---

(٣٩) محمد صالح الجابري، **الشعر التونسي المعاصر** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٤).
(٤٠) إدريس الجائي، **السوانح** (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٧١)، ص ٦٩.
(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٦.
(٤٢) انظر: عبد الله بنصر العلوي، **هاجس الوحدة في الشعر المغربي المعاصر** (مقالة مرقونة)، وأحمد الطريسي اعراب، **الرؤية والفن في الشعر العربي الحديث بالمغرب** (الدار البيضاء: المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).
(٤٣) انظر: الهادي السنوسي، **شعر الجزائر في العصر الحاضر**.
(٤٤) نور سلمان، **الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١).

مارلين نصر

صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ٣٦٤ ص.

إيمان نور الدين أمين

مدرس مساعد، كلية رياض الأطفال،
وزارة التعليم العالي، الدقي ـ مصر.

ينصبّ الجدل الكبير الذي يدور في فرنسا منذ فترة بعيدة حول سؤال مهم: هل ينبغي أن ينخرط المهاجرون تماماً في المجتمع الفرنسي، فيبقى هذا المجتمع أحادي الثقافة والهوية والعادات والتقاليد، أم أن من الممكن أن يكون المجتمع الفرنسي متعدد الثقافات، مما يسهم في إثرائه وتقويته؟

يقول ديدييه باديناني صاحب كتاب **المهاجرون مع فرنسا أم ضدها**: «لقد اعترفت فرنسا دائماً بالحق في الاختلاف فأصبحت منذ فترة طويلة وكأنها بوتقة تنصهر فيها كافة الأجناس وتتعايش جنباً إلى جنب كل الجاليات الدينية من الكاثوليكية إلى البروتستانتية إلى اليهودية»[١]. وإذا كانت هذه المقولة تنطبق على الأجناس والأديان المختلفة، فمن الواضح أنها لا تسري على الجاليات العربية والإسلامية. فهذه المناقشة حول: «ثقافة واحدة أم ثقافات متعددة؟» موجهة بصفة أساسية إلى ما يفرزه الوجود العربي الإسلامي من صدام حضاري مع المجتمع الفرنسي.

وهذا التساؤل حول: «ثقافة واحدة أم ثقافات متعددة؟» يثير جدلاً واسعاً بين الفرنسيين، حيث يرى الفريق الأكبر منهم ضرورة ذوبان المهاجرين في بوتقة المجتمع الفرنسي وأن يُصْهروا في قالب الشخصية الفرنسية مع ترك هويتهم على حدود فرنسا[٢]، أي أنه نوع من التماثل الثقافي يتخلى بموجبه العربي أو المسلم عن نظام قيمه الثقافية بهدف القضاء على جذور التوتر القائم حالياً بين الفرنسيين والمهاجرين العرب والمسلمين. ومن الوقائع التي تؤكد هذا التوتر، على سبيل المثال لا الحصر، قضية الحجاب، وإلقاء اللوم على المهاجرين باعتبارهم مسؤولين عن زيادة معدلات البطالة والجريمة، هذا إضافة إلى زيادة الاتجاهات العنصرية بين الفرنسيين.

إن ثمة فكرة شائعة في المجتمع الفرنسي

(١) شريف الشرباشي، **هل فرنسا عنصرية؟ إشكالية الهجرة العربية والإسلامية في أوروبا** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٩٢)، ص ٥٩ ـ ٦١.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥١.

بين القائمين على تحليل جذور التوتر الناشئ بين الفرنسيين والمسلمين العرب مفادها: إن الثقافة العربية القائمة على التعاليم الإسلامية تخلط بين الدين والسياسة فيما الثقافة الأوروبية تفصل بينهما، وبالتالي، فالسؤال الذي يلاحق كل عربي مسلم هو: هل يمكن أن يتعايش المسلمون مع نظام علماني؟ وقد أجاب عدد لا يستهان به من الفرنسيين بأن ذلك غير ممكن[٣]، وأيدهم من زعم أن تنامي الأصولية في الجالية الإسلامية هو الذي يثير ردة الفعل العنصرية تجاهها، فالإسلام عند الفرنسيين يعني الأصولية طالما أنه لا يفرق بين الدين والسياسة، وبالتالي فالأصولية هي قرينة العنف والتطرف[٤].

وإذا كانت وسائل الإعلام قد أسهمت بشكل كبير في تشويه صورة العرب والإسلام، فما هو الدور الذي لعبته المقررات الدراسية في تعديل أو ترسيخ مثل هذه الصورة المشوهة؟ إن المقررات الدراسية تعد إحدى الأدوات المهمة في نقل ثقافة المجتمع إلى الجيل الجديد، فعن طريق محتواها يمكن إيصال وتغيير العديد من المفاهيم والقيم الأساسية للمجتمع عن طريق اختيار ما يكتب وما يدرس، ففيها تتبلور اتجاهات الفلسفة العامة للمجتمع من خلال ما تعرضه من معارف ومواد تعليمية أو قيم اجتماعية تغرسها في نفوس الناشئة.

من هنا تأتي أهمية المؤلف الذي أصدره **مركز دراسات الوحدة العربية** لمارلين نصر بعنوان **صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية** الذي تناولت فيه الباحثة بالتحليل الكتب المدرسية الخاصة بالمواد غير العلمية، وهي كتب القراءة والتاريخ والجغرافيا والتربية الدينية لمرحلتي الدراسة الابتدائية والثانوية.

انقسمت دراسة الباحثة إلى **ثلاثة أقسام** رئيسية، عكف **أولها** على تحليل صورة العرب في كتب القراءة بالتركيز على مقتطفات من الأدب الفرنسي تتضمن شخصيات عربية أو بربرية أو تقع أحداثها في الوطن العربي، ومقتطفات أخرى من الأدب العربي أو البربري الناطق بالفرنسية، فضلاً عن الأدب العربي المترجم إلى الفرنسية. وقد اشتمل هذا القسم على **فصلين أساسيين**، تناول **أحدهما** صورة العرب في كتب القراءة للمرحلة الابتدائية وقد بدت سلبية، وخاملة، ومتخلفة، يتميز ذووها بالعداء تجاه الآخر على مختلف المستويات، هذا إلى جانب أن هؤلاء العرب هم بدو الصحراء. فعرب اليوم غائبون، أو على الأصح مغيبون. وتعارضت هذه الصورة بشدة مع تلك المقدمة للفرنسيين الذين تصفهم الكتب بالتفوق، والذكاء، والرفعة، لتسهم من ثم بشقيها في إفشاء شعور بالدونية بين التلاميذ من ذوي الأصول العربية، مقابل إشاعة الاحساس بالتفوق الطبيعي لدى أقرانهم من التلاميذ الفرنسيين.

وتعرض **الفصل الثاني** للعرب في كتب القراءة للمرحلة الثانوية، من خلال اختيار نصوص لمؤلفين فرنسيين أو عرب ناطقين بالفرنسية. وفي الحالة الأولى، اختفت صورة العربي البدوي الخائف والمحروم تماماً من الصفات الايجابية، فقد وردت إشارات إلى أنه قاتل بشجاعة في العصور الوسطى، على الرغم من هزيمته المحققة، وناضل ضد تحالف الطبيعة وسوء الحظ في المخيمات، ولكن هذا لا ينفي السمات السلبية العديدة التي ألصقها المؤلفون الفرنسيون بالعرب، ومنها:

- الغزو والعدوانية والتطفل.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٤) برهان غليون، «محنة الاندماج»، **اليوم السابع**، العدد ١١ (نيسان/ابريل ١٩٩٠).

- الكسل والبطء والتراخي.

- الفشل والهزيمة والخضوع في كل مواجهة، ولا سيما مع الفرنسيين.

والخلاصة التي نتوصل إليها هي أنه فيما تحض ثقافة العرب على التوسع، فإن إمكانياتهم لا تؤهلهم لتطبيق ما كانوا عليه قد جبلوا. أما في حالة النصوص المأخوذة عن مفكرين عرب ناطقين بالفرنسية، فقد بدت لديهم صورة الشخصية العربية مختلفة إلى حد كبير، حيث تميزت هذه الأخيرة بالشجاعة، والمثابرة، والأمانة، وتمتعت أحياناً بالعون من قوى ومصادر غيبية، كما في حالة قصتي **ألف ليلة وليلة** او **مصباح علاء الدين**. ولكن هذه الصورة الايجابية للعرب في أدب بني جنسهم لم تنجح في معادلة الصورة السلبية المعطاة عنهم في النصوص الأخرى، نظراً إلى حقائق ثلاث: **الأولى** أن الصورة السلبية تشغل حيزًا أكبر من الحيز الذي تشغله صورتهم الايجابية. **والأخرى** أن الطابع السحري لبعض القصص عزز من الانطباع السلبي، فحقيقة أن أبطال تلك القصص نجحوا عادة في تخطي العوائق والصعاب، ولكن هذا كان بفضل قوى سحرية قدرية اختفى منها فعل الإنسان. **والثالثة** أن النصوص المأخوذة من الأدب العربي جميعها تقف عند المرحلة السابقة للاستقلال، وهو ما يؤدي إلى تهميش إسهامات عرب اليوم. هذا إضافة إلى استبعاد عرب الحضر والتركيز على عرب الصحراء، الأمر الذي يعبر عن الرفض أو ربما عن عدم القدرة على رؤية العرب في الأوضاع التي تقرب أكثر بينهم وبين الغربيين، أي في حضريتهم وحداثتهم النسبية، فهناك تجنب لأوجه الشبه بين الطرفين وسعي دائم لإبراز أوجه الاختلاف وكل ما هو شاذ وغريب عن هؤلاء الغربيين.

وبالنسبة إلى **القسم الثاني** من الكتاب، فقد تناول عبر **أربعة فصول** صورة العرب والإسلام في كتب التاريخ الفرنسية، ومن أبعادها موضوع الإسلام والفتح العربي. صورت الكتب هذا الفتح على أنه غزو تبعته هزيمة في الحرب والفتوحات، وأنه مثّل حضارة، ولكنها قامت فقط على مجرد تحسين التقنيات الجديدة، ولا شيء يذكر عن الانجازات الثقافية، فهي بحسب المادة موضوع التحليل مجرد إعادة إنتاج - فاشلة في أحيان كثيرة - لاختراعات الآخرين. هذا إلى جانب تصوير الإسلام بأنه دين خضوع تكوّن بشكل أساسي من مجموعة من القواعد والشعائر، والممارسات الخاصة بالتوسع العسكري والجغرافي. وإضافة إلى ذلك اعتبرت الانقسامات السياسية فعلاً ملازماً للإسلام، وأهملت حقيقة ظهور سلسلة من الامبراطوريات التي دامت لفترة طويلة نسبياً عرفت كل منها عهود استقرار قبل تحللها. وتطرق **الفصل الثاني** إلى الحملات الصليبية، وقد اعتبرت كتب التاريخ أنها كانت لإنقاذ قبر السيد المسيح وحماية حجيجه من اعتداءات المسلمين، أي أنها خلعت على تلك الحروب دوافع إنسانية، ولم تذكر الكتب الأسباب الأخرى الحقيقية والنابعة من المجتمع الإقطاعي في العصور الوسطى الأوروبية والمتصلة بالصراعات المستمرة بين سادة هذا المجتمع، ولا أوضحت بؤس الاقنان مقابل جاذبية ثروات الشرق الإسلامي، هذا إلى جانب إغفال النصر الذي تحقق في النهاية للمسلمين وتعمد اخفاء ممارسات الصليبيين العنيفة ضد السكان، وإهمال الشخصيات العربية الفاعلة لصالح إبراز أسماء القادة والفاعلين الغربيين وتبني دوافعهم ولو كانت عدوانية.

وفي ما يخص موضوع الاستعمار أجمعت كتب التاريخ لمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي على تمييع موقف العرب إزاءه. فقد تحدث بعض الكتب عن مقاومة شديدة للاستعمار من قبل الخاضعين له، فيما تغافلت أخرى عن ذكر أي دور للمقاومة الشعبية في تحقيق الاستقلال. ففي حالة الجزائر، على سبيل المثال، صُور هذا

الاستقلال على أنه منحة من فرنسا. وحول العرب في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط، اشتركت الكتب في النظرة إلى «اللحمة» الأساسية بين العرب نظرة سلبية، فهذه اللحمة التي تجمع الدول العربية هي مجرد العداء الذي تكنه لإسرائيل، أما دوافع التحرر الوطني والاستقلال التي نتجت منها حركات تضامنية واسعة النطاق، فلم تعتبرها الكتب من العناصر المكونة لحركة الوحدة العربية. ومثلها الدوافع الايجابية الأخرى كإقامة سوق عربية أو كتحقيق التنمية الاقتصادية. وبالنسبة إلى إسرائيل، فقد نسبت شرعية وجودها إلى الاعتراف الدولي بها، وتكررت الإشادة بعصريتها وتقدمها، مع محاولة إخفاء مقاومة الفلسطينيين للعدوان والاكتفاء بذكر رد فعلهم السلبي المتمثل في رفض الاعتراف بإسرائيل أو التفاوض معها. ومن خلال التحليل يتضح أيضاً أن الصورة المقدمة لإسرائيل تتناقض تماماً مع تلك المقدمة للعرب، فإسرائيل دولة صغيرة، لكنها متقدمة تدافع عن نفسها من خلال الحروب الدفاعية، أما العرب فهم متخلفون، رافضون التفاوض مع إسرائيل، عدوانيون يحاربون لاحتلال أرض غيرهم، وليس لاسترداد أرضهم، فينهزمون، وأخيراً هم يتحركون بدافع الانفعال والمشاعر، وليس بدافع الإدراك والعقل.

وأخيراً، تناول القسم الثالث من الكتاب صورة العرب والوطن العربي في كتب الجغرافيا والتربية المدنية من خلال فصلين: اهتم الأول بإبراز قضية العمال المهاجرين إلى فرنسا وعرض لوجهتي نظر بشأنهم: تلك التي تدعو إلى إعادة المهاجرين إلى بلادهم خشية ارتفاع نسبتهم لإجمالي السكان، ضاربة عرض الحائط باحتياجات فرنسا الاقتصادية، وتلك التي تؤيد وجودهم استناداً إلى كونهم من العمالة الفنية الرخيصة، وليس التزاماً باعتبارات العدالة والإنصاف.

واستعرض الفصل الثاني الموارد العربية، بشرية كانت أو طبيعية، مع ملاحظة أن المادة المكتوبة ركزت على الجغرافيا الطبيعية والمناخية وأغفلت الجغرافيا السياسية، كما انصب اهتمامها على الموارد القابلة للاستغلال والتصدير (النفط في المقام الأول)، وليس على الموارد القابلة للتصنيع، والتي تسهم في تنويع الهياكل الإنتاجية في الدول العربية. ومرة أخرى يبدو التحيز للمناطق الصحراوية على حساب تلك الحضرية بكثافتها السكانية العالية.

وهكذا يتضح أن الصورة المعطاة عن العرب هي في الأساس صورة ماضوية. وعندما يتم تناولها في الحاضر يقتصر التناول على المشاكل المثارة، كمشكلة الهجرة، ومشكلة العنصرية، ومشكلة ارتفاع أسعار النفط وتحميل مسؤوليتها للعرب. كما يتم إغفال أي دور للحضارة الإسلامية، ووصف أبنائها بكل السمات السلبية، كالسرقة، والنهب، والغزو، والتهديد، والتبعية للآخر، سواء الفرنسي أو اليهودي الذي يظهر دائماً في صورة المدافع عن نفسه وأرضه. هذا إضافة إلى أن العربي دائماً خاسر منهزم غروبي لا يحسن مجابهة مشكلاته أو حلها. وعلى ذلك، تنعدم كل مساواة ندية في العلاقات بين العرب وغيرهم.

وعندما تناولت الكتب مشكلة المهاجرين اتفقت جميعها على أن المخرج الوحيد أمام المهاجر هو العودة إلى بلده، وهذا يبدو من خلال القصص والروايات الأكثر تأثيراً بالطبع من الكلام المرسل الجاف الذي ورد في كتب المرحلة الثانوية، خصوصاً المتعلق بضرورة استيعاب المهاجرين.

وفي النهاية، رأت الكاتبة أن الخطاب المعادي للعنصرية والمتضمن في بعض الكتب لا يقدم دحضاً مناسباً للقوالب المعادية للعرب التي تتخلل مجموع نصوص الكتب التي تم تحليلها لاستقراء صورة العرب والإسلام فيها. وتبقى ملاحظتان يمكن

إيرادهما على تحليل مارلين نصر وصورة العرب والمسلمين في الكتب المدرسية الفرنسية: الأولى أن الكاتبة لم تقدم تفسيراً للعوامل المؤدية إلى إتفاق غالبية مؤلفي الكتب على نسب هذه الصفات السلبية في مجموعها إلى العرب والمسلمين، ولم توضح هل تكمن هذه العوامل في السياق الثقافي للمجتمع، أم هي نتاج التعامل والخبرة الحياتية معهم؟ والثانية تتعلق بدور العرب والمسلمين في تكوين مثل هذه الصورة، أي هل لهم يد فعلاً في إنتاج مثل هذه الصورة، سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى الدولي أم لا؟، ومن ثم ما هي مسؤوليتهم عن تغيير مثل هذه الصورة المشوهة؟ لكن يبقى أن هذا الكتاب المهم يقدم لنا تفسيراً لعدد من الظواهر المنتشرة، سواء في فرنسا أو في أوروبا، مثل ظاهرة العنصرية والانحياز الدائم لإسرائيل على حساب العرب، فمن تكون لديه مثل هذه الصورة السلبية لا يتوقع منه التعامل مع الآخرين من منطلق الندية أو الاهتمام بالمصالح المشتركة أو القبول بالعيش معاً □

صدر حديثاً

الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

(سلسلة كتب المستقبل العربي)

مجموعة من المؤلفين

يقدم هذا الكتاب محاولة مستفيضة لتحليل جذور الأزمة الجزائرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يتناول زواياها المختلفة بأكثر من عشرين دراسة تعالج أوضاع الجزائر منذ كانت رمزاً للبطولة والتضحية من خلال الثورة الوطنية التحررية والتجربة الاستقلالية إلى حين أضحى هذا القطر، بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٩١، بلداً مازوماً تتخذ أزمته أبعاداً خطيرة

٤٩٢ صفحة

الثمن: ١٥ دولاراً

هاشم يحيى الملاّح

الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام

(الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ٤٣٤ ص.

مفيد الزيدي

أستاذ التاريخ العربي، كلية الآداب،
جامعة الموصل ـ العراق.

في كتاب صدر عن **مركز دراسات الوحدة العربية** في بيروت عام ١٩٨٤ لعبد العزيز الدوري، بعنوان: **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، يخاطب المؤلف القراء بصورة عامة، والمؤرخين بصورة خاصة، بقوله: «إن الكتّاب الغربيين اعتادوا أن يقيسوا كل ظاهرة وتطور بموجب المفاهيم والمؤسسات الغربية، فقد أصبح واضحاً الآن أن هذا المنهج غير دقيق، بل غير مقبول، بل إن المفاهيم والمؤسسات لا ترسخ ولا تدوم في أية بيئة بالاقتباس وحده، بل أن تكون هناك أصول ومقوّمات في تلك البيئة، وهذه قد تنشط وتتطور بالاتصال الفكري الخارجي».

في ضوء الصلة العلائقية الحية والوشيجة في المنظور التاريخي العربي بين الدوري والملاّح يطالعنا الأخير بمؤلفه الجديد: **الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام** من دون تجاهل كتابيه السابقين: **في فلسفة التاريخ والوسيط في السيرة النبوية والخلافة الراشدة**.

ومؤلف الكتاب الذي نعرضه مؤرخ عراقي مواليد مدينة الموصل عام ١٩٤٠، حاصل على البكالوريوس من جامعة بغداد عام ١٩٦٢، وعلى الماجستير في الحقوق والشريعة الاسلامية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤، وعلى الدكتوراه في الفلسفة من جامعة سانت أندروز (St. Andrus) عام ١٩٧١، وحاصل على درجة الاستاذية «بروفسور» في التاريخ الاسلامي عام ١٩٧٧، وشغل العديد من المناصب الإدارية والعلمية كان آخرها رئيس تحرير **موسوعة الموصل الحضارية** عام ١٩٩٢، والمحرر الأول لـ**موسوعة العراق الحضارية**، ورئيس تحرير مجلة **آداب الرافدين**، وله ما يزيد على خمسين بحثاً علمياً في مجلات علمية وأكاديمية مختلفة.

على الرغم مما كتب عن تاريخ العرب قبيل الاسلام من دراسات تاريخية مرموقة، مثل كتاب جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، وكتاب صالح أحمد العلي، **محاضرات في تاريخ العرب قبل الاسلام**، وكتاب سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ العرب قبل الاسلام**، وكتاب عبد العزيز الدوري، **تاريخ العرب في عصر الجاهلية**، إلا أن الملاّح يطالعنا في مقدمة كتابه الجديد بقوله: «إن العناية بتاريخ العرب

قبل الاسلام على الرغم من صعوبته تشمل ضرورة علمية وقدسية من أجل فهم التكوين التاريخي للأمة العربية وبخاصة في فترات تكوينها الاولى... إن الحاجة إلى تأليف هذا الكتاب قد نشأت في فكر المؤلف في الوقت الذي كان يؤلف كتابه **الوسيط في السيرة النبوية والخلافة الراشدة** بأن وجد الضرورة العلمية تفرض على الباحث الرجوع إلى تاريخ العرب قبل الإسلام لفهم كثير من قضايا السيرة النبوية والأحداث التاريخية التي وقعت في عهد الخلفاء الراشدين.. وتوصل المؤلف لدى استعراضه الكتب المؤلفة عن تاريخ العرب قبل الاسلام وجود حاجة ماسة إلى كتاب... يستعرض جميع القضايا العلمية لتاريخ العرب قبل الاسلام... للأحداث السياسية والتطورات الحضارية»(المقدمة، ص ١٢).

في هذا الكتاب يعود الملاّح إلى تشخيص الأسس والبنى الارتكازية للجوانب السياسية والحضارية لتاريخ العرب قبل الاسلام بتأكيد أهمية شبه الجزيرة العربية في قلب الحضارات القديمة، مركزاً على التفاعل بين الحضارات في العالم القديم التي نزحت الاقوام منها إلى الشام والعراق ومصر واليمن والحبشة لتوطد الحضارات والدول التي سادت زمناً طويلاً، فنشأت دول مدن مثل بطرا والحضر وتدمر ومكة والطائف ويثرب والحيرة وكندة والغساسنة وغيرها.

يكشف الملاّح النقاب عن أن العرب قبل الاسلام ربما عجزوا عن تحقيق وحدتهم السياسية - بالمفهوم الحالي للتعبير - بسبب الظروف السياسية والجغرافية التي أحاطت بهم، إلا أنهم نجحوا في إقامة وحدة ثقافية - بالمفهوم الحالي للتعبير - في ظل تناسق بين التجارة ونقل البضائع والبحث عن الكلأ والماء، والاختلاط والتفاعل الحي مع الأقوام الأخرى، اجتماعياً وفكرياً.

ويوضح الملاّح أن العامل الاساسي في تصديه لهذه الدراسة هو أن الكتّاب قد بالغوا في الحديث عن انقسام العرب من الناحية السياسية قبل الاسلام وركزوا على جوانب الصراع بين أبناء القبائل البدوية من خلال حديثهم عن أيام العرب، أي الحروب، وغضوا النظر عن التعاون والتحالف في ما بينهم، فضلاً عن عوامل الوحدة الثقافية التي جمعتهم وميّزتهم من الأقوام الأخرى.

فقد مهّدت وحدة العرب الثقافية قبل الاسلام، وكذلك نجاحهم في إقامة تحالفات سياسية واجتماعية ودينية متنوعة في إطار هذه الحقبة التاريخية، مهّدت الطريق لظهور الرسالة الإسلامية للرسول العربي محمد ﷺ لتحقيق وحدة الأمة الاسلامية في حقبة قصيرة زمنياً، فكان بحق تواصلاً سياسياً وثقافياً نموذجياً.

لعل جذوة الاهتمام في كتاب **الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام** تتمحور حول الحضارات والامبراطوريات القديمة التي كان العرب على احتكاك وتفاعل صميم معها، كإيران واليونان والرومان والأحباش والبيزنطيين، ولم يكن تفاعلاً سياسياً بحتاً، بل شمل جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية وفنية ومعمارية.

ويشير الملاّح في كتابه إلى أن الكثير من جوانب تاريخ العرب قبل الاسلام لم يصل إلى أيدي المؤرخين المسلمين الذين كتبوا تاريخنا في الحقبة الاسلامية، فلم يخل ما دوّنوه عن هذا التاريخ من نقص واضطراب وأسطورية في الرواية التاريخية. وهو يخص الأقطار العربية والمؤسسات الثقافية بمسؤولية تحمل الأعباء في مواصلة العمل من أجل كشف الحضارات القديمة المطمورة في باطن الأرض، بحيث إن تاريخ ماقبل الاسلام لا يزال ضمن تواريخ أمم أخرى كانت على اتصال بالعرب، الأمر الذي تطلب من المؤرخين أن يقوموا بمراجعة ما كتب عن تاريخنا في لغات هذه الأقوام وترجمته إلى اللغة العربية، من أجل الاستفادة منه في التحقق من دراسة تاريخ العرب قبل الاسلام.

وينوّه الملاّح بأن البحث في تاريخ العرب

قبل الاسلام على الرغم من الاهتمامات في القرن الماضي بمؤلفات عربية وأجنبية، فإن المجال لا يزال يتسع لكتابات جديدة في ظل التخصص المحدود في هذا الحقل التاريخي، بسبب صعوبة المتطلبات العلمية الخاصة بالمعرفة باللغات القديمة والأجنبية.

في كتاب **الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام** يعرض المؤلف تساؤلات عن ماهية السكان في جزيرة العرب؟ التفاعل الحضاري؟ الثقافات العربية القديمة؟ الأوضاع الحضارية؟ الحياة الاجتماعية؟ الحياة الفكرية والدينية؟ ويعرض الاجابات الكاملة عن جميع هذه التساؤلات بعلمية وتوثيق اكاديمي، وعندما يحدّد الملاّح معنى مفردة «الوسيط»، يقول: «سميّت هذا الكتاب **الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام** لأني اردته ان يكون متوسطاً في حجمه وموضوعاته بين كتاب **المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام** وبين كتاب **تاريخ العرب قبل الاسلام**، كما اردت من اطلاق هذا الاسم على الكتاب تاكيد الصلة الفكرية بينه وبين كتابي الآخر **الوسيط في السيرة النبوية والخلافة الراشدة**... وهكذا هو التاريخ، إنه في الأمم الحية كالنهر لا يعرف التوقف والانقطاع».

إن ما تم استعراضه مستمد بشكل أساسي من **مقدمة الكتاب**، أما فصوله **الأربعة عشر فصلاً**، فتقسم إلى مباحث فرعية:

الفصل الأول بعنوان «جغرافية شبه جزيرة العرب وتأثيراتها على السكان» يتضمن الموقع، والحدود، والاقسام، والطرق والمسالك، والمناخ، والموارد الطبيعية، والحضارة والبداوة، والتفاعل الحضاري، والهجرة باتجاه المراكز الحضرية. ويشير الملاّح إلى أن الموقع الجغرافي ـ الحضاري للأعراب من البدو أعطاهم وظيفة اقتصادية مهمة بالعمل في التجارة بالقوافل، من الجنوب إلى الشمال، حيث الشام والعراق، وتحسين أوضاعهم المعيشية والحضارية، وأخرجهم من العزلة، وكان عاملاً مهماً في انتشار اللغة العربية وتحويلها إلى لغة كل العرب عند ظهور الاسلام.

وفي **الفصل الثاني** الذي يحمل عنوان «أقوام شبه الجزيرة العربية القدماء: أصولهم وثقافتهم»، يناقش الكاتب وضع العرب في القديم، والهجرات البابلية والآشورية والكنعانية والآرامية والهكسوس وعرب اليمن، ونشوء اللغة العربية، والخط العربي وتطورهما. وفي مناقشته ظهور الخط العربي، يشير إلى أن العربية أصبحت اللغة الموحدة لأقوام شبه الجزيرة العربية في فجر الاسلام، وكذلك الخط العربي.

أما موضوع **الفصل الثالث** الرئيسي، فهو «دولة اليمن وأوضاعها السياسية والحضارية»، وقد تحدث فيه الملاّح عن الحياة السياسية في اليمن: دول معينة، وقتبان، وحضرموت، وسبأ، والتسلط الحبشي، وحكم أبرهة، وحضارة اليمن، واللغة والعمارة والفنون، والسدود. وهو يتناول أثر موقع اليمن الجغرافي ومناخها في المعطيات الحضارية، حيث الزراعة والتجارة وبناء السدود، فسمّيت «اليمن السعيد»، الأمر الذي أدى إلى ازدهار حضاري ـ سياسي، وظهور مدن مأرب ومعين وبراقش وظفار وصنعاء وغيرها، فضلاً عن القلاع والحصون والقصور الفخمة.

ويتضمن **الفصل الرابع** بعنوان «دولة الانباط وأوضاعها السياسية والحضارية» معلومات عن: أصلهم، وملوكهم، والحضارات، والجوانب الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والعمارة والفنون. ويؤكد الملاّح أن الأنباط هم عرب مستقرون يمارسون أعمال حضارية، وقيل: «اصل عُمان عرب استنبطوا واصل البحرين نبط استعربوا» تمييزاً لهم من البدو الذين يبتعدون عن الحياة الحضرية، فكان للأنباط ثقافة وهوية متميزة.

وفي **الفصل الخامس** بعنوان «دولة الحضر وأوضاعها السياسية والحضارية»

تناول المؤلف: نشأة الحضر، والأوضاع الحضارية، والتطور والازدهار، وهو يرجعها إلى ثلاثة عوامل هي: الموقع والمناخ والتجارة، التي أدت إلى استقرار القبائل وتطورهم الحضاري وشهدت فترات ازدهار وسلام وانتعاش.

أما **الفصل السادس** بعنوان «دولة تدمر وأوضاعها السياسية والحضارية»، فقد تناول فيه: النشأة، وتطور المدينة. ويَعد الملّاح «الزباء» أنها كانت خير نموذج مثقف في الاستفادة من الخبرات العلمية، حيث كانت تجيد اليونانية واللاتينية والمصرية، فاستقدمت إلى عاصمتها الفلاسفة والحكماء والكتّاب على مستوى عالمي، الأمر الذي يدلل على المكانة التي وصلت إليها في ظل حكمها آنذاك.

ويتحدث الملّاح في **الفصل السابع** بعنوان «دولة كندة وأوضاعها السياسية والحضارية» عن: الملوك، والأوضاع الاجتماعية، والدور الحضاري. ويشير إلى الكثير من التفاعل والتأثير في اللغة والأدب بين عرب شبه الجزيرة العربية، بحيث أدى ذلك إلى وحدة ثقافية أثرت في عرب نجد والحجاز وظهرت بشكل واضح لدى الكنديين.

ويتطرق المؤلف في **الفصل الثامن** بعنوان «دولة الحيرة وأوضاعها السياسية والحضارية» إلى: النشأة، والملوك، ومعركة ذي قار. وقد سمّيت «دولة المناذرة» لكثرة ملوكها الذين حملوا تسمية «المنذر»، وسمّيت كذلك «الدولة اللخمية» لانتساب ملوكها إلى بني لخم. ويصفها الحميري في **المعطار**: «مكان الحيرة اطيب البلاد وأرقه هواء وأخفه ماء واعدله تربة وأصفاه جواً وكانت الحيرة على ثلاثة أميال من الكوفة»(ص ٢١٣).

وفي **الفصل التاسع** بعنوان «دولة الغساسنة وأوضاعها الحضارية والسياسية»، تحدث المؤلف عن النشأة وأبرز الملوك، وأشار إلى اعتماده على روايات الأخبار من مصادر غير عربية لأن المعلومات عن دولة الغساسنة قليلة.

وقد تناول المؤلف في **الفصل العاشر** بعنوان «دولة مكة»: الموقع، والمناخ، والنشأة، والسكان، والوظائف، والحالة الاقتصادية. ويشرح الملّاح في هذا الفصل بشكل مركز الأوضاع التي أتاحت لمكة لعب دور مهم في حياة العرب قبل الرسالة المحمدية وبعدها، حيث: المناخ، وتوسط طرق القوافل بين اليمن والشام، والعبادة، والتجارة، ووجود بيت الله الحرام. ويشير إلى أن الرسالة الاسلامية جاءت على المستوى الاقتصادي لاصلاح الخلل العميق الناتج من تراكم الثروة في أيدي فئة قليلة من الأفراد في المجتمع. لقد أدت مكة دوراً فاعلاً في تقويم الثقافة العربية حتى ظهور الاسلام (ص ٢٩٧).

أما **الفصل الحادي عشر** بعنوان «مدينة الطائف»، ففيه إيضاح لمكانة الطائف البارزة في الحياة المدنية والثقافية عند العرب، مثل مكة المكرمة، وظهور رجالات الثقافة والمعارف الطبيعية فيها. ويقول الملّاح إنها لم تكن تختلف عن ثقافات باقي شبه الجزيرة العربية، بل كان أهل الطائف «أمة ثقافة» مشاركةً بقية الحواضر قبل الاسلام.

وفي **الفصل الثاني عشر** بعنوان «مدينة يثرب» ذات الميزات الاستراتيجية، حيث الصراعات والمنافسات تركت آثاراً سلبية في استقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يشير المؤلف إلى تخلف في التجارة وقلة الكلأ والماء، إلا أن أهلها مارسوا أيضاً حرف الزراعة والصناعة والرعي.

وفي **الفصل الثالث عشر** بعنوان «الحياة الاجتماعية والسياسية عند العرب»، تحدث عن: البداوة والحضارة، والزواج، والأمومة، والأبوة، والمرأة، والعشيرة. ويؤكد الملّاح أن بذور الوعي القومي بدأت تظهر عند العرب قبل الاسلام بدليل أن اللغة العربية كانت واحدة استخدمها العرب، وكذلك العادات والتقاليد. فأطلقوا على الأقوام الأخرى تسمية

«العجم» مقابل لفظة «عربي»، وبرزت مفهمة «الوازع»، الفكرة المادية تتجسد في الدولة وأجهزتها تمييزاً من السلطة المعنوية لبعض الأشخاص ذوي النفوذ الحضري(ص ٣٨٠).

أما في **الفصل الرابع عشر** والأخير بعنوان «الحياة الفكرية والدينية عند العرب»، فقد تحدث الملاّح عن: الشعر والأمثال، والخطابة، والأخبار، والقصص، والحياة الدينية. والعرب، كما يقول الجاحظ: «كانوا أميين لا يكتبون ومطوعين لا يتكلفون، وكان الكلام الجيد عندهم أظهر وأكثر وهم عليه اقدر»، فلم تكن الصنعة والتكلف قائمتين في ذلك الوقت. ويضيف الملاّح أن الديانة الشرعية لم تكن مجرد وثنية تقوم على عبادة الأوثان، إنما ديانة تشير نحو التوحيد، وأنها رمز قوى غيبية قوية عند الله من الممكن أن تشفع لهم. وهو يناقش قضية الإشراك والتوحيد، ويقول إنها ثمرة تعاون وتفاعل طويل بين الديانات القديمة.

إنه من الإنصاف أن يعدّ كتاب هاشم الملاّح **الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام** منهجاً جديداً في المعالجة التاريخية لمرحلة مهمة وشائكة قبيل ظهور الاسلام، باعتماد أساس النسق التاريخي والمنظور الحضاري في عدم اتباع النمطية في تتبع الأحداث والتطورات السياسية، بل العبور نحو دراسة تحليلية جادة لجوانب عديدة من تاريخ العرب قبيل الاسلام تخص الاقتصاد، والديانة، والمجتمع، والفنون، والعمارة، والتجارة، والصناعة، وغيرها.

فالكتاب دراسة جادة في محاولة الموازنة بين الجوانب السياسية والحضارية لتاريخ العرب قبيل الاسلام وتطور أوضاعهم الحياتية. لذلك ندعو القراء الكرام إلى قراءة هذا الكتاب بشكل كامل وبتأنٍ، عسى أن يجدوا فيه أشياء أخرى لم يسعفنا المجال لطرحها في هذا العرض والتحليل □

صدر حديثاً

المثقف العربي

همومه وعطاؤه

إعداد: أنيس صايغ

هذا الكتاب هو تكريم للمفكر العربي البارز قسطنطين زريق الذي وهب حياته للعلم والفكر القومي.

ويعالج هذا الكتاب في فصوله المسائل التي تتصل بقضية الهم الثقافي في وطننا العربي من جوانب متعددة.

٣٢٦ صفحه

الثمن: ١٠ دولارات

Murray Friedman (With the Assistance of Peter Binzen)
What Went Wrong?:
The Creation and Collapse of the Black-Jewish Alliance
(New York: Free Press, ℗1995), vi, 423 p.

ما الذي لم يسِرْ على ما يرام؟
قيام التحالف الأسود ـ اليهودي وانهياره

عمر الشافعي
باحث من مصر.

ـ ١ ـ

ليس من قبيل المبالغة القول إن كتاب موراي فريدمان الذي نعرض له هنا شديد الإثارة للجدل. ويمكن القول بأن هذا الطابع المثير للجدل يتجلّى على ثلاثة أصعدة: أولاً، موضوع الكتاب ذاته، فالكتاب يتناول تاريخ العلاقة بين السود واليهود في الولايات المتحدة، وهو ما يفرض بالضرورة التطرق إلى قضايا حساسة وشائكة، مثل العنصرية واللاسامية في المجتمع الأمريكي. وثانياً، المنظور الذي يتناول منه الكاتب موضوعه؛ إن فريدمان يقدم نفسه إلى القارئ باعتباره مؤرخاً محترفاً من جانب، ويهودياً ليبرالياً متعلقاً بمثل الحرية والعدالة الاجتماعية قضى شبابه مناضلاً في صفوف حركة الحقوق المدنية ضد أشكال التمييز والقهر كافة من جانب آخر. وكما سنرى لاحقاً، فإن القراءة المتعمقة للكتاب تلقي ظلالاً كثيفة من الشك حول دقة هذا الوصف. وثالثاً وأخيراً، السياق الذي ظهر فيه الكتاب؛ فقد شهدت السنوات الأخيرة حملة عاتية من جانب اليمين الأمريكي ضد ما يسمى «الصواب السياسي» (political correctness)، كما سنحاول أن نبيّن، فإن كتاب فريدمان يعدّ، من حيث رسالته السياسية، إسهاماً مهماً من جانب «اليسار الليبرالي» في هذه الحملة اليمينية.

ـ ٢ ـ

لنبدأ باستعراض الأفكار الأساسية للكتاب. ينطلق فريدمان من التدهور الشديد الذي لحق بالعلاقات بين السود واليهود في الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فمع اشتداد حدة الصدامات بين الجماعتين، تفاقمت مشاعر المرارة وانعدام الثقة المتبادل. ووفقاً لفريدمان، فإن العديد من المؤرخين المنتمين إلى تيار القومية السوداء (black nationalism) راحوا يتناولون تاريخ العلاقة بين اليهود والسود بشكل مغرض، انطلاقاً من مواقف معادية للسامية تستهدف تعميق هوة الخلاف بين الطرفين. ومن جانب آخر، فإن بعض النشطاء الليبراليين الحريصين على استعادة العلاقة المتميزة بين السود واليهود، واجهوا ذلك من خلال إضفاء الصفة الرومانسية على التاريخ المعقّد لهذه العلاقة بشكل يتجاهل

بؤر التوتر والصراع الحقيقية بين الطرفين.

وفي المحصلة، فإن الكتابة التاريخية خضعت تماماً للهوى السياسي، وأصبحت هناك ضرورة ملحّة للدراسة الموضوعية والمتّزنة لتاريخ العلاقة بين السود واليهود، وهي المهمة التي يسعى فريدمان للتصدي لها في هذا الكتاب. على أن الكاتب لا يدّعي الحياد إزاء موضوعه. فهو قد ولد فقيراً لأسرة من المهاجرين اليهود في بروكلين، وانضم في ريعان الشباب إلى حركة الحقوق المدنية، حيث انتقل (بين من انتقلوا) إلى الجنوب الأمريكي لخوض الصراع ضد قوانين الفصل العنصري الكريهة هناك تعبيراً عن التضامن الأصيل بين اليهود والسود في مواجهة القهر. ومع منتصف الستينيات، انضم فريدمان إلى «اللجنة اليهودية الأمريكية» وهي أقدم منظمات الحقوق المدنية الأمريكية، وظل نشطاً داخلها حتى وقتنا هذا، حيث عمل عن كثب مع قادة سود ويهود على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً. وفي حين أن فريدمان يشعر بالأسى والغضب إزاء انهيار التحالف الأسود ـ اليهودي الذي شارك في صياغته، فهو يؤكد: «تحديداً بسبب هذه العواطف حاولت أن أكتب رواية متوازنة وموضوعية بقدر ما استطيع لهذا الموضوع الشديد الحساسية والإثارة للجدل» (ص ١٥ ـ ١٦).

يتناول **الفصل الأول** من الكتاب العلاقات المبكرة بين السود واليهود في الولايات المتحدة. ويبدأ فريدمان بطرح السؤال الذي ثار خلال السنوات الأخيرة حول دور اليهود في تجارة العبيد، حيث يبين أنه في حين كان بعض تجار العبيد من اليهود، فإن اليهود بشكل عام لعبوا دوراً هامشياً للغاية في تجارة العبيد. فخلال القرون الأربعة التي شهدت تجارة العبيد الأفارقة كعنصر مهم من عناصر التطور الرأسمالي والتوسع الامبريالي والاستيطاني الأوروبي، عانى اليهود اضطهاداً شديداً. ولم يكن لليهود دور يذكر في «شركة الهند الغربية الهولندية» أو «شركة افريقيا الملكية البريطانية» اللتين لعبتا دوراً أساسياً في جلب العبيد إلى العالم الجديد. واستناداً إلى بعض الدراسات المهمة لتاريخ العبودية، مثل أعمال ديفيد براين ديفيس (David Brian Davis)، يذهب فريدمان إلى أن «عدد المزارعين السود الأحرار الذين امتلكوا وشغلوا عبيداً في الجنوب [الأمريكي] والبحر الكاريبي كان أكبر بعدة أضعاف من عدد اليهود» (ص ١٨). أما في ما يتعلق بموقف اليهود الأمريكيين من العبودية قبل الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥)، فالكاتب يرى أنه في أغلب الحالات تبنّى اليهود المنظومة القيمية السائدة في منطقتهم.

هكذا، فإن أغلب اليهود الجنوبيين ساندوا النظام العبودي، في حين أن أغلب الشماليين عارضوا العبودية، وإن كان فريدمان يؤكد أن قليلين فقط من يهود الشمال الأمريكي قد شاركوا فعلياً في حركة تحرير العبيد قبل الحرب الأهلية. وإذا كان الموقف اليهودي من العبودية في تلك الفترة قد اتسم بالغموض، فإن الأمر ذاته ينطبق على صورة اليهودي لدى السود في الفترة ذاتها، حيث كان الشعور السائد لدى القادة السود إزاء اليهود هو مزيج معقّد من التعاطف والتشكك. ومع اندلاع الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، فإن اليهود الأمريكيين (الذين بلغ عددهم وقتها نحو ١٥٠ ألف نسمة) وجدوا أنفسهم يقفون على جانبي المتاريس. فقد حارب نحو ستة آلاف يهودي داخل صفوف القوات الشمالية (لصالح تحرير العبيد)، في حين انضم ما يقرب من ١٥٠٠ يهودي إلى قوات الجنوب الساعية للانفصال عن الاتحاد الأمريكي وتكريس النظام العبودي. ويظل الغموض والتعقّد السمة الأساسية للعلاقة بين اليهود والسود خلال العقود الأربعة التالية للحرب الأهلية.

أما **الفصول من الثاني إلى الثامن**، فإنها

تتناول قيام التحالف الأسود ـ اليهودي وازدهاره منذ تأسيس «الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة» (NAACP) في العقد الأول من القرن العشرين حتى وصول حركة الحقوق المدنية إلى قمة تطورها في أواسط الستينيات. استهدفت «الجمعية الوطنية» تحقيق المساواة العرقية بين الجميع في الولايات المتحدة، وكان أبرز قادتها السود دي بوا (W. E. B. Du Bois) الذي اختلف كثيراً عن نظيره القائد الأسود البارز في الفترة ذاتها بوكر واشنطن (Booker T. Washington) الذي اشتهر بالسياسة المحافظة والدعوة إلى تكيف السود مع وضعهم الدولي في المجتمع الأمريكي. وإلى جوار دي بوا كان هناك العديد من الشخصيات اليهودية التي لعبت دوراً بارزاً داخل الجمعية الوطنية، حيث إن اللجنة العامة الأولى للجمعية ضمت بين أعضائها الـ ٤٥ سبعة من اليهود، فضلاً عن وجود أربعة يهود في اللجنة التنفيذية التي ضمت ٣٠ عضواً. وظل دور اليهود يتزايد بعد ذلك حتى صاروا يشكلون نحو نصف أعضاء اللجنة القانونية للجمعية خلال الثلاثينيات (ص ٤٨). ويذهب فريدمان إلى أن العامل الأساسي وراء قيام هذا التحالف الأسود ـ اليهودي هو التجربة المشتركة للطرفين المتمثلة في الاضطهاد والتمييز. ومع ذلك، فهو يرصد أيضاً أسباباً موضوعية وذاتية للتوتر بين الطرفين داخل إطار هذا التحالف. فمن جانب، كان هناك في بعض الحالات تناقض في المصالح المادية بين بعض اليهود والسود، مثل النزاعات بين ملاك الأراضي والمستأجرين، أو بين التجار والمستهلكين. ومن جانب آخر، فإن أغلب القادة اليهود الاصلاحيين الذين أسهموا في قيام التحالف كانوا ينتمون إلى الطبقات العليا وينظرون إلى حلفائهم السود نظرة يشوبها قدر من الأبوية والتعالي. وأخيراً، يؤكد فريدمان أن تجربة الاضطهاد المشتركة التي عززت فرص التحالف والتلاقي قد وضعت أيضاً حدوداً معينة أمام هذا التحالف، حيث إن القهر المنظم الذي تعرّض له السود في الولايات المتحدة كان أشد قسوة بحيث لا يقاس بما لاقاه حلفاؤهم من اليهود.

ويواصل فريدمان تتبع علاقة التحالف المشوب بالتوتر هذه بين السود واليهود، حيث يعدّد مجالات التعاون التي تضمنت النضال ضد «القتل بلا محاكمة» (lynching) الذي كان السود يتعرضون له على نطاق واسع، ومقاومة الصورة النمطية المبتذلة التي تقدمها السينما الأمريكية عن السود، فضلاً عن النضال القانوني ضد جميع أشكال الفصل العنصري والتمييز. كما يبرز فريدمان الدور الخاص الذي لعبه اليهود اليساريون في دعم نضال السود لنيل حقوقهم، وكذلك دور الكثير من رجال العلوم الطبيعية والاجتماعية اليهود في محاربة الأفكار العنصرية المتذرعة زيفاً بالعلم.

وعند مناقشة «ثورة الحقوق المدنية» في الخمسينيات وأوائل الستينيات، بدءاً من حركة مقاطعة الباصات منذ نهاية عام ١٩٥٥، وصولاً إلى مسيرة واشنطن في عام ١٩٦٣، فإن فريدمان يبرز الدور التمهيدي المهم الذي لعبته مؤسسات الحقوق المدنية اليهودية، وأبرزها اللجنة اليهودية الأمريكية، كما يوضح في الوقت ذاته أن «الذي حوّل قضية الحقوق المدنية من مسألة أخلاقية على هامش ضمير الأمة إلى حركة من شأنها تثوير المجتمع الأمريكي هو ظهور السود كقوة سياسية» (ص ١٤٦)، وهذا الظهور يعود بدوره إلى تغيرات اجتماعية عميقة شهدتها فترة ما بين الحربين دفعت بالسود إلى قلب المجتمع الأمريكي مع تزايد الهجرة من الريف إلى المدن ومن الجنوب إلى الشمال. ويؤكد فريدمان الدور البارز الذي لعبه يهود يساريون في المنظمة التي أسسها مارتن لوثر كنغ، وهو «لجنة القيادة المسيحية الجنوبية»، ويشير إلى أن التحالف الجديد الذي نشأ بين

السود واليهود في سياق «ثورة الحقوق المدنية» اختلف عن الرابطة السابقة التي اتخذت طابعاً نخبوياً تم تجاوزه على يد الحركة التي قادها كنغ ورفاقه من اليهود. وقد أفرزت المظاهرات والمسيرات و«غزوات الحرية» (freedom rides) الهائلة التي تم تنظيمها في أوائل الستينيات ظهور تنظيم طلابي قاعدي أكثر راديكالية من «لجنة القيادة»، وهو «لجنة التنسيق السلمية الطلابية» التي تميزت، ليس فقط بالراديكالية السياسية، وإنما أيضاً بالديمقراطية الداخلية، حيث تم بناؤها من أسفل، وليس من أعلى على نمط «لجنة القيادة». ومرة أخرى يبرز فريدمان الدور المهم الذي لعبه الطلاب اليهود داخل «لجنة التنسيق».

هكذا وصل التحالف الأسود ـ اليهودي إلى ذروته، إلا أن منتصف الستينيات كان بمثابة علامة فارقة أرّخت لبداية تراجع هذا التحالف وانهياره. ويخصص فريدمان **الفصول الباقية** من كتابه (من التاسع إلى السادس عشر) لبيان أسباب هذا الانهيار وتجلياته. والفكرة الأساسية التي تتردد في ثنايا هذه الفصول الثمانية هي أن انهيار التحالف الأسود ـ اليهودي يعود إلى انحراف خطير حدث في مسار الحركة، حيث اختارت القيادات السوداء الشابة التي تجذّر وعيها خلال «ثورة الحقوق المدينة» أن تنبذ طريق العمل السلمي والمنحى الاندماجي (integrationist) الحريص على التعاون بين السود وغير السود بهدف تحقيق المساواة بين الجميع، وأن تسير في طريق القومية السوداء الانعزالية التي ترفض مؤسسات المجتمع المدني وتسعى لتحقيق أهدافها بالقوة والعنف، مثل ظهور حركة «القوة السوداء» (Black Power) التي كانت بالنسبة إلى فريدمان تشويهاً لحركة الحقوق المدنية التي تحولت إلى «ثورة عرقية» (race revolution). ومع سيادة فكرة «القوة السوداء» في أوساط السود، انتشرت نزعات العداء العرقي للأقليات الأخرى، وازدهر بشكل خاص العداء للسامية، وبالطبع، فإن التحالف الأسود ـ اليهودي راح «ضحية» لهذا التطرف الصاعد في صفوف حركة السود التي أخذ قادتها يغذّون روح العداء والكراهية لحلفاء الأمس من اليهود.

ـ ٣ ـ

تلك كانت أبرز أفكار موراي فريدمان في كتابه **ما الذي لم يسر على ما يرام؟ قيام التحالف الأسود ـ اليهودي وانهياره**. فإلى أي مدى ظل الكاتب وفياً للمنظور الذي قدم نفسه به، أي قراءة: المؤرخ المحترف نصير الحقوق المدنية؟ أول ما يلفت النظر في هذا المجال هو ذلك التصنيف الجامد الذي يقسم به فريدمان حركة السود إلى تيارين متناقضين: التيار **الأول** هو التيار «المعتدل» الذي يسعى لتحقيق المساواة داخل المجتمع الأمريكي بالوسائل السلمية، ومن خلال التحالف مع غير السود المستعدين للتضامن مع النضال الأسود، وفي مقدمتهم اليهود. والتيار **الآخر** هو التيار «المتطرف» المؤمن بالقومية السوداء والرافض للتعاون مع غير السود والمعادي للسامية، والرافض للعمل السلمي في إطار مؤسسات المجتمع.

والواقع أن هذا التصنيف تعسفي وتبسيطي إلى حدّ بعيد. فهو يستبعد ويتجاهل تياراً بالغ الأهمية داخل حركة تحرير السود في الولايات المتحدة، وهو ذلك التيار الذي رأى أن تحرير السود هو جزء من نضال ديمقراطي واسع يستهدف القضاء على أشكال القهر كافة داخل المجتمع الأمريكي من خلال التحالف بين جميع المقهورين بغض النظر عن اللون أو الجنس، ورأى في الوقت ذاته أن إنجاز أهداف هذا التحالف يقتضي الانخراط في عمل ثوري قاعدي يتجاوز المؤسسات والأطر السياسية الفوقية القائمة في المجتمع، أي أن هذا التيار كان «اندماجياً» وليس «انعزالياً»، ولكنه في الوقت ذاته كان «ثورياً»، وليس «إصلاحياً»

أو «معتدلاً»، وهو بذلك يتقاطع مع التصنيف الجامد الذي يتخذه فريدمان في كتابه. على أن الأمر العجيب حقاً هو أن فريدمان لا يسعى لإدخال هذا التيار بشكل أو بآخر داخل إطار تصنيفه هذا، بل يقوم ببساطة بتجاهل كل من يتناقض مع تصنيفه من رموز ومنظمات السود تجاهلاً تاماً! هكذا فإنه لا يقول كلمة واحدة على مدى صفحات الكتاب الـ ٤٢٣ عن فريدريك دوغلاس (Frederick Douglass)، الزعيم الأسود العظيم في أواسط القرن الماضي الذي ربط الصراع ضد العبودية بصراع سياسي شامل ضد القهر، والذي أكد ضرورة الوحدة بين السود والبيض الديمقراطيين في معركة القضاء على العبودية، كما رفض في الوقت ذاته مقولة الاكتفاء بالمقاومة السلمية ودعا إلى ثورة عنيفة ضد علاقات القهر في المجتمع. والأغرب من ذلك أن فريدمان أيضاً لا يحدّثنا عن «الحركة الشعبوية» (Populist Movement) التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي، والتي وحّدت المزارعين الصغار والفلاحين السود والبيض في ولايات جنوبية عدة في حركة طبقية جماهيرية هددت بقوة العلاقات العنصرية في الجنوب، واستطاعت أن تضم ما يزيد على أربعة ملايين عضو. وفي هذا السياق، يصبح «طبيعياً» ألا يذكر فريدمان كلمة واحدة عن الزعيم الماركسي الأسود سي. جيمس (C. L .R. James) الذي جمع أيضاً بين المنظور الثوري والاندماجي في أواسط القرن العشرين.

واتساقاً مع هذا التجاهل لتيار بارز داخل حركة تحرير السود، فإن فريدمان يقدم صورة جدّ مشوهة لحركة «القوة السوداء» التي ظهرت مع منتصف الستينيات. فهو أولاً، يتجاهل في معرض حديثه عن «حزب الفهد الأسود» (أبرز التنظيمات التي ظهرت في أواخر الستينيات بين صفوف السود) محاولات هذا الحزب ربط معاناة السود بمشكلات المجتمع الرأسمالي الأمريكي عموماً، بل إنه لا يذكر على الإطلاق أن هذا الحزب اعتبر نفسه (لفترة على الأقل) حزباً ماركسياً. كما أن فريدمان يعتبر أن موقف «القوة السوداء» المعادي للامبريالية والصهيونية هو دليل بالضرورة على العداء للسامية واضطهاد اليهود من حيث كونهم يهوداً، فهو يعتبر «اليهودية» و«الصهيونية» صنوان.

والحق أن هذا الموقف غير النقدي إزاء الصهيونية يضعف تحليل فريدمان في أكثر من موضع. إنه ينطلق من اعتبار الصهيونية «حركة التحرر الوطني الخاصة باليهود»، ولكنه لا يفسر لنا أبداً المعضلة المتمثلة في أن جميع قادة «حركة التحرر الوطني» هذه اعتبروا التحالف مع الامبريالية أساساً حاكماً لحركتهم! وكما رأينا، فإنه يلقي بمسؤولية انهيار التحالف الأسود اليهودي عند منتصف الستينيات بالكامل على كاهل حركة «القوة السوداء»، حيث خصص ثمانية فصول كاملة من الكتاب لنقد تحويل «القوة السوداء» لحركة الحقوق المدنية إلى «ثورة عرقية». والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو حول مدى مسؤولية الجانب اليهودي عن انهيار هذا التحالف؟ لقد أكد العديد من الدراسات الجادة لأوضاع اليهود في الولايات المتحدة أن أحوالهم الاجتماعية شهدت تحولاً جذرياً خلال فترة ما بعد الحرب أطلق عليه العديدون وصف «نزع البروليتاريا» (de-proletarianization)، أي أن غالبية يهود الولايات المتحدة خاضوا عملية حراك اجتماعي ناجحة (وهو ما لا يتناقض بالطبع مع وجود ما يقرب من ٤٠٠ ألف يهودي أمريكي يصنفون كفقراء). وفي حين صعد اليهود طبقياً خلال سنوات ما بعد الحرب، فإن الوضع جدّ مختلف بالنسبة إلى جماهير السود. ففي الوقت الذي حققت فيه الطبقة المتوسطة السوداء مكاسب حقيقية بفضل حركتي الحقوق المدنية والقوة السوداء خلال الخمسينيات والستينيات، فإن السود لم يستفيدوا كثيراً، بل إن أوضاعهم المعيشية

قد تردّت (على الأقل بشكل نسبي) طوال الربع قرن الأخير. أليس هذا عاملاً مهماً يفسّر هيمنة السياسات المحافظة على يهود أمريكا خلال العقدين الأخيرين، وبالتالي انهيار التحالف الأسود ـ اليهودي؟ العجيب أن فريدمان نفسه يعترف بما سبق، إلا أنه يذكره عرضاً في خاتمة الكتاب، ويمر عليه مرور الكرام من دون استخلاص نتائج سياسية.

ـ ٤ ـ

وأخيراً، من المهم أن نذكر أن السنوات الأخيرة، شهدت هجوماً حاداً من اليمين الأمريكي ضد ما يسمى «الصواب السياسي»، وهو تيار واسع متهم بالـ «تطرف» في دفاعه عن حقوق المقهورين على أساس الجنس أو اللون أو الثقافة. والهدف من وراء هذه الحملة هو «محو آثار الستينيات»، أي التراجع عن المكاسب الاجتماعية والسياسية التي حققتها فترة الستينيات لهؤلاء المقهورين. وعلى الرغم من انتماء فريدمان إلى اليسار الليبرالي، فإن هجومه الضمني على «الفعل الإيجابي» (affirmative action)، أي التمييز العكسي لصالح السود والأقليات المظلومة في سياسات الالتحاق بالجامعات (فضلاً عن إدانته الشاملة القومية السوداء)، يجعل كتابه دعماً مهماً لهذه الحملة اليمينية.

لا شك في أن كتاب فريدمان على درجة عالية من الأهمية، إلا أنه أيضاً تعبير واضح عن إفلاس اليسار الليبرالي الأمريكي. فمع تفاقم أزمة الرأسمالية الأمريكية وعجزها عن «تحمل» الاصلاحات، يندفع هذا اليسار سريعاً نحو اليمين، وعوضاً من أن يطرح بديلاً حقيقياً من أزمة المجتمع، فإنه يحل معضلات الفكر والحركة عن طريق إلقاء اللوم على الضحية □

صدر حديثاً

يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية الكتاب الحادي عشر من سلسلة «يوميات ووثائق الوحدة العربية».

يغطي الكتاب الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) بسبب توقف صدور الكتاب السنوي خلال الفترة المشار إليها، وذلك لأسباب مالية. وأمام الحاجة الماسة لمثل هذا العمل التوثيقي قرر المركز مواصلة صدوره.

٩٣٦ صفحة
الثمن: ٣٠ دولاراً

Peter Brimelow
Alien Nation: Common Sense about America's Immigration Disaster
(New York: Random House, ℗1995), xix, 327 p.

أمة من الغرباء:
الادراك السليم بشأن كارثة الهجرة إلى أمريكا

منار الشوربجي
باحثة متخصصة بالشؤون الأمريكية.

- ١ -

لعلني لا أبالغ إذا قلت إنه ما من قضية عامة تطرح في الولايات المتحدة الأمريكية إلا ويلعب فيها البعد العنصري دوراً محورياً. فالعلاقات بين الأعراق والإثنيات المختلفة والموقف منها، دائماً ما تكون في القلب من تشكيل الخطاب السياسي بشأن أية قضية من القضايا المطروحة على الساحة السياسية الأمريكية.

وإذا كان هذا الكتاب قد اتخذ من قضية الهجرة موضوعاً له، فإن القارئ يستطيع أن يلمس بسهولة الوزن الكبير الذي تمثله قضية التعددية العرقية في تناول الموضوع.

ويمثل الكتاب إحدى تجليات ظاهرة تنامي تيار اليمين المحافظ في أمريكا. وهو التيار الذي يزداد نفوذه باطراد منذ نهاية السبعينيات ويأخذ أشكالاً متعددة وتنويعات فكرية شتى، إلا أنها جميعاً تشترك في نقدها الشديد ميراث الليبراليين الأمريكيين لإنجازاته التي تحققت بالذات منذ الثلاثينيات وحتى نهاية الستينيات. وهي الإنجازات التي كان جوهرها موضوع الأقليات ومكافحة العنصرية.

ولا يقتصر انتقاد ميراث الليبراليين الأمريكيين على الهجوم القادم من معسكر الجمهوريين، وإنما يمتد ليشمل تيارات أخرى داخل الحزب الديمقراطي نفسه، إذ يوجد تيار لا يستهان به داخل هذا الحزب يعرف باليمين الديمقراطي يعتبر أن التيار الليبرالي قد ذهب بعيداً في دعم الأقليات على حساب البيض، ومن ثم فهو يعيد النظر في مجمل سياسات الحزب ومواقفه السياسية.

كما لا يجدي أيضاً اعتبار اليمين الأمريكي كتلة واحدة، إذ توجد داخله تباينات عديدة. فهناك، على سبيل المثال، اليمين الاقتصادي، وهو الذي يتبنى مواقف أكثر محافظة إزاء الإنفاق الحكومي ويدافع عن تخفيض الضرائب. وهناك اليمين السياسي الذي يسعى إلى تقليص دور الحكومة الفدرالية عموماً وإعطاء الحكومات المحلية دوراً أكبر. وهناك اليمين الاجتماعي الذي يتخذ مواقف محافظة إزاء القضايا الاجتماعية والقيمية. كما توجد داخل كل من هذه التيارات تباينات عديدة، إذ يختلف اليمين الاقتصادي، مثلاً، بشأن مستوى

تقليص الدور الحكومي أو نوعية الضرائب التي يتم تخفيضها... الخ. ولا يوجد بالضرورة تطابق بين هذه المواقف، إذ قد يكون السياسي ليبرالياً في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية ومحافظاً في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي (مثل البرت غور)، أو محافظاً من الناحية الاقتصادية والسياسية وليبرالياً في بعض القضايا الاجتماعية دون غيرها (مثل رالف سبكتر الذي رشح نفسه للرئاسة عن الحزب الجمهوري ثم سحب ترشيحه مؤخراً).

وتعتبر قضية الهجرة من القضايا المهمة التي تتضح فيها بجلاء كل هذه التباينات، إذ إن مناقشتها تنطوي على إثارة العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن هنا تأتي أهمية كتاب برايملو الذي يوجه انتقاداً لاذعاً إلى سياسات الهجرة الأمريكية.

ولعلها من المفارقات ذات الدلالة أن الكاتب نفسه من الذين استفادوا من تلك السياسات. فقد وصل إلى الولايات المتحدة في عقد الثمانينيات، وعلى رغم ذلك فقد كرس صفحات كتابه كلها للهجوم على الهجرة إلى الولايات المتحدة، والتي يطالب بوقفها كلياً حيناً، وبوقفها بعض الوقت في أحيان أخرى. وهو في ذلك يسوق عدداً من الأطروحات لإثبات الأثر السلبي للهجرة في الولايات المتحدة، والذي قد يصل - عنده - إلى تحويلها إلى «أمة من الغرباء» (alien nation) وهو التعبير الذي استخدمه الكاتب عنواناً لكتابه.

والمعنى الذي قصده الكاتب بهذا التعبير يتضح على نحو أكبر إذا ما عرفنا المزيد عنه شخصياً، فهو بريطاني أبيض، وأمريكا التي يخشى أن تصبح غريبة عن نفسها، هي في الواقع أمريكا البيضاء التي لا يعرف الكاتب أمريكا غيرها، ويصر على أن تظل كذلك.

وعلى رغم ما يبدو في البداية من أن الكاتب يرفض سياسات الهجرة القائمة لأسباب اقتصادية وسياسية وديموغرافية، إلا أن القراءة المتأنية لأطروحاته تشير إلى أنه في الواقع ليس ضد الهجرة بقدر ما هو ضد نوعية معينة من المهاجرين، فهو، على حد تعبيره، يخشى من انتهاء «هيمنة أمريكا البيضاء» بفعل تدفق المهاجرين الملونين.

والكاتب في الواقع لا يناقش قضية الهجرة بقدر ما يناقش قضية الهوية، إذ يوجد بين ثنايا أطروحاته تعريفاً فريداً لـ«من هو الأمريكي؟». وعلى عكس التعريفات التقليدية كلها التي تقيم الهوية الأمريكية على احترام ما يسمى «القيم الأمريكية»، بغض النظر عن الاختلافات حول ماهية هذه القيم، يقدم برايملو تعريفاً للأمريكي يصل به في حقيقة الأمر إلى اعتبار اللون معياراً للهوية الأمريكية. فالأمريكي عنده أبيض بالضرورة، أما الملونون فتتم «أمركتهم»، أي استيعابهم في المنظومة البيضاء، فيصير هذا الملون على صورة الأبيض في سلوكه وثقافته ولا يتبقى منه إلا اختلاف لون جلده الذي يصبح عندئذ غير ذي معنى.

- ٢ -

تتمثل الفكرة الرئيسية للكتاب في أن قانون الهجرة الأمريكي، بعد تعديله في عام ١٩٦٥، قد مثل نقطة تحول سلبية بالغة الخطورة في تاريخ الهجرة إلى الولايات المتحدة. فبمقتضى هذا القانون ازداد عدد المهاجرين على نحو غير مسبوق، ولم تعد أوروبا هي المصدر الرئيسي للهجرة إلى الولايات المتحدة، إذ تدفقت على البلاد أعداد هائلة من مناطق أخرى من العالم فاقت بكثير أعداد الأوروبيين. يذهب الكاتب إلى أن الأعداد الهائلة للمهاجرين لا تفصل بينها فترات انقطاع تسمح بحدوث عملية الاستيعاب (أو الأمركة) كما كان يحدث في المواجهات السابقة للهجرة، ويشير إلى أن الولايات المتحدة لم تعد من الناحية الديمقراطية تتحمل كل تلك الأعداد من

السكان، هذا فضلاً عن أثر ذلك في تلوث البيئة.

بقول آخر، إن المشكلة الحقيقية عند الكاتب هي أن معظم المهاجرين منذ عام ١٩٦٥ قد أتوا ممن أسماهم أقليات «مرئية» (visible) (أي يمكن تمييزهم بالعين المجردة وفقاً للون الجلد طبعاً)، وهم ينتمون إلى ثقافات غير قابلة للتوافق (incompatible) مع ثقافة الرجل الأبيض. وبالتالي، فإنه يتساءل عن كيفية تحقيق التوازن بين البيض والأقليات الأخرى في المجتمع الأمريكي، ويعتمد على الإحصاءات الرسمية التي تشير إلى أن البيض سيتحولون إلى أقلية مقارنةً بسواهم من سكان الولايات المتحدة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. وعلى هذا التحليل لبرايملو، يمكن إبداء ملاحظتين أساسيتين: الأولى هي أنه عند المضي مع أطروحات الكاتب إلى النهاية، يكتشف القارئ أن أمريكا التي يدعو إليها ليست فقط مقصورة على البيض من الأوروبيين، بل على البروتستانت بينهم تحديداً. فهو، على سبيل المثال، حين يقدم بالأرقام تصنيفات المهاجرين، فإنه لا يهتم بتصنيفهم على أساس المهارات، أو الكفاءة، أو نوع العمل، إنما يعتمد تصنيفاً يقوم على أساس اللون. وهو في ذلك يشكك في الأرقام الرسمية المعتمدة عن أعداد البيض لأنها، على حد قوله، تُدرِج تحت خانة البيض أولئك المهاجرين من الشرق الأوسط، وشمال افريقيا، وبعض مناطق أمريكا اللاتينية.

أكثر من ذلك، يشكك الكاتب في التقديرات الرسمية لأعداد المهاجرين من أوروبا، فيقول إن بعض هؤلاء «الأوروبيين» ليسوا أوروبيين وإنما هاجروا أصلاً إلى أوروبا من مناطق أخرى من العالم، وبعد أن حصلوا على جنسيات أوروبية تقدموا بطلبات للهجرة إلى الولايات المتحدة. كما أنه يشير مرات عديدة إلى مسألة الاختلاف الديني والنسبة العالية من الكاثوليك والمسلمين الذين يهاجرون إلى الولايات المتحدة.

غير أن النقطة المحورية التي يهتم بها الكاتب، والتي من أجلها حرر الكتاب أصلاً، كما ورد في المقدمة، هي قضية التوازن بين البيض والأقليات في الولايات المتحدة، ويعتمد في ذلك على التقديرات الرسمية الأمريكية التي تتوقع أن يكون البيض أقلية في عام ٢٠٥٠. يعتبر الكاتب هذه المسألة تمثل خطورة شديدة على مستقبل الولايات المتحدة، ويشرح آثارها السلبية بالتفصيل.

والثانية هي أنه حتى مع اعتماد التقديرات الرسمية، فإن نسبة البيض في عام ٢٠٥٠ لن تمثل أقلية إزاء أية جماعة أخرى من السكان منفردة، إذ سيظل البيض يمثلون ٤٣ بالمئة من السكان، ولكنهم سيكونون أقلية إزاء كل الأقليات الأخرى مجتمعة، التي ستمثل في هذه الحالة ٥٧ بالمئة من عدد السكان. وتكمن أهمية هذه التفرقة في أن هذه الأقليات ليست كتلة واحدة، فهي لا تتخذ المواقف نفسها من كل القضايا، وإنما توجد تباينات عديدة في ما بينها.

أما عن الآثار السلبية لانتهاء هيمنة البيض (عموماً والبروتستانت خصوصاً) كما يراها الكاتب بالنسبة إلى مستقبل أمريكا، فإنها تعيد إلى الأذهان أطروحة «تفوّق الرجل الأبيض» التي سادت طويلاً في الكتابات الغربية. فهو يقول، على سبيل المثال - في معرض حديثه عن الأقليات - إن هناك علاقة وثيقة بين الإثنية والنجاح والإنجاز الفردي، وهي علاقة تظل قائمة على مدى أجيال كاملة. وفي موضع آخر، يشير الكاتب إلى وجود علاقة بين الإطاحة بالنخبات البيضاء في افريقيا وبين سيادة نظم غير ديمقراطية. وفي سياق ثالث، يعطي أمثلة بالأرقام عن تفشي الجريمة في أوساط سود أمريكا بالذات، وذلك من دون اعتبار للعوامل الاقتصادية والسياسية، بل والعنصرية المؤسسية التي لا تزال موجودة حتى الآن ويعانيها السود أكثر من غيرهم.

وفي سياق عرضه تلك الآثار السلبية لانتهاء هيمنة البيض، يسوق الكاتب ضمن ما يسوق طرحاً مؤداه أن أمريكا ستشهد نوعاً من البلقنة، إذ توجد الآن مناطق باكملها لا يسكنها إلا السود، وأخرى لا يسكنها سوى الكوبيين، وثالثة لا يسكنها غير البيض، وهكذا. وهو في ذلك يسوي بين هذه الفئات جميعاً، ولا يعير بالاً للأسباب المختلفة المتعلقة بكل حالة على حدة. فهو يسوي بين السود الذين لا يمكنهم الخروج من مناطق بعينها لأسباب اقتصادية، والكوبيين الذين يقطنون مناطق أخرى لأسباب ثقافية وسياسية. ففي كل الأحوال، يعتبر الكاتب أن الملونين يمثلون المشكلة التي يهرب منها البيض من قاطني المدن الكبرى من دون تحليله عوامل الطرد التي تختلف بين حالة وأخرى. ومن نماذج إهدار الكاتب الفروقات بين حالات المهاجرين، النموذج الكوبي. فحالة الكوبيين تعتبر حالة فريدة لا يصلح القياس عليها، إذ إنها بالأساس نتاج للسياسة الخارجية الأمريكية إزاء كوبا. فالولايات المتحدة تتخذ موقفاً شديد الغموض من المهاجرين من كوبا لا يجوز تعميمه، إذ بدأت هذه السياسة بالسماح لأي كوبي تطأ قدمه الولايات المتحدة بأن يحصل على الجنسية الأمريكية. إلا أنه ومع بداية الثمانينيات، تدفقت على الولايات المتحدة أعداد هائلة من الكوبيين في شكل هجرات جماعية استغلها الرئيس الكوبي كاسترو لصالحه ليصدّر إلى الولايات المتحدة غير المرغوب فيهم سياسياً، فضلاً عن المعاقين ذهنياً وأصحاب السجل الجنائي. ولم يؤدِّ ذلك في الواقع بالولايات المتحدة إلى مراجعة سياستها الخارجية إزاء كوبا، بل اكتفت بالتعامل فقط مع تداعياتها. وحين حاولت ترحيل هؤلاء، رفضت كوبا السماح لهم بالعودة، الأمر الذي جعلهم مواطنين بلا جنسية، وامتلأت بهم السجون الأمريكية، وتم إنشاء المزيد من السجون لاستيعابهم، بل مورست ضدهم انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، منها سجنهم لفترات غير محددة تصل إلى عدة سنوات على رغم انقضاء مدة العقوبة الأساسية. ومثل هذا الوضع قد أثار نوعاً من الجدل في المجتمع الأمريكي، فقد انحاز جانب من الرأي العام إلى احتباس هؤلاء الكوبيين على أساس أن إطلاقهم سيؤدي إلى إغراق البلاد بأعداد هائلة من المجرمين، فيما تساءل قطاع آخر عن كلفة هذا الاحتباس، إذ إن بقاءهم في السجن يعني فرض المزيد من الضرائب لإنشاء مزيد من السجون.

ومن السلبيات الأخرى لفقدان البيض (والبروتستانت) يدهم العليا على مقدرات المجتمع الأمريكي، ما يسميه الكاتب بشيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في العملية السياسية في الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، فإنه لا يحذّر فقط من أن يصبح البيض أقلية، وإنما يحذّر أيضاً ـ وهو الأهم ـ من أن يقل عددهم عن حد معين. ولشرح أطروحته تلك، يضرب مثالاً بحالة كندا فيقول: «على رغم أن الأقلية الناطقة بالفرنسية في كندا لم تصل أبداً إلى ربع السكان، إلا أنها استطاعت أن تهيمن على السياسة لأكثر من قرن بأن تصوت ككتلة واحدة. وكان الكنديون الناطقون بالإنكليزية دائماً منقسمين على نفسهم، حتى إن الحكومات الفدرالية المعتمدة (فقط) على تأييدهم فشلت في أن تفوز في الانتخابات إلا نادراً، على رغم أن مناصريها يشكلون ثلاثة أرباع السكان في كندا».

ويكشف المثال السابق في مغزاه أطروحات اليمين الأمريكي التي لا تخلو في الواقع من عنصرية. فكما يتضح من ثنايا خطاب الكاتب واختياره هذا المثال على رغم الاختلافات العميقة بين الحالتين، إن الاستقرار الذي ينشده للعملية السياسية الأمريكية إنما يتمثل في الواقع في أن يكون البيض «وحدهم» دائماً قادرين، عن طريق التصويت ككتلة واحدة، على حسم أية معركة

سياسية (لصالحهم). وتجدر الإشارة إلى أن البيض في أمريكا لا يصوتون أبداً ككتلة واحدة، كما يزعم الكاتب أو يتمنى.

- ٣ -

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الواقع السياسي ليعبّر بوضوح عن تحيزاته السياسية والحزبية. فهو يرى أن تزايد الأقليات يشكل تهديداً لمستقبل الحزب الجمهوري تحديداً، فيقول في عبارة ذات دلالة إن «الحزب الجمهوري هو حزب الأغلبية [ويقصد البيض] في حين أن الحزب الديمقراطي هو حزب الأقليات». وهو تعبير ذو مغزى لا يخلو أيضاً من عنصرية خاصة حين يضيف الكاتب أن مهاجري ما بعد عام ١٩٦٥ هم من «الأقليات المرئية» التي يجد الحزب الجمهوري دوماً صعوبة في جذبها وكسب ولائها. فالكاتب يقدم الحزب الجمهوري على أنه «ضحية» لسياسات ليبرالية خاطئة، في أطروحة ايديولوجية لا تخلو من مغالطة، إذ إنه لا يتطرق إلى السؤال عن السبب الذي يجعل الحزب الجمهوري يجد صعوبة دائمة في اجتذاب هؤلاء. وهو هنا لا يفرق بين المهاجرين الجدد والملونين الذين يعيشون في أمريكا منذ عقود طويلة. وإذا كان الحزب الجمهوري يجد صعوبة في اجتذاب السود الذين عاشت أجيال كثيرة منهم داخل الولايات المتحدة، فإن هذا يعني بالضرورة أن المشكلة ليست في السود وإنما في الحزب الجمهوري نفسه الذي فشل في الاستجابة لمطالبهم، الأمر الذي يعني أن القضية ليست الهجرة بقدر ما هي سياسات الحزب ومواقفه.

ولأن الكاتب منحاز سلفاً إلى الحزب الجمهوري، فإنه قد سكت تماماً عن مناقشة واحدة من أهم مشكلات الهجرة، والتي يعتبر الجمهوريون أنفسهم مسؤولين عنها بدرجة كبيرة. فعلى رغم أنه كان قد ناقش في عجالة انحسار نسبة المهاجرين من أصحاب المهارات، إلا أنه لم يتطرق إلى النقطة الخاصة بمنافسة هؤلاء للأمريكيين في مجال الوظائف. فقد وقّع الرئيس الجمهوري جورج بوش في عام ١٩٩٠ على تعديل لقانون الهجرة يسمح للشركات الكبرى بتوظيف المهاجرين الجدد من أصحاب المهارات والموجودين في الولايات المتحدة بشكل موقت وذلك لمدة ستة أشهر، إلا أن هذا البند الجديد والمعروف باسم «H1B» قد استغلته تلك الشركات للتخلص من العاملين فيها والاستبدال بهم مهاجرين يتمتعون بالمهارات نفسها ولكن بنصف الأجر. وكان وراء هذا القانون أصلاً رجال الأعمال الأقوياء الذين ينتمون في الواقع إلى الحزب الجمهوري، فهو الحزب المعروف تقليدياً بمواقفه المدافعة عن هذه الفئة. وقد حاول الرئيس كلينتون إلغاء هذا البند، إلا أنه فشل في ذلك نظراً إلى النفوذ القوي الذي تتمتع به الشركات الكبرى التي ترى في هذا القانون ضماناً لقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

ثم يصل برايملو بتحليله إلى انتخابات ١٩٩٢ التي فاز فيها كلينتون (الديمقراطي)، فيقرر أن سبب فوز الديمقراطيين يرجع إلى أن المرشح المستقل روس بيرو كان قد قسم أصوات البيض، إذ لم يصوت البيض ككتلة واحدة، فحصل كلينتون على ٣٩ بالمئة من أصواتهم وعلى ٨٢ بالمئة من أصوات السود و٦٢ بالمئة من أصوات الهسبانيين. ويخرج من ذلك بنتيجة مؤداها أن الرئيس كلينتون هو في الواقع «رئيس للأقليات»: السود والهسبانيون واليهود وأقلية من البيض. غير أن الكاتب في هذا الجزء يناقض نفسه، إذ إنه لم يذكر، مثلاً، أن الغالبية العظمى من أصوات البيض التي ذهبت إلى روس بيرو كانت في الواقع لناخبين يصوتون تقليدياً للحزب الجمهوري وليس للحزب الديمقراطي. فإذا كان صحيحاً، كما يزعم الكاتب، أن الحزب الجمهوري هو حزب البيض، فلماذا تخلى هؤلاء عن جورج بوش

مرشح الحزب في عام ١٩٩٢؟ والأهم من ذلك كله أن الكاتب قد غض الطرف عن توجهات الرئيس كلينتون الذي مثل ترشيحه عن الحزب الديمقراطي تحولاً غير مسبوق في ميزان القوى داخل الحزب، فالرئيس كلينتون لا يمثل التيار الليبرالي داخل الحزب الديمقراطي، بل إنه أدار حملته الانتخابية كلها على أساس أنه «ديمقراطي من نوع جديد»، ونأى بنفسه طوال الحملة عن الظهور مع أي من رموز التيار الليبرالي، بل إن المواقف التي اتخذها في هذه الحملة كانت تمثل تراجعاً عن مواقف الحزب الديمقراطي إزاء قضايا الأقليات بالذات. صحيح أن نسبة عالية من الأقليات، وبالذات من السود، قد أعطته أصواتها على رغم كل ذلك، إلا أن هذا يرجع في الواقع إلى رفض البديل (جورج بوش)، إذ يظل الديمقراطي اليميني أفضل على أية حال من الجمهوري بالنسبة إلى مصالحهم (أي السود). هذا فضلاً عن أنه لا يمكن التعامل مع كل الأقليات ككتلة واحدة، فلكلٍّ مصالحه التي قد تتقاطع مع غيرها أو تتباين. كما أن مواقف إدارة كلينتون نفسها مسؤولة عن ازدياد الاستياء الشعبي في أوساط بعض الأقليات، وخصوصاً السود، وليست مسيرة المليون أسود ببعيدة عن الأذهان.

ومن ثم، فإذا كانت مقولة الكاتب بشأن اعتبار الحزب الجمهوري هو حزب الأغلبية، مقولة مغلوطة، فإن الحزب الديمقراطي لم يعد المظلة الواسعة التي تنضوي تحتها الأقليات كما كان الحال في ما سبق، بل يوجد العديد من المؤشرات واستطلاعات الرأي التي تدل على ازدياد الغضب والإحباط، خصوصاً داخل الجماعة السوداء، كما توجد عشرات من التصريحات حول إمكانية إقامة حزب مستقل خاص بالسود.

وأخيراً، تظل قيمة هذا الكتاب في أنه يمثل واحداً من أشكال العنصرية الآخذة في التزايد في أنحاء العالم الغربي، وهي التي تظهر تحت مسميات عديدة وتتبنى خطابات مختلفة، ولا يمثل حليقو الرؤوس والنازيون الجدد إلا إحدى تجلياتها الفجة □

يصدر قريباً

١ ـ مكانة العقل في الفكر العربي ..... ندوة فكرية

٢ ـ المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر: سنوات التحرر العربي (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧) (الجزء الثاني) ..... تحرير: أحمد يوسف أحمد

٣ ـ السلطة الثقافية والسلطة السياسية ..... د. علي أومليل

٤ ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ..... ندوة فكرية

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية

(١)

إسرائيل شاحاك. **التاريخ اليهودي: الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة.** ترجمة صالح علي سوداح. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥. ١٦٥ ص.

يقدم المؤلف في هذا الكتاب رؤية نقدية للتاريخ اليهودي من خلال ستة فصول، يتناول فيها نشأة الظاهرة اليهودية وتأثير اليهودية الأورثوذكسية، كما يحلل فيها ضعف المعتقد التوحيدي واختلاطه لدى المدارس اليهودية، وذلك بهدف توضيح أن السياسات الاسرائيلية هي حصيلة تفاعل الاعتبارات الواقعية بغض النظر عن صحتها أو صفتها الأخلاقية.

(٢)

البرت حوراني. **الاسلام في الفكر الأوروبي.** بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع؛ مؤسسة نوفل، ١٩٩٤.

يدرس هذا الكتاب النظرة الأوروبية إلى الحضارة الاسلامية من خلال منظور المستشرقين في تعريف النصوص، وتفسيرها، هادفاً إلى بيان تاثر تلك النظرة بالأفكار الشائعة عن التاريخ وطبيعة الأديان وتطورها في القرن التاسع عشر.

(٣)

عبد الله النفيسي (محرر). **الحركة الاسلامية: رؤية مستقبلية.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

بعد تحريره كتاباً عن الحركة الاسلامية بعنوان **أوراق في النقد الذاتي**، يواصل النفيسي اهتمامه بالموضوع نفسه من خلال تحرير هذا المؤلف الجديد الذي يتضمن أربعة عشر بحثاً تتناول المنطلقات الفكرية للحركة الاسلامية، وبُناها التنظيمية، وآلياتها في العمل، وتوضح موقعها من عملية التنمية الشاملة في العالمين العربي والاسلامي.

(٤)

فريدة بناني وزينب معادي. **مختارات من النصوص المقدسة المرسخة للحقوق الانسانية للمرأة في الإسلام.** الرباط: مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٩٥. ٣٠٠ ص.

يعدد الكتاب حقوق المرأة في الشريعة الاسلامية، ويبرز مكانتها الرفيعة في صدر الحضارة الاسلامية، ويخلص من ذلك إلى نتيجة قوامها أن تهميش النساء في المجتمعات العربية والاسلامية هو نتيجة اجتهادات الفقهاء وتفسيرهم النصوص بما يتوافق مع متطلبات المجتمع الأبوي، وليس نتيجة تمييز الإسلام ضدهن.

(٥)

مجموعة من المؤلفين. **الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة**. بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥.

يتناول الكتاب دور التربية كأداة اجتماعية في مقاومة التطبيع وتحجيم مخاطر التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحبه. كما يؤكد الكتاب ضرورة تحرير الأرض في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي.

(٦)

محمد سلمان غانم. **الاقتصاد الكويتي إلى أين**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٥.

مثلت اقتصادات الدول الخليجية عموماً، وفي مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية خصوصاً، مادة لكثير من الأبحاث والدراسات العلمية، وفي هذا الكتاب يركز المؤلف على الاقتصاد الكويتي من حيث بنيته الريعية، وطبيعته الاستهلاكية، ويحلل أثر ذلك في تعويق جهود التنمية في الدولة.

(٧)

محمد صفي الدين خربوش (محرر). **المصالحة العربية: الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥. ٦٣٠ ص.

يقدم الكتاب ستة عشر بحثاً هي مجمل أعمال الندوة التي انعقدت في الموضوع عام ١٩٩٤، وعالجت أهمية المصالحة العربية، والآليات أو المداخل المقترحة لتحقيقها، والعقبات التي تعترضها، ورؤى التيارات السياسية في المنطقة العربية بشأنها، ومواقف بعض القوى الاقليمية والدولية إزاءها.

(٨)

مراد وهبه (محرر). **حوار حول ابن رشد**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٥.

يهتم هذا الكتاب بالفيلسوف العربي ابن رشد، من حيث إعادة النظر في ما طرحه من مفاهيم فلسفية بهدف تأسيس اتجاه تنويري عربي يسهم في إثراء الفكر العربي الحديث.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Augustus Richard Norton (ed.). *Civil Society in the Middle East*. Leiden; New York: E. J. Brill, 1995. vol. 1, 328 p. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East, ISSN 0085-6193; v. 50)

يدور موضوع هذا الكتاب حول الأسباب التي تجعل النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط مقاومة لعمليات التحول الديمقراطي، ويركز بصفة خاصة على ضعف المجتمع المدني وهشاشة مؤسساته كأحد أهم معوقات التغيير السياسي.

(٢)

Bertrand Badie. *La Fin des territoires*. Paris: Fayard, 1995. 276 p.

يُعتبر برتراند بادي أحد ألمع علماء السياسة الفرنسيين، حيث ارتبط اسمه بسلسلة من الدراسات المهمة الخاصة بالثقافة السياسية. وعلى الرغم مما يبدو من أن المؤلف في كتابه الجديد يقارب موضوعاً يقع خارج نطاق اهتمامه التقليدي، موضوع الحدود السياسية ودلالتها في ضوء التطور

في متغيرات الحداثة، والاتصال، والإثنية، والتعبئة، فإن بادي، في واقع الأمر، لم يتخلَّ عن الاقتراب الثقافي في تحليل الظواهر السياسية، فهو يعالج مدى ارتباط التطورات المشار إليها بأزمتي الهوية والانتماء.

(٣)

David Pujadas et Ahmed Salam. *La Tentation du jihad*. Paris: J. C. Lattes, 1995. 234 p.

لا يدرس هذا الكتاب عبر فصوله الخمسة الإسلام والمسلمين في فرنسا بشكل عام، لكنه يدرس فهماً معيناً للإسلام له طابعه الراديكالي، ونوعية معينة من الإسلاميين هم دعاة العنف ضد الآخر. وبعد رحلة يتتبع فيها المؤلفان مصادر الإسلام الراديكالي في فرنسا، وأساليب أنصاره في التجنيد والتعبئة، ومناطق تجمعهم وانطلاقهم، فإنهما يطرحان تصورهما ميثاقاً وطنياً فرنسياً جديداً يحقق من وجهة نظرهما السلم الأهلي ويحترم اختلافات البشر.

(٤)

Eric A. Nordlinger. *Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995.

يدخل هذا الكتاب في عداد المؤلفات التي تمجد القوة الأمريكية بعد انهيار الخصم السوفياتي، والتي ترفض في الوقت نفسه عودة العزلة الأمريكية. ومنطقه في ذلك أن توظيف الولايات المتحدة مواردها بمزيد من الفاعلية سيمكنها من التحكم في الاقتصاد الدولي وضبط انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى العالم.

(٥)

Graham E. Fuller and Ian O. Lesser. *A Sense of Siege: The Geopolitics of Islam and the West*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1995. ix, 193 p.

يعيد هذا الكتاب إثارة أطروحة الصراع الحضاري، حيث يوضح المؤلفان أن الصراع بين المسلمين أنفسهم يشكل خطراً حقيقياً على الغرب. ومن جهة أخرى، فإن التنافس بين الغرب والمسلمين يتطلب مجهوداً لاحتوائه حتى لا يتحول هذا التنافس إلى حرب باردة بين الطرفين.

(٦)

Jacques Semelin (ed.). *Quand les dictatures se fissurent*. Paris: Desclée de Brouwer, 1995. 260 p.

يرصد هذا الكتاب عبر مجموعة من الدراسات المتخصصة التطور الذي لحق بأساليب مقاومة النظم التسلطية في مرحلتي السبعينيات والثمانينيات. وفي إطار ذلك، يقيم الكتاب علاقة مباشرة بين نمط المقاومة من جانب، وطبيعة النظام التسلطي من جانب آخر. ومنطقه في ذلك أن هيكل السلطة، وأساليب التحكم، ودرجة القمع تحدد أساليب المقاومة ومجالات تحركها، وهامش المناورة السياسية المتاح لها.

(٧)

Laurent Cohen-Tanugi. *Le Choix de l'Europe*. Paris: Fayard, 1995. 225 p.

يتناول هذا الكتاب، على امتداد خمسة فصول، عملية بناء الوحدة الأوروبية وما يحيط بها من صعاب. فإذا كان خيار الدول الأوروبية ما بين أوروبا قوية وفاعلة، وأخرى ضعيفة ومهمشة، محسوماً يقيناً لصالح الاتجاه الأول، إلا أن ردود فعل هذه الدول ليست من جنس واحد إزاء قضايا من قبيل العملة الموحدة، ودمج أوروبا الشرقية والوسطى، وتكثيف النشاط الدبلوماسي على المستوى الدولي.

(٨)

Maurizio Viroli. *For Love of Country: An Essay on Patriotism and Nationalism*. Oxford: Clarendon Press, 1995. 206 p.

يشارك هذا الكتاب في الجدل الدائر حول صعود القوميات وانتعاش الإثنيات بوجه عام، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا الإطار يتحرى فيرولي العودة بكل من الوطنية والقومية إلى أصولهما التاريخية ويدرس السياق الأوروبي الذي أدى إلى إفرازهما.

(٩)

Meron Benvenisti. *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1995. 260 p.

من خلال استعراض هذا الكتاب تاريخ الصراع بين الفلسطينيين واليهود وتطوره، يشكك مؤلفه في فعالية الحلول الدبلوماسية التي تقوم على فكرة اقتسام الأرض والعيش المشترك.

(١٠)

Mohamad Heikel. *Secret Channels.* London: Harber Kolens, 1995. 570 p.

يقع الكتاب في عشرين فصلاً، يدرس من خلالها تاريخ الشرق الأوسط في فترة القرن العشرين، موضحاً مسار المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، المعلن منها والسري، والمباشر منها وغير المباشر. ويستفيد المؤلف في هذا الخصوص من أنه كان شاهد عيان لكثير من تلك المفاوضات.

(١١)

Pierre Grosset. *Les Temps de la guerre froide.* Paris: Editions complexe, 1995. 466 p.

يتضمن هذا الكتاب قسمين رئيسيين، يشتمل كل منهما على ثلاثة فصول. ينشغل القسم الأول بمحاولة تفسير ظاهرة الحرب الباردة كنمط للتفاعلات الدولية ساد خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع الثمانينيات. أما القسم الثاني فإنه يجتهد في تفسير انتهاء الحرب الباردة، ويختبر ويفند عدداً كبيراً من الأسباب التي تساق في هذا الخصوص.

(١٢)

Simona Sharoni. *Gender and the Israeli-Palestinian Conflict: The Politics of Women's Resistance.* Syracuse: Syracuse University Press, 1995. xiii, 199 p. (Syracuse Studies on Peace and Conflict Resolution)

يقدم هذا الكتاب موضوعاً يجمع بين الأهمية والجدة في آن معاً، فهو ينقل التحليل من مستوى التفاعل بين رجال المقاومة الفلسطينية وسلطة الاحتلال، إلى مستوى التفاعل بين المرأة الفلسطينية والمرأة الاسرائيلية، كما يبين أثر ذلك في تطور عملية التسوية في المنطقة العربية □

تقرير عن الحلقة الدراسية حول:

أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان
«حق العودة ومقاومة التوطين»
٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

رحاب مكحّل

سكرتيرة تحرير
مجلة «المنابر» في لبنان.

عقد المنتدى القومي العربي في لبنان، يوم السبت ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، في دار الندوة، حلقة دراسية تناولت أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان تحت عنوان «حق العودة ومقاومة التوطين»، حضرها ٦١ شخصية وباحثاً ومهتماً وناشطاً في جمعيات حقوق الإنسان والمؤسسات الأهلية اللبنانية والفلسطينية، وقدمت فيها أوراق عمل تناولت الأوضاع القانونية والتربوية والصحية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، بالإضافة إلى ورقة مخصصة لأوضاع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا). وبرزت أهمية هذه الحلقة لأسباب عديدة منها:

- جاءت لتعالج موضوعاً منقلاً بالحساسيات والتجارب القاسية، ومثيرة لدى العديد من اللبنانيين والفلسطينيين الكثير من المخاوف.

- طرحت معالجة أوضاع أعداد كبيرة ومتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان، وغالبيتهم ممن ولدوا وعاشوا ودرسوا وعملوا فيه، ولا يعرفون مكاناً آخر غيره، ويعانون الإحباط والتوتر بسبب أوضاعهم القانونية والاجتماعية والصحية والإنسانية، وعدم قدرتهم على التنقل إلى الخارج وأحياناً في الداخل.

- كانت محاولة لدعوة جميع التيارات الفكرية والسياسية اللبنانية والفلسطينية إلى المشاركة في وضع تصور لأوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

- ابتعدت الحلقة عن الدخول في بحث الوضع السياسي، لتكون خطوة أولى، حذرة، لكنها على طريق معالجة الموضوع من كل جوانبه.

جلسة الافتتاح

تحدث في جلسة الافتتاح رئيس مجلس إدارة دار الندوة **منح الصلح**، ورئيس المنتدى القومي العربي **معن بشور**. رحب منح الصلح بعقد هذه الحلقة في دار الندوة مشيراً إلى أن الدار تستضيفها «وملؤها الثقة بالتفاف اللبنانيين جميعاً حول المعالجة العلمية الموضوعية لعنوان هذه الحلقة، وحرصاً على ثوابت السيادة الوطنية للبنان على كل شبر من لبنان، وعلى رفض التوطين، وعلى التعامل الإنساني مع الجميع دون استثناء، ودعماً لسياسة الدولة اللبنانية

العليا في الوقوف في وجه كل ما من شأنه التأثير على حرية القرار السياسي اللبناني وسياسة التنسيق والتعاون والاخوة مع الشقيقة سوريا، والانفتاح على البلدان العربية قاطبة».

وأشار معن بشور إلى «أن فكرة الحلقة الدراسية تعود إلى ما قبل عام تقريباً، حيث كان كل شيء هادئاً على جبهة الملف الفلسطيني في لبنان، والجو الهادئ هو الجو الأفضل لمناقشة باردة لموضوع مثقل بالايحاءات والحساسيات والتجارب القاسية، وللخروج بمقترحات وتوصيات توضع بين أيدي أصحاب الحل والقرار في بلادنا في إطار الالتزام بالسيادة اللبنانية الكاملة».

وأكد أن تنظيم الحلقة نابع من رغبة في الحفاظ على المصلحة الوطنية اللبنانية العليا بالذات «فمصلحة لبنان العليا تقتضي أن تسود مبادئ العدالة وحقوق الإنسان كل شبر من أرضه، وكل جماعة مقيمة عليه، لأنه في غياب هذه المبادئ ينمو التوتر والاحتقان، وتتحول الجماعات المحرومة إلى بؤر فيها كل أنواع الإحباط والتطرف والتعصب وبذور الانفجار».

ورأى أن أي بحث علمي ومتجرد عن أوضاع الفلسطينيين في لبنان عليه أن يتحرر من جملة هواجس وأوهام، حددها على الصعيد الفلسطيني بوهمين: **الأول** «هو الاعتقاد أن الحديث عن الحقوق الإنسانية هو غطاء لمنح الفلسطيني المقيم امتيازاً على المواطن اللبناني، وهو أمر لا يمكن أن يقبل به عاقل فلسطينياً كان أم لبنانياً».

والثاني «هو استخدام شعار الحقوق الإنسانية كغطاء لإبقاء بعض التصرفات والممارسات والمناطق خارجة عن القانون، بينما حُكْم القانون وحده هو ضمانة كل إنسان مواطناً كان أم مقيماً».

وعلى الصعيد اللبناني، حدد الوهم **الأول** «بالتحرر من هاجس يسود بعض الأوساط بأن أي حديث عن الحقوق الإنسانية يمكن أن يتحول إلى انتهاك السيادة اللبنانية والتفريط بحقوق اللبنانيين، بينما المطلوب أن نتذكر دائماً أن احترام حقوق الإنسان مواطناً كان أو مقيماً هو من أبرز مظاهر ممارسة السيادة»...

والوهم **الثاني** «ربط الحديث عن هذه الحقوق بالتوطين، بينما يقود التفكير المنطقي على عكس ذلك الاستنتاج تماماً، لأنه بقدر ما نساعد اخوتنا الفلسطينيين على تركيز جهودهم لاستعادة حقوقهم وفي مقدمها حق العودة، فإنما نسقط خيار التوطين، بينما إبقاء الأوضاع مزرية كما هي الحال اليوم يقودهم إلى المجهول بكل ما ينطوي عليه هذا المجهول من مخاطر التاخر والتفتت»...

الجلسة الأولى

دارت الجلسة الأولى حول «الأوضاع القانونية للفلسطينيين في لبنان» وترأسها عضو المجلس الدستوري **محمد المجذوب**، وقد ألقى كلمة رأى فيها أننا «نمر حالياً بفترة عصيبة، ويجب إيجاد الحلول، وخصوصاً أن هناك أسباباً عدة أبرزها أن منظمة التحرير الفلسطينية انقلبت على ذاتها، وتخلت عن المبادئ والأسس التي قامت من أجلها ونادت بها...» منبهاً إلى «الهجمة الشرسة التي تقودها الدول الكبرى لتحجيم الوطن العربي واستخدام كل الثروات التي يتمتع بها».

وعالج **صلاح الدباغ** في مداخلته «أوضاع الفلسطينيين على صعيد حق الإقامة والتنقل والتجنس والتملك». فرأى أن «وضع الفلسطينيين على صعيد الإقامة يتغيّر تبعاً للوضع الاقتصادي، وهو دخل حلبة الصراع السياسي المحلي بين القوى اللبنانية المتصارعة». وعن التجنس ركز على قرار صادر عن جامعة الدول العربية يمنع إعطاء الدول جنسيتها للنازحين الفلسطينيين على أراضيها حفاظاً على كيانهم السياسي. وعن التملك، قال إنه يحق للفلسطينيين تملك

العقارات ضمن الحدود للرعايا العرب، وهي ٥ آلاف متر مربع شرط ألا تزيد المساحة على ٣ آلاف متر مربع داخل بيروت.

وقد عالج **فادي مفيزل** في مداخلته حق العمل للفلسطينيين، مشدداً على أنه «في إطار مقاومة التوطين، علينا أن نقوم بكل ما في وسعنا من أجل مساعدة الفلسطينيين للعودة إلى وطنهم. وهذا يعني مواجهة ومقاومة محاولات التوطين وعدم تذويب اللاجئين الفلسطينيين في صورة نهائية في الأقطار العربية التي هجروا إليها»، ومن جهة أخرى «يجب ألا تصبح مسألة رفض التوطين حجة لقهر وتعذيب الشعب الفلسطيني، وهذا لا يعني منعهم من العمل والتنقل والعلم والتربية والعناية الصحية والرفاه»، كما استعرض القواعد القانونية التي يخضع لها الرعايا الفلسطينيون المقيمون شرعياً في لبنان.

وفي المناقشات شارك كل من أحمد اليماني، بديع عطيه، توفيق مهنا، سهيل الناطور، وعلي فيصل.

الجلسة الثانية

تناولت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا)، وقد ترأسها رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان **ابراهيم العبد الله**، فأشار إلى «أن مبادئ حقوق الإنسان وتكافل المجتمع الدولي يفرضان التصدي لمشكلة اللاجئين ومعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها».

وقدم بعد ذلك **سهيل الناطور** ورقة اعتبر فيها أن «الوكالة تقف اليوم على مشارف مرحلة نوعية بدأت تتبلور منذ مؤتمر مدريد، قد تؤثر في تقرير مصيرها». وأهم الجديد في هذا المجال «برنامج تطبيق السلام» (PIP) والخطة الخمسية للاونروا مؤكداً «أن الاونروا تقر بأن أموال النفقات المعتادة انحسرت بسبب العجز المالي الذي تواجهه للعام الثالث على التوالي، مما أدى إلى تراجع الرأسمال المتداول... ويقدر العجز لعام ١٩٩٥ بنحو ١٦ مليون دولار... وهذا إذا تبين أنه وقع عملياً بعد نهاية عام ١٩٩٥ فلن يؤدي إلى تجميد النمو فحسب، بل إلى تقليص الخدمات القائمة، ومن ثم إلى تسليم مبكر لخدمات الاونروا إلى سلطات الدول المضيفة». ورأى أن التراجع المتواصل للميزانية وإغفال أرقام الحاجات المتزايدة... وحرمان السلطة اللبنانية الفلسطينيين من الاستفادة من خدماتها التي تقدمها عبر الوزارات والإدارات الرسمية والبلديات، سواء في التعليم، أو الصحة، أو البنية التحتية وتزفيت الطرقات ومد المجاري، وتوفير المياه والكهرباء للمخيمات، كل ذلك له وضع استثنائي في لبنان يختلف عن مثيله في الدول المضيفة الأخرى... كما اعتبر أن توقف منظمة التحرير الفلسطينية عن دعم مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، من شأنه أن «يكمل حلقة الضغوط على الفلسطينيين تيئيساً لهم ولدفعهم للبحث عن أية حلول لقضاياهم اليومية على حساب القضايا الوطنية الكبيرة التي يعيشونها في هذه المرحلة».

ثم عقب **جابر سليمان** متناولاً الولادة الملتبسة للاونروا، والتي جاءت نتيجة مخاض سياسي صعب بدأ بتقرير الوسيط الدولي الكونت برنادوت، وانتهى بتوصية البعثة الاقتصادية بدراسة إنشائها. وعرض للفترة الانتقالية التي تمر بها الاونروا وبدأت في أيار/مايو ١٩٩٤ وستنتهي عام ١٩٩٩، وقدم شرحاً وافياً عن موازنتها التي تُظهر منذ عام ١٩٩٣ تقليصاً في خدماتها للفلسطينيين.

وفي المناقشات شارك كلّ من مروان عبد العال، حسين شعبان، خليل شتوي، صالح زيدان، وابراهيم العبد الله.

الجلسة الثالثة

تناولت «تعليم الفلسطينيين في لبنان»،

وقد ترأسها **أنيس صايغ**، وقدم الورقة نائب رئيس الاتحاد للمعلمين الفلسطينيين **عمر طه**. وكان موضوع دراسته يتعلق بتعليم الفلسطينيين في مدارس الاونروا للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة فقط.

ثم عقب عميد كلية الآداب في الجامعة اللبنانية سابقاً **ساسين عساف**، مؤكداً في تعليقه ضرورة التقيد بقيم حقوق الإنسان في كل الممارسات والاجراءات والقوانين المتعلقة بالفلسطينيين المقيمين في لبنان. ورأى أن «السياسة التربوية والتعليمية ليست في يد الفلسطينيين، فهل من الجائز أن تبقى مرجعية سياسة تربية أبناء الفلسطينيين وتعليمهم غير فلسطينية ومشروطة بتقديمات ومساعدات هي قيد التراجع؟». وشدد عساف على ضرورة التكامل بين الخطط التربوية الخاصة بالفلسطينيين وما يعد من هيكلية تعليمية في لبنان.

وفي المناقشات شارك كل من حسين شعبان، ليلى العلي، سميرة صلاح، عبد سرحان، حسن عدلوني، وأحمد أبو ودو.

الجلسة الرابعة

تناولت «الأوضاع الصحية والاجتماعية» ترأسها السفير السابق **يوسف شديد**، فقال: «لا شك علينا السعي لتحسين ظروف اللاجئين في بلدنا وطرق معيشتهم وإقامتهم وقبولهم في سوق العمل والضمان الاجتماعي والصحي». وأضاف: «لا يجوز استكمال المفاوضات القائمة حالياً بين العرب وإسرائيل دون التوصل إلى اتفاق كامل على حل مقبول وعادل لمشكلة اللاجئين.

ثم قدم **صلاح الاحمد** ورقة عن «الأوضاع الصحية» تناول فيها الواقع الصحي، حيث رأى أنه سيئ للغاية نتيجة للظروف الاجتماعية... وعرض لإحصاء أجري عام ١٩٩٢ يشير إلى نسبة المعاقين (١٩ بالمئة تحت سن ١٥ سنة) و(١٢,٨ بالمئة بين سن ١٥ ـ ١٩) و(١٣,٦ بين سن ٢٠ ـ ٢٤)، وهذه النسبة العالية تستوجب تقديم رعاية فعلية لإعادة تأهيلهم.

وتحدث عن التقديمات الصحية لوكالة الاونروا المتواضعة جداً قياساً بإمكاناتها المادية واحتياجات المرضى، وأشار إلى أهمية تقديمات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي تعمل على تطوير مراكزها وطاقمها الطبي، ومن هنا يعتمد الشعب الفلسطيني على تقديماتها بشكل أساسي (٩٠ بالمئة من المرضى الفلسطينيين إضافة إلى اللبنانيين) كونها الجهة الوحيدة التي لديها مستشفيات شبه مجانية.

وعقب رئيس الجمعية الصحية اللبنانية **سامي ريشوني**، فرأى «أن الوضع الصحي للاخوة الفلسطينيين في لبنان محكوم لاعتبارات متعددة تكاد تكون أكبر من رؤيتنا وأكبر من قدراتنا بكثير»... و«لبنان الذي مرّ في ظروف صعبة، ما زال فاقداً القدرة على انتشال غيره وهو في حاجة إلى أن ينتشل نفسه، خصوصاً في المجال الصحي»... وأن «رداءة الوضع الصحي في المخيمات تعود إلى الوضع السياسي الذي تميز بعدم الاستقرار وبالمشاكل التي ضربت واقع العالم العربي وانفجرت بالحروب والنزاعات، ومن ضحاياها الفلسطينيون الذين هم ولا شك هدف كل تقلبات سياسية»...

وفي الجزء الثاني من الجلسة قدمت ليلى **زخريا** ورقة عن «الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في لبنان» وركزت على مسح أجرته الاونروا عام ١٩٩٢، وفيه أن ٦٠ بالمئة تقريباً من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، وأن أكثر من ٣٦ بالمئة غير قادرين على ضمان أي نوع من الدخل، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٠ بالمئة في تقرير الوكالة لعام ١٩٩٥. لذلك فإن موازنة الإغاثة والمساعدات الاجتماعية في الاونروا هي الأعلى في لبنان،

وهي تشكل ٢٢ بالمئة من الموازنة الجارية، ونحو ٤٠ بالمئة من موازنة المشاريع الخاصة. وقالت إن «تقديرات عدد المهجرين الفلسطينيين تراوح حالياً بين ٣ آلاف و٥ آلاف عائلة، وهذا التهجير ناتج عن تدمير كامل لثلاثة مخيمات، وتدمير جزئي لأربعة أخرى خلال أعوام الحرب...».

ثم عقب **أديب نعمة** على الورقة قائلاً: «إننا كلبنانيين معنيون مباشرة بمسألة اللجوء، لا باعتبارنا مواطنين في دولة مضيفة وحسب، بل باعتبار عدد غير قليل من مواطنينا لاجئاً اجتماعياً أو سياسياً في بلاد الله الواسعة، ولا سيما منذ اندلاع حرب عام ١٩٧٥. ثم اننا معنيون ثانياً لأننا شئنا أم أبينا جزء من أمة سمراء البشرة، نشارك أبناءها المنتشرين في دول أوروبا وأمريكا الشمالية موجة العنصرية الجديدة، وكره الأجانب. فلا خيار أمامنا إذاً سوى أن نتبنى موقفاً يستند إلى فهم منسجم لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والحق في التنمية، ومساواة الناس، كل الناس، في العالم، في حقوقهم الإنسانية الأساسية».

وفي المناقشات شارك كل من زياد ماجد، علي حسن، فضل كعوش، أسامة سمعان، خالدات حسين، وأحمد مراد.

الجلسة الختامية

ترأس الجلسة الختامية **معن بشور**، وكانت مخصصة لتقديم اقتراحات وتوصيات صادرة عن الحلقة، ولتشكيل لجنة صياغة لهذه التوصيات ولجنة متابعة لتنفيذها.

قدم الاقتراحات في الجلسة نقيب الصاغة في لبنان **ايلي بوري** الذي رأى أن تكون الحلقة بداية، ودعا إلى اشراك كل التيارات والقوى اللبنانية التي لم تشارك هذه المرة. وهنا أوضح بشور أن الدعوة وجهت إلى جميع الأحزاب والتيارات والقوى، والنية متجهة إلى متابعة التواصل والحوار.

وقد دعا **أحمد اليماني** إلى أن تقوم الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بتشكيل لجنة فرعية للاهتمام بحقوق الكتلة البشرية من الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وطالب بالسعي للترخيص للفلسطينيين بإقامة لجان حق العودة. واقترح أن يتضمن بيان التوصيات إدانة الانتخابات الجارية في مناطق الحكم الذاتي.

كما ركز **حبيب دفوني** على عقد مؤتمر قومي عام لبحث هذه القضية من ضمن المبادئ القومية.

أما **أسامة سمعان**، فقد أكد وجوب الحرص على حق العودة للاجئين إلى بيوتهم وحقوقهم وفق قواعد رفض التوطين وإدانة ورفض كل الأساليب الضاغطة والمؤامرات الدولية لتصفية حق العودة ومساواة الفلسطينيين الموجودين في لبنان باللبنانيين في جميع الحقوق المدنية والاجتماعية.

وقد اقترح **قاسم عينا** تشكيل لجنة من المؤسسات والمراكز الصحية العاملة في التجمعات الفلسطينية لتنسيق جهودها ونشاطاتها وتعزيز التعاون القائم بين المؤسسات الأهلية اللبنانية والمؤسسات الفلسطينية.

وفي ختام الجلسة، تم تشكيل لجنة متابعة ضمت كلاً من: منح الصلح، معن بشور، محمد المجذوب، ابراهيم العبد الله، أنيس صايغ، يوسف شديد، صلاح الدباغ، فادي مغيزل، جابر سليمان، عمر طه، ساسين عساف، صلاح الأحمد، ليلى زخريا، سامي ريشوني، اديب نعمة، سميرة صلاح، قاسم عينا، اسامة سمعان، حبيب دفوني، ايلي بوري، أحمد اليماني، باسم سرحان، ومنسقَيّ الندوة سهيل الناطور وجهاد الخطيب. واللجنة مفتوحة لكل من يرغب في الانضمام إليها.

وتشكلت لجنة صياغة من منسقَي الندوة

ورئيسة لجنة الاعلام في المنتدى رحاب مكحل، فبلورت التوصيات المرفقة التي تشكل مساهمة أولى توضع في أيدي المعنيين، لتتبعها حلقات قادمة متخصصة لبحث الأمور الأكثر تعقيداً للوصول إلى صياغة مشتركة للحلول والبرامج الكفيلة بمعالجة موضوع الفلسطينيين في لبنان إلى حين العودة ومقاومة مشروع التوطين.

التوصيات

في المبادئ العامة

١ ـ إن أي منطلق لبحث الوجود الفلسطيني في لبنان يجب أن ينطلق من الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية ومن روح النصوص الدستورية التي كرست عروبة لبنان وأقرت احترام حقوق الإنسان.

٢ ـ إن تنظيم الوجود الفلسطيني، وفق القواعد التي تضمن سيادة الدولة، والشروط الإنسانية والحقوقية، يساعد على التعجيل في فتح ملف فلسطينيي لبنان والشتات في المفاوضات، وفي الاعتراف بحقهم في العودة إلى ديارهم ومنع التوطين.

٣ ـ إن عملية تنظيم الوضع القانوني للفلسطينيين في لبنان، تنطلق من أن حكم القانون وحده هو ضمانة كل إنسان، مواطناً أكان أم مقيماً على الأرض اللبنانية.

٤ ـ إن احترام الحقوق الإنسانية للفلسطينيين في لبنان هو تكريس للسيادة وممارسة للسلطة التي تقوم على نشر العدل والأمن على امتداد الأراضي اللبنانية.

٥ ـ إن دعم اللبنانيين للفلسطينيين في لبنان من أجل استعادة حقوقهم وفي المقدمة حق العودة، هو الذي يساهم في إسقاط خيار التوطين، بينما إبقاء الأوضاع مزرية، كما هي اليوم، يقودهم إلى المجهول.

٦ ـ إن لبنان مدعو إلى دراسة القواعد التي يجري تطبيقها على الفلسطينيين المقيمين في البلدان العربية، ولا سيما سوريا، للاسترشاد بها في تنظيم الوجود الفلسطيني.

في الأوضاع القانونية

- مطالبة الدولة اللبنانية بالعودة عن القرار ٤٧٨ الصادر في ١٩٩٥/٩/٢٢ وإطلاق حق الإقامة والتنقل للفلسطينيين المسجلين رسمياً والحاصلين من السلطات اللبنانية المختصة على وثائق سفر صالحة.

- الدعوة إلى تطبيق أحكام نصوص القانون الدولي الخاص باللاجئين المقيمين أصولاً في لبنان، حول حق ممارسة الأعمال المأجورة في القطاع الخاص، وحق الحصول على التقديمات الاجتماعية.

- دعوة السلطات اللبنانية المختصة إلى تسهيل إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الوسط الفلسطيني للمساهمة في توفير الحلول الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والحقوقية.

- الدعوة إلى مؤتمر قومي عام لبحث أوضاع الفلسطينيين، تشترك فيه جميع الهيئات والأحزاب والمنظمات الأهلية والحكومية المختصة، لوضع التوجهات ورسم سياسة التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع المصالح القومية العامة.

- العمل على إنجاز دراسات عملية لأوضاع الشعب الفلسطيني لتطوير وسائل معالجة أوضاعهم ودعم صمودهم إلى حين العودة.

في العلاقة مع وكالة غوث اللاجئين في لبنان (الاونروا)

انطلاقاً من موقع تثبيت مسؤولية المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين ندعو إلى:

- استمرار خدمات الاونروا وتقديماتها

للفلسطينيين في لبنان وتجنب كل المحاولات الرامية إلى تحميل مسؤوليتها لأية سلطة أو هيئة أخرى. والدعوة إلى تطوير الخدمات بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للاجئين.

● دعوة «الاونروا» إلى تحسين أوضاع الفلسطينيين في لبنان بموازنة دعم خاصة بسبب الظروف التي يعيشها هؤلاء وعدم التذرع بمستوى خدماتها في الأقطار الأخرى حيث تقدم حكومات تلك الأقطار العديد من الخدمات التربوية والصحية للفلسطينيين فيها.

● دعوة الاونروا إلى مراعاة ضرورات الزيادة الطبيعية بين اللاجئين سنوياً وازدياد أسعار الحاجات بسبب التضخم وارتفاع غلاء المعيشة.

● إنشاء لجنة فلسطينية لمتابعة تقديمات الاونروا وتزويد الفلسطينيين بالاحتياجات والعمل لزيادة ما خصص لهم في برنامج تطبيق السلام للاستفادة في المشاريع الصحية والتعليمية التابعين للموازنة العادية.

● تشكيل لجنة من ممثلين عن السلطة اللبنانية ومن الهيئات الفلسطينية المعنية في لبنان تشترك في السهر على خدمات الاونروا وتطويرها والرقابة عليها.

● العمل على المستوى العربي لمنع تصفية خدمات الاونروا.

في تعليم الفلسطينيين في لبنان

● تشكيل هيئات فلسطينية متخصصة لرسم السياسة التربوية وتعزيز الثقافة الوطنية والقومية والتعاون مع الوزارات اللبنانية المعنية بهدف التطوير والمواكبة لتحديث البرامج والمعطيات العلمية المتجددة.

● دعوة الهيئات الفلسطينية المختصة في مجال التربية والتعليم إلى طرح تصورات جديدة تصون حقوق الفلسطينيين إزاء استمرار الاونروا بتخفيض خدماتها التعليمية.

● الدعوة إلى تطوير كفاءة العاملين في الشأن التربوي، وخصوصاً المعلم الفلسطيني واعداده وإعادة تأهيله، وتحفيز الدولة اللبنانية على فتح أبواب دور المعلمين وكلية التربية في الجامعة اللبنانية أمام المعلمين الفلسطينيين الراغبين في متابعة دورات الاعداد والتأهيل، على أن تتولى الاونروا وجامعة الدول العربية المساهمة في تغطية نفقات الإعداد والتأهيل.

● العمل لإقرار نظام التعليم الالزامي الابتدائي والاعدادي للفلسطينيين في لبنان.

● الدعوة إلى توفير مدارس ثانوية في نظام الاونروا التعليمي، بما يغطي احتياجات الفلسطينيين في كل مناطق لبنان.

● الدعوة إلى توسيع معهد سبلين المهني وزيادة الاختصاصات فيه وتوفير الإمكانيات لاستيعاب الطلبة الفلسطينيين الذين يزداد عددهم سنوياً.

● تعزيز ودعم المنح الجامعية للفلسطينيين في لبنان.

● إعادة النظر في نظام الترفيع الآلي المعمول به في مدارس وكالة الغوث، وإلغاء نظام الدفعتين عبر زيادة عدد المدارس، وحل مشكلة ازدحام الصفوف بزيادتها بشكل يفي بالاحتياجات وتوفير العوامل المساعدة من مختبرات ومكتبات.

● تطوير العلاقة بين البيت والمدرسة بإقامة مجالس أولياء الطلبة.

● توسيع مجالات الأنشطة اللامنهجية.

في الأوضاع الصحية للفلسطينيين في لبنان

● العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق أكبر قدر من التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية بصحة الشعب الفلسطيني في لبنان، ووضع خطة صحية لكل المخيمات من دون استثناء.

● العمل على تطوير تجهيزات مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني لتوفير إجراء عمليات للمسائل المعقدة وعلاجها.

● العمل على تحسين البنية التحتية في المخيمات بما يساهم في توفير الطب الوقائي لسكانها.

● دعوة وزارة الصحة اللبنانية لإدخال الفلسطينيين في لبنان ضمن برامجها، ولا سيما في مجال الطب الوقائي وحملات التلقيح ومكافحة السيدا وغيرها، أو في مجال توفير خدمات علاجية ضرورية وفي الحالات الطارئة، والمساعدة على توفير أدوية للمؤسسات والمستشفيات الفلسطينية.

● دعوة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تحمل مسؤولياته إزاء الفلسطينيين الحاصلين على إذن عمل ويدفعون رسوم الضمان.

● الدعوة إلى إخضاع الكادر الطبي الفلسطيني في لبنان للقوانين والاشتراطات الفنية والعملية بما يسمح له بممارسة عمله في لبنان.

● العمل على تشجيع الهيئات الدولية والمؤسسات غير الحكومية في العالم لدعم مشاريع تحسين الأوضاع الصحية للفلسطينيين في لبنان.

● المطالبة بزيادة موازنات الخدمات العلاجية والاستشفائية للاونروا، بما يؤمن أعداداً أكبر من الليالي السريرية في المستشفيات، ويؤمن الفحوصات اللازمة ويوفر الدواء.

● العمل لتنمية الوعي الصحي الفلسطيني وتطويرها.

● العمل لتوفير دعم صحي واجتماعي أفضل للمعوقين الفلسطينيين في لبنان.

● دعوة المؤسسات الأهلية اللبنانية في المجال الصحي إلى التنسيق مع المؤسسات الفلسطينية ودعمها.

في الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في لبنان

● العمل لبذل جهود واسعة في مجال تعليم الفلسطينيين في لبنان.

● معالجة مشكلة تسرب الأطفال من المدارس.

● ايجاد الحلول لمشكلة البطالة ومساعدة الهيئات العاملة في هذا المجال.

● السماح بإعمار المخيمات الفلسطينية، ولا سيما صبرا وشاتيلا.

● إقرار حق الفلسطينيين في لبنان بتشكيل مؤسساتهم الاجتماعية في ظل القانون اللبناني وتطويره لتسهيل عملهم.

● مطالبة المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين والدولة اللبنانية.

● مطالبة المجتمع اللبناني بضرورة التمييز والفصل الواضح بين مستويين: **سياسي** يتم فيه الحرص على المصالح الوطنية اللبنانية بكل تجلياتها، **واجتماعي** يتعلق بالحقوق الإنسانية للفلسطينيين خلال وجودهم الموقت.

● دعوة قوى المجتمع المدني اللبناني ومؤسساته إلى التحرك وتحفيز الاتجاهات الايجابية لتمتين الروابط بين الشعبين اللبناني والفلسطيني.

(المشاركون بحسب التسلسل الأبجدي)

أ. ابراهيم العبد الله، أ. أحمد أبو ودو، أ. أحمد مراد، أ. أحمد اليماني، أ. أديب نعمة، أ. أسامة سمعان، د. أكرم بركات، أ. الهام صوايا، أ. الياس المطران، د. أنيس صايغ، أ. ايلي بوري، د. باسم سرحان، أ. بديع

عطيه، أ. توفيق مهنا، أ. جابر سليمان، أ. جان ديب الحاج، أ. حبيب دفوني، أ. حسن عدلوني، أ. حسين شعبان، أ. خالدات حسين، د. خليل شتوي، أ. راجي حكيم، أ. رحاب مكحل، أ. روز ماري صايغ، د. زياد عبد الصمد، أ. زياد ماجد، د. ساسين عساف، د. سامي ريشوني، أ. سكينة سلامة، د. سميح العلمي، أ. سميرة صلاح، د. سهيل الناطور، أ. شفيق الحوت، أ. صالح زيدان، أ. صلاح الأحمد، د. صلاح الدين الدباغ، أ. صلاح صلاح، أ. عبد سرحان، أ. عبد الله عبد الحميد، د. علي حسن، أ. علي ضيا، أ. علي فيصل، أ. عمر طه، أ. غسان مكارم، د. فادي مغيزل، أ. فضل كعوش، أ. قاسم عينا، د. كمال بخعازي، د. ليلى زخريا، أ. ليلى العلي، د. محمد المجذوب، أ. محمود عباس، أ. مروان عبد العال، أ. معتز الدجاني، أ. معن بشور، أ. منح الصلح، أ. ناصر قدورة، أ. ناهي عبد النور، أ. وفاء اليسير، أ. يوسف شديد، د. يوسف صايغ □

صدر حديثاً

المؤتمر القومي ـ الإسلامي

الأول

يضم الكتاب وقائع اللقاء الذي جمع بين التيارين القومي والإسلامي والذي مهد الطريق لتحقيق تعاون مثمر بين أبناء الأمة.

ويسهم الكتاب في نقل صورة حقيقية لما يجيش في الصدور من مشاعر وما يعتمل في العقول من أفكار لدى أبناء أمتنا.

٥٦٢ صفحة

الثمن: ٢٠ دولاراً

تقرير حول ندوة:

السينما العربية: إنجازات وتحدّيات

الكويت، ١٨ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

محمود حربي

صحافي مصري.

من ينقذ هذا الفن الجميل: نظرة على مشاكل الفن السابع

في إطار نشاطات مهرجان القرين الثقافي الثاني، الذي نظمه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر الماضي، تجمّع حشد من الفنانين والنقاد العرب لمناقشة واقع السينما العربية وسبل خروجها من أزمتها في ندوة عقدت يومي ١٨ و١٩ كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان: **السينما العربية: إنجازات وتحديات**، وشارك في تنظيمها، إلى جانب المجلس، **نادي الكويت للسينما**. واستضافت هذه الندوة من مصر الفنان **نور الشريف**، والمخرجين **داود عبد السيد** و**محمد خان**، و**درية شرف الدين**، رئيسة جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، والناقد السينمائي **سمير فريد**، واعتذر عن الحضور في اللحظات الأخيرة **سعد الدين وهبة**، والفنانة **يسرا**. ومن سوريا كان هناك الفنانان **دريد لحام** و**جيانا عيد**، والمخرج **نبيل المالح**، والناقد **جان ألكسان**. ومن الكويت، شارك عدد كبير من الفنانين والنقاد، من بينهم **محمد المنصور** و**أحمد الصالح** و**عبد المحسن حياة** و**عبد العزيز الحداد**، فضلاً عن الناقدين المصريين المقيمين في الكويت **فاروق عبد العزيز** و**عماد النويري**.

وقد افتتح الندوة **سليمان العسكري**، الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بمداخلة أكد فيها «ان الفن السابع قد لعب طوال عقود متتالية دوراً رائداً في توجيه ثقافة وذوق هذه الأمة، بل وفي صياغة عصر بأكمله، وصبوات أجيال حلمت بالتطور والرقي والسلام والحب في ظل الاستقلال الوطني، وبمستقبل مشرق تحتل فيه أمتنا المكانة التي تليق بها وسط الأمم المتحضرة. وحاولت السينما بحضورها المتألق، وعالمها السحري، صياغة تلك الأحلام الرائعة في فترة بالغة الخصوبة من تاريخنا المعاصر».

وأضاف: «إن هذه الندوة حول إنجازات السينما العربية منذ بداياتها الأولى في مطلع هذا القرن، والتحديات التي تواجه الآن مستقبل صناعة السينما في سائر أنحاء عالمنا العربي، تكتسب أهميتها من توثيقها

لتجربة السينما في مختلف البلدان العربية، وإلقائها الضوء على ما حققته هذه التجربة عبر قرن من الزمان، وإشكاليات تطورها في البلدان التي قدمت ما نضج من ثمارها - كمصر وسوريا وتونس والجزائر - ومعوقات نضوجها واكتمال شروطها في بلدان الخليج وبلدان عربية أخرى عديدة».

وأشار العسكري إلى «أن الأزمة التي تمر بها السينما العربية ليست فقط أزمة انكماش الإنتاج، وفوضى التوزيع، وانحسار عدد دور العرض، وهجوم قطاع المقاولات على هذا الفن الجميل، بل هي في الأساس جزء من أزمة أعمق تمرّ بها مجتمعاتنا». وأضاف: «إننا في هذه الأزمة سواء، رغم أنها قد تختلف أحياناً في درجة حدتها وإلحاحها هنا أو هناك. وهنا تكمن أهمية هذه الندوة، التي ستناقش واقع السينما العربية والإشكاليات والتحديات التي تواجهها».

أولاً: السينما المصرية: أعباء الماضي وآفاق المستقبل

بدأت مناقشات الندوة ببحث «السينما المصرية: أعباء الماضي وآفاق المستقبل» للناقد السينمائي سمير فريد. وقد بدأه سمير فريد بسرد تاريخي لمسيرة السينما المصرية طوال قرن من الزمان أنجزت فيه نحو ستة آلاف فيلم طويل وقصير.

واستعرض الباحث مراحل التاريخ العام للسينما في مصر، الذي قسّمه إلى عشر مراحل من عام ١٨٩٦ وحتى العام ١٩٩٤.

فالمرحلة الأولى، تشمل الفترة من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٨٩٧، وشهدت إنتاج ٣٥ فيلماً تمثل البدايات، وقد وقفت وراءها شركة سينماتوغراف لوميير التي أرسلت مصورين إلى الدول التي باعت فيها حقوق تصوير الأفلام بهدف ترغيب الجمهور.

وتناولت **المرحلة الثانية** (١٩٠٧ - ١٩٣١) السينما الصامتة، تلك الفترة التي شهدت إنتاج ١٤٦ فيلماً صامتاً، ومن أهم هذه الأفلام «في بلاد توت عنخ آمون»، من إخراج فيكتور روسيتو عام ١٩٢٣، وهو فيلم أحدث دوياً في العالم كله، وقد ذكر هذا الفيلم في العديد من المراجع كفيلم تسجيلي، وإن كان بعضهم يعتبره فيلماً روائياً أيضاً. كما شهدت هذه الفترة إنتاج أول فيلم تمثيلي طويل بعنوان «قبلة في الصحراء»، إخراج ابراهيم لاما، وفيلم «زينب» إخراج محمد كريم.

أما **المرحلة الثالثة** (١٩٣٢ - ١٩٣٥)، فشهدت ظهور السينما الناطقة، حيث عرض أول فيلم تمثيلي طويل «أنشودة الفؤاد»، ثم فيلم «الضحايا»، إخراج بهيجة حافظ. وفي عام ١٩٣٣، أخرج محمد كريم فيلم «الوردة البيضاء»، بطولة المطرب محمد عبد الوهاب، وهو يعتبر حجر الأساس في صناعة السينما المصرية لأنه أول فيلم يعرض في كل الدول العربية، وأول فيلم يحقق إيرادات هائلة بلغت عشرات أضعاف تكاليفه.

وكانت **المرحلة الرابعة** (١٩٣٦ - ١٩٤٤)، قد شهدت ميلاد استوديو مصر، وهي المرحلة التي يعتبرها المؤرخون العصر الذهبي للفن السينمائي في مصر، بينما يعتبرون **المرحلة الخامسة** (١٩٤٥ - ١٩٥٢)، هي العصر الذهبي للصناعة السينمائية.

وفضلاً عن تميّز **المرحلة السادسة** (١٩٥٣ - ١٩٥٥) ببروز ما يعرف باسم الواقعية في السينما المصرية، فقد شهدت أيضاً التحول من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع الثورة الاشتراكي، وإنشاء مصلحة الفنون في العام ١٩٥٥، ومؤسسة دعم السينما في العام ١٩٥٧، وإنشاء معهد السينما ١٩٥٩.

ووصلت الأفلام المصرية إلى ذروة النضج الفني في **المرحلة السابعة** (١٩٥٦ - ١٩٦٢)، حيث عرضت الأفلام المصرية في أكبر مهرجانات السينما الدولية، وتمتعت بقدر كبير من الحرية من حيث التعبير عن

الفرد والدين والجنس، وهي الحرية التي جعلت الباحث يعتبر هذه المرحلة عصراً ذهبياً للسينما المصرية.

وفي **المرحلة الثامنة** (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧)، بدأ إنتاج الدولة للأفلام لأول مرة في تاريخ مصر عام ١٩٦٣ في ظل القرارات الاشتراكية الناصرية، واستمر حتى عام ١٩٧١.

ويتزامن انكسار الجيش بعد نكسة حزيران/يونيو مع انكسار أشياء كثيرة، منها السينما، وهو ما ترصده **المرحلة التاسعة** (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣).

أما المرحلة العاشرة (١٩٧٤ ـ ١٩٩٤) التي عنونها الباحث باسم «الواقعية الجديدة» وما بعدها، فهي الفترة التي شهدت التحول من النظام الاشتراكي إلى سياسات الانفتاح. لذلك ظهرت أفلام الهجوم على النظام الاشتراكي الناصري، غير أن أهم أفلام السبعينيات كان «السقامات»، إخراج صلاح أبو سيف.

لكن أهم ما يميز العشرين سنة الأخيرة، ظهور جيل ما بعد الواقعية الجديدة في النصف الأول من التسعينيات، فقد كانت الواقعية الجديدة نتيجة حركة الدعوة إلى التجديد في النصف الثاني من الستينيات، والتي اختمرت في السبعينيات، وولدت في الثمانينيات، حيث استطاع جيل الواقعية الجديدة: محمد خان، رأفت الميهي، خيري بشارة، عاطف الطيب، داود عبد السيد، أن يعبّر عن عصره كما لم يعبر جيل آخر من قبل.

كما شهدت هذه المرحلة أيضاً ظهور جيل جديد في نهاية الثمانينيات يتجاوز جيل «الواقعية الجديدة»، ويمثل هذا الجيل: شريف عرفه، يسري نصر الله، طارق العريان، سعيد حامد، رضوان الكاشف، أسماء البكري، خالد الحجر، محمد كامل القليوبي، طارق التلمساني، مجدي أحمد علي، أسامة فوزي.

وفي الشق الثاني من البحث، الذي جاء تحت عنوان: «مستقبل صناعة السينما»، يكشف الباحث عن انخفاض دور العرض السينمائي في مصر من خمسمئة دار في الخمسينيات إلى مئة دار في التسعينيات، وإن كان كم الانتاج لم ينخفض، فتمّ تعويض النقص في سوق العرض عن طريق سوق التلفزيون، ثم الفيديو، وهذه المشكلة الأساسية التي تواجه صناعة السينما في مصر.

وأكد أن المجتمع المصري لا يعترف بالسينما كجزء من ثقافته الوطنية اعترافاً كاملاً، وكذلك الدولة. والدليل على ذلك هو عدم وجود أرشيف للسينما يحفظ الأفلام من الاحتراق حتى الآن. ومعهد السينما يعاني المشاكل، كما لا توجد هناك أية مجلات للثقافة السينمائية. كما أشار إلى الدعوة إلى تجديد السينما العربية.

وقد أثار بحث سمير فريد جدلاً واسعاً ونقاشات حادة في الندوة، بدأها نور الشريف مدافعاً عن سينما القطاع العام التي اعتبرها الباحث سينما كاذبة، وأشار إلى أن جيله هو ومحمود ياسين وحسين فهمي قد ولد في أحضان هذه السينما. كما أن شادي عبد السلام قدم رائعته «المومياء» في القطاع العام، وهو القطاع نفسه الذي قدم سمير سيف ومحمد خان. وقال المخرج السوري نبيل المالح: «إن وضع السينما العربية لا يختلف كثيراً عن الوضع العربي العام، وإن السينما قطرية وليست عربية، كما أننا نعاني من غياب أي تصور عملي مشترك». بينما أكد المخرج محمد خان أنه على الرغم من الإظلام الذي يبدو عليه المستقبل، إلا أن الأمل في المستقبل يكمن في الاستمرار في إنتاج الأفلام وعرضها. وتساءلت الفنانة السورية جيانا عيد عن مساحة حرية الإبداع التي يتمتع بها الفنان العربي؟ وهل تمت مواجهة نقدية وعلنية لتحديد المسؤول عن واقعنا الراهن؟ وأشار الناقد السينمائي

محمد رضا إلى أن السينما المصرية ماتت بأيدي كثير من المصريين والتوابع العربية التي عملت في تمويل السينما المصرية. واختتم سليمان العسكري المناقشة الساخنة بتأكيده أن السينما العربية لم يعترف بها رسمياً كثقافة وطنية، وهي كارثة بكل المقاييس. وأشار إلى أن السينما بكل سيئاتها قد فرضت نفسها كجزء أصيل ومؤثر في الثقافة الوطنية.

ثانياً: السينما المشرقية: تطور وآفاق

ثم ناقشت الندوة بحث «السينما في المشرق العربي» للباحث **بندر عبد الحميد** من سوريا، والذي تضمن خمسة محاور أساسية عن السينما السورية واللبنانية والفلسطينية والعراقية والأردنية.

وعن السينما السورية، قال الباحث: «إن القطاع السينمائي الخاص قد توقف منذ بداية التسعينيات عن الإنتاج واتجه إلى الأعمال التلفزيونية، بينما ازداد حجم الإنتاج السينمائي في القطاع العام الذي ينطلق من أن النشاط السينمائي نشاط ثقافي لا يخضع للشروط التجارية».

وأضاف الباحث: «إننا إذا حاولنا أن نتعرف على أهم ملامح السينما السورية فلا بد من التمييز بين أفلام القطاع العام وأفلام القطاع الخاص، ذلك أن أفلام القطاع الخاص تتناول موضوعات خفيفة مألوفة أحياناً، لا تخلو من المغامرات أو التسلية أو الكوميديا أو الغناء أو الميلودراما، أما أفلام القطاع العام، فإنها تقدم موضوعات اجتماعية وإنسانية، وتطرح مشكلات حية ساخنة بلغة فنية وبصرية عالية، من خلال اعتماد العدد الأكبر منها على أعمال أدبية سورية وعربية ذات سوية عالية، واعتماد بعضها الآخر على ما يشبه السيرة الذاتية للمؤلف المخرج. وكان أكثر هذه الأفلام يشكل الأعمال الأولى لمخرجيها. ويستفيد المخرجون السوريون في أعمالهم من التيارات المختلفة في السينما العالمية، مع اهتمامهم بتأكيد الخصوصية المتنوعة المحلية، خصوصية البيئة والموضوعات والشخصيات».

واستعرض الباحث في ورقته عدداً من هذه الأفلام في محاولة للتعرف إلى هذه الخصوصية المختلفة بين فيلم وآخر. ومن هذه الأفلام فيلم «الفهد» و«الاتجاه المعاكس» و«وقائع العام المقبل»، و«أحلام المدينة» وغيرها.

وفي تناوله السينما اللبنانية، قال الباحث إن صيغة ١٩٤٣ للوفاق الوطني اللبناني أعطت لكل الطوائف الأساسية في لبنان أدوارها المحددة. وكان يمكن أن تكون هذه التعددية مصدر غنى للحياة في لبنان، لو لم تهتز هذه الصيغة بفعل مؤثرات داخلية وخارجية في عامي ١٩٥٨ و١٩٧٥، لأن لبنان يقع في ما يسمى بمناطق «تخلخل النفوذ» في العالم.

وأضاف أنه لو نشأت في لبنان صناعة سينمائية مستقرة، فإنها ستكون مؤهلة لتجاوز الحدود الاقليمية، والوصول إلى المنابر العالمية، كما هو الحال بالنسبة إلى السينما السويسرية، مثلاً، ولكن هذه الفكرة لم تكن تهمّ المخرجين في الماضي، إذ كانوا مرتبطين بالسوق العربية ومتأثرين بالسينما المصرية. وكان أكثر النتاج اللبناني قبل الحرب الأهلية يميل إلى أفلام الغناء والمغامرات.

وأشار بندر عبد الحميد إلى أن اثنين من المخرجين اللبنانيين حاولا الوصول إلى المنابر العالمية بعد نشوب الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وبعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، وهما مارون بغدادي وجان شمعون.

وتحدث الباحث عن السينما الفلسطينية، فقال إن المتحاورين اكتشفوا في ندوة مخصصة لمشكلات السينما الفلسطينية أقيمت منذ سنوات قليلة على هامش إحدى

دورات مهرجان دمشق السينمائي، أن مشكلة السينما الفلسطينية هي جزء من مشكلة الثورة الفلسطينية، فلكل منظمة أو جبهة جناح ثقافي وإعلاميات مختلفة عن مثيلتها في المنظمات الأخرى. ويمكن التأكيد على أن الأفلام الفلسطينية، أو الأفلام التي تدور حول القضية الفلسطينية، خضعت لعملية تركيب معقّدة، تتناسب مع تعقيد القضية أولاً، وعملية تركيب الإنتاج السينمائي ثانياً.

وانتقل الباحث إلى الحديث عن السينما العراقية، وأشار إلى أنه حينما بدأ المثقفون والمبدعون العراقيون بالرحيل المتواصل منذ ربع قرن، وانتشروا في كل أنحاء المعمورة، كان أهم السينمائيين من بين هؤلاء المهاجرين.

وحول السينما الأردنية، قال الباحث إنه لم تقم في الأردن صناعة سينمائية مستقرة أو متواصلة، غير أن هذا لم يمنع المبادرات الشخصية من إنتاج أفلام روائية طويلة وقصيرة منذ عام ١٩٥٧ حتى الآن، بفواصل زمنية متباعدة أحياناً. وكما هو الحال في الواقع، كانت هوية الأفلام الأردنية تختلط بهوية الأفلام الفلسطينية.

ثالثاً: السينما المغاربية: تطور وآفاق

وانتقلت الندوة بعد ذلك إلى مناقشة بحث «السينما في المغرب العربي»، الذي قدمه الباحث التونسي المنصف الشنوفي، الذي استهل بحثه بالتأكيد على أنه منذ عام ١٩٦٧، عندما عرض فيلم «رياح الأوراس» للجزائري محمد الأخضر حمينة في مهرجان كان الفرنسي، أضافت السينما المغاربية إلى جانب وضعها كديكور متميز لتصوير أفلام أمريكية وأوروبية وضعاً جديداً، وهو أنها أصبحت مهداً لسينما إبداعية وخلاقة ينتجها أبناؤها وبناتها.

وقال الباحث إن السينما المغاربية قد ولدت في أحضان نوادي السينما في هذه البلدان. وإذا كان بعض السينمائيين الجزائريين، مثل محمد الأخضر حمينة في «حكايات سنوات الجمر» (عام ١٩٧٥)، و«رياح رملية» (عام ١٩٨٢)، وأحمد الراشدي «الأفيون والعصا» (عام ١٩٧٠)، و«طاحونة المسيو فابر» (عام ١٩٨٥) قادمين من الجيش مباشرة، حيث اهتم الجيش الوطني الجزائري بحركة التحرير، فإن آخرين مثل مرزاق علواش في «عمر قتلاتو» (عام ١٩٧٧)، وفاروق بلوفة «نحلة» (عام ١٩٧٩)، ومحمد بو عماري «الفحام» (عام ١٩٧٢) كانوا نتاج نوادي السينما، خصوصاً نادي السينما الجزائري المؤسس سنة ١٩٦٤ في عهد الرئيس أحمد بن بلا.

أما بالنسبة إلى السينما المغربية، فإن الفدرالية المغربية لنوادي السينما كانت وراء إنتاج أول فيلم مغربي بكل معنى الكلمة بعنوان «وشمة» لحميد بناني (عام ١٩٧٠)، بالتعاون مع نور الدين صايل رئيس الفدرالية لنوادي السينما، ومحمد عبد الرحمن تازي أحد أعضائها البارزين. وظهر التوجه نفسه في تونس، حيث إن الفدرالية التونسية لنوادي السينما، التي كان رئيسها الطاهر شريعة، هي التي أنتجت أول فيلم تونسي بعنوان «الفجر» لعمر خليفي (عام ١٩٦٧)، وهي التي أنشأت الأيام السينمائية لقرطاج ابتداء من عام ١٩٦٦، وفي هذه الفدرالية التونسية لنوادي السينما، والفدرالية التونسية لسينما الهواة، برزت أسماء مثل رضا الباهي في «شمس الضباع» (عام ١٩٧٧)، والطيب لوحيشي «ظل الأرض» (عام ١٩٨٢)، والنوري بوزيد «ريح السد» (عام ١٩٨٦) و«صفائح ذهبية» (عام ١٩٨٩)، وفريد بوغدير «حلفاوين» أو «عصفور سطح» (عام ١٩٩٠). وأصبحت الأيام السينمائية لقرطاج، التي تعقد كل سنتين، ملتقى دورياً للسينما العربية والإفريقية.

أما في ليبيا، فإن السينما أممت بالكامل تحت إشراف مؤسسة الخيالة التي تحتكر دور العرض وتوريد الأفلام وإنتاجها، ولم تتمكن مؤسسة الخيالة من تقديم إنتاج سينمائي محلي، إلا أنها قدمت أجلّ الخدمات للمنتج الأمريكي السوري مصطفى العقاد حتى يقدم للناس «الرسالة» (عام ١٩٧٧) و«عمر المختار» (عام ١٩٨١).

أما في موريتانيا، حيث يمتلك القطاع الخاص قاعات العرض السينمائي، فإن الديوان الوطني للسينما الموريتانية الذي أنشئ في السبعينيات اندثر وترك وراءه دائرة السينما التابعة لوزارة الإعلام، وذلك ابتداء من عام ١٩٨٥. ولقد اشتهر سينمائي واحد من موريتانيا، هو محمد هندو، صاحب «شمس أو» و«البيكو نيقر جيرانكم» (عام ١٩٧٤)، ولقد أنتج كل أفلامه في دار الهجرة في باريس، وليس في نواكشوط.

١ ـ التنظيم الهيكلي.. الجزائر والمملكة المغربية: اختيارات على طرفي نقيض

في الجزائر، حيث أقيمت قرابة الأربعمئة قاعة عرض منذ الاستقلال سنة ١٩٦٢، أنشأت الدولة الديوان القومي للتجارة والصناعة السينمائية سنة ١٩٦٧، والذي أصبح في سنة ١٩٨٦ يسمى المركز الجزائري للفنون والصناعات السينمائية. وقد احتكر احتكاراً كلياً الانتاج والتوريد والتوزيع حتى عام ١٩٩١. كذلك، أنتجت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائرية أفلاماً سينمائية طلائعية سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، مثل «نحلة» لفاروق بلوفة، و«مغامرات بطل» لرزاق علواش، و«نوبة نساء جبل شنوة» للروائية آسيا جبار. كذلك أنتجت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائرية أفلاماً للسينمائيين المقيمين في باريس أو أوروبا على أساس الإنتاج المشترك، مثل محمود الزموري، الذي أنتج فيلمه سنة ١٩٩٠ وعنوانه من «هليوود إلى تمانرسيت».

وقال الباحث إن الوضع في المملكة المغربية كان على عكس الجزائر، حيث إن القطاع الخاص هو الذي مارس التعامل مع السينما منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦. ولا شك في أنه كان يوجد منذ عام ١٩٤٤ مركز للسينما المغربية، إنما هذا المركز لم يتدخل في التوزيع إلا سنة ١٩٨٦، عندما انتقل الإشراف على هذا المركز إلى السينمائي سهيل بن بركة. ويوجد في المملكة المغربية ما يناهز ٢٦٠ قاعة سينما. ولقد أنشأ هذا المركز صندوقاً لدعم إنتاج الأفلام مصدر تمويله مداخيل الأفلام الأجنبية، وبذلك أصبح بالإمكان إنتاج ثلاثة أشرطة طويلة سنوياً، إلى جانب وضعه على ذمة المنتجين مختبره التصويري الملون.

أما في تونس، فإن نظام السينما كان في المنزلة بين المنزلتين: بين الخصخصة والتأميم، وذلك عن طريق إنشاء الشركة المغفلة التونسية للإنتاج والتوزيع السينمائي سنة ١٩٦٠ (ساتباك)، وكان أول من رأسها مصطفى الفارسي، وهو كاتب وروائي تونسي شهير، في سنة ١٩٨٧. وقد تخلت هذه الشركة عن استيراد الأفلام، كما تخلت عن خمس قاعات عرض، إلى جانب ٧٠ قاعة عرض في كامل تراب البلاد، واقتصرت إدارتها على التصرف في مختبر التصوير الملون في قامرت، وهو مجهز بأحدث الأجهزة.

٢ ـ الانتاج المشترك والمشاكل القائمة

وأكد الباحث أن السينما المغاربية تعاني مشاكل مزمنة لم يوفق المسؤولون، ولا رجال السينما، إلى التغلب عليها. وتتلخص هذه المشاكل في ما يلي:

أ ـ ضيق السوق المحلية: عدد القاعات يتراوح بين ٧٣ في تونس، و٢٦٠ في المملكة

المغربية، و٤٠٠ في الجزائر، وهي مجهزة بآلات عرض أفلام، إما بقياس ٣٥م. م.، وإما بقياس ١٦م. م.

ب ـ هيمنة الشركات الأجنبية، حيث إن الأفلام المستوردة تتراوح بين ٦٥ بالمئة من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، و٣٥ بالمئة من البلدان العربية، وخصوصاً مصر، وقد يصل الأمر بالنسبة إلى هذه الشركات الأجنبية إلى أن ترفض وتعارض احتكار التوزيع في الشركات الوطنية أو القطاع الخاص المحلي.

٣ ـ تعارض نظام الأداءات الموظفة على عرض الأفلام مع الجدوى.

٣ ـ المواضيع التي تناولتها سينما المغرب العربي

أشار الباحث إلى أن السينما المغاربية حاولت أن تكون صدى لما هزّ المجتمع المغاربي من حركات: الحركة التحريرية الوطنية، وطرد المستعمر الفرنسي والإيطالي. وسيكون هذا الموضوع بالذات نقطة التقاء بين السلط الوطنية الجديدة وشباب المنتجين والمخرجين السينمائيين في المغرب العربي. ثم ستشن السلط الجديدة حروبها على ما سمي بـ «التخلف» في ميدان التعليم والاقتصاد والاجتماع، وستتخذ «الحداثة» مظهر الاشتراكية المطلقة والصارمة في الجزائر، والاشتراكية الانسانية والنسبية في تونس، والتحررية الاقتصادية في المملكة المغربية. وسوف تظهر توترات بين السلط الجديدة وطبقتين مهمتين من المجتمع: المجتمع العمالي والشباب الجامعي.

وقد أكد الباحث أن الفروق بين السينما المغاربية تتمثل في اختلاف الأنظمة السياسية، وخصوصاً في الأنظمة الاقتصادية والمالية للسينما. وأضاف أن الظاهرة الرئيسية في السينما المغاربية الآن هي التحول من الوطنية الضيقة إلى التدويل.

وتساءل: هل ذلك سببه سقوط الايديولوجيات والإحباط واليأس من أنظمة الاستقلال؟ أم أن ذلك سببه رغبة في ولوج الأسواق العالمية بعد الإحباط الناتج من ضيق سوق التوزيع المحلية؟ وأضاف انه مما لا شك فيه أن عناصر الجواب تتأثر بهذا وبذلك، حيث إن جنوح الأفلام المغاربية إلى العالمية والتدويل مرده في نظر الباحث إلى ضيق أسواق التوزيع المحلية، وان السينمائيين يتوجهون بأنظارهم وطموحاتهم نحو السوق الأوروبية (قاعات العروض، التلفزيون، المهرجانات).

واختتم الباحث ورقته بقوله إن السينمائيين المغاربة، شانهم شأن السينمائيين المشارقة، سواء أكانوا داخل أوطانهم أم خارجها ـ وما أكثر من هم خارجها في هذه السنوات الأخيرة ـ هم رواد محرومون من الأسواق، ومحرومون من جمهورهم الطبيعي، ومحكوم عليهم بإنتاج ما هو في عيونهم الحق والحقيقة، ومحكوم عليهم بالهجرة أحياناً.

رابعاً: السينما في منطقة الخليج

وانتقلت الندوة إلى مناقشة بحث «الواقع السينمائي في دول الخليج العربي»، الذي قدمه المخرج البحريني بسام الذاودي. وقد بدأ بحثه باستعراض موجز لتاريخ السينما في دول الخليج العربية، حيث أكد أن منطقة الخليج لم تعرف السينما إلا مؤخراً، باستثناء الكويت والبحرين اللتين عرفتاها في وقت مبكر نسبياً. فأول فيلم تسجيلي صور في الكويت كان في عام ١٩٣٩، بينما عرفت البحرين دور السينما في أواخر الأربعينيات. وعلى رغم أن هناك عدداً من التجارب التسجيلية في المنطقة، إلا أن الأفلام الروائية محدودة للغاية. فقد عرفت الكويت عدداً من الأفلام الدرامية القصيرة منذ منتصف الخمسينيات، لكن تبقى العلامة الفاصلة في تاريخ السينما الكويتية والخليجية حينما

أخرج خالد الصديق فيلمه «بس يا بحر» في عام ١٩٧١، وهو أول فيلم روائي طويل له، كما أنه الفيلم الطويل الأول الذي ينتج في البلاد والمنطقة. ثم قدم بعده فيلمين آخرين، هما «عرس الزين» و«شاهين»، ويأتي بعدهما فيلم «الصقر» لثاني مخرج كويتي للأفلام الطويلة، وهو هاشم محمد. ثم جاء أول فيلم روائي بحريني في عام ١٩٩٠، وهو فيلم «الحاجز» لبسام الذاودي.

سينما خليجية... لماذا؟

ناقش الباحث أسباب عدم قيام صناعة سينمائية خليجية، ومن بينها غياب الدعم الحكومي، وعدم وجود متخصصين، خصوصاً نقص الكوادر التقنية، وغياب الوعي الجماهيري بأهمية السينما، وضعف الكثافة السكانية، والتأثير السلبي للتلفزيون.

خامساً: آفاق السينما العربية

واختتمت الندوة أعمالها بمناقشة بحث الناقد محمد رضا: «السينما العربية وتحديات معاصرة». وأكد الباحث في ورقته أن السينما العربية تمر بعنق الزجاجة في أزماتها المتوالية، وهو ما يعني أنه ما عادت تنفع معها مطلقاً الحلول الجزئية التي كان صانعو السينما عندنا يستعينون بها لمداواة الوضع على نحو مرحلي، وذلك لأن السينما، فناً وصناعة وتجارة وتقنية، باتت تنتمي إلى عصر مختلف تماماً عن أي من عصورها أو مراحلها السابقة.

وخلص الباحث إلى أن التحديات القائمة هي سياسية، وجانب منها يتعلق بالرقابة المتنوعة، هدفاً وفحوى، من وضع عربي إلى آخر، وآخر نتج من محاولة النظام العراقي احتلال الكويت وما نتج منها من تضعضع السوق العربية أكثر مما كانت.

وهناك التحديات التسويقية والإعلامية، وحتى التقنية. ولاحظ أن هذه الأخيرة تعمل اليوم على منحنا سينما قد لا تكون على علاقة بالسينما التي عرفناها إلى اليوم، وحذر من خطورة زجّها في التطورات الجارية، وتوظيفها كعملية تابعة لعصر الكومبيوتر، وليس لعصر الفن والثقافة.

بيان ختامي

وقد تلت درية شرف الدين، الناقدة السينمائية ورئيسة جهاز الرقابة على المصنفات الفنية في مصر، البيان الختامي للندوة، الذي نصّ ما يلي: إن المجتمعين في ندوة السينما العربية في الكويت في إطار مهرجان القرين الثقافي الثاني، وفي مناسبة مرور مئة سنة على العرض الأول لسينماتوغراف لوميير، وبعد مناقشة الأبحاث التي استعرضت تاريخ وواقع السينما في العالم العربي، يهمهم إعلان التوصيات الآتية من واقع المناقشات:

١ ـ دعوة جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمؤسسات الثقافية والسينمائية العربية، إلى وضع التشريعات التي تدعم التعاون العربي في مجال السينما، ووضع التشريعات التي تنظم العلاقة بين السينما والتلفزيون والفيديو والقنوات الفضائية، ووضع التشريعات التي تشجع الرأسمال الخاص على الاستثمار في مجالات السينما المختلفة.

٢ ـ دعوة الحكومات العربية إلى إنشاء صناديق لدعم الإنتاج السينمائي عن طريق حصة من الضرائب المفروضة على دور السينما واستيراد وتصدير الأفلام والمواد السمعية والبصرية، وهو الشكل الذي انتهت إليه أغلب حكومات العالم في صياغة العلاقة بين الدول والإنتاج السينمائي.

٣ ـ اعتبار السينما كتاريخ وفن وحرفية ضمن مناهج تدريس الفنون في مراحل التعليم المختلفة.

٤ ـ دعوة وزارات الثقافة العربية إلى

إنشاء مكتبات سينمائية في كل دولة على غرار دار الكتب الوطنية، وإلى إنشاء أرشيفات لحفظ أصول ونسخ الأفلام.

٥ ـ دعوة هيئات النشر العامة والخاصة إلى الاهتمام بإصدار المجلات السينمائية المتخصصة، وإصدار الكتب المؤلفة والمترجمة.

٦ ـ إقامة مهرجان للفيلم العربي في منطقة الخليج، واعتبار اللجنة التأسيسية للسينما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لجنة حوار دائم مهمتها فتح حوار مستمر مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات الاستثمار، حول دعم الأعمال السينمائية الخليجية من جهة، وفتح حوارات مع المؤسسات العربية حول الإنتاج المشترك، والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدول العربية للاستثمارات بشكل عام.

٧ ـ دعوة السينمائيين وغرف التجارة العربية إلى عقد ندوة متخصصة حول اقتصادات السينما، بما يجعل اللقاء ممكناً بين المبدعين والمستثمرين لإنشاء مؤسسات وشركات استثمارية عربية في قطاع الإنتاج السينمائي.

واختتم المجتمعون بيانهم بتوجيه الشكر إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ونادي الكويت للسينما، لجهودهما في تنظيم هذه الندوة □

صدر حديثاً

يوميات ووثائق

الوحدة العربية

١٩٩٤

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية الكتاب الثاني عشر من سلسلة «يوميات ووثائق الوحدة العربية».

يرصد الكتاب الأحداث العربية المتصلة بكل العوامل ذات التأثير على مسار حركة الوحدة العربية في جميع المجالات وعلى امتداد رقعة الوطن العربي.

٦٦٠ صفحة

الثمن: ٢٥ دولاراً

■ مؤتمرات

المرأة العربية في مواجهة العصر

القاهرة، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

سوسن بشير

دراسات عليا، قسم الفلسفة ـ
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة.

نظمت **نور ـ دار المرأة العربية للنشر بالقاهرة، ونور ـ جمعية المرأة العربية في بيروت**، ثماني ندوات على هامش **المعرض الأول لكتاب المرأة العربية** الذي عقد في القاهرة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

من أهم ما هدف إليه المعرض أن يكون ملتقى الباحثات والباحثين، والأديبات والأدباء، وأساتذة الجامعات، والطلاب، والمنظمات الأهلية المعنية بقضايا المرأة. وشارك أكثر من أربعين باحثة وباحث في هذه الندوات التي كان محورها «المرأة العربية في مواجهة العصر». وقد اخترنا من هذه الندوات اثنتين ناقشتا إشكاليات شديدة الأهمية:

أولاً: ندوة «التشكيل الاجتماعي والثقافي للجنس (Gender)»

اشتملت الندوة على ورقات أربع ناقشت وضع المرأة العربية بالنسبة إلى محاور: الإعلام، التعليم، الصحة، والقانون، انطلاقاً من مفهوم النوع الأنثوي.

رأست الندوة: ثريا التركي ـ من السعودية ـ أستاذة علم الأنثروبولوجيا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

١ ـ **محور الإعلام:** خولة مطر، من البحرين، خبيرة إعلام وصحفية.

قدمت الباحثة ورقتها تحت عنوان «صناعة العصر أم استعمار الخيال، محاولة لدراسة صورة المرأة في الإعلام العربي». تبدأ الباحثة حديثها بالتأكيد على عاملين أساسيين يشكلان العائق أمام فكرة الإعلام الحر، هذه الفكرة «اليوتوبية» بوصف الباحثة.

العامل الأول: هيمنة الدولة على أجهزة الإعلام المختلفة، وفرض رقابتها على المادة الإعلامية من أجل تكريس النمط الأبوي للعلاقات الاجتماعية، وتقديم صورة دونية للمرأة تؤكد الدور التقليدي الذي يوكله لها المجتمع الذكوري. يواكب هذا اعتماد أجهزة الإعلام على الإعلانات كوسيلة لتغطية التكاليف الانتاجية وللربح أيضاً. فتتحول الرسالة الاعلامية من تقديم منتج ثقافي إلى بيع سلعة استهلاكية.

العامل الثاني: تنامي هيمنة بعض البلدان العربية على وسائل الإعلام، سواء كانت هذه الهيمنة عبر فرض شروط خاصة في أسواق الإنتاج الإعلامي، أو عبر امتلاك القنوات الفضائية والمجلات والجرائد، هذه الهيمنة التي لا تحمل سوى فكر متحجر، حيث تتدخل رقابة هذا الفكر لتفرض آلياتها ومتطلباتها.

تطرح الباحثة في نهاية ورقتها بعض الحلول التي ترتكز في البداية على ضرورة تغيير مناهج التعليم. ثم تقترح إعداد دورات تدريبية متكررة لبث وعي جديد بالنسبة إلى دور المرأة لدى العاملين في حقل الإعلام، كما تدعو إلى إنشاء جهاز رقابي يرصد صورة المرأة في الإعلام.

٢ ـ **محور التعليم:** ملك رشدي، من مصر، أستاذة علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

عنونت الباحثة ورقتها «الصورة الاجتماعية للمرأة في التعليم الابتدائي المصري، دراسة أولية حول مضمون منهج تعليم اللغة العربية للأربع سنوات الأوائل»، وذلك خلال العام الدراسي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، حيث وقع اختيار الباحثة على هذه المرحلة خصوصاً بسبب أهميتها في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الفرد.

ومن خلال دراستها مفاهيم هذا المنهج، وجدت الباحثة أن مفهوم «السلطة والطاعة» من أبرز المفاهيم. كما أن الرسالة التعليمية ذاتها تقوم عليه. وهذا المفهوم يظهر من خلال أساليب النصح المباشر ولا مكان لاشتراك التلاميذ في فهم الأفكار أو بنائها. فالمنهج يخاطبهم على أنهم متلقون سلبيون، فلا حوار وبالتالي لا جدل. كما تشتمل المناهج على قصص تتضمن الأشكال الأبوية السلطوية التي قد تكون في بعض الأحيان حنونة وفي بعضها الآخر شديدة الهيمنة. ومن هنا تتبع الباحثة مفهوم المرأة، من ايديولوجية الطاعة والتسليم، وغياب الحوار والسلطة الأبوية. فتحدَّد عمل المرأة في مناهج هذه السنوات الدراسية في إطار أعمال محددة: إما ربة بيت، أو مدرسة فصل، أو أمينة مكتبة. ولا نرى المرأة الفلاحة أو العاملة أو الموظفة أو الطبيبة أو المهندسة وغيرهن. وعلى مستوى التصوير المرئي، تكون حركة المرأة محصورة بين المطبخ وغرفة السفرة والحديقة، أو في الفصل والمكتبة في حالة المرأة العاملة.

خرجت الباحثة من دراستها بالنتيجة التالية: المناهج الدراسية تتوجه في الأساس إلى فئات معينة في المجتمع وتتجاهل باقي الفئات. تدعم هذه المناهج القيم والمفاهيم المبنية على الطاعة والرضوخ لسلطة أعلى، ومن ثم فالمؤسسة التعليمية تقوم بتكوين عقليات جامدة غير قابلة للتحديث وتكرس الفكر النمطي في تناول مسألة المرأة.

٣ ـ **محور الصحة:** سهير مرسي، من مصر، متخصصة بأنثروبولوجيا الطب، حالياً مستشارة للأمم المتحدة.

عنوان هذه الورقة هو «المرأة والصحة بعيداً عن احتراسات الطب البيولوجي والطب الاجتماعي». تؤكد الباحثة من خلال هذه الورقة أن الصحة تعتبر من المؤشرات التي تحدد مدى تطور العالم، أي وضع الدور المحوري للصحة، في عملية التنمية، في الاعتبار. ومن هنا علينا أن ننظر إلى محور الصحة من خلال منظور تحصيل كوني في ظل النظام العالمي الجديد. فهناك تحديات كثيرة تواجه التنمية الصحية في المجتمعات العربية بالنسبة إلى الرجل والمرأة على السواء، هذه التحديات هي بالمنظور الأول سياسية تتحكم فيها علاقات القوى العالمية. فيطالبنا البنك الدولي نحن العرب بأولويات معينة في عملية تنمية الصحة في الوقت نفسه الذي لا يمكننا فيه تحقيق هذه الأولويات في ظل السياسات التي يفرضها البنك الدولي نفسه! ونلاحظ التركيز على «الصحة الإنجابية» من حيث التخصيص بالجزء

الأكبر من النفقات. ألا نتذكر وجود العدوى الطفيلية والأمراض المعدية... وغيرها، فهل المرأة محصنة ضد هذا؟ ونتذكر أيضاً أن السيدات ومنذ زمن بعيد سريعات التأثر بسوء التغذية. هذا إلى جانب حاجتنا الضرورية إلى الاهتمام بصحة المرأة النفسية في إطار الاقتصاد السياسي للمنطقة، كالاهتمام بظاهرة زواج الفتيات الصغيرات من القرى المحدودة الدخل في المنطقة لرجال في اعمار جدودهم من بلاد مرتفعة الدخل. وهذا مجرد مثال.

واختتمت الباحثة بقولها: سيظل هناك حاجة ماسة إلى الأخذ في الاعتبار الرعاية الوقائية وشرعية المطالبة بالعلاج، وإدراك المرأة الحسي للصحة. وفي النزاع السياسي للصحة، من الضروري أن نطرح أسئلة رئيسية حول أولويات تنمية الصحة للمنطقة المصرية في عالم يعلن تماثل السلطة واعتبار الصحة أداة للتحكم. وهذا يشمل المجتمع العربي رجالاً ونساءً.

وجهت هدى زريق، أستاذة الإحصاء الصحي من لبنان، تساؤلها إلى الباحثة حول سبب اعتراض الباحثة على التركيز من قبل البنك الدولي في النفقات على بند «الصحة الإنجابية»، حيث تشير الإحصاءات إلى الارتفاع الذي تعانيه بالفعل المنطقة العربية في معدل وفيات الأمهات! وأكدت سهير مرسي هذه الحقيقة، ولكن كل ما ذكرته من أسباب طبية واجتماعية في ورقتها هو العامل الرئيسي وراء ارتفاع معدل وفيات الأمهات، وليس القصور الذاتي في عملية الصحة الإنجابية فقط.

٤ ـ **محور القانون:** فريدة البناني، من المغرب، أستاذة باحثة في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة القاضي عياض بمراكش.

«مكانة الزوجين داخل النموذج الأسري القانوني: الثوابت، المتغيرات، الرهانات». هذه الورقة تناقش علاقة المرأة العربية بالقانون، تحديداً «قانون الأسرة». وتتكون ورقة البحث من ثلاث دراسات. الدراسة **الأولى:** مكانة الزوجين داخل النموذج الأسري القانوني: الثوابت، حيث حدد المشروع العربي لكلا الزوجين مكانه ودوره داخل الأسرة بترتيب هرمي يجعل الزوج في المقدمة رئيساً وراعياً، والزوجة أسفل الترتيب تحتاج إلى من يرعاها ويحرسها. وانطلاقاً من قاعدة التقسيم الجنسي للعمل بين الزوجين، قسم المشروع الحقوق والواجبات بينهما وحصر عمل الزوجة في مجال العمل المنزلي. فاعتماداً على العرف كمصدر للقانون، وليس على الشريعة الإسلامية، أصبحت الزوجة ملزمة بالقيام بشؤون البيت الزوجي من دون مقابل سوى القوت اليومي. كذلك إن اعتبار الطاعة من واجبات الزوجة يتناقض مع ما نصت عليه القوانين من تبادل الاحترام والعطف وحسن المعاشرة. الدراسة **الثانية:** مكانة الزوجين داخل النموذج الأسري الواقعي: المتغيرات. تعقد الباحثة فيها مقارنة ما بين النموذج الأسري القانوني والنموذج الواقعي، حيث خروج المرأة العربية للعمل بدافع الحاجة وتعويض عجز الزوج الاقتصادي، بالتالي فدور الرجل في الترتيب السابق الذكر ـ النابع أصلاً من القدرة الاقتصادية ـ تزعزع. ومشاركة الزوجة إياه جعلتها تتحرر ولو جزئياً من سلطته الرسمية. وأصبحت المرأة تطمح في علاقة أسرية يسودها الاحترام والتقدير المتبادل، علاقة على مستوى التشريع، ولكن هذا لم يحدث وأصبح القانون ذا طابع أسطوري متعالٍ عن الواقع المعاش. الدراسة **الثالثة:** مكانة الزوجين داخل النموذج الأسري المستقبلي: الرهانات. انطلاقاً مما سبق، يمكن القول بأن الفقهاء القدامى اجتهدوا من أجل مجتمعاتهم، وليس من أجل مجتمعاتنا. وواجب على الفقه الحديث ومن خلاله المشروع العربي، أن يفي بحاجات أفراد مجتمعاتنا.

تساءل بعض المعقبين عن الحل؟ ومن أين

ستستقى القوانين الجديدة؟ وأكّدت فريدة البناني أن الأمر لا يتعلق بما هو قدسي، بل بما يمكن تغييره، فهذه القوانين مصدرها نصوص فقهية أدت إليها حاجات المجتمع آنذاك، والآن لدينا حاجاتنا إلى تغييرها، ونصوص الشريعة الإسلامية السمحة تتسع لهذا التغيير وستكون هي مصدره.

ثانياً: ندوة «الحركات النسائية العربية»

انطلقت الأوراق الأربع المشكلة لهذه الندوة من مقولة أساسية، وهي التأكيد على ارتباط الحركات النسائية العربية بالثورات الوطنية ضد الاستعمار الأجنبي، وتلازمهما معاً سلباً وإيجاباً، كما سيتضح. رأست الندوة دلال البزري، من لبنان، أستاذة وباحثة علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية.

١ ـ **الحركة النسائية في المغرب:** لطيفة اجبابدي، من المغرب ـ رئيسة اتحاد العمل النسائي المغربي ورئيسة تحرير جريدة ٨ مارس.

قدمت الباحثة ورقتها تحت عنوان «القضية النسائية بالمغرب». وقسمت الحركة النسائية في المغرب الذي وقع تحت الاحتلالين الفرنسي والإسباني (١٩١٢ ـ ١٩٥٦) إلى فترتين: أولاً، فترة ما قبل الاستقلال التي تميزت بالطابع التجريبي للعمل النسائي، حيث إن الخلفيات الأساسية التي حركت العمل آنذاك تمثلت في الهم الوطني الذي فرض تعبئة كل طاقات الشعب ضد الاحتلال. وتمثلت إيجابيات هذه الفترة بالنسبة إلى المرأة في فرض حق التعليم الثانوي والجامعي وحق الانتخاب. ثانياً، فترة ما بعد الاستقلال، وتشمل ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: من عام ١٩٥٦ إلى أواخر الستينيات. تتحدد السمة الرئيسية لهذه المرحلة بتراجع القوى الوطنية وإمساك الحكم بالمبادرة. وغابت قضية المرأة بسبب انعدام الوعي ليس فقط بأهمية هذه القضية في أفق تحرر النساء، بل من أجل تحقيق التغيير الشامل في المجتمع أيضاً.

المرحلة الثانية: تبدأ من نهاية الستينيات إلى بداية الثمانينيات، حيث برز اليسار الجديد الذي كان له دور أساسي في نشر الفكر الاشتراكي العلمي في المجتمع المغربي بما فيه القضية النسائية. وفي عام ١٩٧٥ أعلن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية تأسيس قطاع نسائي حزبي، الأمر الذي يعتبر منعطفاً مهماً في العمل النسائي المغربي.

المرحلة الثالثة: من بداية الثمانينيات وحتى الآن، حيث ظهرت تنظيمات نسائية جماهيرية تطرح على عاتقها مهمة النضال من أجل تحرير المرأة. ومن أهم إنجازات المرأة المغربية في هذه المرحلة، ما قامت به في العملية الوطنية لتغيير مدونة الأحوال الشخصية، والتي أسفرت عن مليون توقيع تمثل الرفض الشعبي لقوانين الميز والقهر والامتهان، هذه الحملة التي تمكنت بالفعل من تحقيق بعض التعديلات وإن كانت طفيفة. وتواصل الحركة النسائية المغربية ضمن «لجنة المتابعة لإقرار حقوق المرأة» التي نظمت في مطلع عام ١٩٩٤، كفاحها من أجل تغيير القوانين التي تعرقل مبدأ المساواة بين الجنسين. وتختتم الباحثة بقولها: «ولا زال العمل مستمراً».

أُثيرَ المعقبون بحماس لطيفة اجبابدي في حديثها عن حملة «المليون توقيع» والتي كانت هي أحد روادها، وتساءلوا عن محتوى مدونة الأحوال الشخصية التي تسببتها. فأجابت بأن أهم القوانين التي هدفت الحملة إلى تعديلها ونجحت بذلك، قانون الزواج الذي يقضي بعدم زواج المرأة سواء كانت قاصرة أو رشيدة، أو حتى أرملة أو مطلقة، إلا بولي ذكر، وإن كان ولدها الصغير!

٢ ـ **الحركة النسائية في البحرين:** سبيكة النجار، من البحرين، باحثة في العلوم

الاجتماعية في مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

عنونت الباحثة ورقتها «الحركة النسائية في البحرين»، وتحدثت بدايةً عن علاقة الحركة النسائية البحرينية بالحركة الوطنية ضد الاستعمار الإنكليزي، حيث ارتبطت أول حركة نسائية بالحركة الوطنية المعروفة باسم الهيئة التنفيذية العليا (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦). ولكن هذه الصحوة النسائية خمدت بعد ذلك، وإن اندلعت مرة أخرى في بداية الستينيات حين ظهرت تنظيمات القوميين العرب والبعث إلى جانب التنظيمات الشيوعية، واستقطبت هذه التنظيمات المرأة إلى صفوفها وإن ارتضت فيها بدور هامشي. فظلت المشاركة النسائية موسمية، حيث تنسحب المرأة دائماً بعد ضرب الحركات أو انتهاء المظاهرات.

شهدت فترة الستينيات والسبعينيات ميلاد تنظيمات نسائية عديدة على يد مجموعات من المتعلمات من فئات عليا ومتوسطة، ولكنها اتسمت بالطابع الخيري. ثم اتخذ العمل النسائي مساراً جديداً بتأسيس الجمعية النسائية «أوال»، وتطور هذا المسار في بداية الثمانينيات حين تبنّى العديد من الجمعيات القديمة قضايا المرأة بأسلوب نضالي.

وتشير سبيكة النجار إلى بعض الحركات النسائية الحديثة في البحرين خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، والتي أسفرت عن رفع عريضة شكوى للحكومة من أجل تحسين وضع النساء البحرينيات اللاتي يعانين إلى اليوم عدم وجود قانون للأحوال الشخصية. وبلغت التوقيعات التي رُفعت للشكوى ٢٥ ألفاً من إجمالي السكان البالغ عددهم مليون نسمة.

عقّبت فريدة النقاش، كاتبة وروائية مصرية، على وضع المرأة في البحرين بواقعة حالية، حين فُصلت ثلاث من الكاتبات البحرينيات هن: منيرة فخرو وحصة الخميري وعزيزة البسام عن مناصبهن بسبب توقيعاتهن على الشكوى السالفة الذكر. وقد قدمت الكاتبات المصريات عريضة إلى سفارة البحرين مرسلة إلى أميرها مطالبة بعودتهن. وطلبت فريدة البناني إلى الندوة إرسال برقية تعزز هذا الطلب. وبالفعل استجابت المسؤولات من «نور» وطبعت عريضة أخرى وقع عليها الحاضرون وتم إرسالها إلى أمير البحرين.

٣ ـ **الحركة النسائية في فلسطين:** إيلين كُتاب، من فلسطين، رئيسة برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في رام الله.

تحدثت الباحثة عن ورقتها تحت عنوان «الحركة النسائية في فلسطين: توجهات وتحديات مستقبلية». وقسمت تطور الحركة النسائية الفلسطينية إلى مراحل عدة. فنشأت التنظيمات النسائية الأولى في بداية القرن العشرين، وضمت نساء الأسر الثرية اللاتي اشتركن في المظاهرات ضد الاستعمار الإنكليزي، وفي الاحتجاجات ضد تنامي النفوذ الصهيوني. ولكن ظلت مشاركة المرأة الفلسطينية غير منظمة، إلى جانب عدم وعيها حقوقها الذاتية.

أما مرحلة ما بعد قيام الكيان الصهيوني، فاتسمت باقتصار العمل السياسي على النساء المتعلمات اللاتي اندرجن في الأحزاب السياسية في هذه الفترة، ولكن هذه الأحزاب لم تقدم الجديد إلى المرأة الفلسطينية التي ظلت بعيدة عن المشاركة في اتخاذ القرار. وعند إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حفز قيامها النساء الفلسطينيات على إنشاء الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

في مرحلة ما بعد الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ للضفة وقطاع غزة وحتى السبعينيات، كانت السمة الغالبة للنشاطات النسائية لا تخرج عن إطار المبادرات الفردية المتمثلة في الاعتصامات، ورفع المذكرات، والمشاركة في المظاهرات. وعلى الصعيد الاجتماعي، تركزت نشاطات الجمعيات

النسائية على تقديم الخدمات الخيرية إلى الأسر المتضررة. ثم تبلورت في منتصف السبعينيات مؤسسات نسائية انطلقت من العلاقة الجدلية بين التحرر الوطني والاجتماعي.

شهدت مرحلة الانتفاضة (١٩٨٧ - ١٩٩٠) اشتراكاً فعالاً وإيجابياً من النساء الفلسطينيات اللاتي نظمن المظاهرات وقمن بالاعتصامات، واعتقلن، واستشهدن، وتحملن إلى جوار ذلك كل أعباء المنزل في غياب الرجل. لكن في العام الثاني للانتفاضة، حدث تراجع وطني عام، تبعه بالتالي تراجع لنشاط المرأة.

أما في المرحلة السياسية الراهنة التي تشهد تغيرات جذرية نتيجة لاتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات أخرى، في هذه المرحلة يتم ترجمة اتفاق إعلان المبادئ على المستوى العملي، وتطرح الباحثة هنا إشكالية تغييب وتهميش دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي التنموي، هذا الوضع الذي يفرض على المؤسسات النسائية غير الحكومية مواجهة التحديات بتحديد أولويات واحتياجات القطاع النسائي من ناحية، وأن تلعب دور الضاغط على السلطة الفلسطينية من أجل تطوير برامجها التنموية من ناحية أخرى، وذلك من أجل مصلحة القطاع النسائي.

وجه أحد المعقبين تساؤله إلى إيلين كُتاب حول انطلاق الأصوات النسائية ومن خلال الأحزاب السياسية والتي أشارت إليها في مرحلة ما بعد الكيان الصهيوني. وألا يمثل هذا تناقضاً؟ وأجابت الباحثة بأنه لا يوجد تناقض في هذا. فالحركة النسائية بدأت من الحركة الوطنية أساساً وتسير معها في الامتداد نفسه، وهذا الامتداد هو الأحزاب السياسية بوصفها أداة التعبير بالنسبة إلى الحركة النسائية.

٤ ـ الحركة النسائية في مصر: شهيدة البان، من مصر، باحثة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.

قدمت الباحثة ورقتها عن «الحركة النسائية في مصر»، وذلك عبر طرحها تساؤل: هل توجد حركة نسائية في مصر؟ وتعرّف الحركة النسائية تعريفاً إجرائياً بقولها: «إنها تيار عام يثير الاعتراضات على أوضاع المرأة ويطالب بتغييرها، وهذا التيار يكون له أهداف محددة». ومن هذا التعريف تتبعت الباحثة مراحل الحركة النسائية في مصر في نقاط خمس:

المرحلة الأولى: من بناء مصر الحديثة إلى بداية مرحلة التنوير: نتج من الاحتكاك بالغرب من خلال البعثات: إنشاءات رفاعة الطهطاوي التعليمية للفتيات، ثم ثورة قاسم أمين من خلال المرأة الجديدة، الحضور النسائي القوي في ثورة ١٩١٩، وترأس هدى شعراوي لجنة سيدات الوفد التي طالبت بالحقوق السياسية والاستقلال إلى جانب المساواة.

المرحلة الليبرالية (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢): التوسع في الجمعيات النسائية بعد دستور ١٩٢٣، هذه الجمعيات التي اتسمت بـ: الطابع السياسي والاجتماعي، إصدارات المرأة الصحفية وأبرزها روز اليوسف (١٩٢٥)، تأسيس الاتحاد النسائي العربي عام ١٩٤١، تأسيس لجنة المقاومة الشعبية من المحرضات لمساعدة الفدائيين.

المرحلة الناصرية (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): تميزت هذه المرحلة بوجود مشروع قومي تقدمي ضد الاستعمار يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، ومن هنا كان الاحتياج إلى جهد المرأة واستيعابها في سوق العمل، وكذلك التشجيع على تعلم الفتيات، فشاركت المرأة سياسياً في جميع التنظيمات وأصبحت وزيرة، وحدثت قفزة نوعية للمرأة في هذه الفترة. لكن لا نستطيع القول بوجود حركة نسائية مستقلة.

مرحلة السبعينيات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١): بعد وضع دستور ١٩٧١، أصبح نص

القانون أن «الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع»، وكأن هناك تعارضاً مع الشريعة! أدى الانفتاح الاقتصادي إلى المجتمع الاستهلاكي، وعودة المرأة ككائن بيولوجي، وعدم سماح الحكومة بقيام أية حركات نسائية.

المرحلة الأخيرة (من الثمانينيات إلى الآن): ارتفاع معدلات الفقر، اتساع الفجوة بين الطبقات، ارتفاع معدلات الأمية والتسرب الدراسي، الفجوة النوعية في التعليم بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي، الأوضاع الصحية المتردية للمرأة والممارسات الخاطئة. المشاركة السياسية الضعيفة للمرأة. جميع هذه العوامل تضغط على جميع فئات المجتمع وعلى المرأة التي انحصر نشاطها في منظمات أهلية هي تابعة للحكومة بالأساس. ومن هنا تختم الباحثة بقولها: لا يوجد حركة نسائية في مصر.

عقّبت فريدة النقاش التي اتفقت معها معقبات أخريات، بالقول بوجود حركات نسائية في مصر ولكنها تواجه عقبات. وإذا طبقنا الشروط التي قالت بها الباحثة نستطيع أن نقول أيضاً: لا توجد حركة سياسية في مصر، بل توجد حركات نسائية وسياسية ولكنها مكبلة بعوائق غير ديمقراطية.

كما عقّب محمد برادة من المغرب، أستاذ في الآداب، حول معضلة ارتباط النضال النسائي بالحركات الوطنية تاريخياً ثم انفصاله بعد ذلك وتراجعه، الأمر الذي ناقشته الأوراق الأربع. وهو يرى أن ذلك الانفصال طبيعي، حيث من الواجب أن توجه التنظيمات النسائية عملها داخل المجتمع المدني بعد التحرر الوطني، فيصبح دورها الرئيسي من خلال المجتمع المدني، ومن هنا تنفصل عن الأحزاب السياسية □

صدر حديثاً

المثقفون في الحضارة العربية
محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد

د. محمد عابد الجابري

يتناول هذا الكتاب مفهوم المثقف ونشأته في القرون الوسطى الأوروبية، وظهور المثقفين في الإسلام، ويبحث في محن العلماء المسلمين ويختار منها أولاً محنة ابن حنبل الخاصة بمسألة خلق القرآن، وثانياً نكبة ابن رشد في الأندلس، ويقدم تفسيراً جديداً لهما.

١٥٦ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

موجز يوميات الوحدة العربية(*)

شباط (فبراير) ١٩٩٦

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ وقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع الحكومة اللبنانية اتفاقية قرض قيمته حوالى ٢٠ مليون دولار لدعم مشروع الإصلاح الإداري في لبنان. ويسدد القرض خلال فترة ٢٢ عاماً مع فترة سماح ٥ أعوام وفائدة سنوية قدرها ٤,٥ بالمئة (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٢/٥).

ـ تسلمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة سورية تدعو إلى إدراج مشكلة تقاسم مياه الفرات مع تركيا على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية المقرر عقده في آذار/مارس المقبل (الخليج، الشارقة ١٩٩٦/٢/٥). وقد أعدت الإدارة العسكرية في جامعة الدول العربية تقريراً أشارت فيه إلى سعي تركيا لاستخدام المياه كسلاح ضاغط على سوريا والعراق (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٢/١٤).

ـ أنهت اللجنة المشتركة بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية اجتماعها السابع في بيروت بإصدار عدد من القرارات أبرزها: عودة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية ومقرها جنيف إلى بيروت والتوسع في استخدام اللغة العربية في أشغال منظمة العمل الدولية ومتابعة تنفيذ برنامج المعونة الفنية للسلطة الفلسطينية (السفير، بيروت، ١٩٩٦/٢/٢٠).

ـ أفاد التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن الصناديق العربية واصلت تقديم القروض إلى البلدان العربية بشروط ميسرة خلال العام الماضي وبلغت قيمة هذه القروض حوالى مليار و٤٠٠ مليون دولار (القبس، الكويت، ١٩٩٦/٢/٢٧).

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ـ أفاد تقرير حول المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية بشأن قضية النازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧ أن السلطات الاسرائيلية تقدر عدد النازحين بنحو مئتي الف نازح فقط فيما تقدر السلطة الفلسطينية عددهم مع احتساب ذريتهم على مدى ٢٨ عاما بنحو ١,٥ مليون نسمة (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٣/٥).

ـ عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً برئاسة ياسر عرفات بصفته

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، العلاقات العربية ـ العربية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

رئيساً للجنة في العريش شمال شرق سيناء وبحثت في مسالة تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. وصدر بيان عن اللجنة افاد أنه حرصاً على الوحدة الوطنية الفلسطينية فقد تقرر تشكيل لجنة خاصة لوضع الترتيبات اللازمة لتامين انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني المخول تعديل ميثاق المنظمة على اساس صياغة ميثاق جديد يأخذ بعين الاعتبار الحقائق السياسية الجديدة بدلاً من الخضوع لمطالب اسرائيل بإلغاء البنود الواردة في الميثاق والتي تنكر حق اسرائيل في الوجود. وقد ندّدت الفصائل الفلسطينية التي تعارض اتفاق الحكم الذاتي باجتماع اللجنة التنفيذية لتعديل الميثاق ودعت إلى التمسك بمنظمة التحرير (**القدس العربي**، لندن، ٢/٧/ ١٩٩٦).

- اطلع فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، ورفيق الحريري، رئيس الوزراء، ونبيه بري، رئيس مجلس النواب، بحضور نظيره اللبناني فارس بويز على نتائج محادثات وارن كريستوفر، وزير الخارجية الامريكي، أمس الأول في دمشق مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، في ضوء القرار الاسرائيلي تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية إلى أيار/مايو المقبل. وصرح الشرع بان سوريا ولبنان تسعيان إلى السلام الشامل وان الإدارة الأمريكية مهتمة بعملية السلام، مؤكداً تلازم المسارين اللبناني والسوري (**السفير**، بيروت، ١٩٩٦/٢/٩).

- أعلن حافظ الأسد، الرئيس السوري، أن عملية السلام «لم تتقدم حتى الآن» وشدد في كلمة القاها في مأدبة افطار أقامها تكريماً للعلماء على أن سوريا «لا يمكن اخضاعها وتخويفها بتهمة الارهاب وهي مستعدة للسلام عندما يكون عادلاً» (**السفير**، بيروت، ١٩٩٦/٢/١٧).

- تصاعد الموقف العسكري في الجنوب اللبناني وقصفت قوات الاحتلال الاسرائيلي عشرات القرى الجنوبية المحاذية لمنطقة «الحزام الأمني» المحتل حيث أدت اشتباكات عنيفة بين رجال المقاومة وقوات الاحتلال والميليشيات المتعاونة معها إلى إصابة ضابط اسرائيلي وخمسة آخرين من عناصر الميليشيات بجروح (**السفير**، بيروت، ١٩٩٦/٢/١٧).

- أطلق حزب الليكود اليميني حملته الانتخابية في اسرائيل باتهام حزب العمل وعلى راسه شمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بالعمل على تقسيم القدس (**الحياة**، لندن، ١٩٩٦/٢/١٩).

- وافقت السلطات الاسرائيلية على عودة ١٥٤ عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني من أصل ١٩٤ وردت أسماؤهم في لائحة تقدمت بها السلطة الفلسطينية إلى الحكومة الاسرائيلية (**النهار**، بيروت، ١٩٩٦/٢/١٩).

- قرر موشيه شاحال، وزير الشرطة الاسرائيلي، منع زيارات رؤساء الدول ووزراء الخارجية الأجانب إلى «بيت الشرق» المقر شبه الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقدس (**الاهرام**، القاهرة، ٢٠/٢/ ١٩٩٦).

- أدى هجومان انتحاريان في القدس المحتلة وعسقلان نفذا بواسطة سيارتين مفخختين إلى مقتل ٢٦ اسرائيلياً وإصابة اكثر من ١٧٥ آخرين بجروح. واعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مسؤوليتها عن تنفيذ الهجومين، فيما ندد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، بالعمليتين، ووجه شمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي تعرض للشتائم من قبل متظاهرين اسرائيليين، دعوة للسلطة الفلسطينية من أجل تشديد قبضتها على نشاط (حماس). وقد اثار حزب الليكود المعارض لبيريز حملة على سياسة بيريز المتعلقة بعملية السلام، مستفيداً من نتائج العمليتين لتعزيز شعبيته في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة (**النهار**، بيروت، ١٩٩٦/٢/٢٦).

- وصل إلى صنعاء عبد الوهاب الدراوشة وطالب الصنعة، النائبان العربيان في الكنيست الاسرائيلي في زيارة هي الأولى من نوعها إلى اليمن نظمت بمبادرة من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. وصرح الدراوشة بأنه سيقترح على المسؤولين اليمنيين فتح ممثلية لدى سلطة الحكم الذاتي، مشيراً أيضاً إلى انه التقى شمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي، قبل توجهه إلى صنعاء وطلب منه أن يؤكد للرئيس اليمني أن اسرائيل لم ولن تتدخل في الصراع اليمني - الاريتري حول جزر حنيش في البحر الأحمر (**السفير**، بيروت، ١٩٩٦/٢/٢٩).

٣ - العلاقات العربية - الدولية

- وصف عمر حسن البشير، الرئيس السوداني، قرار مجلس الأمن الصادر في الأول من الشهر الجاري والذي يدعو السودان إلى تسليم اثيوبيا ثلاثة أشخاص متهمين بالتورط في محاولة اغتيال حسني مبارك، الرئيس المصري، في أديس ابابا في حزيران/ يونيو الماضي، بأنها مؤامرة حاكتها الإدارة الأمريكية (**الخليج**، الشارقة، ١٩٩٦/٢/٤).

- أصدرت السفارة الإيرانية في الكويت بياناً اتهمت فيه الحكومة البحرينية بالعمل على التفرقة والتمييز بين مواطنيها (**الحياة**، لندن، ١٩٩٦/٢/٨). وقد

ردت البحرين ببيان على الاتهام الإيراني جدّدت فيه اتهاماتها لإيران بالتحريض على أعمال الشغب والتدخل في شؤون البحرين الداخلية (أخبار الخليج، المنامة، ١٩٩٦/٢/٨).

- اختتمت في دمشق اجتماعات اللجنة الفنية السورية - العراقية التي انعقدت برئاسة بركات حديد، معاون وزير الري السوري، وعبد الستار سلمان حسين، وكيل وزارة الري العراقية، للبحث في خطوات التنسيق بين البلدين إزاء المشاريع التركية المائية. وقد طالبت اللجنة الشركات الأوروبية التي تساعد تركيا في بناء (سد بيرجيك) بالتوقف عن أعمالها في بناء السد على نهر الفرات وإلا تعرضت للملاحقة القانونية والمقاطعة (الحياة، لندن، ١٩٩٦/٢/١٤).

- طالبت اريتريا بتحديد السيادة على جزر حنيش قبل البحث في تسوية النزاع مع اليمن حول الجزر في البحر الأحمر وترسيم الحدود البحرية. من جهتها أكدت اليمن موافقتها على اللجوء إلى التحكيم لتسوية النزاع وأبلغت ذلك إلى فرانسيس غوتمان، الوسيط الفرنسي لتسوية النزاع اليمني - الاريتري، حول الجزر (الحياة، لندن، ١٩٩٦/٢/١٩).

- جددت الإدارة الأمريكية قرارها حظر سفر الأمريكيين إلى لبنان معتبرة «أنه لا يزال في لبنان تنظيمات لها تاريخ من الهجمات ضد الأمريكيين» مشيرة إلى حزب الله والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) (السفير، بيروت، ١٩٩٦/٢/٢٨).

- استقبل حافظ الأسد، الرئيسي السوري، حسن حبيبي، نائب الرئيس الإيراني، الذي سلمه رسالة من هاشمي رفسنجاني، الرئيس الإيراني، حول العلاقات الثنائية. وأكد حبيبي أن العلاقات بين سوريا وإيران جيدة وأن إيران تقدر مواقف سوريا ومبدئيتها. من جهة أخرى، أكد جبران كوريه، المتحدث الرئاسي السوري، أن الرئيس السوري نوه بمواقف إيران من القضايا العربية والإسلامية وبحث الجانبان في تطور عملية السلام في المنطقة (السفير، بيروت، ١٩٩٦/٢/٢٨). وقد تعهد حبيبي في لقاء عقده في دمشق مع قادة الفصائل الفلسطينية المعارضة لاتفاق (اوسلو) بدعم كل المناضلين الفلسطينيين ضد اسرائيل (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٢/٢٩).

- استقبل بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي، الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت، وبحث معه في قضايا التعاون الثنائي وأمن الخليج وعملية السلام في الشرق الأوسط. وذكرت الأنباء أن الجانبين اتفقا على اجراء مناورات عسكرية مشتركة في آذار/مارس المقبل لتأكيد الالتزام بأمن الكويت (القبس، الكويت، ١٩٩٦/٢/٢٩).

٤ - العلاقات العربية - العربية

- أرسلت الإمارات العربية المتحدة سفينة محملة بنحو ٤ آلاف طن من الأغذية والأدوية إلى ميناء أم قصر العراقي «كهدية لشعب العراق». وتعتبر الإمارات بذلك أول دولة في مجلس التعاون الخليجي ترسل امدادات غذائية وطبية إلى العراق (أخبار الخليج، المنامة، ١٩٩٦/٢/٢).

- قال عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، ان مصر لا تريد أن تضع السودان في أزمة، لكن المطلوب من الحكومة السودانية تسليم اثيوبيا ثلاثة مصريين متهمين في محاولة اغتيال حسني مبارك، الرئيس المصري، في اديس أبابا في حزيران/يونيو الماضي تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر أمس الأول في نيويورك (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٢/٢).

- اختتم وزراء خارجية بلدان اتحاد المغرب العربي أحمد عطاف، وزير الخارجية الجزائري، والحبيب بن يحيى، وزير الخارجية التونسي، ومحمد سالم ولد لكحل، وزير الخارجية الموريتاني، اجتماعاً طارئاً في الجزائر بحضور محمد عمامو، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وبغياب وزيري خارجية المغرب وليبيا. وناقش الاجتماع الوضع الحالي للاتحاد المغاربي وآفاقه المستقبلية. وقد وجهت المغرب انتقادات إلى الاجتماع واعتبرت أنه انعقد في «وقت غير مناسب». وكانت المغرب طالبت بتجميد أنشطة الاتحاد بعدما اتهمت الجزائر بالوقوف إلى جانب جبهة البوليساريو في قضية الصحراء الغربية، إلا أن الجزائر اعتبرت أن مسألة الصحراء لا ترتبط بمعاهدة تأسيس الاتحاد (الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، ١٩٩٦/٢/٣).

- وجه محمد ابراهيم المطوع، وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام البحريني، انتقادات إلى وسائل الإعلام القطرية بسبب الأخبار والتعليقات التي تنشرها الصحف القطرية بخاصة الوطن والراية حول الأحداث التي تشهدها البحرين، معتبراً «أن هذه التعليقات تشوه الحقائق وتسيء إلى العلاقات بين قطر والبحرين» (أخبار الخليج، المنامة، ١٩٩٦/٢/٧).

- قام الملك حسين، العاهل الأردني، بزيارة إلى العربية السعودية أجرى خلالها محادثات مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي المكلف إدارة شؤون البلاد. وذكرت الأنباء في مكة المكرمة

حيث عقدت المحادثات ان الجانبين ناقشا سبل عودة العلاقات بين البلدين إلى وضعها الطبيعي وإحياء اللجنة السعودية ـ الأردنية المشتركة (الحياة، لندن، ١٢/٢/١٩٩٦).

ـ بدأت حكومتا الكويت والأردن مرحلة إعادة العلاقات الطبيعية بينهما وسط ترحيب كويتي بعرض عمان المساعدة في الافراج عن نحو ٦٠٠ كويتي محتجزين في العراق. وأوضحت الانباء أن الأمير حسن، ولي العهد الأردني، بعث برسالة في هذا الشأن إلى الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي، الذي رد برسالة إلى ولي العهد الأردني، رحب فيها بأي مبادرة أردنية تتعلق بالمحتجزين الكويتيين، واصفاً ذلك بالخطوة الايجابية الجيدة للسير بالعلاقات بين البلدين مستقبلاً (القبس، الكويت، ١٥/٢/١٩٩٦).

ـ أجرى الملك حسين، العاهل الأردني، محادثات في القاهرة مع حسني مبارك، الرئيس المصري، تناولت تطور العلاقات العربية. وقد اتفق الجانبان على بذل الجهود لتنقية الأجواء العربية، وشددا على موضوع التزام بغداد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحرب الخليج. وصرح مبارك بأن الوضع في العراق يخص الشعب العراقي وهنالك توافق على عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية (الاهرام، القاهرة، ١٦/٢/١٩٩٦).

ـ تم في دمشق التوقيع على محضر اجتماع مشترك للجنة اللبنانية ـ السورية المشتركة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لإنجاز مشروع يهدف إلى تسهيل الاتصال الهاتفي بين البلدين باستخدام رمز مختصر، ابتداء من النصف الثاني من السنة الجارية (النهار، بيروت، ٢٧/٢/١٩٩٦).

ـ وجه الملك حسين، العاهل الأردني، انتقادات إلى القيادة العراقية في محاضرة القاها في لندن في المعهد الملكي للشؤون الدولية، وذلك في تعليقه على مقتل حسين كامل، وزير الصناعة العراقي السابق، وشقيقه اللذين فرا إلى الأردن ثم عادا إلى بغداد بعد ستة أشهر (النهار، بيروت، ٢٩/٢/١٩٩٦).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ أكد اللقاء اللبناني الوحدوي في بيان أصدره في بيروت عدم وجود اتفاقات لبنانية ـ سورية سرية، وذلك رداً على التساؤلات التي اثيرت مؤخراً حول الاتفاقات اللبنانية ـ السورية التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى اللبناني ـ السوري (بيان صادر عن اللقاء اللبناني الوحدوي، بيروت، ٢/٢/١٩٩٦).

ـ تقرر انعقاد المؤتمر القومي العربي السادس في بيروت خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/ابريل المقبل. وسيناقش المؤتمر حال الأمة العربية الذي يشمل ٩ محاور رئيسية هي: العرب والعالم والصراع العربي ـ الاسرائيلي والنزاعات العربية ـ العربية والعنف السياسي والسلطة ومصادر الشرعية في الوطن العربي وحال الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن القومي العربي والجاليات العربية في الخارج بالإضافة إلى أمور تتعلق باستراتيجية عمل المؤتمر القومي العربي ومسائل تنظيمية أخرى (العربي، القاهرة، ١٩/٢/١٩٩٦).

ـ أكد المنتدى القومي العربي في لبنان بلسان رئيسه معن بشور أن اللامبالاة والعنف السياسي الأهلي في الوطن العربي من الامور الناجمة عن تردي الحياة السياسية العربية، وأن معالجة الأوضاع تتطلب بناء مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز الديمقراطية (السفير، بيروت، ٢٦/٢/١٩٩٦).

ـ قاطعت الأحزاب القومية والإسلامية في اليمن زيارة عبد الوهاب الدراوشة وطالب الصنعة، النائبين العربيين في الكنيست الاسرائيلية، إلى اليمن، باعتبار أن التطبيع مع اسرائيل غير وارد في وقت لم يتحقق فيه السلام الكامل والشامل في المنطقة ولم تقم بعد الدولة الفلسطينية المستقلة (النهار، بيروت، ٢٩/٢/١٩٩٦).

٦ ـ شؤون قطرية

بيروت

ـ أقر مجلس النواب اللبناني الموازنة العامة للسنة الجارية التي يقدر فيها العجز بنحو ٢٤٣٨ مليار ليرة لبنانية حوالى (١,٥٠ مليار دولار). وقد تخلل إحدى جلسات مناقشة الموازنة مشادة كلامية بين النائب نجاح واكيم، وبهيج طبارة، وزير العدل، قدم بنتيجتها واكيم استقالته التي رفضها نبيه بري، رئيس مجلس النواب (السفير، بيروت، ١/٢/١٩٩٦).

ـ اقترح الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، اجراء انتخابات نيابية على مرحلتين، الأولى على مستوى القضاء والثانية على مستوى لبنان دائرة واحدة (النهار، بيروت، ٢/٢/١٩٩٦).

ـ أصدرت قيادة الجيش اللبناني بلاغاً أعلنت فيه فرض نظام منع التجول في بيروت والمدن اللبنانية

وذلك بناء على المرسوم الحكومي القاضي بتكليف الجيش المحافظة على الأمن ومنع التظاهرات التي دعا إليها الاتحاد العمالي العام (السفير، بيروت، ٢٩/٢/١٩٩٦). وقد أعلن الاتحاد العمالي بعد اصدار هذا البلاغ أنه قرر الغاء التظاهرات استجابة لبلاغ قيادة الجيش وحفاظاً على مصلحة الشعب والجيش (النهار، بيروت، ٢٩/٢/١٩٩٦).

أبو ظبي

- قدرت العائدات النفطية للإمارات العربية المتحدة خلال العام الماضي بنحو ١٣,١ مليار دولار أي بزيادة قدرها ٦ بالمئة عن العائدات المحققة عام ١٩٩٤ (الحياة، لندن، ٤/٢/١٩٩٦).

عمان

- شكل عبد الكريم الكباريتي حكومة أردنية جديدة من «الليبراليين والتكنوقراط احتفظ خلالها بحقيبتي الدفاع والخارجية. وستسعى الحكومة الجديدة إلى معالجة الديون الخارجية المقدرة بنحو ٦,٥ مليار دولار وجذب الاستثمارات وإلى «توطيد السلام مع اسرائيل» والانفتاح على الخليج (النهار، بيروت، ٥/٢/١٩٩٦).

- فاز ليث شبيلات، المعتقل بتهمة «التطاول على الملك حسين، العاهل الأردني» بانتخابات نقابة المهندسين واعيد انتخابه نقيباً للمهندسين لولاية رابعة مدتها عامان على الرغم من احتجازه. وقال شبيلات في بيان وزعه محاميه أن المهندسين الأردنيين «قالوا كلمتهم الرافضة للتطبيع مع اسرائيل» (السفير، بيروت، ١٩/٢/١٩٩٦).

الرياض

- توقع تقرير اقتصادي أن تسعى الحكومة السعودية إلى تغطية العجز في موازنتها البالغ ١٨,٥ مليار ريال حوالى (٤,٩ مليار دولار) من خلال سندات تنمية تسوقها للمصارف المحلية (الحياة، لندن، ٦/٢/١٩٩٦).

- أعلن رسمياً في الرياض عن عودة الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، إلى ممارسة مهام الحكم في البلاد بعد فترة نقاهة عهد خلالها إدارة البلاد إلى أخيه الأمير عبد الله، ولي العهد، منذ الأول من كانون الثاني/يناير الماضي (السفير، بيروت، ٢٣/٢/١٩٩٦).

القاهرة

- أحالت نيابة أمن الدولة العليا في مصر مجدي حسين، رئيس تحرير جريدة الشعب، ومصطفى بكري، رئيس تحرير الأحرار إلى محكمة جنايات مصر بتهمة التشهير بوزير الأوقاف المصري السابق محمد علي محجوب. وقد اعتبر حزبا العمل والأحرار اللذان يملكان الصحيفتين أن ما حدث يأتي في إطار التشدد الحكومي حيال المعارضة والحريات الصحافية (الشعب، القاهرة، ٦/٢/١٩٩٦).

- أعلن في القاهرة عن تشكيل لجنة وزارية لتقويم اصول ٢٧٨ شركة في قطاع الأعمال العام قيمتها الدفترية تتجاوز ٩٠ مليار جنيه تمهيداً لتخصيصها (الاهرام، القاهرة، ٢٢/٢/١٩٩٦).

- تحدثت الأنباء عن مقتل ١٣ شخصاً من رجال الشرطة المصرية والمدنيين الاقباط في منطقة البداري في اسيوط في هجمات نفذها متطرفون في المنطقة (الاهرام، القاهرة، ٢٥/٢/١٩٩٦). وقد أعلنت السلطات المصرية أنها تنفذ حملة أمنية واسعة في اسيوط للقبض على المتطرفين (الاهرام، القاهرة، ٢٨/٢/١٩٩٦).

الرباط

- أحالت النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية في المغرب ٢١ مسؤولاً بالإدارة المركزية للجمارك بتهمة المشاركة في تهريب الادوية الفاسدة أو التستر عن عمليات التهريب (العلم، الرباط، ٧/٢/١٩٩٦).

مسقط

- قدر العجز الفعلي في موازنة سلطنة عمان العام الماضي بنحو ٨٠٥ ملايين دولار (الحياة، لندن، ٨/٢/١٩٩٦).

المنامة

- اعتقلت قوات الأمن البحرينية المحامي أحمد الشملان بتهمة التحريض على أعمال العنف الأخيرة في البحرين (الحياة، لندن، ٩/٢/١٩٩٦). وقد تعهدت السلطات البحرينية ملاحقة المسؤولين عن تصعيد أعمال العنف التي طالت عدد من المنشآت الكهربائية والسياحية والمصرفية (النهار، بيروت، ١٦/٢/١٩٩٦).

الجزائر

- تواصلت أعمال العنف في الجزائر وأعلن عن

انفجار سيارتين مفخختين في العاصمة الجزائرية مما ادى إلى مقتل ١٧ شخصاً وإصابة ٨٠ آخرين بجروح (الحياة، لندن، ١٩٩٦/٢/١٢).

- نفذ العمال الجزائريون إضراباً ليوم واحد احتجاجاً على قرار الحكومة الجزائرية الصادر في ٦ شباط/فبراير الجاري والقاضي باقتطاع جزء من أجور العاملين في القطاع العام لدفع رواتب مئتي ألف موظف لم يتقاضوا أجورهم منذ سنة (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٢/١٦).

الكويت

- وافقت الحكومة الكويتية على تجنيس ٨٧٦ من البدون (غير محددي الجنسية) من أصل ٦٠ الف «بدون» طلبوا الجنسية (القبس، الكويت، ١٩٩٦/٢/١٢).

- حددت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية مدة إقامة العمالة الوافدة بالقطاع الأهلي لسنة واحدة فقط. ويشمل هذا القرار كل الجنسيات الموجودة في الكويت وعددها ١٣٢ جنسية (القبس، الكويت، ١٩٩٦/٢/٢٠).

مقديشو

- قتل ١٨ صومالياً في اشتباكات قبلية وقعت في جمهورية أرض الصومال الانفصالية وغير المعترف بها عربياً ودولياً (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٢/١٤).

طرابلس

- أقر مؤتمر الشعب العام الليبي الموازنة الليبية لعام ١٩٩٦ من دون أي عجز وذلك للمرة الأولى منذ سنوات. ويبلغ مقدار الموازنة ٤,٥١٧ مليار دينار ليبي ما يعادل (١٢,٧٥٦ مليار دولار) (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٢/١٤).

نواكشوط

- حذرت وزارة التموين الموريتانية من نقص شديد في تامين المواد الغذائية هذا العام بسبب تدني المحصول الزراعي (الحياة، لندن، ١٩٩٦/٢/١٤).

بغداد

- أفادت التقارير أن المفاوضات بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة حول بيع جزء من النفط العراقي مقابل السماح لبغداد باستيراد الأغذية والأدوية اختتمت جولتها الأولى على أن تستكمل في جولة ثانية حول الضمانات التي ستقدمها بغداد إلى الأمم المتحدة للتأكد من أن عائدات مبيعات النفط لن تخصص لأغراض أخرى (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٢/٢١).

الدوحة

- أعلن في قطر عن احباط محاولة انقلاب عسكري بعد ساعات من إعلان الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير قطر السابق، عن عزمه العودة قريباً إلى بلاده لتسلم السلطة فيها (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٢/٢١). وقد اتهمت السلطات القطرية الشيخ حمد بن جاسم بن حمد آل ثاني، وزير الاقتصاد والتجارة القطري السابق وابن عم أمير قطر الحالي، بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة بالتعاون مع أمير قطر السابق (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٢/٢٩).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ ابن مسلّم، مسلّم بن علي. **لماذا غزا صدام الكويت؟ محاولة نظرية**. بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٥. ٢٣٥ ص.

٢ ـ تركماني، عبد الله. **مقاربات حول قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**. ط ١. [د. م.]: مؤسسة العنقاء للتجديد والإبداع، ١٩٩٥. ٢٣٨ ص.

٣ ـ السباعي، زكريا. **القانون الدولي وأزمة المياه العربية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٩٥.

٤ ـ الشريف، ماهر. **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣**. قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥. ٥١١ ص.

٥ ـ عبد الفضيل، محمود. **الشرق أوسطية: الواقع والوهم**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥. ١٠٨ ص.

٦ ـ لطيف، سامي. **أحمد بن بلة، استرداد المستقبل: رؤية استشرافية للمستقبل العربي الإسلامي**. تقديم طارق البشري. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥. ٢٠٥ ص.

٧ ـ مجموعة من الباحثين. **الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة**. بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥.

٨ ـ النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٤٢١ ص.

انظر أيضاً: ٤٥، ٤٧

دوريات

٩ ـ أبي صعب، فارس. «وقفة... مع القضية الفلسطينية.» **أبعاد:** العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٦ ـ ٤٢.

١٠ ـ براينن، ركس. «نظرة الدول الغربية إلى الدور السياسي للنظام الشرق الأوسطي.» نقلها إلى العربية غسان غصن. **أبعاد:** العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٧٩ ـ ٢٠٠.

١١ ـ بلقزيز، عبد الإله. «موقع اتحاد المغرب العربي في تحديات التسوية.» **أبعاد:** العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٠٧ ـ ١٢٠.

١٢ ـ بيرتس، فولكر. «الفصل الإقليمي أم التكامل في سيرورة السلام الشرق أوسطية.» النص الأصلي بالالمانية نقله إلى العربية ميشيل كيلو. **شؤون الأوسط:** السنة ٥، العدد ٤٨، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٧ ـ ١٤.

١٣ ـ ثابت، أحمد. «تآكل شرعية الدولة العربية: الحالة المصرية.» **أبعاد:** العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٥٨ ـ ٢٦٩.

١٤ ـ جبور، جورج. «المستقبل السياسي للمشرق العربي في ظل الحل المرتقب.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٢١ ـ ١٢٩.

١٥ ـ حتي، ناصيف. «مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية.» ورقة عمل الحلقة النقاشية. **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٨٨ ـ ١٠٠.

١٦ ـ الحمد، جواد. «الخيار الكونفيدرالي الأردني ـ الفلسطيني.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٨، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٥٣ ـ ٥٨.

١٧ ـ اللحوت، شفيق. «آثار التسوية في الشعب الفلسطيني.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٥٥ ـ ٦٢.

١٨ ـ حيدر، محمود. «الجولان والأمن المائي.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٨، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٨٧ ـ ٩٥.

١٩ ـ ديب، جورج. «تحديات النظام الإقليمي على المستوى السياسي.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٣٠ ـ ١٣٥.

٢٠ ـ رميح، طلعت. «احتلال حنيش الكبير: حصار الدور المصري.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٨، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١١٩ ـ ١٢٥.

٢١ ـ سالم، بول. «أبعاد عملية السلام ومعادلة الشرق الأوسط الجديد.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٤ ـ ١٥.

٢٢ ـ السيد حسين، عدنان. «المعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية في مضمونها وأبعادها.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٨، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٥٩ ـ ٧٤.

٢٣ ـ شعراوي، حلمي. «ملاحظات أولية عن العرب والأفارقة والنفي من التاريخ مجدداً؟» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العددان ٨ ـ ٩، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٥٦ ـ ٦٤.

٢٤ ـ الشقاقي، خليل. «عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦. ص ٧ ـ ٣٨.

٢٥ ـ عبد الله، زكريا محمد. «قراءة تحليلية في أبعاد ومستقبل العلاقات العربية ـ اليابانية.» **شؤون عربية**: العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٧٢ ـ ١٨٧.

٢٦ ـ عبد الله، عبد الخالق. «العلاقات العربية/الخليجية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٤ ـ ٢٤.

٢٧ ـ عمران، لؤي. «جامعة الدول العربية: نشأتها وتطورها ودورها المستقبلي.» **شؤون عربية**: العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٨٨ ـ ١٩٦.

٢٨ ـ عودة، عبد الملك. «التعاون العربي الافريقي في العشرين عاماً الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العددان ٨ ـ ٩، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٢٩ ـ ٥٥.

٢٩ ـ العيسى، شملان. «مجلس التعاون الخليجي أمام التحولات المرتقبة.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٩٣ ـ ١٠٦.

٣٠ ـ الغبرا، شفيق. «السلام العربي ـ الاسرائيلي بين الدوافع والمسارات.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٤٤ ـ ٥٤.

٣١ ـ الكيلاني، هيثم. «مشروع النظام الشرق الأوسطي في بعده الأمني.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٤٧ ـ ١٧١.

٣٢ ـ «المثقفون الفلسطينيون في سورية يناقشون الأزمة الفلسطينية الراهنة: أسبابها، إشكالاتها، التساؤلات التي تطرحها.» ندوة أعدّها وأدارها ماجد كيالي. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦. ص ١٢٣ ـ ١٥٤.

٣٣ ـ مرهون، عبد الجليل. «ندوة «الخليج وتحولات النظام الدولي»، طهران، ١٧ ـ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٨، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١١٣ـ ١١٨.

٣٤ ـ «مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية (حلقة نقاشية).» شارك في الحلقة ابراهيم عوض [وآخرون]؛ أدار الحوار جميل مطر. **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٨٧ ـ ١١٧.

٣٥ ـ ممتاز، جمشيد. «النظام القانوني للموارد المائية لمجاري المياه الدولية في الشرق الأوسط.» نقله إلى العربية علي جوني. **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٨، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٥ ـ ٤٤.

٣٦ ـ نافعة، حسن. «تجربة مصر مع التسوية: الظروف والنتائج.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٧٣ ـ ٩٢.

٣٧ ـ نوفل، ممدوح. «آفاق الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية بعد اتفاق طابا واغتيال رابين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦. ص ٥٩ ـ ٧٨.

٣٨ ـ هلال، جميل. «حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث في الساحة الفلسطينية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦. ص ٣٩ ـ ٥٨.

انظر أيضاً: ٥٣، ٥٥، ٦٦، ٦٨، ٧٩، ٨٧

مراجعة كتب

٣٩ ـ بلقزيز، عبد الإله. «حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: العرب إلى أين؟» **دراسات عربية**: السنة ٣٢، العددان ٥ ـ ٦، آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٢٥ ـ ١٣٢. (عامر الدبك)

٤٠ ـ «الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العددان ٨ ـ ٩، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٢٥٣ ـ ٢٥٩. (عامر حسن فياض)

٤١ ـ مطر، جميل. «تأملات في السياسة الدولية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٧٧ ـ ١٨٠. (السيد يسين)

٤٢ ـ Groupe de chercheurs. «Du privé au public: Espaces et valeur du politique au Proche-Orient.»
شؤون الأوسط: السنة ٥، العدد ٤٨، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٣٨ ـ ١٤٥. (عفيف عثمان)

٤٣ ـ O'Brien, Conor Cruise. «On the Eve of the Millennium: The Future of Democracy through an Age of Unreason.»
المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٧٠ ـ ١٧٦. (أحمد شوقي)

اقتصاد

كتب

٤٤ ـ **التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية: أعمال المؤتمر الدولي الثالث الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي من ٩ إلى ١١/١/١٩٩٥ في دبي.** ط ١. باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٥. ٥٥٧ ص.

٤٥ ـ حرب، أسامة الغزالي [وآخرون]. **الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟** المحرّر سلامة أحمد سلامة. ط ١. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥. ١٩٠ ص.

٤٦ ـ صايغ، يوسف. **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل.** عمّان: منتدى الفكر العربي، [١٩٩٥]. ١٦٦ ص. (سلسلة دراسات عربية)

٤٧ ـ عبيد، نايف علي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل.** ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٤٠٧ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨)

٤٨ ـ العلوان، عبد الصاحب. **قضايا البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي.** القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٩٥. ٤٥ ص. (كراسات بحوث اقتصادية؛ ٥. سلسلة بحث «العرب في عالم متغير»؛ ٣)

دوريات

٤٩ ـ أبو الشامات، أحمد. «أهمية توطين الأموال العربية في الوطن العربي لحمايتها وتسريع وتائر التكامل الاقتصادي العربي.» **اقتصاديات الإمارات**: السنة ٢، العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٧٢ ـ ٧٧.

٥٠ ـ الأخرس، شفيق. «حركة رؤوس الأموال في ظل مشروعات التكامل البديلة للسوق العربية المشتركة.» **دراسات عربية**: السنة ٣٢، العددان ٥ ـ ٦، آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٩ ـ ٣٢.

٥١ ـ «تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية.» **المنتدى**: السنة ١١، العدد ١٢٤، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٥ ـ ١٢.

٥٢ ـ «تقرير حول مؤتمر الصناعيين الخامس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في المنامة ـ دولة البحرين خلال يومي ١٥ ـ ١٦ مايو ١٩٩٥م.» **آفاق اقتصادية**: السنة ١٦، العدد ٦٤، ١٩٩٥. ص ١٦٥ ـ ١٨٥.

٥٣ ـ توفيق، سعد حقي. «انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العددان ٨ ـ ٩، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٩ ـ ٢٨.

٥٤ ـ الحلفي، عبد الجبار عبود. «الصناعة البتروكيمياوية العربية والخيار بين فضاء التشتت وإطار التكامل العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١١٨ ـ ١٣٢.

٥٥ ـ عبد الفضيل، محمود. «تداعيات التسوية وتأثيرها في مستقبل التنمية العربية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦. ص ٧٩ ـ ٩٦.

٥٦ ـ عيسى، نجيب. «التحديات الاقتصادية للتسوية.» **أبعاد**: العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٣٦ ـ ١٤٦.

٥٧ ـ غانم، سعد عبد الله مصطفى ومجذاب بدر العناد. «الاحتكار الدولي لتجارة القمح وكيفية مواجهته عربياً.» **شؤون عربية**: العدد ٨٤،

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٨٤ ـ ١١٧.
٥٨ ـ قبرصي، عاطف. «نظرة الدول الغربية إلى الدور الاقتصادي للنظام الشرق الأوسطي.» **أبعاد:** العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٠١ـ ٢٢٢.
٥٩ ـ مخامرة، محسن. «آثار التسوية في الأردن.» **أبعاد:** العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٦٣ ـ ٧٢.
٦٠ ـ المنذري، سليمان. «تقرير عن: ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، القاهرة، ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٨٥ ـ ١٨٧.
انظر أيضاً: ٦٧، ٦٩، ٨٤

مراجعة كتب

٦١ ـ الفارس، عبد الرزاق. «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٩٧ ـ ٢٠١. (طارق الفندور)
٦٢ ـ ـــــ . «هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٦٦ ـ ١٦٩. (راجية عابدين خير الله)
٦٣ ـ محمد، محمد أبو العلا. «مشكلات المياه في الشرق الأوسط.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٠٢ ـ ٢٠٦. (حسان محمد حسان)

اجتماع

كتب

٦٤ ـ الجابري، محمد عابد. **الدين والدولة وتطبيق الشريعة.** ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٢١٠ ص. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٩. قضايا الفكر العربي؛ ٤)
٦٥ ـ **المرأة العربية وإدارة الأعمال.** بيروت: الجمعية اللبنانية لإدارة الأعمال؛ معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، ١٩٩٥.

دوريات

٦٦ ـ الأزعر، محمد خالد. «حقوق الإنسان في النظامين العربي والافريقي: التطورات والإشكاليات والتداعيات المستقبلية.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٧ ـ ٢٧.
٦٧ ـ البياتي، عدنان هزاع. «النمو السكاني والتنمية في الوطن العربي بين عنصري التغيير والتقاليد.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٤٧ ـ ٥٩.
٦٨ ـ حيدر، عزيز. «دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في اسرائيل.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٢٥ ـ ٤٨.
٦٩ ـ خمايسي، راسم. «استراتيجية التطوير الحضري المديني أساساً للتنمية في فلسطين الدولة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦. ص ٩٧ ـ ١٢٢.
٧٠ ـ رشاد، وهدان محمد. «رؤية تحليلية لمشكلات علم الاجتماع العربي.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٧١ ـ ٨٣.
٧١ ـ الضاحي، أرجوان سعد الدين. «رؤية تقويمية للعلاقة بين تعليم المرأة وصحتها في الوطن العربي.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٥٠ ـ ١٥٩.
٧٢ ـ قيرة، اسماعيل. «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٤٩ ـ ٧٢.

مراجعة كتب

٧٣ ـ مركز الدراسات للعلوم الاجتماعية. «التطور الاجتماعي في العالم العربي.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

إدارة عامة

دوريات

٧٤ ـ الصاوي، علي. «نموذج لإدارة الجمعيات الأهلية العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٦٠ ـ ١٧١.

تربية وتعليم

دوريات

٧٥ ـ حسان، حسان محمد. «رؤية تحليلية لبعض استراتيجيات التعليم في الوطن العربي.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٨ ـ ٤٦.

٧٦ ـ خضر، محسن. «ندوة إرادة التغيير في التربية وإدارته في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٩٥.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٢٨ ـ ٢٣١.

٧٧ ـ معوض، جلال عبد الله. «الأمية في الوطن العربي.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٦٠ ـ ٧٠.

٧٨ ـ وطفة، علي. «تأملات في الواقع المأزوم للمدرسة العربية.» **دراسات عربية:** السنة ٣٢، العددان ٥ ـ ٦، آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٤٩ ـ ٥٣.

انظر ايضاً: ٧١

ثقافة

دوريات

٧٩ ـ خوري، الياس. «العالم العربي أمام التحديات الثقافية للتسوية.» **ابعاد:** العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٧٢ ـ ١٧٨.

انظر ايضاً: ٦٨

مراجعة كتب

٨٠ ـ «وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٠٧ ـ ٢١٥. (سحر محمد حامد)

٨١ ـ Safi, Louay M. «The Challenge of Modernity: The Quest for Authenticity in the Arab World.»
شؤون عربية: العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢١٦ ـ ٢٢٤. (هشام محمود مصباح)

علوم وتقانة

دوريات

٨٢ ـ حنوش، زكي. «البعد العلمي والاجتماعي لنقل وتوطين التكنولوجيا في المجتمع العربي.» **آفاق اقتصادية:** السنة ١٦، العدد ٦٤، ١٩٩٥. ص ٤٣ ـ ٩١.

٨٣ ـ سلمان، سلمان رشيد. «نقل التكنولوجيا بين خرافة الماضي وأزمة الحاضر.» **شؤون عربية:** العدد ٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٣٣ ـ ١٤٩.

إعلام واتصال

دوريات

٨٤ ـ المصمودي، مصطفى. «آثار اتفاقيات «الغات» على الإنتاج السمعي المرئي في البلدان العربية.» **الاذاعات العربية:** العدد ٣، ١٩٩٥. ص ٣٥ ـ ٤٥.

٨٥ ـ موسى، عصام سليمان. «ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١١٨ ـ ١٢٦.

٨٦ ـ الهمداني، خالد. «وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٢٧ ـ ١٤٨.

٨٧ ـ الهيتي، هادي نعمان. «الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٤٩ ـ ١٥٨.

تاريخ وجغرافيا

دوريات

٨٨ ـ حجاب، محمد فريد. «الحملة الفرنسية في تاريخ الجبرتي: دراسة لإشكالية الأمة والدولة القومية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان ٨ ـ ٩، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٢٠٤ ـ ٢٣٥.

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1- Finkelstein, Norman G. *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict*. London; New York: Verso, 1995.

2- Fraser, T. G. *The Arab-Israeli Conflict*. London: Macmillan, 1995.

3- Matar, Ibrahim. *Jewish Settlements, Pa-*

lestinian Rights, and Peace. Washington, D. C.: Center for Policy Analysis on Palestine, 1996. (Center Information Paper; no. 4)

4- Saikal, Amin and Geoffrey Jukes (eds.). *The Middle East: Prospects for Settlement and Stability?* Canberra: Peace Research Centre, the Australian National University, 1995.
See also: 11

Periodicals

5- Bahgat, Gawdat. «Military Security and Political Stability in the Gulf.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, no. 4, Fall 1995. pp. 55-70.

6- Sadiki, Larbi. «Al-La Nidam: An Arab View of the New World (Dis) order.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, no. 3, Summer 1995. pp. 1-22.

7- Viorst, Milton. «The Storm and the Citadel.» *Foreign Affairs:* vol. 75, no. 1, January-February 1996. pp. 93-107.

8- Zunes, Stephen. «Algeria, the Maghreb Union, and the Western Sahara Stalemate.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, no. 3, Summer 1995. pp. 23-36.

Book Reviews

9- Mansour, Camille. «Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, no. 3, Summer 1995. pp. 69-73. (Ibrahim Aoudé)

10- Suleiman, Michael W. (ed.). «U.S. Policy on Palestine from Wilson to Clinton.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, no. 3, Summer 1995. pp. 74-77. (Lawrence Davidson)
See also: 19, 23

Economics

Books

11- Abdullah, Samir. *The Middle East Peace Dilemma: Bilateral Political Negotiation for Multilateral Economic Cooperation.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, 1995. 24 p. (Working Paper; 9526)

12- International Research Centre for Energy and Economic Development (ICEED). *Energy Watchers 6: Energy Industry Responses to the 1990s: Competition, Efficiency and Investment; and Middle Eastern Oil and Gas to 2000 and Beyond: Supply and Demand Issues.* Boulder, CO: ICEED, 1995. 211 p.

13- Oram, Peter A. and Cornelis de Haan. *Technologies for Rainfed Agriculture in Mediterranean Climates: A Review of World Bank Experiences.* Washington, D. C.: World Bank, 1995. xxii, 168 p. (World Bank Technical Paper; no. 300)

14- *Regional Economic Development in the Middle East: Opportunities and Risks: A Special Report.* Washington, D. C.: Center for Policy Analysis on Palestine, 1995. 43 p.

Periodicals

15- Hovaguimian, André. «Recent Developments in International Stock Exchanges and Scope for Potential Benefits to Arab Capital Markets.»
المصارف العربية: السنة ١٦، العددان ١٨٠ ـ ١٨١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٨١ ـ ٨٦.

16- Lukman, Rilwanu. «OPEC: Collective or Individual Sovereignty?» *OPEC Bulletin:* vol. 27, no. 1, January 1996. pp. 4-6.

17- Roubaie, Amer and Wajeeh Elali. «The Financial Implications of Economic Sanctions against Iraq.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, no. 3, Summer 1995. pp. 53-68.

18- Shaath, Nabil. «Les Besoins d'un pays à construire.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 6 (58), hiver 1996. pp. 59-64.
See also: 5

Book Reviews

19- Gause III, F. Gregory. «Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, no. 3, Summer 1995. pp. 83-84. (David Priess)

Sociology

Books

See also: 21

History & Geography

Books

20- Chevallier, Dominique et André Miquel (sous la direction de). *Les Arabes: Du message à l'histoire*. Paris: Fayard, 1995. 650 p.

21- Guthrie, Shirley. *Arab Social Life in the Middle Ages: An Illustrated Study*. London: Saqi Books, 1995. 229 p.

22- Khalidi, Tarif. *Arabic Historical Thought in the Classical Period*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995. xiii, 250 p. (Cambridge Studies in Classical Civilization)

Book Reviews

23- Gerges, Fawaz A. «The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, no. 3, Summer 1995. pp. 77-79. (Antony T. Sullivan)

صدر حديثاً

أوروبا وبلدان الخليج العربية

الشركاء الأباعد

د. بشارة خضر

في هذا الكتاب، يتناول د. خضر بالدراسة العلاقات القائمة بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. هذه العلاقات تبرز بشكل واضح في التبادلات الاقتصادية، والعلاقات الطاقية، والصناعة البتروكيميائية، والاستثمارات الخليجية في أوروبا.. وأخيراً، إن المؤلف يحاول أن يستجلي موضوع العلاقات الأوروبية ـ العربية بعد أن ظل مهملاً طيلة مدة من الزمن.

٣٠٩ صفحات

الثمن: ١٢ دولاراً

فهرس مجلة المستقبل العربي للسنة الثامنة عشرة
العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥ ـ العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

دليل الاستخدام

* يشتمل الفهرس على ثلاثة كشافات: الكشاف الرئيسي وهو **كشاف الموضوعات**، **كشاف المؤلفين**، و**كشاف العناوين**.

* تم ترتيب **كشاف الموضوعات** ترتيباً هجائياً حسب رأس الموضوع، ورتبت المواد تحت رأس الموضوع الواحد ترتيباً هجائياً حسب الاسم الثاني للمؤلف.

* تم إعطاء رقم متسلسل لكل تسجيلة ببليوغرافية ترد في **كشاف الموضوعات**.

* إذا كان للمقال الواحد أكثر من رأس موضوع، تذكر التسجيلة الببليوغرافية للمقال كاملة تحت رأس الموضوع الذي يرد أولاً في الترتيب الهجائي، ويحال من الموضوعات الأخرى للمقال نفسه بإحالة إلى الرقم المتسلسل الذي أعطي له عند وروده لأول مرة في الترتيب الهجائي.

مثال: مقال يتناول موضوع المشاركة السياسية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

أ ـ رأس الموضوع الأول للتسجيلة الرئيسية.

حقوق الإنسان ـ البلدان العربية

بطرس، رعد عبودي. «أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٢٣ ـ ٣٦ . [٥١]

ب ـ رأس الموضوع الثاني وإحالته:

المشاركة السياسية ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٥١]

* تم ترتيب **كشاف المؤلفين** ترتيباً هجائياً حسب الاسم الثاني للمؤلف مع الاشارة إلى الرقم المتسلسل الوارد في **كشاف الموضوعات**.

* تم ترتيب **كشاف العناوين** ترتيباً هجائياً مع الاشارة إلى الرقم المتسلسل الوارد في **كشاف الموضوعات**.

كشاف الموضوعات

آداب السياسة

حمادي، سعدون. «السياسة والأخلاق.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٨٢ ـ ٩١. [١]

ابن أبي الضياف، أحمد

جدي، أحمد. «الإشكالية الاقتصادية في الفكر العربي الحديث: مثال أحمد بن أبي الضياف وخير الدين التونسي باشا.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ٨٢ ـ ٩٩. [٢]

الاتصال التلفزيوني الفضائي ـ البلدان العربية

الهيتي، هادي نعمان. «الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٤٩ ـ ١٥٨. [٣]

اتفاق أوسلو الثاني انظر الاتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية (١٩٩٥: طابا)

اتفاق طابا انظر الاتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية (١٩٩٥: طابا)

الاتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية (١٩٩٥: طابا)

«حول اتفاق أوسلو الثاني (حلقة نقاشية).» شارك في الحلقة أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]؛ أدار الحوار محمد وفاء حجازي. العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٠٠ ـ ١٢٤. [٤]

اجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي (٣: ١٩٩٥: بيروت)

«اجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي: البيان الختامي.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٣٢ ـ ١٣٦. [٥]

أزمة المياه انظر المياه

الاستثمارات ـ لبنان

الرياشي، سليمان. «تقرير عن: مؤتمر أسواق رأس المال العربية: مناخ وفرص الاستثمار في لبنان، بيروت، ٢١ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٥.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٤٢ ـ ١٤٩. [٦]

الاستشراق ـ المغرب

الطيبي، عمر. «المجتمع المغربي بين الخطاب الاستشراقي الكلاسيكي وعلوم الإنسان الكولونيالية.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ٨٤ ـ ٩٧. [٧]

الاستعمار ـ شمال افريقيا

العرباوي، محمد المختار. «أطروحات المدرسة التاريخية الاستعمارية حول شمال افريقيا.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ٩٨ ـ ١١٣. [٨]

الأسرة ـ البلدان العربية

التركي، ثريا وهدى زريق. «تغير القيم في العائلة العربية.» العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٧٦ ـ ١١٥. [٩]

الإسلام

نصر، مارلين. «القومية والإسلام في خطاب كل من حسن البنّا وعبد الناصر.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٣ ـ ٢٣. [١٠]

الإسلام ـ البلدان العربية

العلاف، ابراهيم خليل. «تقرير عن: ندوة الإسلام والعلمانية في تركيا والوطن العربي، الموصل ـ العراق، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٣٨ ـ ١٤١. [١١]

الإسلام ـ تركيا

انظر أيضاً: [١١]

الإسلام والسياسة ـ الجزائر

الجاسور، ناظم عبد الواحد. «الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٤٣ ـ ٥٩. [١٢]

أسواق رؤوس الأموال ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٦]

الإعلام العربي

موسى، عصام سليمان. «ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١١٨ ـ ١٢٦. [١٣]

الإعلام الغربي

نور الدين، محمد عباس. «الخلفية الايديولوجية للإعلام الغربي.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر

١٩٩٥. ص ٦٨ ـ ٨٠. [١٤]

الأقليات ـ البلدان العربية

فرسخ، عوني. «ملاحظات على قراءة مسعود ضاهر لكتاب «الأقليات في التاريخ العربي».» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٢٧ ـ ١٣١. [١٥]

الإقليمية

«العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية.» شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل ناصيف حتي؛ أدار الحوار أحمد يوسف أحمد. العدد ٢٠٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ص ٤ ـ ٤٥. [١٦]

الأمم المتحدة

السيد، محمد وهيب. «منظمة الأمم المتحدة في الميزان.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٣٨ ـ ٤٩. [١٧]

غالي، بطرس بطرس. «الأمم المتحدة والمنازعات الدولية الجديدة.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٤ ـ ١٢. [١٨]

الأمن ـ الخليج العربي

نعمة، كاظم هاشم. «المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ٢٥ ـ ٤١. [١٩]

الأمن الغذائي ـ البلدان العربية

النجفي، سالم توفيق. «التغيرات الهيكلية الزراعية والأمن الغذائي العربي: الحالة الراهنة واستشراف المستقبل.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٤٣ ـ ٥٨. [٢٠]

الأمن القومي العربي

الشيخ، نورهان. «تقرير عن: ندوة الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة، ١٥ ـ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥).» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١٦٥ ـ ١٧١. [٢١]

أمين، جلال ـ المقابلات

«مقابلة مع جلال أمين: قضايا وتحديات أمام الفكر العربي.» حاوره عبد المالك سالمان. العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٠٥ ـ ١١٦. [٢٢]

أمين، سمير

المرزوقي، أبو يعرب. «أوهام علموية حول الحداثة الغربية: محاولة لمناقشة فلسفة ورقة سمير أمين.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٠٥ ـ ١٢٦. [٢٣]

الانتخابات البرلمانية ـ مصر

ابراهيم، حسنين توفيق. «الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٤ ـ ٢٢. [٢٤]

الأنظمة القبلية ـ موريتانيا

الوافي، أحمد. «السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٧٧ ـ ٨٧. [٢٥]

البلدان العربية ـ الظروف السياسية

أحمد، أحمد يوسف. «نحو غد عربي أفضل: الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة (ندوة): ورقة العمل.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٧٣ ـ ٨٠. [٢٦]

اسماعيل، محمد زكريا. «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ٤ ـ ٢٦. [٢٧]

«بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة، بيروت، ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٥.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١١٤ ـ ١١٨. [٢٨]

الكواري، علي خليفة. «ما العمل... من أجل المستقبل؟» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ٥٩ ـ ٦٩. [٢٩]

«نحو غد عربي أفضل: الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة (ندوة): التقرير النهائي.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٨١ ـ ٩١. [٣٠]

البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية

أمين، سمير. «موقع الوطن العربي في النظام العالمي.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٣ ـ ٢٤. [٣١]

البلدان العربية ـ الوضع الاقتصادي

سمارة، عادل. «مقالة في «تطوير» اللاتكافؤ في الوطن العربي: المواجهة مستمرة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١٦ ـ ٢٧. [٣٢]

البنّا، حسن
انظر أيضاً: [١٠]

التاريخ
ضاهر، مسعود. «قسطنطين زريق والمنهج المستقبلي في فهم التاريخ.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ٢٤ ـ ٣٣. [٣٣]

التخصيصية ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية
مسعود، مجيد هادي. «تقرير عن ندوة: التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، ٢٧ ـ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٥٩ ـ ١٧٥. [٣٤]

التراث الثقافي ـ البلدان العربية
الدشوني، شريف. «بعض قضايا التنمية والتراث في الوطن العربي.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٣٠ ـ ٤٢. [٣٥]

التطبيع الثقافي
«حول التطبيع الثقافي مع إسرائيل (حلقة نقاش).» شارك في الحلقة النقاشية أحمد السنوسي [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل والتقرير عبد الإله بلقزيز؛ أدار الحوار بنسالم حميش. العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٤٦ ـ ٦٤. [٣٦]

التعليم ـ البلدان العربية
فرجاني، نادر. «عن التعليم والاقتصاد: البلدان العربية في سياق العالم.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ٦٢ ـ ٨١. [٣٧]

التكنولوجيا ـ البلدان العربية
الرميحي، فؤاد عبد اللطيف. «عقود التقانة وبناء القدرات التقانية في الوطن العربي.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٥٠ ـ ٧٢. [٣٨]

النشار، مصطفى. «العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة.» العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١١٦ ـ ١٣٦. [٣٩]

التلفزيون ـ البلدان العربية
انظر أيضاً: [٣]

التنمية ـ البلدان العربية
انظر أيضاً: [٣٥]

التنمية ـ فلسطين
المنذري، سليمان. «تقرير عن: ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، القاهرة، ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٨٥ ـ ١٨٧. [٤٠]

التنمية الاجتماعية
«حول القمة الاجتماعية في كوبنهاغن (حلقة نقاشية): القمة الاجتماعية في كوبنهاغن: إنجازاتها.. إخفاقاتها.. جدول أعمال المستقبل.» شارك في الحلقة ابراهيم سعد الدين [وآخرون]؛ أدار الحوار محمود عبد الفضيل. العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ٨١ ـ ١٠٤. [٤١]

عصر، سامي. «تقرير عن: مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية: ماذا؟ كيف؟ إلى أين؟، كوبنهاغن ـ الدانمارك، ٦ ـ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١١٩ ـ ١٢٤. [٤٢]

التنمية الاقتصادية ـ موريتانيا
المامي، سيدي محمد ولد محمد. «آفاق التنمية في ضوء الديمقراطية.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٩٤ ـ ٩٩. [٤٣]

التنمية البشرية ـ البلدان العربية ـ الإحصاءات
«الملف الاحصائي (٧٣): التنمية البشرية في الوطن العربي (القسم الرابع): الاحصاءات المالية والنقدية.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ١٧٣ ـ ١٨٩. [٤٤]

التونسي، خير الدين
انظر أيضاً: [٣]

الثقافة العربية
رضا، محمد جواد. «تقييد المطلق وإطلاق المقيّد: مدخل إلى أزمات اللغة والفكر في الثقافة العربية.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ٤ ـ ١٢. [٤٥]

عبد الدائم، عبد الله. «العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢١ ـ ٣٣. [٤٦]

عرابي، عبد القادر. «أزمة المثقف العربي: المحنة الدائمة: دراسة في نشأة المثقف العربي وسوسيولوجيته.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ٢٧ ـ ٤٧. [٤٧]

القريشي، علي. «نحن والغرب: قراءة في التمركز الأوروبي وتجلياته في المجال العربي والإسلامي.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١٤٥ ـ ١٥٠. [٤٨]

الثقافة الغربية

انظر أيضاً: [٤٦]، [٤٨]

الحداثة

عطيه، عاطف. «المثقف العربي وصدمة الحداثة: دراسة في التطور الفكري عند هشام شرابي.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ٣٤ ـ ٥١. [٤٩]

انظر أيضاً: [٢٣]

الحركات الإسلامية

شوكات، خالد. «الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٢٥ ـ ٣٣. [٥٠]

حقوق الإنسان ـ البلدان العربية

بطرس، رعد عبودي. «أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٢٣ ـ ٣٦.[٥١]

الحلقة الدراسية حول إشكاليات دراسة الديمقراطية في البلدان العربية (١٩٩٥: باريس)

عسيران، سناء. «ورشة عمل عن: إشكاليات دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، باريس، ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٥.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١٢٥ ـ ١٢٧. [٥٢]

الحلقة الدراسية حول حق العودة ومقاومة التوطين (١٩٩٦: بيروت)

مكحّل، رحاب. «تقرير عن الحلقة الدراسية حول: أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان «حق العودة ومقاومة التوطين»، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٤٧ ـ ١٥٥. [٥٣]

الحلقة النقاشية حول اتفاق أوسلو الثاني (١٩٩٥: القاهرة)

انظر أيضاً: [٤]

الحلقة النقاشية حول التطبيع الثقافي مع اسرائيل (١٩٩٤: الرباط)

انظر أيضاً: [٣٦]

الحلقة النقاشية حول العرب والقومية والإقليمية والعالمية (١٩٩٥: القاهرة)

انظر أيضاً: [١٦]

الحلقة النقاشية حول قضايا ومفاهيم جديدة: الشمال والجنوب (١٩٩٥: القاهرة)

«قضايا ومفاهيم جديدة: الشمال والجنوب (حلقة نقاش): حول إشكاليات الازدواجية «شمال/جنوب».» شارك في الحلقة السيد يسين [وآخرون]؛ أدار الحوار علي الدين هلال. العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٦٦ ـ ١٩٩. [٥٤]

الحلقة النقاشية حول القمة الاجتماعية في كوبنهاغن: إنجازاتها... إخفاقاتها... جدول أعمال المستقبل (١٩٩٥: القاهرة)

انظر أيضاً: [٤١]

الحلقة النقاشية حول مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية (١٩٩٥: القاهرة)

«مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية (حلقة نقاشية): مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية.» شارك في الحلقة ابراهيم عوض [وآخرون]؛ أدار الحوار جميل مطر. العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٨٧ ـ ١١٧. [٥٥]

الحلقة النقاشية حول ندوة المرأة في بكين: خلفياتها وأهدافها (١٩٩٥: القاهرة)

«حول مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين (حلقة نقاشية): ندوة المرأة في بكين: خلفياتها وأهدافها.» شارك في الحلقة أماني قنديل [وآخرون]؛ أدارت الحوار شهيدة الباز. العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٩٢ ـ ١٢٠. [٥٦]

حوار الشمال والجنوب

انظر أيضاً: [٥٤]

الخصخصة انظر التخصيصية

الخلافات الإماراتية ـ الإيرانية

العيسى، شملان. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٣) الخلافات الحدودية والإقليمية: الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٥٢ ـ ٦٢. [٥٧]

الخلافات العراقية ـ الإيرانية

الجميل، سيّار. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٣) الخلافات الحدودية والإقليمية: الخلافات

العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٦٣ ـ ٩٢.[٥٨]

الدورة العادية للمؤتمر القومي العربي (١٠: ١٩٩٥: بيروت)

«اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة: البيان الختامي.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٢٧ ـ ١٣١. [٥٩]

الدولة

الطيب، بنكيران محمد. «حول مسألة الدولة في الفكر العربي: نقد الطوباوية: دراسة في مفهوم الدولة عند العروي.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٤ ـ ٤٢. [٦٠]

الديمقراطية ـ البلدان العربية

الأنصاري، محمد جابر. «الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي.» العدد ٢٠٢، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٤ ـ ١٢. [٦١]

اللحام، أحمد الأصفر. «مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٤ ـ ١٧. [٦٢]

انظر أيضاً: [٥٢]

الديمقراطية ـ موريتانيا

ولد اباه، عبد الله السيد. «التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٨٨ ـ ٩٣. [٦٣]

انظر أيضاً: [٤٣]

رضا، محمد رشيد

كشّاش، محمد. «رؤية نهضوية لتطوير اللغة العربية: رشيد رضا نموذجاً.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١١٢ ـ ١٣١. [٦٤]

روسيا ـ الظروف الاقتصادية

عبد الحسن، نجم. «روسيا: نظرة من الداخل: التحولات السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٤٤ ـ ٥٩. [٦٥]

روسيا ـ الظروف السياسية

انظر أيضاً: [٦٥]

الريع الاقتصادي ـ قطر

الكواري، علي خليفة. «ظاهرة تآكل الريع في الدول المصدرة للنفط: حالة قطر.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٣٤ ـ ٤٣. [٦٦]

الزراعة ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٢٠]

زريق، قسطنطين

الخالدي، طريف. «الفكر النقدي عند قسطنطين زريق.» العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٣٧ ـ ١٤٠. [٦٧]

انظر أيضاً: [٢٣]

السكان ـ قطر

الكواري، علي خليفة. «عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الخليج العربي: حالة قطر.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ٥٢ ـ ٦٧. [٦٨]

السينما العربية

حربي، محمود. «تقرير حول ندوة: السينما العربية: إنجازات وتحديات، الكويت، ١٨ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٥٦ ـ ١٦٤. [٦٩]

شرابي، هشام

انظر أيضاً: [٤٩]

الشرق أوسطية

بلقزيز، عبد الإله. «تحديات إقامة «النظام الشرق أوسطي» وانعكاساته على مجال الثقافة.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٣ ـ ٢٠. [٧٠]

انظر أيضاً: [٢٧]، [٥٥]

الصراع العربي ـ الاسرائيلي انظر النزاع ـ العربي الاسرائيلي

الصهيونية

أشقر، جيلبير. «الصهيونية والسلام من خطة الون إلى اتفاقات واشنطن.» العدد ١٩٥، ايار/مايو ١٩٩٥. ص ١٠ ـ ٢٤. [٧١]

ضاهر، مسعود

انظر أيضاً: [١٥]

الطاقة ـ البلدان العربية

عبد القادر، بودي. «تقرير عن: الملتقى الدولي الثاني حول الفيزياء الطاقوية، ولاية بشار الجزائرية، ٨ ـ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٦٤ ـ ١٦٩. [٧٢]

الطباعة العربية ـ التاريخ

«تقرير عن ندوة: تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر، دبي ـ الإمارات، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٥٥ ـ ١٥٨. [٧٣]

الطبقات الاجتماعية ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٣٢]

العالمية

انظر أيضاً: [١٦]

العائلة انظر الأسرة

عبد الناصر، جمال

قنديل، أحمد بهي الدين. «تقرير عن الندوة الدولية: ربع قرن على رحيل جمال عبد الناصر، القاهرة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ـ ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٦٠ ـ ١٦٦. [٧٤]

انظر أيضاً: [١٠]

عدم المساواة ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٣٢]

العرب في اسرائيل

حيدر، عزيز. «دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في اسرائيل.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٢٥ ـ ٤٨. [٧٥]

العرب في نظر الاسرائيليين

برهوم، محمد عيسى. «صورة العرب في نظر الصهاينة والاسرائيليين.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٨ ـ ٢٩. [٧٦]

العرب في نظر الصهاينة

انظر أيضاً: [٧٦]

العروي، عبد الله

انظر أيضاً: [٦٠]

العلاقات الأمريكية ـ السودانية

بغدادي، عبد السلام ابراهيم. «السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥).» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٣٧ ـ ٥١. [٧٧]

العلاقات الأمريكية ـ الفلسطينية

أبو لغد، ابراهيم. «سياسة أمريكا تجاه فلسطين.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٧٧ ـ ٨٥. [٧٨]

ستورك، جو. «إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٨٦ ـ ٩٩. [٧٩]

سليمان، ميخائيل. «فلسطين والفلسطينيون في العقل الأمريكي.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٦٠ ـ ٧٦. [٨٠]

العلاقات العربية ـ الأوروبية

انظر أيضاً: [٥٥]

العلاقات العربية ـ الإيرانية

أردكاني، علي شمس. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها. ٣ ـ الورقة الإيرانية.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٣١ ـ ١٣٧. [٨١]

بن جدو، غسان. «ندوة «العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، الدوحة ـ قطر، ١١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: التقرير الثاني.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٤٩ ـ ١٦٢. [٨٢]

خسرو شاهي، هادي. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين. ٢ ـ الورقة الإيرانية.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٨٣ ـ ٩٥. [٨٣]

الدوري، عبد العزيز. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (١) العلاقة التاريخية ـ الورقة العربية.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٣٤ ـ ٤٦. [٨٤]

السعدون، جاسم خالد. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها. ١ ـ الورقة العربية.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١١٤ ـ ١٣٠. [٨٥]

شمس الواعظين، ما شاء الله. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـ الإيرانية. ٢ ـ الورقة الإيرانية.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٠٨ ـ ١١٣. [٨٦]

قاسم، رياض. «ندوة «العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، الدوحة ـ قطر، ١١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: التقرير الأول.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٣٧ ـ ١٤٨. [٨٧]

كوثراني، وجيه. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين. ١ ـ الورقة العربية.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٦٠ ـ ٨٢. [٨٨]

لواساني، أحمد. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (١) العلاقة التاريخية ـ الورقة الإيرانية.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٤٧ ـ ٦٥. [٨٩]

مجتهد ـ زاده، پيروز. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٣) الخلافات الحدودية والإقليمية: الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ٩٣ ـ ١١١. [٩٠]

هويدي، فهمي. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـ الإيرانية. ١ ـ الورقة العربية.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٩٦ ـ ١٠٧. [٩١]

انظر أيضاً: [٥٧]، [٥٨]

العلاقات العربية ـ الخليجية

عبد الله، عبد الخالق. «العلاقات العربية ـ الخليجية.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٤ ـ ٢٤. [٩٢]

علم الاجتماع ـ البلدان العربية

حجازي، أحمد مجدي. «الفكر السوسيولوجي وأزمة التنظير: رؤية نقدية لمنهجية الفكر العربي.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ٧٠ ـ ٨٣. [٩٣]

علم الاجتماع ـ تونس

الهرماسي، عبد اللطيف. «علم الاجتماع في تونس: من جديد حول إشكالية الخصوصية والكونية.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ١١٤ ـ ١٢٧. [٩٤]

علم النفس ـ البلدان العربية

دويدار، عبد الفتاح. «تقرير عن: مؤتمر «مدخل إلى علم نفس عربي» (طرابلس ـ لبنان، ٧ ـ ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ١٤٩ ـ ١٥٣. [٩٥]

العلم والتكنولوجيا ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٣٩]

العلمانية ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [١١]

العلمانية ـ تركيا

انظر أيضاً: [١١]

العلوم الاجتماعية ـ البلدان العربية

ضاهر، مسعود. «تقرير عن: المؤتمر العالمي الأول حول دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير العلوم الإنسانية والاجتماعية في البلاد العربية وتركيا، زغوان ـ تونس، ٢٧ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١٢٨ ـ ١٣٢. [٩٦]

العلوم الاجتماعية ـ تركيا

انظر أيضاً: [٩٦]

العلوم الإنسانية ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٩٦]

العلوم الإنسانية ـ تركيا

انظر أيضاً: [٩٦]

العمارة الإسلامية

عكاش، سامر. «قضايا معمارية معاصرة: بديهيات مطروحة للتساؤل.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٢٨ ـ ٣٧. [٩٧]

العمارة العربية

الجادرجي، رفعت. «جدوى رصيد السلف في تكوين

المُعاش المعاصر.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ٤٨ ـ ٦١. [٩٨]

انظر ايضاً: [٩٧]

الغاز الطبيعي

مسعود، مجيد هادي. «تقرير عن: مؤتمر الدوحة الأول للغاز الطبيعي: «مستقبل الغاز ـ تحدٍ عالمي»، الدوحة، ١٣ ـ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١٣٤ ـ ١٤٦. [٩٩]

الفقر ـ البلدان العربية

قيرة، اسماعيل. «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٤٩ ـ ٧٢. [١٠٠]

الفكر السياسي ـ البلدان العربية

الجابري، محمد عابد. «الفكر القومي العربي: حاضر ومستقبل.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٤ ـ ١٥. [١٠١]

الفلسطينيون في لبنان

انظر ايضاً: [٥٣]

الفيزياء

انظر ايضاً: [٧٢]

القبائل ـ موريتانيا

انظر ايضاً: [٢٥]

قضية الجزر الثلاث

انظر ايضاً: [٥٧]

القضية الفلسطينية

انظر ايضاً: [٧١]، [٧٩]

القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا (٢: ١٩٩٥: عمّان)

«قمة عمّان الاقتصادية (ندوة): قمة عمّان: بين أوهام السلام وطموح التسوية.» شارك في الندوة ابراهيم العيسوي [وآخرون]؛ أدار الحوار محفوظ الأنصاري. العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٤ ـ ٥٤. [١٠٢]

القومية

انظر ايضاً: [١٦]

القومية العربية

انظر ايضاً: [١٠]، [١٠١]

الكتب، مراجعات

ابو شنب، حسين. «الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: الرأي والرأي الآخر.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٥٨ ـ ١٦٣. (صفية النجار) [١٠٣]

بادي، برتراند. «الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام.» ترجمة لطيف فرج. العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٣٨ ـ ١٤٢. (عمرو الشوبكي) [١٠٤]

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٣٢ ـ ١٣٧. (مجيد هادي مسعود) [١٠٥]

الجابري، محمد عابد. «المسألة الثقافية.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١٥١ ـ ١٥٧. (عبد الإله بلقزيز) [١٠٦]

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. «التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٢٨ ـ ١٣٧. (مجيد هادي مسعود) [١٠٧]

دي أوليفيرا، ميجيل دراسي وراجيش تاندون (منسّقان). «مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم.» ترجمة أحمد هيكل المحامي [وآخرون]. العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٦٤ ـ ١٦٨. (أيمن السيد عبد الوهاب) [١٠٨]

زريق، قسطنطين. «الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٩٢ ـ ٩٨. (رياض قاسم) [١٠٩]

زياده، نقولا. «عربيات: حضارة ولغة.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٥٢ ـ ١٥٧. (رياض قاسم) [١١٠]

سعيد، إدوارد. «غزة ـ أريحا: سلام أمريكي.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١٠٨ ـ ١١٣. (سليمان الرياشي) [١١١]

سلامة، غسان (معدّ). «ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فوندازيوني إيني انريكو

ماتيي».» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١١٧ ـ ١٢١. (إيليا حريق) [١١٢]

سيد أحمد، محمد. «سلام... أم سراب؟» العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٦١ ـ ١٦٤. (ناصيف حتي) [١١٣]

السيد رجب، عمر الفاروق. «قوة الدولة: دراسة جيوستراتيجية.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٢٤ ـ ١٢٦. (صالح القاسم) [١١٤]

عبد الله، اسماعيل صبري. «وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة.» العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٦٥ ـ ١٦٩. (سمير أمين) [١١٥]

العيسوي، ابراهيم. «الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٤٥ ـ ١٥١. (فادية محمد عبد السلام) [١١٦]

غليون، برهان [وآخرون]. «حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٢٥ ـ ١٣١. (عبد العاطي محمد) [١١٧]

الفارس، عبد الرزاق. «هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٦٦ ـ ١٦٩. (راجية عابدين خير الله) [١١٨]

فرسخ، عوني. «الأقليات في التاريخ العربي.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١٥٨ ـ ١٦٤. (مسعود ضاهر) [١١٩]

«كتب مختارة (موجز).» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٥٣ ـ ١٥٩. (نيفين عبد المنعم مسعد) [١٢٠]

«كتب مختارة (موجز).» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٧٣ ـ ١٧٦. (نيفين عبد المنعم مسعد) [١٢١]

«كتب مختارة (موجز).» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٨١ ـ ١٨٤. (نيفين عبد المنعم مسعد) [١٢٢]

«كتب مختارة (موجز).» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٤٣ ـ ١٤٦. (نيفين عبد المنعم مسعد) [١٢٣]

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. «التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٥٧ ـ ١٦٣. (نيفين عبد المنعم مسعد) [١٢٤]

مطر، جميل. «تأملات في السياسة الدولية.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٧٧ ـ ١٨٠. (السيد يسين) [١٢٥]

الملاّح، هاشم يحيى. «الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٢٦ ـ ١٣٠. (مفيد الزيدي) [١٢٦]

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. «حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٤٤ ـ ١٤٧. (سليمان الرياشي) [١٢٧]

منظمة العفو الدولية. «تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٥.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٤٤ ـ ١٤٧. (سليمان الرياشي) [١٢٨]

المهدي، أمين. «الجزائر بين العسكريين والأصوليين.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ١٣٥ ـ ١٤٠. (ناصر المهري) [١٢٩]

نافعة، حسن. «إصلاح الأمم المتحدة.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٤٣ ـ ١٤٧. (أحمد الرشيدي) [١٣٠]

نصار، ناصيف. «تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٢٢ ـ ١٢٧. (معن بشور) [١٣١]

نصر، مارلين. «صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٢١ ـ ١٢٥. (إيمان نور الدين أمين) [١٣٢]

Al-Alkim, Hassan Hamdan. «The GCC States in an Unstable World: Foreign Policy Dilemmas of Small States.»

العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٩٩ ـ ١٠٧. (محمد فريد حجاب) [١٣٣]

Badie, Bertrand. «Culture et politique.»

العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٣٨ ـ ١٤٢. (عمرو الشوبكي) [١٣٤]

———. «L'Etat importé: L'Occidentalisme de l'ordre politique.»

العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٣٨ ـ ١٤٢. (عمرو الشوبكي) [١٣٥]

Barnett, Michael N. «Confronting the Costs of War: Military Power, State and Society in Egypt and Israel.»

العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٢٠ ـ ١٢٣. (فواز جرجس) [١٣٦]

Brimelow, Peter. «Alien Nation: Common Sense about America's Immigration Disaster.»

العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٣٧ ـ ١٤٢. (منار الشوربجي) [١٣٧]

Friedman, Murray. «What Went Wrong? The Creation and Collapse of the Black-Jewish Alliance.»

العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٣١ ـ ١٣٦. (عمر الشافعي) [١٣٨]

The International Institute for Strategic Studies. «Strategic Survey, 1994-1995.»

العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٤٨ـ ١٥٤. (عزيز حليمة) [١٣٩]

Kupchan, Charles A. (ed.). «Nationalism and Nationalities in the New Europe.»

العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٦٩ ـ ١٧٢. (نصر محمد عارف) [١٤٠]

O'Brien, Conor Cruise. «On the Eve of the Millennium: The Future of Democracy through an Age of Unreason.»

العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٧٠ ـ ١٧٦. (أحمد شوقي) [١٤١]

Peres, Shimon. «Battling for Peace: Memoirs.» Edited by David Landau.

العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٣٢ ـ ١٥٦. (محمد الأطرش) [١٤٢]

Peres, Shimon and Arye Naor. «The New Middle East.»

العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٣٢ ـ ١٥٦. (محمد الأطرش) [١٤٣]

Sayigh, Rosemary. «Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon.»

العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ١٢٨ ـ ١٣٤. (مروان اسمر) [١٤٤]

Workman, W. Thom. «The Social Origins of the Iran-Iraq War.»

العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٢٠ـ ١٢٣. (فواز جرجس) [١٤٥]

World Bank. «The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy.»

العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ١٤١ ـ ١٤٨. (سليمان الرياشي) [١٤٦]

Zorkoczy, Peter and Nicholas Heap. «Information Technology: An Introduction.»

العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٤٨ ـ ١٥٢. (عمرو الجويلي) [١٤٧]

الكواكبي، عبد الرحمن

طحّان، محمد جمال. «الوحدة العربية والرابطة الدينية في ظل الحكومات العادلة: دراسة في فكر الكواكبي بمناسبة مرور تسعين عاماً على وفاته.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١٣٢ ـ ١٤٤. [١٤٨]

نوح، علي. «الكواكبي: صوت النهضة العصروي في خطاب النهضة.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١٠٠ ـ ١١١. [١٤٩]

اللاتكافؤ انظر عدم المساواة

اللغة العربية

انظر أيضاً: [٤٥]، [٦٤]

المتوسطية

انظر أيضاً: [٥٥]

المثقفون العرب

سلام، محمد شكري. «وظائف المثقف وأدواره بين الثابت والمتغير.» العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٦٥ ـ ٧٥. [١٥٠]

انظر أيضاً: [٤٧]، [٤٩]

المجتمع ـ المغرب

انظر أيضاً: [٧]

المجتمع المدني ـ المغرب

جزولي، أحمد. «في التجربة المغربية: رهان المدنية بين المثقف والفاعل السياسي.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٥٩ ـ ١٦٥. [١٥١]

مخيم الشباب القومي العربي (٦: ١٩٩٥: دمشق)

بلقزيز، عبد الإله. «مخيم الشباب القومي العربي السادس، دمشق ـ سوريا، ٣٠ تموز/يوليو ـ ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٥.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٦٢ ـ ١٧٠. [١٥٢]

المرأة العربية

بشير، سوسن. «المرأة العربية في مواجهة العصر، القاهرة، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٦٥ ـ ١٧١. [١٥٣]

المرأة في التنمية ـ الإمارات العربية المتحدة

غباش، موزة. «المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ٧٣ ـ ٨٦. [١٥٤]

مركز دراسات الوحدة العربية

«نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٩٥.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٢١ ـ ١٤٤. [١٥٥]

المشاركة السياسية ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٥١]

مشروع لودرميلك انظر مشروع وادي الأردن

مشروع وادي الأردن

رحمون، ممدوح. «الجذور التاريخية لمشروع وادي الأردن.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ٥٩ ـ ٧٦. [١٥٦]

معرض كتاب المرأة العربية (١: ١٩٩٥: القاهرة)

انظر أيضاً: [١٥٣]

مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية

الحوت، بيان نويهض. «خلفية الأطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية: انعكاس الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ٤٢ ـ ٥٨. [١٥٧]

سابا، الياس. «الوطن العربي وتحديات التسوية.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ٤ ـ ٩. [١٥٨]

العلاف، موفق. «مسيرة السلام في الشرق الأوسط: التطورات والتحديات.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٤ ـ ١٦. [١٥٩]

مطر، جميل. «مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي: نظرة عامة.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٥٥ ـ ٦٨. [١٦٠]

انظر أيضاً: [٤]، [٢٧]، [٧١]

الملتقى الدولي حول الفيزياء الطاقوية (٢: ١٩٩٤: ولاية بشار ـ الجزائر)

انظر أيضاً: [٧٢]

الممارسة البرلمانية ـ البلدان العربية

طيارة، ضياء. «ورشة عمل حول: التجارب البرلمانية في البلدان العربية، أوكسفورد ـ بريطانيا، ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٥.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٦٧ ـ ١٧٣. [١٦١]

مؤتمر اسواق رأس المال العربية: مناخ وفرص الاستثمار في لبنان (١٩٩٥: بيروت)

انظر أيضاً: [٦]

المؤتمر العالمي حول دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير العلوم الانسانية والاجتماعية في البلاد العربية (١: ١٩٩٥: زغوان ـ تونس)

انظر أيضاً: [٩٦]

مؤتمر الغاز الطبيعي: مستقبل الغاز ـ تحدٍ عالمي (١: ١٩٩٥: الدوحة)

انظر أيضاً: [٩٩]

مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥: كوبنهاغن)

انظر أيضاً: [٤١]، [٤٢]

المؤتمر القومي ـ الاسلامي

انظر أيضاً: [٥]

المؤتمر القومي ـ الاسلامي (١: ١٩٩٤: بيروت)

مصطفى، نيفين عبد الخالق. «انعكاسات المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول في الصحافة العربية.» العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٤١ ـ ١٦٠. [١٦٢]

المؤتمر القومي العربي

انظر أيضاً: [٥٩]

مؤتمر مدخل إلى علم نفس عربي (١٩٩٤: طرابلس ـ لبنان)

انظر أيضاً: [٩٥]

مؤتمر المرأة العالمي (٤: ١٩٩٥: بكين)

انظر أيضاً: [٥٦]

موريتانيا ـ الإحصاءات

«الملف الإحصائي (٧٤): إحصاءات أساسية عن موريتانيا.» العدد ١٩٨، آب/أغسطس ١٩٩٥. ص ١٧٢ ـ ١٧٦. [١٦٣]

المياه ـ الأردن

انظر أيضاً: [١٥٦]

المياه ـ البلدان العربية

البياتي، عدنان هزّاع. «أزمة المياه في الوطن العربي.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٦٩ ـ ٨١. [١٦٤]

المياه ـ لبنان

انظر أيضاً: [١٥٧]

ندوة الإسلام والعلمانية في تركيا والوطن العربي (١٩٩٥: الموصل)

انظر أيضاً: [١١]

ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين (١٩٩٥: القاهرة)

انظر أيضاً: [٤٠]

ندوة الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (١٩٩٥: القاهرة)

انظر أيضاً: [٢١]

ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر (١٩٩٥: دبي)

انظر أيضاً: [٧٣]

ندوة التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٥: البحرين)

انظر أيضاً: [٣٤]

الندوة الدولية «ربع قرن على رحيل جمال عبد الناصر» (١٩٩٥: القاهرة)

انظر أيضاً: [٧٤]

ندوة السينما العربية: إنجازات وتحديات (١٩٩٥: الكويت)

انظر أيضاً: [٦٩]

ندوة العلاقات العربية ـ الايرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل (١٩٩٥: الدوحة)

انظر أيضاً: [٨٢]، [٨٧]

الندوة العلمية: نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين (٢ ـ ٣: ١٩٩٥: دبي)

غباش، موزة. «التقرير الختامي للندوة العلمية الثانية والثالثة: نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، دبي، ٦ ـ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٧٧ ـ ١٨٢. [١٦٥]

ندوة قمة عمّان: بين أوهام السلام وطموح التسوية (١٩٩٥: القاهرة)

انظر أيضاً: [١٠٢]

ندوة نحو غدٍ عربي أفضل: الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة (١٩٩٥: الدوحة)

رضا، محمد جواد. «الغد العربي الأفضل وأُحجية الانتظار الطويل.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٢٨ ـ ١٤٣. [١٦٦]

انظر أيضاً: [٢٦]، [٣٠]

النزاع العربي ـ الاسرائيلي

انظر أيضاً: [١٥٨]، [١٦٠]

النزاعات الدولية

انظر أيضاً: [١٨]

النفط ـ قطر

انظر أيضاً: [٦٦]

نقل التكنولوجيا ـ البلدان العربية

انظر أيضاً: [٣٨]

الهوية القومية

انظر أيضاً: [٧٥]

الوحدة العربية

انظر أيضاً: [١٤٨]

الوحدة العربية ـ الببليوغرافيات

مركز دراسات الوحدة العربية. قسم التوثيق (معدّ). «ببليوغرافيا الوحدة العربية.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ١٦٢ ـ ١٧٢. [١٦٧]

ـــــ. ـــــ. العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١٨١ ـ ١٨٨. [١٦٨]

ـــــ. ـــــ. العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١٥٥ ـ ١٦٧. [١٦٩]

ـــــ. ـــــ. العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٦١ ـ ١٧١. [١٧٠]

ـــــ. ـــــ. العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٧٩ ـ ١٩٠. [١٧١]

ـــــ. ـــــ. العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٧٩ ـ ١٨٨. [١٧٢]

ـــــ. ـــــ. العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٧٩ ـ ١٨٩. [١٧٣]

ـــــ. ـــــ. العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٨١ ـ ١٨٩. [١٧٤]

ـــــ. ـــــ. العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٧٩ ـ ١٨٤. [١٧٥]

ـــــ. ـــــ. العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٨٩ ـ ١٩٥. [١٧٦]

ـــــ. ـــــ. العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٩٣ ـ ١٩٩. [١٧٧]

ـــــ. ـــــ. العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٧٨ ـ ١٨٤. [١٧٨]

الوحدة العربية ـ اليوميات

مركز دراسات الوحدة العربية. قسم التوثيق (معدّ). «موجز يوميات الوحدة العربية، آذار (مارس) ١٩٩٥.» العدد ١٩٥، أيار/مايو ١٩٩٥. ص ١٥٤ ـ ١٦١. [١٧٩]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، نيسان (ابريل) ١٩٩٥.» العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥. ص ١٧٢ ـ ١٨٠. [١٨٠]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، أيار (مايو) ١٩٩٥.» العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ١٤٧ ـ ١٥٤. [١٨١]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، حزيران (يونيو) ١٩٩٥.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٥٠ ـ ١٦٠. [١٨٢]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، تموز (يوليو) ١٩٩٥.» العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٧٠ ـ ١٧٨. [١٨٣]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، آب (اغسطس) ١٩٩٥.» العدد ٢٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٧٠ ـ ١٧٨. [١٨٤]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥.» العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٧١ ـ ١٧٨. [١٨٥]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٥.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٧٦ ـ ١٨٠. [١٨٦]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥.» العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٧٤ ـ ١٧٨. [١٨٧]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥.» العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٨٣ ـ ١٨٨. [١٨٨]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٨٨ ـ ١٩٢. [١٨٩]

ـــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، شباط (فبراير) ١٩٩٦.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١٧٢ ـ ١٧٧. [١٩٠]

الوحدة المغاربية

العلوي، عبد الله بنصر. «هاجس الوحدة المغاربية في سياق التفاعل الثقافي والتواصل الحضاري.» العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦. ص ١١٢ ـ ١٢٠. [١٩١]

الوحدة الوطنية ـ البلدان العربية

بشور، معن. «أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الأقطار العربية.» العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٧ ـ ٢٣. [١٩٢]

الوحدة اليمنية

باسنودة، محمد سالم. «حول الوحدة اليمنية.» العدد ١٩٨، آب/اغسطس ١٩٩٥. ص ١٠٠ ـ ١٠٤. [١٩٣]

ورشة العمل حول التجارب البرلمانية في البلدان العربية (١٩٩٥: أوكسفورد (بريطانيا))

انظر أيضاً: [١٦١]

وسائل الاتصال ـ البلدان العربية
انظر ايضاً: [١٣]

وكالات الأنباء ـ البلدان العربية
الهمداني، خالد. «وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري.» العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦. ص ١٢٧ ـ ١٤٨. [١٩٤]

الولايات المتحدة ـ السياسة الخارجية
انظر ايضاً: [١٩]، [٧٧]، [٧٨]، [٧٩]، [٨٠]

كشاف المؤلفين

(أ)

ابراهيم، أحمد حسن (مشارك): [٤١]
ابراهيم، حسنين توفيق: [٢٤]
ابو شنب، حسين: [١٠٣]
أبو لغد، ابراهيم: [٧٨]
احمد، أحمد يوسف: [٢٦]
أحمد، أحمد يوسف (مشارك): [١٦]
أحمد، محمد سيد انظر سيد أحمد، محمد
أردكاني، علي شمس: [٨١]
اسماعيل، طارق (مشارك): [١٦]
اسماعيل، محمد زكريا: [٢٧]
أسمر، مروان (مراجع): [١٤٤]
الأشعري، محمد (مشارك): [٣٦]
اشقر، جيلبير: [٧١]
الأطرش، محمد (مراجع): [١٤٢]، [١٤٣]
أمين، إيمان نور الدين (مراجع): [١٣٢]
أمين، جلال (مشارك): [١٠٢]
امين، سمير: [٣١]
أمين، سمير (مراجع): [١١٥]
أمين، محمد حسني (مشارك): [٤١]
الأنصاري، محفوظ (مشارك): [٤]، [١٠٢]
الأنصاري، محمد جابر: [٦١]

(ب)

بادي، برتراند: [١٠٤]
البان، شهيدة (مشارك): [٥٦]
باسنودة، محمد سالم: [١٩٣]
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: [١٠٥]
برهوم، محمد عيسى: [٧٦]
بشور، معن: [١٩٢]
بشور، معن (مراجع): [١٣١]
بشير، سوسن: [١٥٣]
بطرس، رعد عبودي: [٥١]
بغدادي، عبد السلام ابراهيم: [٧٧]
بلقزيز، عبد الإله: [٧٠]، [١٥٢]
بلقزيز، عبد الإله (مراجع): [١٠٦]
بلقزيز، عبد الإله (مشارك): [٣٦]
بن جدو، غسان: [٨٢]
البياتي، عدنان هزّاع: [١٦٤]

(ت)

تاندون، راجيش (منسّق): [١٠٨]
التركي، ثريا: [٩]

(ج)

الجابري، محمد عابد: [١٠١]، [١٠٦]
الجادرجي، رفعت: [٩٨]
الجاسور، ناظم عبد الواحد: [١٢]
جامعة الدول العربية. الأمانة العامة: [١٠٧]
الجبالي، عبد الفتاح (مشارك): [١٠٢]
جدي، أحمد: [٢]
جرجس، فواز (مراجع): [١٢٦]، [١٤٥]
جزولي، أحمد: [١٥١]
الجميل، سيّار: [٥٨]
الجويلي، عمرو (مراجع): [١٤٧]

(ح)

حافظ، صلاح الدين (مشارك): [٥٦]
حتي، ناصيف (مراجع): [١١٣]
حتي، ناصيف (مشارك): [١٦]، [٥٥]
حجاب، محمد فريد (مراجع): [١٣٣]
حجازي، أحمد مجدي: [٩٣]
حجازي، محمد وفاء (مشارك): [٤]
حربي، محمود: [٦٩]
حريق، إيليا (مراجع): [١١٢]
الحسيني، مصطفى (مشارك): [٤]
حليمة، عزيز (مراجع): [١٣٩]
حمادي، سعدون: [١]

حميش، بنسالم (مشارك): [٣٦]
الحوت، بيان نويهض: [١٥٧]
حيدر، عزيز: [٧٥]

(خ)

الخالدي، طريف: [٦٧]
خسرو شاهي، هادي: [٨٣]
خير الله، راجية عابدين (مراجع): [١١٨]

(د)

الدجاني، أحمد صدقي (مشارك): [٤]
الدشوني، شريف: [٣٥]
الدوري، عبد العزيز: [٨٤]
دويدار، عبد الفتاح: [٩٥]
دي أوليفيرا، ميجيل دراسي (منسّق): [١٠٨]

(ر)

رجب، عمر الفاروق السيد انظر السيد رجب، عمر الفاروق
رحمون، ممدوح: [١٥٦]
الرشيدي، أحمد (مراجع): [١٣٠]
رضا، محمد جواد: [٤٥]، [١٦٦]
رمسيس، نادية (مشارك): [٥٦]
الرميحي، فؤاد عبد اللطيف: [٣٨]
الرياشي، سليمان: [٦]
الرياشي، سليمان (مراجع): [١١١]، [١٢٧]، [١٢٨]، [١٤٦]

(ز)

زريق، قسطنطين: [١٠٩]
زريق، هدى: [٩]
زريق، هدى (مشارك): [٥٦]
زياده، نقولا: [١١٠]
الزيدي، مفيد (مراجع): [١٢٦]

(س)

سابا، الياس: [١٥٨]
ساعف، عبد الله (مشارك): [٣٦]
سالمان، عبد المالك: [٢٢]
ستورك، جو: [٧٩]
سعد، رؤوف (مشارك): [١٠٢]
سعد الدين، ابراهيم (مشارك): [٤١]
السعدون، جاسم خالد: [٨٥]
سعيد، إدوارد: [١١١]
سعيد، محمد السيد انظر السيد سعيد، محمد
السفطي، مديحة محمد (مشارك): [٥٦]
السفياني، خالد (مشارك): [٣٦]
سلام، محمد شكري: [١٥٠]
سلامة، غسان (معدّ): [١١٢]
سليمان، ميخائيل: [٨٠]
سمارة، عادل: [٣٢]
السنوسي، أحمد (مشارك): [٣٦]
السيد، محمد وهيب: [١٧]
السيد، مصطفى كامل (مشارك): [١٦]
سيد أحمد، محمد: [١١٢]
سيد أحمد، محمد (مشارك): [٥٤]، [٥٥]
السيد رجب، عمر الفاروق: [١١٤]
السيد سعيد، محمد (مشارك): [١٦]، [٥٥]
السيد عبد الوهاب، أيمن (مراجع): [١٠٨]

(ش)

الشاذلي، فتحي (مشارك): [٥٥]
الشافعي، عمر (مراجع): [١٣٨]
شعث، ميسون (مشارك): [٤]
شعراوي، حلمي (مشارك): [٤]
شمس الواعظين، ما شاء الله: [٨٦]
الشوبكي، عمرو (مراجع): [١٠٤]، [١٣٤]، [١٣٥]
الشوربجي، منار (مراجع): [١٣٧]
شوقي، أحمد (مراجع): [١٤١]
شوكات، خالد: [٥٠]
الشيخ، نورهان: [٢١]

(ض)

ضاهر، مسعود: [٣٣]، [٩٦]
ضاهر، مسعود (مراجع): [١١٩]

(ط)

طحّان، محمد جمال: [١٤٨]
طيارة، ضياء: [١٦١]
الطيب، بنكيران محمد: [٦٠]
الطيبي، عمر: [٧]

(ع)

عارف، نصر محمد (مراجع): [١٤٠]
عبد الله، اسماعيل صبري: [١١٥]
عبد الله، عبد الخالق: [٩٢]

عبد الحسن، نجم: [٦٥]
عبد الدائم، عبد الله: [٤٦]
عبد السلام، فادية محمد (مراجع): [١١٦]
عبد الفضيل، محمود (مشارك): [٤١]، [١٠٢]
عبد القادر، بودي: [٧٢]
عبد المتعال، صلاح (مشارك): [٤١]
عبد الهادي، فيحاء (مشارك): [٥٦]
عبد الوهاب، أيمن السيد انظر السيد عبد الوهاب، أيمن
عثمان، عثمان محمد (مشارك): [٤١]
عرابي، عبد القادر: [٤٧]
العرباوي، محمد المختار: [٨]
عزت، هبة رؤوف (مشارك): [٥٦]
عسيران، سناء: [٥٢]
عصر، سامي: [٤٢]
عطيه، عاطف: [٤٩]
عكاش، سامر: [٩٧]
العلاف، ابراهيم خليل: [١١]
العلاف، موفق: [١٥٩]
العلوي، عبد الله بنصر: [١٩١]
عليوة، السيد (مشارك): [١٠٢]
العوا، محمد سليم (مشارك): [٥٦]
عوض، ابراهيم (مشارك): [٥٥]
العيسوي، ابراهيم: [١١٦]
العيسوي، ابراهيم (مشارك): [١٠٢]
عيسى، حسام (مشارك): [٥٤]، [٥٥]
العيسى، شملان: [٥٧]

(غ)

غالي، بطرس بطرس: [١٨]
غباش، موزة: [١٥٤]، [١٦٥]
غليون، برهان: [١١٧]

(ف)

الفارس، عبد الرزاق: [١١٨]
فرج، لطيف (مترجم): [١٠٤]
فرجاني، نادر: [٣٧]
فرسخ، عوني: [١٥]، [١١٩]
فهمي، عزة (مشارك): [٥٦]

(ق)

قاسم، رياض: [٨٧]
قاسم، رياض (مراجع): [١٠٩]، [١١٠]
القاسم، صالح (مراجع): [١١٤]
قرني، بهجت (مشارك): [٥٥]
القريشي، علي: [٤٨]
قنديل، أحمد بهي الدين: [٧٤]
قنديل، أماني (مشارك): [٥٦]
قيرة، اسماعيل: [١٠٠]

(ك)

كشّاش، محمد: [٦٤]
الكواري، علي خليفة: [٢٩]، [٦٦]، [٦٨]
كوثراني، وجيه: [٨٨]

(ل)

اللحام، أحمد الأصفر: [٦٢]
لواساني، أحمد: [٨٩]

(م)

المامي، سيدي محمد ولد محمد: [٤٣]
مجتهد ـ زاده، پيروز: [٩٠]
المحامي، أحمد هيكل (مترجم): [١٠٨]
محمد، عبد العاطي (مراجع): [١١٧]
مرتضى، محمود (مشارك): [٥٤]
المرزوقي، أبو يعرب: [٢٣]
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: [١٢٤]
مركز دراسات الوحدة العربية. قسم التوثيق (معدّ): [١٦٧]، [١٦٨]، [١٦٩]، [١٧٠]، [١٧١]، [١٧٢]، [١٧٣]، [١٧٤]، [١٧٥]، [١٧٦]، [١٧٧]، [١٧٨]، [١٧٩]، [١٨٠]، [١٨١]، [١٨٢]، [١٨٣]، [١٨٤]، [١٨٥]، [١٨٦]، [١٨٧]، [١٨٨]، [١٨٩]، [١٩٠]
المساري، محمد العربي (مشارك): [٣٦]
مسعد، نيفين عبد المنعم (مراجع): [١٢٠]، [١٢١]، [١٢٢]، [١٢٣]، [١٢٤]
مسعد، نيفين عبد المنعم (مشارك): [١٦]
مسعود، مجيد هادي: [٣٤]، [٩٩]
مسعود، مجيد هادي (مراجع): [١٠٥]، [١٠٧]
المسناوي، مصطفى (مشارك): [٣٦]
مصطفى، نيفين عبد الخالق: [١٦٢]
مطر، جميل: [١٢٥]، [١٦٠]
مطر، جميل (مشارك): [٤]، [٥٤]، [٥٥]، [٥٦]، [١٠٢]
مكحّل، رحاب: [٥٣]

- الملاّح، هاشم يحيى: [١٢٦]
المنذري، سليمان: [٤٠]
المنظمة العربية لحقوق الإنسان: [١٢٧]
منظمة العفو الدولية: [١٢٨]
المهدي، أمين: [١٢٩]
المهري، ناصر (مراجع): [١٢٩]
موسى، عصام سليمان: [١٣]

(ن)

نافعة، حسن: [١٣٠]
نافعة، حسن (مشارك): [١٦]
نبيل، مصطفى (مشارك): [٤]
النجار، صفية (مراجع): [١٠٣]
النجار، صفية (مشارك): [٥٦]
النجفي، سالم توفيق: [٢٠]
النشار، مصطفى: [٣٩]
نصار، ناضيف: [١٣١]
نصر، مارلين: [١٠]، [١٣٢]
نعمة، كاظم هاشم: [١٩]
نوح، علي: [١٤٩]
نور الدين، محمد عباس: [١٤]

(هـ)

الهرماسي، عبد اللطيف: [٩٤]
هلال، علي الدين (مشارك): [٥٤]
الهمداني، خالد: [١٩٤]
هويدي، فهمي: [٩١]
الهيتي، هادي نعمان: [٣]

(و)

الوافي، أحمد: [٢٥]
ولد أباه، عبد الله السيد: [٦٣]

(ي)

يسين، السيد (مراجع): [١٢٥]
يسين، السيد (مشارك): [٥٤]

(A)

Al-Alkim, Hassan Hamdan :[١٣٣]

(B)

Badie, Bertrand :[١٣٤]، [١٣٥]
Barnett, Michael N. :[١٣٦]
Brimelow, Peter :[١٣٧]

(F)

Friedman, Murray :[١٣٨]

(H)

Heap, Nicholas :[١٤٧]

(I)

The International Institute for Strategic Studies :[١٣٩]

(K)

Kupchan, Charles A. (ed.) :[١٤٠]

(L)

Landau, David (ed.) :[١٤٢]

(N)

Naor, Arye :[١٤٣]

(O)

O'Brien, Conor Cruise :[١٤١]

(P)

Peres, Shimon :[١٤٢]، [١٤٣]

(S)

Sayigh, Rosemary :[١٤٤]

(W)

Workman, W. Thom :[١٤٥]
World Bank :[١٤٦]

(Z)

Zorkoczy, Peter :[١٤٧]

كشاف العناوين

(أ)

«آفاق التنمية في ضوء الديمقراطية.»: [٤٢]
«الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي.»: [٣]
«الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: الرأي والرأي الآخر.»: [١٠٣]
«اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة: البيان الختامي.»: [٥٩]
«اجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي: البيان الختامي.»: [٥]
«إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية.»: [٧٩]
«أزمة المثقف العربي: المحنة الدائمة: دراسة في نشأة المثقف العربي وسوسيولوجيته.»: [٤٧]
«أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي.»: [٥١]
«أزمة المياه في الوطن العربي.»: [١٦٤]
«الإشكالية الاقتصادية في الفكر العربي الحديث: مثال أحمد بن أبي الضياف وخير الدين التونسي باشا.»: [٢]
«إصلاح الأمم المتحدة.»: [١٣٠]
«أطروحات المدرسة التاريخية الاستعمارية حول شمال افريقيا.»: [٨]
«الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق.»: [١٠٩]
«أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الأقطار العربية.»: [١٩٢]
«الأقليات في التاريخ العربي.»: [١١٩]
«الأمم المتحدة والمنازعات الدولية الجديدة.»: [١٨]
«الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف.»: [٢٤]
«انعكاسات المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول في الصحافة العربية.»: [١٦٢]
«أوهام علموية حول الحداثة الغربية: محاولة لمناقشة فلسفة ورقة سمير أمين.»: [٢٣]

(ب)

«ببليوغرافيا الوحدة العربية.»: [١٦٧]، [١٦٨]، [١٦٩]، [١٧٠]، [١٧١]، [١٧٢]، [١٧٣]، [١٧٤]، [١٧٥]، [١٧٦]، [١٧٧]، [١٧٨]
«بعض قضايا التنمية والتراث في الوطن العربي.»: [٣٥]
«بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة، بيروت، ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٥.»: [٢٨]

(ت)

«تأملات في السياسة الدولية.»: [١٢٥]
«تحديات إقامة «النظام الشرق أوسطي» وانعكاساته على مجال الثقافة.»: [٧٠]
«تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر.»: [١٣١]
«التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا.»: [٦٣]
«تغير القيم في العائلة العربية.»: [٩]
«التغيرات الهيكلية الزراعية والأمن الغذائي العربي: الحالة الراهنة واستشراف المستقبل.»: [٢٠]
«التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤.»: [١٢٤]
«التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤.»: [١٠٧]
«تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.»: [١٠٥]
«تقرير حول ندوة: السينما العربية: إنجازات وتحديات، الكويت، ١٨ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.»: [٦٩]
«التقرير الختامي للندوة العلمية الثانية والثالثة: نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، دبي، ٦ ـ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.»: [١٦٥]
«تقرير عن الحلقة الدراسية حول: أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان «حق العودة ومقاومة التوطين»، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.»: [٥٣]
«تقرير عن: الملتقى الدولي الثاني حول الفيزياء الطاقوية، ولاية بشار الجزائرية، ٨ ـ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.»: [٧٢]
«تقرير عن: مؤتمر أسواق رأس المال العربية: مناخ وفرص الاستثمار في لبنان، بيروت، ٢١ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٥.»: [٦]
«تقرير عن: مؤتمر الدوحة الأول للغاز الطبيعي: «مستقبل الغاز ـ تحدٍ عالمي»، الدوحة، ١٣ ـ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥.»: [٩٩]
«تقرير عن: المؤتمر العالمي الأول حول دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير العلوم الإنسانية

والاجتماعية في البلاد العربية وتركيا، زغوان - تونس، ٢٧ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥.»: [٩٦]
«تقرير عن: مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية: ماذا؟ كيف؟ إلى أين؟، كوبنهاغن - الدانمارك، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥.»: [٤٢]
«تقرير عن: مؤتمر «مدخل إلى علم نفس عربي» (طرابلس - لبنان، ٧ - ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).»: [٩٥]
«تقرير عن: ندوة الإسلام والعلمانية في تركيا والوطن العربي، الموصل - العراق، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥.»: [١١]
«تقرير عن: ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، القاهرة، ٧ - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.»: [٤٠]
«تقرير عن: ندوة الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة، ١٥ - ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥).»: [٢١]
«تقرير عن ندوة: تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر، دبي - الإمارات، ٢٢ - ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.»: [٧٣]
«تقرير عن ندوة: التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، ٢٧ - ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥.»: [٣٤]
«تقرير عن الندوة الدولية: ربع قرن على رحيل جمال عبد الناصر، القاهرة، ٢٨ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.»: [٧٤]
«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٥.»: [١٢٨]
«تقييد المطلق وإطلاق المقيّد: مدخل إلى أزمات اللغة والفكر في الثقافة العربية.»: [٤٥]

(ث)

«ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي.»: [١٣]

(ج)

«جدوى رصيد السلف في تكوين المُعاش المعاصر.»: [٩٨]
«الجذور التاريخية لمشروع وادي الأردن.»: [١٥٦]
«الجزائر بين العسكريين والأصوليين.»: [١٢٩]

(ح)

«الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون.»: [٥٠]
«حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي.»: [١٢٧]
«حول اتفاق أوسلو الثاني (حلقة نقاشية).»: [٤]
«حول التطبيع الثقافي مع اسرائيل (حلقة نقاش).»: [٣٦]
«حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية.»: [١١٧]
«حول القمة الاجتماعية في كوبنهاغن (حلقة نقاشية): القمة الاجتماعية في كوبنهاغن: إنجازاتها... إخفاقاتها... جدول أعمال المستقبل.»: [٤١]
«حول مسألة الدولة في الفكر العربي: نقد الطوباوية: دراسة في مفهوم الدولة عند العروي.»: [٦٠]
«حول مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين (حلقة نقاشية): ندوة المرأة في بكين: خلفياتها وأهدافها.»: [٥٦]
«حول الوحدة اليمنية.»: [١٩٣]

(خ)

«خلفية الأطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية: انعكاس الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام.»: [١٥٧]
«الخلفية الايديولوجية للإعلام الغربي.»: [١٤]

(د)

«دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في اسرائيل.»: [٧٥]
«الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام.»: [١٠٤]
«ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني أنريكو ماتيي».»: [١١٢]
«الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي.»: [٦١]

(ر)

«روسيا: نظرة من الداخل: التحولات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥.»: [٦٥]
«رؤية نهضوية لتطوير اللغة العربية: رشيد رضا نموذجاً.»: [٦٤]

(س)

«سلام... أم سراب؟»: [١١٣]

«السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني.»: [٢٥]
«سياسة أمريكا تجاه فلسطين.»: [٧٨]
«السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥).»: [٧٧]
«السياسة والأخلاق.»: [١]

(ص)

«الصهيونية والسلام من خطة آلون إلى اتفاقات واشنطن.»: [٧١]
«صورة العرب في نظر الصهاينة والاسرائيليين.»: [٧٦]
«صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية.»: [١٢٢]

(ظ)

«ظاهرة تآكل الريع في الدول المصدرة للنفط: حالة قطر.»: [٦٦]

(ع)

«العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات.»: [٤٦]
«العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية.»: [١٦]
«عربيات: حضارة ولغة.»: [١١٠]
«العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة.»: [٣٩]
«عقود التقانة وبناء القدرات التقانية في الوطن العربي.»: [٣٨]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (١) العلاقة التاريخية ـ الورقة الإيرانية.»: [٨٩]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (١) العلاقة التاريخية ـ الورقة العربية.»: [٨٤]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين. ١ ـ الورقة العربية.»: [٨٨]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين. ٢ ـ الورقة الإيرانية.»: [٨٣]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـ الإيرانية. ١ ـ الورقة العربية.»: [٩١]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـ الإيرانية. ٢ ـ الورقة الإيرانية.»: [٨٦]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها. ١ ـ الورقة العربية.»: [٨٥]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة: العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها. ٢ ـ الورقة الإيرانية.»: [٨١]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٣) الخلافات الحدودية والإقليمية: الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث.»: [٥٧]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٣) الخلافات الحدودية والإقليمية: الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين.»: [٩٠]
«العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٣) الخلافات الحدودية والإقليمية: الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية.»: [٥٨]
«العلاقات العربية ـ الخليجية.»: [٩٢]
«علم الاجتماع في تونس: من جديد حول إشكالية الخصوصية والكونية.»: [٩٤]
«عن التعليم والاقتصاد: البلدان العربية في سياق العالم.»: [٣٧]
«عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الخليج العربي: حالة قطر.»: [٦٨]

(غ)

«الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية.»: [١١٦]
«الغد العربي الأفضل وأحجية الانتظار الطويل.»: [١٦٦]
««غزة ـ أريحا»: سلام أمريكي.»: [١١١]

(ف)

«الفكر السوسيولوجي وأزمة التنظير: رؤية نقدية لمنهجية الفكر العربي.»: [٩٣]
«الفكر القومي العربي: حاضر ومستقبل.»: [١٠١]
«الفكر النقدي عند قسطنطين زريق.»: [٦٧]
«فلسطين والفلسطينيون في العقل الأمريكي.»: [٨٠]
«في التجربة المغربية: رهان المدنية بين المثقف والفاعل السياسي.»: [١٥١]

(ق)

«قسطنطين زريق والمنهج المستقبلي في فهم التاريخ.»: [٣٣]
«قضايا معمارية معاصرة: بديهيات مطروحة للتساؤل.»: [٩٧]
«قضايا ومفاهيم جديدة: الشمال والجنوب (حلقة نقاش): حول إشكاليات الازدواجية «شمال/جنوب».»: [٥٤]
«قمة عمّان الاقتصادية (ندوة): قمة عمّان: بين أوهام السلام وطموح التسوية.»: [١٠٢]
«قوة الدولة: دراسة جيوستراتيجية.»: [١١٤]
«القومية والإسلام في خطاب كل من حسن البنّا وعبد الناصر.»: [١٠]

(ك)

«كتب مختارة (موجز).»: [١٢٠]، [١٢١]، [١٢٢]، [١٢٣]
«الكواكبي: صوت النهضة العصروي في خطاب النهضة.»: [١٤٩]

(م)

«ما العمل... من أجل المستقبل؟»: [٢٩]
«المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي.»: [١٩]
«المثقف العربي وصدمة الحداثة: دراسة في التطور الفكري عند هشام شرابي.»: [٤٩]
«المجتمع المغربي بين الخطاب الاستشراقي الكلاسيكي وعلوم الإنسان الكولونيالية.»: [٧]
«مخيم الشباب القومي العربي السادس، دمشق ـ سوريا، ٣٠ تموز/يوليو ـ ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٥.»: [١٥٢]
«المرأة العربية في مواجهة العصر، القاهرة، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.»: [١٥٣]
«المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.»: [١٥٤]
«المسألة الثقافية.»: [١٠٦]
«مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي: نظرة عامة.»: [١٦٠]
«مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية (حلقة نقاشية): مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية.»: [٥٥]
«مسيرة السلام في الشرق الأوسط: التطورات والتحديات.»: [١٥٩]
«مقابلة مع جلال امين: قضايا وتحديات أمام الفكر العربي.»: [٢٢]
«مقالة في «تطوير» اللاتكافؤ في الوطن العربي: المواجهة مستمرة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة.»: [٣٢]
«مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية.»: [٦٢]
«ملاحظات على قراءة مسعود ضاهر لكتاب «الأقليات في التاريخ العربي».»: [١٥]
«الملف الاحصائي (٧٣): التنمية البشرية في الوطن العربي (القسم الرابع): الاحصاءات المالية والنقدية.»: [٤٤]
«الملف الاحصائي (٧٤): إحصاءات أساسية عن موريتانيا.»: [١٦٣]
«من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً.»: [١٠٠]
«منظمة الأمم المتحدة في الميزان.»: [١٧]
«مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم.»: [١٠٨]
«موجز يوميات الوحدة العربية، آذار (مارس) ١٩٩٥.»: [١٧٩]
«موجز يوميات الوحدة العربية، نيسان (ابريل) ١٩٩٥.»: [١٨٠]
«موجز يوميات الوحدة العربية، أيار (مايو) ١٩٩٥.»: [١٨١]
«موجز يوميات الوحدة العربية، حزيران (يونيو) ١٩٩٥.»: [١٨٢]
«موجز يوميات الوحدة العربية، تموز (يوليو) ١٩٩٥.»: [١٨٣]
«موجز يوميات الوحدة العربية، آب (اغسطس) ١٩٩٥.»: [١٨٤]
«موجز يوميات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥.»: [١٨٥]
«موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٥.»: [١٨٦]
«موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥.»: [١٨٧]
«موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥.»: [١٨٨]
«موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦.»: [١٨٩]
«موجز يوميات الوحدة العربية، شباط (فبراير) ١٩٩٦.»: [١٩٠]
«موقع الوطن العربي في النظام العالمي.»: [٣١]

«الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية.»: [١٢]

(ن)

«نحن والغرب: قراءة في التمركز الأوروبي وتجلياته في المجال العربي والإسلامي.»: [٤٨]
«نحو غدٍ عربي أفضل: الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة (ندوة): التقرير النهائي.»: [٣٠]
«نحو غدٍ عربي أفضل: الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة (ندوة): ورقة العمل.»: [٢٦]
«ندوة «العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، الدوحة ـ قطر، ١١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: التقرير الثاني.»: [٨٢]
«ندوة «العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، الدوحة ـ قطر، ١١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: التقرير الأول.»: [٨٧]
«نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٩٥.»: [١٥٥]
«النظام العربي والنظام الشرق أوسطي.»: [٢٧]

(هـ)

«هاجس الوحدة المغاربية في سياق التفاعل الثقافي والتواصل الحضاري.»: [١٩١]
«هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي.»: [١١٨]

(و)

«وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة.»: [١١٥]
«الوحدة العربية والرابطة الدينية في ظل الحكومات العادلة: دراسة في فكر الكواكبي بمناسبة مرور تسعين عاماً على وفاته.»: [١٤٨]
ورشة عمل حول: التجارب البرلمانية في البلدان العربية، أوكسفورد ـ بريطانيا، ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٥.»: [١٦١]
«ورشة عمل عن: إشكاليات دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، باريس، ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٥.»: [٥٢]
«الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام.»: [١٢٦]
«الوطن العربي وتحديات التسوية.»: [١٥٨]
«وظائف المثقف وأدواره بين الثابت والمتغير.»: [١٥٠]
«وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري.»: [١٩٤]

(A)

«Alien Nation: Common Sense about America's Immigration Disaster.»:[١٣٧]

(B)

«Battling for Peace: Memoirs.» :[١٤٢]

(C)

«Confronting the Costs of War: Military Power, State and Society in Egypt and Israel.» :[١٣٦]
«Culture et politique.» :[١٣٤]

(E)

«The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy.» :[١٤٦]
«L'Etat importé: L'Occidentalisme de l'ordre politique.» :[١٣٥]

(G)

«The GCC States in an Unstable World: Foreign Policy Dilemmas of Small States.» :[١٣٣]

(I)

«Information Technology: An Introduction.» :[١٤٧]

(N)

«Nationalism and Nationalities in the New Europe.» :[١٤٠]
«The New Middle East.» :[١٤٣]

(O)

«On the Eve of the Millennium: The Future of Democracy through an Age of Unreason.» :[١٤١]

(S)

«The Social Origins of the Iran-Iraq War.» :[١٤٥]
«Strategic Survey, 1994-1995.» :[١٣٩]

(T)

«Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon.» :[١٤٤]

(W)

«What Went Wrong? The Creation and Collapse of the Black-Jewish Alliance.» :[١٣٨]

مجلة بحوث اقتصادية عربية

تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية جمعية علمية، غايتها تنمية الفكر الاقتصادي. وتضم نخبة من الاقتصاديين العرب، داخل الوطن العربي وخارجه، الذين ينشغلون أساساً بالبحث العلمي في مجالات الاقتصاد المختلفة.

وتصدر المجلة حالياً مرتين سنوياً، ويخطط لإصدارها أربع مرات في السنة، لهذا تدعو المجلة الباحثين الاقتصاديين داخل وخارج الوطن العربي لإرسال بحوث للنشر بالمجلة، مع مراعاة القواعد التالية:

- ألا يكون البحث قد سبق نشره، وأن يمثل إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في مجال الاقتصاد.

- أن تتوافر فيه الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد ونشر البحوث.

- يجري النشر أساساً باللغة العربية (مع إرسال ملخص بإحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية)، واستثناءاً باللغة الانجليزية أو الفرنسية (مع وجود ملخص بالعربية). على أن لا يتجاوز الملخص مائتي كلمة.

- يشار في خطاب توجيه البحث الصفة الحالية للباحث، على أن تكتب في ورقة مستقلة خارج البحث ضماناً لحيادية التحكيم. كما يرسل عنوان التخاطب.

- في حالة النشر ترسل للباحث عدد ١٠ نسخ (مستلات) لبحثه، علاوة على نسخة مجانية من المجلة.

هذا مع ملاحظة أن المجلة تضمن سرعة نشر البحوث في حالة موافقة التحكيم عليها، كما أن اتساع نطاق توزيع المجلة داخل وخارج الوطن العربي يتيح نشر البحوث على أوسع نطاق.

وترسل الأبحاث على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة بحوث اقتصادية عربية

١٧ عمارات العبور - طريق صلاح سالم

مدينة نصر - القاهرة

ص. ب (٨٨) بانوراما أكتوبر

الرمز البريدي (١١٨١١)

الشركة الكويتية المتحدة للألبان

الشركة الكويتية المتحدة للألبان

35 خمسة وثلاثون عاماً من التميز وجودة الإنتاج

ومع إطلالة كل صباح ..... حليبنا الطازج في منازلكم

تضمنه مزارعنا ..... أول وأكبر مزارع الأبقار في الكويت

العنوان : الكويت ـ ص. ب 21293 ـ الصفاة

في تحليقة في عالم الفكر والأدب وفي سعيه نحو العلم والمعرفة يضيف رواق عوشة بنت حسين مؤسسة جديدة ليحقق أهدافه ويخدم مجتمعه باليقين:

اليقين بتحول الأحلام إلى حقائق بالصبر والجهد.

اليقين بالشريحة المثقفة سبيلاً لبناء الوطن.

اليقين بالعطاء اللامحدود يصدقه العمل.

خمسة مؤسسات يضمهم رواق عوشة بنت حسين الثقافي، إنها أجنحة علمية ثقافية استشارية تحلق برواق الخير لتوصيل الرسالة إنها رسالة (الوفاء) و(الأمومة)...

فالرواق مؤسسة خيرية ثقافية غير ربحية تُدعم ذاتياً وتُموَّل من مؤسسات هادفةٍ للربح مملوكة للرواق، وهي:

١ ـ جمعية الدراسات الإنسانية.

٢ ـ دار ومكتبات القراءة للجميع للنشر والتوزيع.

٣ ـ معهد القراءة للجميع للخدمات التعليمية.

٤ ـ الرواق للدعاية والإعلان والإنتاج الإعلامي.

٥ ـ الرواق للاستشارات الإدارية والمحاسبية والعلمية.

الإمارات العربية المتحدة
دبي ـ شارع المطينة
ص. ب: ١١٠٣٢
هاتف: ٢٧٧٨٨٤ ـ ٢١١٢١٢
فاكس: ٢٧٢٣٢٠ دبي

UNITED ARAB EMIRATES
DUBAI - AL MUTTINA STREET
P.O. Box: 11032
Tel.: 277884 - 211212
Fax: 272320 DUBAI

الشركة الصناعية للمنتجات الطبية ذ.م.م
HYGIENE PRODUCTS INDUSTRIES CO. W.L.L

إنتاج حفاظات أطفال

فوط نسائية

محارم ورقية

Manufacturer of
Baby Diapers
Sanitary Towels,
and Tissue Paper

Double Dry

حماية مضاعفة لجفاف تام

ص.ب: ٢١٣٨٨ الصفاة 13074 الكويت - تليفون: ٤٧١٨١١٧/٧٧ - فاكس: ٤٧٦٦١٥٣ - تلكس: ٣٠١٩٣ هايجينا
P.O. Box: 21388 Safat 13047 Kuwait Tel: 4718117/77 Fax: 4766153 Telex: HYGIENE 30193 KT

شركة من مجموعة شركات يوسف ابراهيم وعبد الله الغانم وشريكهما ذ.م.م.

حول الإعلان في مجلة المستقبل العربي

يسرُّ مركز دراسات الوحدة العربية ان يعلن بانه قد قرّر فتح بـاب الإعلان عـلى صفحات مجلته الشهرية المستقبل العربي، وتشمل هذه الإعلانات:

١ ـ إعلانات عن الكتب الجديدة العربية والأجنبية؛

٢ ـ إعلانات عن المجلات العربية؛

٣ ـ إعلانات عن الوظائف في الجامعات والمنظمات والمؤسسات العربية والدولية والشركات؛

٤ ـ إعلانات شركات الطيران والنقل البري والبحري والجوي؛

٥ ـ إعلانات المعارض العربية والدولية؛

٦ ـ إعلانات المصارف العربية وبطاقات الائتمان (Credit Cards)؛

٧ ـ إعـلانات عن الحـاسب الآلي (الكومبيـوتر) والبـرامج الخـاصة بـه، والآلات الحاسبة للشركات المختلفة؛

٨ ـ إعلانات عن آلات الطباعة والتصوير، والأجهزة المكتبية المختلفة؛

٩ ـ إعلانات عن الاختراعات والابتكارات الجديدة؛

١٠ ـ إعلانات الجامعات العربية؛

١١ ـ إعلانات الجمعيات والنقابات والمؤسسات العربية؛

١٢ ـ إعلانات منظمات الأمم المتحدة؛

١٣ ـ أيـة إعلانات أخرى يتفق مع المركز عليها وتتناسب مع طبيعة المجلة.

الأسعار:

إعلان صفحة واحدة (ابيض واسود) ١٠٠٠ دولار اميركي

إعلان نصف صفحة (ابيض واسود) ٥٠٠ دولار أميركي

أما في حال الإعلانات الملونة فيصار إلى الاتفاق بشأنها مع المركز.

لمزيد من التفاصيل والاستفسار يرجى الاتصال بـ:

قسم التوزيع والإعلان

مركز دراسات الوحدة العربية

ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣

هاتف: ٨٦٩١٦٤ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (١ ـ ٩٦١)

٨٠١٥٨٢

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد

د. محمد عابد الجابري

(١٥٦ ص ـ ٦ $)

المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول

مؤتمر

(٥٦٢ ص ـ ٢٠ $)

المثقف العربي: همومه وعطاؤه

مجموعة من الباحثين

(٣٢٦ ص ـ ١٠ $)

هدر الطاقة ـ التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي

د. عبد الرزاق الفارس

(٣٧٥ ص ـ ١٥ $)

أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد

د. بشارة خضر

(٣٠٩ ص ـ ١٢ $)

موريتانيا ـ الثقافة والدولة والمجتمع

مجموعة من الباحثين

(٢٠٦ ص ـ ٥ $)

يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣

مركز دراسات الوحدة العربية

(٩٣٦ ص ـ ٣٠ $)

يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٤

مركز دراسات الوحدة العربية

(٦٦٠ ص ـ ٢٥ $)

قراءات في الفكر القومي ـ الكتاب الرابع: القومية العربية والثقافة

مجموعة من المؤلفين

(٧١٣ ص ـ ٢٠ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية سادات بتاور ـ شارع الليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

هاتف: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقيًا: مرعربي

هاتف دولي وفاكس: ٨٢٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 206 April 1996
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: ''Al Mustaqbal Al Arabi''
''Sadat Tower'' Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر العدد :

● لبنان ٣٠٠٠ ل.ل. ● سوريا ٧٥ ل.س. ● الأردن ٢,٥٠ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت ١,٥ دينار
● الإمارات العربية ٢٠ درهماً ● البحرين ١,٥ دينار ● قطر ٢٠ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً
● الجمهورية اليمنية ١٥٠ ريالاً ● مصر ٤ جنيهات ● السودان ٦٠٠ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا ٢ دينار
● الجزائر ٥٠ ديناراً ● تونس ٢ دينار ● المغرب ٢٠ درهماً ● موريتانيا ٢٥٠ أوقية ● قبرص ٣ جنيهات
● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٤٠ فرنكاً ● المانيا ١٠ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ لير ● بريطانيا ٤ جنيهات
● سويسرا ١٤ فرنكاً ● هولندا ١٠ فلورن ● أميركا وسائر الدول الأخرى ١٠ دولارات.